

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَايَةِ النَّحْوِ

شَرْحُ

هُدَايَةِ النَّحْوِ

نَاشِرُ

كُتُبُ خانَةِ مُحَمَّدِيَّةٍ : مُلْتَانُ

أَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَيْئًا وَهُوَ يُكَلِّمُ الْيَتِيمَ وَيُبَيِّنُ

دراية النحو

شرح

هُدَايَةُ النَحْوِ

ناشر

كتب خانہ مجیدیہ، ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام + وشهر صدرنا بالادراك
تواجد علم الاحراب لا صلاح الكلام + وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
بجواز ائثار النوال وبدا ائثار الانعام + وامتدنا على وفق حكمه بالقدرة الموصوفة بصفه
الكمال والاجرام + فجد يا عظم اسمك وشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا
حرف الاجرام الذي تغرد بانشاره شكال في الارحام + وتوحد بابداعه روح في الجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والادهام + وتنزه عن اشباه الاشباح الاجرام
ثم افضل الصلوات واكمل التحيتات على نبيه محمد الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة
وعلى آله واصحابه مصايير الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في الفن
منظر ياعلى قواعد كافية + ومقاصد عالية + محتوية على فوائد وافية + وفرائد باهية
مفتقرة الى الدلائل لما فيه من المسائل + والى الاختلال لما فيه من الاشكال جازى
ان اذكر له شرحا يبين مراده + ويكشف مكنونه + ويحل تركيبه + ويتعالى بعبارة
رائقة + والفاظ شائقة + وبدلائل واسعة + وعجلى باهرة + ويتجاشى عن شبه التكلف
والاعتساف + ويتشابه عن سيرة العدل والانصاف + خاويا عن الابعاج والمخل
بالمراء + سالك سلك الاقتضاد + هاديا للعباد + الى سبيل الرشاد جاثيا بالمراء بلا هاد
قاصيا بالحرم ان على اهل العناد + وسميته بداية الهداية ومن الله نسال ان يزيقنا القوم
الدائية + ويجعلنا من الجهل والغواية + ويهدينا طريق الصواب + ويحينا عن الوقوع في الاضلال
انه على ذلك قد برب + وباجابة حديره + وهو حبيب ونعم النصير + واليه المرجع واليه المصير
قال الشيخ رحمه الله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** مختصرة بالبسمة **بِسْمِ اللَّهِ**
في بداية امره وتبوءه ليقفه طريق الرشاد + ويسلكه سائر السداد + واقتل بسلام
المستفهم بها واتباعا لمجد نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امرئ بالايدي فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع رواء ابوداود وابن ماجة وعلم ما روى عن علي رضي الله
تعالى عنه كلمة بسم الله فائقة للميتوق ومسهلة للوعود + ومجته لنشر

تقريب

على

تقريب

ثم

وشفاء لما في الصدر واما ان يوم النشور واقتفاء بما وقع عليه فاق السلف الخلف
 ورحمهم الله تعالى فانهم فتحوا كتبهم كذا لك ثم الباء متعلقة بحذف وهو المفعول هو
 الأولى لا صالته في العمل أو شبهه أي بسم الله أشرف وهو المناسب ههنا وكذا
 من سافر يقول عند ارادة السفر والحول منه بسم الله الرحيل بسم الله احل من
 قرأ يقول عند فصد القراءة بسم الله اقرأ ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
 بسم الله اكل وكذا كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة واما ضم الحذف
 متأخراً روماً للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فتقدم به يقتضيه
 الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ واما تقديم الفعل
 في قوله تعالى اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ فإنه اول ما انزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
 الامر بالقراءة اهم لتبليغ الرسالة واما حذف الهمزة في العبارة والكتابة لكثرة
 الاستعمال ولم تحذف في اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ في الكتابة لقلته واما حذفها في قوله تعالى
 وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فلهو وافقة المصحف واما لم تحذف في باسم ربك لعدم
 الموافقة لان المراد بالموافقة ان تكون البسملة تامة وما وقع في قوله تعالى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 وَهُنَّ مِنْ حَذْفِهَا مع انها غير تامة فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك
 يقولونه في كل مجرى وليكتبونه في كل متاع واما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس باللفظ
 او للتنبيه على ان التبرك يصح لكل اسم واما اختيار نقد بسم الجلالة لانه اسم الذي
 الا ترى انك تعرفه ولا نصف به وما عدا صفات ثم اختيار نقد بسم الرحمن على الرحيم
 وان كان فيه من مباينة فالليس في الرحيم لان ابلغ من الفاعل ابلغ
 من الفاعل لان راحاً يقال لمن رحيم مرة والرحيم لمن يكثر هذا منه والرحمن لمن لا نهاية
 في ذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن الدنيا والاخرة ويا رحيم الدنيا والقياس الترتيبي
 الادنى الى الاعلى على انه كل اسم الذات حيث لا يطلق الاعلى الله تعالى بخلاف الرحيم
 وهما اسمان مشتقان من الرحمة وهي ارادة الخير في حق الغير ويرادف الاحسان
 والانعام والافضال وما يشبهها ثم قوله بسم الله مجرور بالباء وهو منصوب المحل
 على انه مفعول وحال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف في
 أي ابتداء حاصل بسم الله ولفظ الله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران

لا يكون امر
 على الله سبحانه
 وتقدم الامر
 اول من تقدم
 في موضع الذي
 انما يصح في حيث
 لم يكن
 الموصوف
 في غاية الكمال
 اماني اكل فلا
 مولوي محمد بن الحسين
 دام نفعه
 فانه يطلق على
 غيره ايضا

بالوصفیه الحمد لله رب العالمین هو جزء من قرآن الحکیم جاء به فی تفسیر محقق
 توجه اول تفوکه به لیتین به فی اول امره اذ لیس شیء مما یتیمن به
 افضل من القرآن والثانی عملاً بکتاب الله العزیز فانه مستغفر اولاً بالتسمیة
 وثانیاً بالتحمید والثالث امتثالاً بحديث نبیه علیه الصلوة والسلام هو کل امر
 ذی بال لا یدل فیہ بالحمد لله فهو اقطع رداء البود اود وابن ماجة وابوعوانة وما قبل
 من ان هذا وحديث التسمیة متعارضین ظاهر لان حدیث التسمیة یقتضی
 البدایة بها وهذا الحدیث یقتضی البدایة بالحمد والبدایة بالشیئين مستغیل
 فیدفع بان المراد بالبدایة بكل منهما تصدیراً المقصود وهو لیس بمستغیل
 وانما المستغیل التلقظ بكل منهما ابتداءً من غیر ان یقدم کلاماً علیه علی ان لا مأمراً ان
 رحمه الله تعالی ذکر ان المراد بالحمد لله الذی فی قوله علیه الصلوة والسلام لا یدل فیہ
 بالحمد لله ذکر الله تعالی بدلیل ما جاء فی ردة ایه اخرى کل امر ذی بال لم یدل فیہ بذكر الله
 تعالی الحدیث وحینئذ لا تعارض من هذا ظهر جواب ما قبل ایضاً من ان کل واحد من
 التسمیة والحمد امر فوبال کذلک فوجب ان یدل التسمیة بتسمیة لحرى والحمد بحمد
 اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر فی الحدیث هو کلام المقصود وبالشرع فیہ من قول
 فعل قطعاً للتسلسل والرابع تحیز عن مخالفة المصنفین فانهم صدقوا ومصنفاتهم
 بالتسمیة وثانیاً بالتحمید والخامس ان ذلك اقتباس من هو من صنعة البدیع وهو ان یؤخذ
 شیء من القرآن او الحدیث او من کلام البلغاء لا علی انه منه والسادس ان هذا الجزء الشریف
 مشتمل علی الحمد لله الذی هو اس الشکر والتسابیح جواب عن سؤال یسأل لمراد الحمد
 علی المدح والشکر الثامن توجهها الی جناب قدسه والثاسع اظهار العظمتة وکبریایه
 والعاشر ایضاً حالها وصل الید من نعمائه والحادی عشر استبقائه لها وهب له
 من الاله اذ الحمد رأس لشکره بالشکر تزیید النعمة والثانی عشر ابتغاء لمراد وقته
 ثم الحمد هو الوصف بالجسبل علی جهة التقصیل لا علی جهة الاستهزاء والاکرام واللامر فی
 للاستغراق ای کل فرد من افراد الحمد ثابت لله ولیس هی کما زعمت المعتزلة والمجوزة
 بالابتداء وخبر الله والعدول عن الجملة الفعلیة الی الاسمیة للدلالة علی عدم الحمد وثبانه
 وقدم ذکر الحمد علی ذکر الله لکونه اتم لان المقام مقام الحمد ان کان ذکر الله اتم نظراً

منه

لا
 لا فیه فی المقام
 مقام الحمد
 اولیون الحمد
 مبتدأ والحمد
 خبره وله
 فی الاستغناء
 التقصیل

التبصیر

الی ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضی بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتی والذاتی
 ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان لا يؤثر لا نقول معنى البلاغة
 مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية فرجح العارضی والله اسم
 للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا اختص الحمد بهذا
 الاسم لانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غير اصله بخلاف ما سواه ولا انه
 لو ذكر غير من الصفات لا وهم ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى
 ولا انه اراد التنبيه على الاشتقاقين الاشتقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب المقام
 ولا انه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ اولى لانه
 الموافق لكلامه تعالى وحد يث نبیه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق
 على الاحكام الذين ذهبوا الى اشتقاقه بعضهم قالوا انه من آله ياله بكسر العين
 في الماضي وفقط في القابرای سكن وبعضهم قالوا عن وله يوله اي غير بعضهم قالوا
 من تاله يتاله اي تفرع وبعضهم قالوا من لاله يله اي اخصب ومراعاة
 هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فليسكون المخلوق اليه واما الثاني
 فلخصي هو في كنه عظيسته واما الثالث فلتضرعهم اليه واما الرابع فلانه يجنب عن
 ادراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك يقال رب يرب فهو رب كما يقال
 نعمتهم فهو رب ذهب جمهور شارحي الكشاف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله الى
 اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الاصل عدل
 النقل الا اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فان قلت صيغة
 مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحو قلت بعد التسليم اصل رب رب
 على وزن فخذ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضوعة للبيان لغة مثل العزلة ثم ادغم ومن تأمل
 في قوله فهو رب بالالف بعد قوله رب يرب جزم بما ذكرنا ولا ان المعنى في قوله تعارب العلمين
 على الاضافة الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه رباً ما كمالا للعلمين لا يخرجهم
 شيء من ملكوته وربوبيته فالتقول بانه صفة مشبهة فاسيد في الكشاف
 يجوز ان يكون وصفاً بالمصدر للبيان كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه
 جمهور المفسرين وذكره المتأخرون في تصانيفهم ومرة ايضا بان اطلاق المصدر على

اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير الى الجحيم بدون
 قرينة فأنفة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا
 فالقول بالجازم هنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء والمربي غذاء
 والغافر انتهاء واسم الله الاعظم وقيل الرب المصير من رب الاديان اي اصيل
 وقيل الدائم من رب السموات اي دامت المطرف فهو مصير امورنا والدائم
 ما فاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غيره الله تعالى الاعلى لا حافة
 كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك العالم اسم لما يُعَلَّم به كالحاتر
 اسم لما يُخْتَلَم به والتابع لما يُتَّبَع به ثم غلب فيما يُعَلَّم به الصائم وهو كل باسوة من الجواهر
 والاعراض اما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي للدلالة على معنى العلم
 وغلب الواو على غيره وقيل اسم لذوى العلم من الثقليين فلا اشكال في جمعه
 حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع مُتَّقٍ وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
 وقاه فلحقه فقاؤها واو ولا فها ياء فاذا بينيت من ذلك افعل قلبت الواو تاء
 ادعيت في التاء الاخر فقلت اتقى الوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من بقى نفسه
 من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة
 الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
 يعني لما توهم من قول الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو بهم فبقره
 والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ارف
 التحميد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه
 عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكم ايات اذ ذكره كرت معه وهذا تفسير
 قوله تعالى ورَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عبادي في تبليغ احكام
 فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمدنا تعالى صلي عليه لانه اراد تكميل
 الشاء عليه تعالى فان الشاء على نبيه شفاء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه الى
 وسلم في هذا الامر تنبيهنا على ان هذا التأليف من تأليفات اهل الاسلام لان الصلوة
 عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من
 تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحي

والطیر تسبیح قیل ازید ههنا للمعنی العام وهما یصلان الخیر الی الغیر فان قلت
الصلوة بمعنی الدعاء واستعمال کلمة علی یفید الدعاء بمعنی الشر لا یجوز ذلک
ههنا قلنا ذلک اذا کان لفظ الدعاء صریحاً ولا کذلک ههنا وانما قدم اسم الذات
فی الحمد اخره فی الصلوة للدلالة علی ان المختص بالاستحقاق الذی هو الله علی
سلوک طریق الاجال والتفصیل من شعب لبلادة والالف فی لفظ الصلوة منقلبة
عن الواو وحقیقاً ان ینکب الصلوة بالالف لکنها تکتب بالواو تخفیفاً وانما کتب قوله تعالی
هُم عَلَی صَلَاتِهِمْ یُحَافِظُونَ بالالف فی بعض المصاحفات بناءً علی المصاحف السلف والرسول
بمعنی المرسل لانه فاعول بمعنی المفعول وهو من الانبیاء من جمع المعجزات والکتاب المنزل علیه
والنبی من اوحی الیه سواء نزل علیه لکتاب اوله ینزل والا نبیاء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف ببيان للرسول ومعناه الاخری هو
البلیغ فی کونه محمداً قیل یجوز ان ینکب سبب تسمیة النبی صلی الله تعالی علیه الیه وسلم
ثبوت هذا المعنی فی ذاته واله ال الرجل ذریته واهل بیته وقیل قومه ذال الله
علیه السلام منبوعه فی التقوی کما قال صلی الله تعالی علیه واله وسلم الی کل
مؤمن تقی ولهذا لم یتعرض بذكر الاحیاء لدخولهم فی الال بهذا المعنی علی
هذا لو ذکر الاحیاء بعد الال لکان ذکرهم تخصیصاً بعد التعمیم والال یجئ بمعنی
النفس نحو ال مؤمنی وال هاترون ای نفسها وانما ذکر الال فی الصلوة لقوله علیه
السلام اذا صلیتموا علی فعمروا اراد بالتعمیم الصلوة علی الال وخص استعمال
الال بالاشراف کالمملوک ونظائرهم اجمعین جاء بالناکید علی الال فی الروافضیة
خصوا بعض العیابة بالصلوة دون بعض اخر لغلوهم فی محبة الال علی الخواصر فاعلموا
معاندين بالال فلم یصلوا علیه اما بعد کلمة اما تضمنت معنی الشرط حقه قیل ان
الاصل فی قوله اما زید فستطلق ما ینکب من شیء فزید منطلق اسقط الجملة الشرطیة
ونابت منبأها اما کما نابت کلمة نعم مناب أفعل فی جواب من قال ذلک افعل کذا
ولتضمنها معنی الشرط لزمها الفاء ^{کلمة} ولتضمنها معنی الاستدلاء لم یلحقها فعل ولا یلیها
الا الاسم ینوجه علیه قوله تعالی واما ان کان من المقرین ولجیب بان المبتدأ ههنا محذوف
ای اما المتوفی وقال الرضی اللازم إقامة جزء من الجزء مقام الشرط سواء کان اسماً

نحو تأزید فمطلق أو لا کالایة المدکودة ویستعمل مآفی الکلام لتفصیل الاجال
 وهی اکثر کقولک جاء فی القوم اقل ازید فاکس مته واما همد فاهنته واما بشر
 فاهمنت عنه وقد یستعمل للاستیناف من خیران یسبقة اجال کأما المذکورة
 فی اوائل الکتب وقیل اول مرتکاه همد البکمة وفضل بها بین الکلامیز داود علیه
 السلام وهما المراد بفصل الخطاب بقوله نقا وایکة الحکمة وفصل الخطای عند
 شریح والشعبي وبعث من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة المبنیة
 علی الضم وکها احوال ثلثه امضا فتراو ترکها مع جعلها مبنیة فی معرفة فیها وترکها
 مع جعلها منویة وهی مبنیة فیها والعامل فی بعد ههنا کلمة اما فانها
 کنیایتها عن الفعل تفعل فی الظروف فیهذا مختصراً فی هذا الکتاب الذی وصفه
 کتاب مختصر هذا التقدير اذ کانت الخطبة بعد لفراغ من التصنيف
 وان کانت فی اول شروع تكون الاشارة حیث ان فی خاطر لانه تصد فی خاطره ان
 یصنف کتاباً صفت کذا وکذا امثل قوله تعالى واذ قال ابراهیم رب اجعل هذا بلدًا
 آمناً فانه علیه السلام اشار الی الکعبة قبل بنائها لانه تصور لها فی قلبه ما من
 شأنها ان یتكون کذا وکذا او المختصر هو کلام قلیل المبانی کثیر المعانی والرسالة انما
 تطلق علی الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط ای محفوظ من الحشو والتفویض
 فی الخطوط مستقر علی الرفع علی الوصفية لقوله مختصر سیاق تفسیر النسخ من
 حیث اللغة والعرف جمعت فیه ای فی المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النسخ
 ولم یقل مهماته مع انه اخصر لان اقامة المظهر مقام المضمر زیادة التکلیف الی هذا
 والمهمات المقاصد وهو مفعول به جمعت والنصب فیه تابع للجنس کما فی مسلمات علی
 ترتیب الکافیة متعلق بقوله جمعت والکافیة اسم کتاب الشیخ ابن الحاکم فی النسخ
 واما اثر ترتیب الکافیة لجمع مختصر لاشتماله علی ترتیب یقتضیه الطبع السلیم
 والذوق المستقیم واقفاً علی منهاج التعلیم اذ علی منوال الارشاد هادياً الی سبیل
 الرشاد لاهل الارشاد اشیاء بالمراد لاهل الارشاد هادياً علی فوائدها جلیلة جامعاً
 لنکات غریبة نفیسة خائفاً من ابرادات واسولة وبه یحصل الحظ للمبتدئ والفضل
 للمنتهی او ارادة ان یتكون کتابه ککتاب الکافیة فی الترتیب جاء ان یجعل الله تعالی

مشرفاً بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشافه والمعارف
 اذ كثيراً ما يعتبر التشبه في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
 فهو منهم او تيسيراً على كل من يهتم بشأن الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عذراً
 وقوة حيث لم يسر بتفصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
 والترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد
 ان يحصل هذا المختصر مستغنياً عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شرحها
 او ترغيباً به للمبتدئين المتعلمين اذ ذكر نحو الكافية في قلوبهم فكلم يرتاد الى
 هذا المختصر المشتغل على ترتيبها جاز الكتاب الكافية واجابة للمستول فان قد سمعت عن
 بعض المشافه انه قد سأل بعض الوارد على ابي حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان
 يجتمع مختصراً على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بلون بيان
 الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع في اكثر المواضع اغلبها ودلائل اكثر
 حكم الكل فلا يرجع ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجدنا بعض
 المواضع غير اتم ولا بعيد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محدث او مصلدا
 على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس يوقعها كاذبة ذو
 هل ترى كعمرين باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب
 المحل على انه حال من ههنا النحوي المعنى جمعت فيه ههنا النحوي حال كونه مشتغلاً على
 ترتيب فصول الكافية اى وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر المعنى فهذا مختصر
 محفوظ ثابت في النحوي مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية او الكافية
 والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله
 على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبدئياً ومفصلاً
 ان كانا بكسر الواو والفتحة على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء التوكيد في قوله
 جمعت وان كانا بفتحها على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحذوف في فيه
 وانما جعل مختصراً مبدئياً ومفصلاً لان ارباب التدين رحمهم الله تعالى قد اتبعوا في
 جميع المسائل طريق النظم المحز تيمناً وتبركاً حيث جعلوا انصافهم كتباً واوليا وفضلاً
 كما جاء سوراً وآيات وقد جرت عادتهم يجعلون الكتب اشمل من الاسواب و

الابواب اشتمل على الفصول ومع ذلك التيمم والتبرک فيه ^{لا يخفى} عن مصلحة التعليم
 والتعلم في طي كل كتاب نشاط وفي شروع كل باب فصل انبساط ولهذا المصلحة
 جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراستح واميال بعبارة متعلق بقوله
 جمعت والعبارة في اللغة تفسير الروي يقال عبثتها عبادة اي فسرتها وكذا عبثتها
 وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الثلاثة على المعاني عبارة ^{لانها}
 تفسيرها في الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر مفسرها هو مستور وهو عاقبة
 الروي ^{لانها} تكلم عما في الضمير واضحه صفة عبارة اي لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى منها
 الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصل الى المفعول الامثلة تجميع مثال
 كالاشنة جمع امام وهو ما بين كولا يصح القاعدة والشاهد ما بين كولات القاعد
 فيما يخص من المثال لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات
 لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدما به بان يكون من التنزيل او من الجمل
 او كلام من يوثق بعينه بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
 متعلق بالايراد والمسائل جميع مسئلة اصلها مسئلة يسكون السنين وفيه الهرة
 حدث حركة الهرة فاجتمع الساكنان ثم حدثت الهرة فنقل حركتها الى ما قبلها كما
 ان الملائكة جمع ملك اصله ملائكة من الالوكه وهي الرسالة فاجل كما في مسئلة و
 زيد التاء في الملائكة التاكيد تانيث الجمع المراد من المسائل القواعد الضمير
 المحرور في مسائلها راجع الى المختصر تانيثه مبني على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الاشنة
 في جميع المسائل محمول على الاغلب الا فلم يؤيد امثلة بعض المسائل فلم يستقم
 ذلك من غير تعرض للادلة بهم دليل كالاخنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به
 ذلك الشيء والقياس ان بين كولا لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة لا القلة
 وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء
 مكان اقراء والعلل جميع علة كاهم جميع همة والدليل العلة لفظان مترادفان
 وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز فانها ما يطلب فيه التوكيد تخسين
 الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة في
 بعض المواضع كما استتقت عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الامر الاعلى فلا يرد

والعبارة في اللغة

مقتضى الشاهد ما بين كولا

والامثال
الاشنة

بالسئلة جمع
مسائل
باللغة والملة

في الالهة

ما ذكرنا لثلاثيوش اي المختصرة هن المبتدى عن فهم المسائل ان كان ليشوش
على الصيغة المبني للفاعل فذهن المبتدى منصوب على انه مفعول به ان كان على
الصيغة المبني للمفعول فذهن المبتدى مرفوع على انه مفعول فالمرسيم فاعل والآلة
في قوله لثلاثيوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به تعليل للجمع
نظرا الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحوي على وجه
يتيسر به على المتكلم المبتدى ولا يشوشه على فهم مسائل لقصوى فهمه وقد مضاهته
بان جعلته ذابواب وفصول وذكرت فيه عبارة واضحة والردت فيه امثلة المسائل
وتركت فيه اذلة لثلاثيوش فذهن المبتدى عن فهم المسائل الذي هو المقصود
الاصلي لان هذه الامور مزية للتشويش موجبة لتغير النشاط والانبساط
ثم ان الذين هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمي قاري
هذا المختصر مبتدئ لان هذا المختصر لا يقرأ الا من هو مبتدئ في علم النحوي شارح فيه
وسميته اي المختصر هداية النحوي قال سميته كذا وسميته بكذا جاء ان هذا الله تعالى
به الطالبين لتعليل لقوله وسميته الهداية اي جاء ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى
اسمه تصليح وجهها هذه التسمية بان يجعل سببا للهداية للذين يطلبون النحوي فان على
كل شئ قد يروى بالاجابة جديلا يرد راجية لا يجيب امله فيكون تسمية المختصر بالهداية
من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه اما
نحويها الى المفعول الثاني فقد جاء به بنفسه كقوله تعالى هداية الصراط المستقيم
وقد جاءت باللام كقوله تعالى هداية الصراط المستقيم او بالي كقوله تعالى هداية الصراط
الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة المرصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة
في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين اشتدوا الضلالة بالهدى ومرتبة اي
المختصرة الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء
الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلاثة اشياء متوفيق الملك
العزيز العلام محتمل ان يكون الباء متعلقة بقوله جمعت ويحتمل ان تكون متعلقة
بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام
وتعديته بالباء اما تسامح او تضمين بمعنى التشريف والمملك المالك والعزيز

الترتيب
في التوفيق
في الالهة

الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين
 ان يذكر واقبل الشرع في المقصود تعريف النور ليكون الطالب على بصيرة في
 طلبه ويكون بحيث يتبين بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبها
 يد عليه ما ليس من مسأله فيعرض عنه ولا يعبد عن مطلوبه بالاشتغال به
 وان يذكر والغرض من تحصيل النور ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفرغه
 بما يعرض عنه مشقة التحصيل وان يذكر والكلمة والكلام لكنهما موضوعي
 النور ويستعملون هذه الامور مقدمة ذكرها المصنف للاقتدار بهم
اما المقول في فني المبادئ التي يجب تقديمها اي تقديم تلك المبادئ على
 المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل اي لتوقف الشرع في المسائل على
 بصيرة عليها اي على تلك المبادئ فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه
 وله خبرة في شروعه اذ تصورها كمن اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف
 اماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه
 يكون في الشروع راغلا وعلى العشاء راكبا ثم المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش
 للجاعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم انما تطلق على معان
 مخصوصة وهي معرفة حده العلم وغاياته وموضوعه كان الشروع في المسائل انما
 يتوقف عليها حقيقة واما على الفاظ الذين عليها فلا وما تری من التوقف عليها فاما
 هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من غير الالفاظ لم يحتم
 اليها اصلا ومقدمة الكتاب يطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قد مت
 امام المقصود لا يرتبها ببيزها واستغاع بها فيه فيكون بينها تباين فلا يصدق احدها
 على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة اما المعان
 المختصة وبالمبادئ الفاظ مخصوصة او على العكس ويحمل التوقف في
 قوله لتوقف المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول على التوقف
 الحقيقي على التقدير الثاني وما ذكرنا ان دفع ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف
 والمظروف ههنا وذا غير جائز قال العلامة التفتازاني في شرح الشمسية اما ما ذهب
 اليه اشارون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان

الغلبة يظهر
 اوله دسكون
 الفتن العجينة
 فتنه لا يظفر
 والمطلوب
 مولوى محمد
 فيفتاح الحسن
 سلمه
 شكره
 اذا اشتد
 دوما ويزيد
 كزشت اشته
 مولوى غلام رسول

الشرع بدين هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امر اضيق لا يقتضيه الاقتصار
على ما ذكره وفيها اي في المقدمة فصول جميع فصل كالاصول جميع اصل وسيأتي
معناه بعيد هذا ثلاثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التظابق بين
والصفة ههنا لان الموصوف جميع والصفة مفردة قلت التظابق بينهما ثابت مع
وذا نزل منزلة التظابق اللفظي والمعنوي ونظيرة من وجه قوله تعالى او ال طفل
الذين لم يظهروا اسم الفصل الاول من تلك الفصول الثلاثة في بيان تعريف الفحو
والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه ههنا الكلمة والكلام كما فرغ
تعداد الفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطع
يقال فصلت الثياب اذا قطعتها وفي الاصطلاح هو الحاجزين الحكمين ثم الفصل
ههنا **فصل** لا يتوون وهما **وصيل** يتوون لان الاحراب بعد لعقد والتركيب الفحو
في اللغة المقصد يقال فحوته ونحيته وههنا هو قصد سميت كلام العرب بلحظ
ليس من اهل اللغة يا اهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ
رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جميع الاصل كالافصول جميع الفصل والاصل
في اللغة ما يتبين عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع ما يتبين على غيره
ويسند تحقق الفرع اليه في الصناعة عبارة من امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات
ويراد فيها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه
لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث في العلم عنها ولما كان
قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اردفه بما يخرج سوى الحدود ومخرجه بقوله
بما اي بتلك الاصول احوال واخر الكلام التلخيص من الاسم والفعل والحرف فاعدا
النحو الصرف وبقوله من حيث الاحراب والبناء خرج العلم شملما كان عادتهم
جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في
الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة في الاحوال لان المراد بالاحوال
المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها واتي بالباء في قوله علم باصول لانه يقال
علم وعلم قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى ولم يعلم بان الله يرى اوضحه
معنى الاحاطة فاتي بصلتها فالتقال الى الصلة للنفذين وقوله من الاحراب

ينطق

عن

ن
علم الصرف

والباء بیان للاحوال وکیفیت ترکیب بعضها ای بعض الکلم مع بعض اخر و مفعول
 بانها معطوفه علی الاصول والمراد بکیفیه التركيب تقدیر بعض الکلم علی بعض
 رعایه ما یكون من الھیئات واعتراض علی هذا التعريف بانه لا یخلو ان یتصور
 المراد بمعرفة الاحوال معرفة جمیعها فیلزم ان لا یكون شخص نحو یا لانه یتصور احد معرفة
 جمیع الاحوال ان لا یكون المدون نحو ابل بعضها او معرفة بعضها فیلزم ان
 یكون العالم بعشرة مسائل نحو یا لانه حصل له معرفة بعض احوال الکلم مع انه
 ليس بنحوی فی العرف وان ارید معرفة جمیع الاحوال المدونة فیلزم انه اذا جاء نحوی
 ودون احوالا اخر ان لا یكون النحوی السابق نحو یا لانه لم یکن باحشا عن جمیع
 الاحوال المدونة فان قلت نحوی کل زمان یجب علیه المعرفة بالاحوال المدونة
 فی زمانه فحینئذ لا یقدح فی کونه نحو یا ان یحیی نحوی اخر ویدون احوالا اخر قلت یلزم
 ان لا یكون النحوی السابق نحو یا فی هذا الزمان مع انه نحوی فیه علی انه لدون شخص واکا
 فی زمانه یلزم ان لا یبقی ذلك نحو یا ما لم یعلم تلك الاحوال لم یبحث عنها والجواب ان المراد
 بمعرفة الاحوال معرفة جمیعها والمراد بمعرفة جمیع الاحوال ان یحصل له فکة یقتلها علی معرفة
 جمیع الاحوال او یباد بالاستغراق العرفی جمیع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعريف علم
 النحوی فی الفائدة المقصودة منه فقال والغرض منه ای من علم النحوی انه فی الغرض
 ما یصل الفعل عن الفاعل لاجل صیانة الذهن ای وقایته وهو من اضافة المصل
 الی المفعول وقد عرفت معنی الذهن عن الخطأ اللفظی الواقع فی کلام العرب فی
 تقييد الخطأ باللفظی احتراز عن الخطأ الصرفی والمعنوی والفکری فان الصیانة
 عن الاول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علم المعانی والبیان وعن الثالث
 غرض علم المیزان واداکان الغرض من النحوی الفائدة منه هو العصمة عن الخطأ فی کلام
 العرب والاعتماد منه علی فهم نظم القرآن والحديث والفقه ویه یتیسر الارتقاء الی علم
 البیان ویحصل الاقتدار علی البینات والتقوی علی التاویلات فكان شرف العلوم
 شرف العلم بشرف المعلم منه وغایته واقرب العربیة فائدة وارحبها عائدا
 وارحبها معیارا واسناها عظمة ومقدرا وادکان تعلمه وتعلیمه من الواجبات لانهم
 مکلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العربیة لا سیل الی معرفة دقائقها من الکتاب

والسنة الآتية ولا يتم الواجب الا به وما كان مقدرا لمكلف فهو واجب ان لم يكن
واجبا لكان واجب الترتك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك الشرط ورتبت النحر بعد اللثة
والنضيف وقبل الفقه والحديث والتفسير وآول من أسس لغوامير المؤمنين على بن
ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو لا يعمل شيئا الا وهو بقرب به الى الله تعالى ما روى
عن ابي الاسود الدؤلي وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما
انه سمع رجلا يقول ان الله يرى من المشركين ورسوله بالكسرة فذكر ذلك عليه فقال له
هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال نحو ان اصنع
ميزانا للحرب ليقوموا به لسانهم فقال له على رضي الله تعالى عنه اقصد نحوك ومن هذا
سمي هذا العلم بالنحو وسمي بعلم الاعراب ايضا لان له تعلقات بالاعراب نحو لا
فيبتنا ول للعرب وللبنى وقال ابو القاسم الزجاجي في ما ليحدثنا ابو جعفر محمد بن
رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني في حديث يعقوب بن اسحاق الحضرمي
سعيد بن سليمان الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال عن جدك
ابي الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فرائته
مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال لي سمعت بيلدا يقول هذا الحنيفة فاردت
ان اصنع كتابا في العربية فقلت ان فعلت هذا اجنبتنا والقيت فينا هذه اللغة ثم
ايتته بعد ثلث فالتفت الي صحيفه فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة
اسم وفعل وحرف فاسم ما انبأ عن المستحق والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف
ما انبأ عن معني ليس باسم ولا فعل ثم قال هذا ما تتبعته فرم فيه واقم لك اعلم يا ابا الكؤ
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمرة وشئ ليس بظاهر ولا مضمرة اما يتفاضل العلماء في معرفة
ما ليس بظاهر ولا مضمرة قال ابو الاسود فجعلت منه شيئا وعرضته عليه كان عن ذلك
حروف النصب فذكرت منها ان وان وليكت ولعل وكان ولم اذكر لكن فيقال لتركها
فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكى عن امرأه دخلت
على معاوية في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي بالافا استقيد
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر ابي الاسود بوضع النسخ
نصف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابنت ما احسن السماع بالضم على لفظ الاستفهام

له قال ابن السكيت
الدول في بني حنيفة
وينسب اليه دوق
والدليل في حديث
القيس ينسب اليه
دولي واصحابه
داود من اسس
النحو على امير المؤمنين
عن ذلك ما روى
عن ابي اسود
وهو في هذا
من انبأ عن
نسب ابواسود
الذي في هذا
ابو الاسود
فقلت الهن
يا صاحب النسخ
وكنت الدال
مما روى
مما روى

فقال لها ما خرجت بها قالت انما التجب عن حسنها فقال لها احسن السماء بالفتح
فصنف باي التجب والاستفهام فاخذ منه النور باوة واخذ منهم ابو اسحق
الحصري وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة
الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فانكسائي اخذ منه الغراء منه ابو العباس
ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش قطرب منه محمد
المقلب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابوبكر السراج ومحمد الكسائي ومنهم
ابو علي النسفي وابو سعيد السدي وعلي الرمان ومنه ابو علي الفارسي ومنه
ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعد
من يعجابه ولما فرغ الشيخ رحمه الله تعالى عن الفصل الاول في بيان تعريف النور
والعرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهو الكلمة والكلام
لان النور يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذا هو
عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون
الكلمة والكلام موضوع هذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعديا شذرا كذا في امر
يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالاصول الشرعية الاربعة فانها موضوعات علم
اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها أصلا شرعيا منظم بالحكم شرعي كذلك
الكلمة والكلام لا شذرا لهما في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنى على ان الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى
نوعيه ثم لما كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم
الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدما على ذكر الكلام قصدا لخص
الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة الالام في تعريف الجنس للتعريف
الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهية
المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها
للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعبرة
لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون لها معنى يفيد في هذا الفن سوى هذه الماهية
حتى يجعل فردا من افرادها والتناء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف

قوله فقلت بالنظر
المناقضة الذاتية
العوارض الذاتية
الشيء لا ينفصل من
الشيء اذا كان
لذا اذا كان
لا ينفصل من
فانما هو
الكلمة والكلام
في الاعراب والبناء
والاعراب لا ينفصل
والاعراب لا ينفصل
الكلام الى اقسام
الجزءية بالنظر
كون الكلام
مقاما في مقام
الكلمة اذ لا يحمل
له من الاعراب
ولا حظ له من
اذا قام مقام
فكانت الكلمة
بالتقدير من الكلام
نظام الدين كبري

الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للجمع فهو
 عارضا ولا ينافيه بناء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلام ببناء التاء هو جنس
 ام جمع قد ذهب بعضهم الى انه جنس لا جمع كثر ونمرة مستندة الى ان احكام المفردات
 تجري عليه من تدكير وصفه كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا
 لوجب تأنيث الطيب بناء على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه
 وبين واحد ويجوز ان يذكروا ثبوت فلا يكون تدكير وصف الكلمة ليدل على كونه
 جنسا والحال انه من الاسماء التي لا فارق بينها وبين واحد ها لا التاء قلنا ان هذا
 الضابطة ثابتة في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل
 جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء بين كروثوث فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل
 في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو المخلد انه ليس بجمع حقيقة ومن يحق تصغيره
 على كليم ولو كان جمعا لوجب ردة الى واحد في التصغير فقول كليم لان التصغير
 يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومث جعله تميز النحوي خمسة عشر كلما ولو كان جمعا لما
 تميز النحوي ذلك لان تميزه لا يكون الا مفردا فاعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع
 الكلام على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم
 الى انه جمع مستندة الى ان الكلام لا يقع في الاستعمال الاعلى الثالث فصاعدا والاية
 محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب اذا الصاعد الى
 الحضرة الالهية هو المقبول من الكل لا كل كلمة والقول يحق تصغيره على كليم
 جعله تميز النحوي خمسة عشر فهو عند هذا البعض بل يقال عنده في التصغير
 كليم تد في التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجرّد عن التاء عناية الى الجنس فيتناول
 الحدد وغيرها من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجرّد
 عن معنى الوحدة والمطابقة غير حادثة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق
 التانيث والمثنى والمجوع ولو عني به معنى الوصفية على انه اخصر ما هو بالتاء
 اللفظ في الاصل مصد بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرمي الدقيق او بمعنى
 الرمي من الفرم يقال لفظت الكلام ولفظت بالكلام واختلف عباراتهم في المعنى المصطلح
 عليه اللفظ فقيل هو صحت يعتمد على الخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان

الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة والتمتع على
الحال الاستقبال والباقي على الحث قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير اخلت فيه لما ان بعضهم جعلها ماملة في المضارع والعامل في الشئ يكون خارجا
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
لما ان الاسم معرب ومبنى مع ان كل معرب ومبنى ليس من اقسام الاسماء بل المعرب الذي
هو اسم المبنى الذي هو اسم ثم قوله مفرد احترز به عن نحو قاتلة فانه مركب
على الصحيح لدلالة قاتل على ذات ماله القيام ودلالة التاء على التانيث وهما ما
يجوز على انه صفة معناه واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
من ضمير وضع واعترض على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فلانه ينبغي
ان اللفظ موضوع للمعنى الذى يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمفعول
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضمير من المفعول والامر
ليس كذلك لان اتصفا المعنى بالافراد والتوكيد بعد الوضع واما على الثانى فلان
مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يدل كرمقدا على ذكر وصف اللفظ الذى هو الجملة
وصحة ما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقع وصفتين لشئ واحد واما
على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبة لما عرفت
ان الشئ اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعل حالا
من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبة فعلا للاشتباه فمفرد يكون صالحا
لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وباله صلاحية الوصفية
صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره بجنبة واجيب عن
الاول بان يصار هذا الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى ارقى ارقى اعصر خمر
اذ نظم القرآن يستدعى ان يقول عنبا الا انه سماه خمر باعتبار ما يؤل اليه
وعن الثانى بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنبة المفعول مع
صلاحية لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكر هذه الحال بجنبة الفاعل واما

لفظ

لوجب

قلنا لوجوبه فذلک عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجبت
القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا بغيره او
الحقيقة الحق وايضاً ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة محضة متنع لا مستلزامه اما
تقدير الحال على المجرور وتأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك متنع فيجوز
مفرد حالاً لقوله معنه فتعين كونه حالاً عن ضمير وضع وهذا لتعيين ما يجوز
يجب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشئ اخر متفق وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة
ذكرها بعد ذكر الوضع كما وضع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة
للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فيعذر ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما
وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يرد ذكر الدلالة فهنا اكتفاء بذكرها
في تعريف كل نوع الكلمة وهي اى الكلمة بحسب مفهوماً مختصراً في ثلاثة اقسام
فلا يرد ما يقال ضميرى ان كان عائداً الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم انما
بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسمه وان كان عائداً اليها
باعتبار مفهومها فيجب تذكر الضمير ولا يجوز تانيته اسماً ما يجوز ربانته بدل
او مفعول بانه خبر مبتدأ محذوف والاوولى اولى لعدم احتياجه الى المحذوف ولا
الاخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك انما تقدم الاسم على الفعل لكونه مستغنياً
عن الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم
والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
لافتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلاً في افادة المعنى بنفسه
خبي مقتراً الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل
مقتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يقتصر اصلاً وما يفتقر فرعاً والاصل مقتراً
على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة مختصرة في الاقسام الثلاثة لانها
اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائداً الى الكلمة وهو اسم
ان وقوله ان لا تدل بتأويل المصدر خبر فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو

حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حدث المصنعا
 اما من الاسماء لان حالها ارضا عدم دلالتها او دلالتها او من الخبر اي لانها اما ذات
 عدم دلالتها او دلالتها على معنى غير رقيق بذكر كفتي في نفسها صفة معنى بغير
 اما ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقا
 بقوله ان لا تدل وكلمة في بغير الباء اي ان لا تدل على معنى بنفسها الا بضم ضمنية
 وهو اي القسم الذي لا يدل على معنى في نفس الحرف قد مر في وجه المحصر مع انه
 اخر في التقسيم لانه في اللغة الطرف كما سيأتي فذكر مرة في طرف الانتهاء اخرى
 في طرف الابتداء وخصه كونه في التقسيم بالانتهاء ليشير الى تاخير في المرتبة وقد
 في وجه المحصر اخذ في البيان عن القريب اولاته على معنى والعدم مقدم
 على الوجود اولان وجوه الممكنات مسبوق بالعدم اولان هذا القسم من الكلمة غير
 منقسم وتدل اي الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد يفتقر معناها اي
 الكلمة بحسب لوضع باحد لازمة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هو اي
 القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقتضى معناها باحد لازمة الثلاثة الفعل
 قد مر الفعل على الاسم ههنا وان كان اخره عنه في التقسيم لان تعريف الفعل هو
 وتعريف الاسم عددي والاعتداء تعرف بملكانها او تدل اي الكلمة على معنى في نفسها و
 الحال انه لم يفتقر معناه اي معنى الكلمة بحسب لوضع به اي باحد لازمة الثلاثة
 وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يفتقر معناه به الاسم انما قيدنا
 اقتزان المعنى وعدم اقتزانه بقولنا بحسب لوضع لما سيجيء واعتراض ههنا بان هذا
 الدليل لا يحتل من ان يكون عقليا او نقليا فان كان عقليا لا سبيل اليه لان
 العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الاول يحتل التقسيم عقلا اذ العقل لا ياتي
 ان ينقسم غير الدال الى المقترن باحد لازمة الثلاثة والى غير المقترن باحد وكذا
 كل قسم من قسمي لقسم لثاني يحتل التقسيم عقلا اذ العقل لا ياتي ان ينقسم المقترن
 بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى
 القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى مستقبل في الدنيا والاخرة
 وكذا اغل المقترن لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهى

و ان كان نقلياً لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلي ما يكون منقولاً من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان هذا الدليل عقلی ومقدّماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجزاً في اصطلاح الفخاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه قاً ثانيها ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقتضى باحد الا زمنة الثلاثة وثانيها ما لا يقتضى باحد ها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيقتضى الحصر الا لزوم لا نقاع النقيضين واجتماعهما وكل منها متعذر عقل و الدليل العقل لا يلزم ان يكون مقدّماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجريبية على ما عرف في علم الميزان فخذ الاسم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بينا دليل الحصر فخذ الاسم هو في اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد هنا الميعظ العام المانع وهو يعم الحدة الرسم فان قيل قد علمت حد الاقسام الثلاثة بدليل الحصر فاعادتها يوجب لتكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا على المطابقة كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى جنس يشمل الحدود وغيرها وخبره بقوله في نفسه هو صفة معنى اي معنى حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون مدلولها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصله متحققاً فيها فهو بما يكون مدلولها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقاً بقوله تدل وفي معنى الباء اي تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بدكر متعلق لها كما مر وخرج بقوله غير مقتضى باحد الا زمنة الثلاثة الفعل وكلمة غير متعلق بها وبانه صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقص باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمر الان او غداً وزيد مضرب غلام الان او غداً لان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعرض الاستعمال واما نحو الصبوح والغروب فانه مقتضى بطلان الزمان لا بزمان معين فلا يكون

فخرج

عن
ابن
المنذر
بأنه
لا يكون
الزمان
مطلقاً

الاسماء الحق الماضي والحال والاستقبال بيان لازمة الثلاثة والحال مات فيه
 زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر
 عنه كرجلي وعلم خبر مبتدأ أعز في اي هو كرجل علم انما ذكر المثلين للاسم
 ايضاً لان الاول من الاحيان والبحث والثاني من المعاني والاحداث ولذا قال كرجل
 وعلم لم يقل كعلم ورجل ولما كان حلاً الاسم لا ينفع كثيراً من المبتدئين
 المتعلمين ولا يبرحي فهم منهم لكونه خامساً غاية الغرض لتوقفه على معرفة الغنى
 في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد ان يبين بعض علامات الاسم ليفيد معرفة
 الاسم وامتياراً عن اخويه لمن لا يبرحي منه فهم الحد وزيادة معرفته لمن يبرحي
 فهم فان الشئ كما يعرف بمجرد ذلك يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامته اي
 علامة الاسم حقيقة او حكماً فلا يريد نحو قوله تعالى اذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض
 ونحوه يعني ان ضربت زيلاً وزعموا مظنة الكذب وجسبي همسل فان الخبر عنه
 في الامثلة الثلاثة الاول وان كان فعلاً حقيقة وفي المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة
 في تاويل الاسم فان الاول ما قل بهذا القول والثاني يضربك زيلاً والثالث لم يلفظ
 زعموا والرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل خاصته لسكته موجدية في لفظ علامته
 ومفردة في لفظ خاصته وهي ان الدلالة على وجود الشئ مأخوذة في معنى العلامة
 دون الخاصية وان كان احدهما مستلماً للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة
 العلامات لان العلاقة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ
 الجمع صحة الاخبار عنه وبه اي صحة كون الشئ مخبراً عنه وصحة كون الشئ مخبراً به صحة
 كونه مخبراً عنه واما صحة كون الشئ مخبراً به مع عدم صحة كونه مخبراً عنه في ليست علامة الاسم
 كما سيأتي نحو زيد قائم وانما يختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر الا عن لفظه دال على
 الذات في نفسه مطابقة والفعل الحرف ليس كذلك ما ذكر في بعض شروح الكافية من
 انه انما يختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد مضى لان يكون ابداً مسنداً فقط قلنا
 مسنداً اليه لزم خلاف وضعه فقيه نوع تأمل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في
 الاسم وانتقائه في غيره من الفعل الحرف فهو لا ينفرد ليدل على انتقاء الاسماء اليه
 الحرف فلا يكون دليلاً على الاختصاص فكأنه دليل على بعض المدة وللإضافة كغلام زيد المراد

مما لا يخفى
 يا فتى
 فبما كان
 وهو
 وهو
 ان

العلاقة
 الخاصة

له المراد منه
 غاية التحقيق
 تصديق نصيب
 ١١٠٦١
 غلام رسول مرحوم

بالاضافة منها كون الشئ مضافا بتقدیر حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم فاما
 للتعريف او للتخصيص والتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لا يخرج
 هذا الزائد لقادته بينهما ولا يجوز اضافة التخفيف ايضا لانها انما هي مجرد التنوين او ما يقع
 مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضيف للتخفيف وانما قيدنا
 الاضافة بقولنا بتقدیر حرف الجر لا يشك بقولنا مرت بزيد فان مرت مضافا
 زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا بتقدیر اثر المصراطين الاضافة ولم يقيد بها بتقدیر حرف الجر
 ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدیر حرف الجر
 فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
 حاجته الى التعريف لكونه خبرا وحقق ان يكون نكرة ليفيد الخطاب فان قيل حصول
 الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
 داخلية في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويوثقون احد هما بحكم الآخر
 واما الحرف فليس له معنى مستقل يصح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف واما
 قال دخول لام التعريف احدا من احسن سائر اللامات كلام لا يتبادر لام الجواب لام الامر
 حينئذ حلت على لام التعريف اللام الزائدة للفساد وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد
 بما يخرج الفاظها بلا معانيها بل اني بها مع ارادة معانيها الافرادية الزائدة على التعريف
 اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشئ على نفسه وجوابه
 ان ما ذكرت من ان الحروف تزداد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك اختار البعض
 الى انها عند الزيادة تتجوز عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني واعلم ان
 النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
 هنة الوصل لتعذر الابتداء بالسكان وذهب الخليل الى انها ال مثل هل ذهب
 المبرد الى انها هي الهنة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين هنة
 الاستفهام ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام الجر
 بالرفع عطف على الدخول وبما جرت على اللام ويراد بالدخول اهم منه ومن اللحق
 وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليس اذخاين على الاول اما الخلق
 بالاسم لكونه علم المضاف اليه المخفوق به وفيه نظر لان الرفع نصب ايضا علما انما
 عليه

فائدة ولهم
 ما قال الخليل
 من حرف تعريفي
 ان يزدخيل
 ويبين نود

والمفعولية المختصين بالاسم مع انها ليسا مختصين به واما لا تسلم اختصاص المضاف
اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم **الجواب**
عن الاول ان الرفع والنصب علما القاطنة والمفعولية في الاسماء مطلقا بخلاف الجر
فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليه نحو
يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ فَيَأْتُوا بِالْمَفْرُحِ فالمضاف اليه يكون الاسما حقيقة واحكاما وقيل
انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حيز الجر المختص به وفيه ايضا نظرا لان اختصاص المفعولية
لا يوجب اختصاصا لان ان المصدرية ولن تختصصا بالفعل مع ان اثرها هو
النصب خارج مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للامر مؤثرات شق كالنصب فان اذا
كان له مؤثر خاص فلا وهمنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اذ اذ بها
ما عدل تنوين التثنية لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام
تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان
تنوين التثنية مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيبحثي امثلتها في فضل التنوين
وانما اختص غير تنوين التثنية من التنوينات بالاسم لاقتضاءها الانقطاع عما بعدها
واقضاء الفعل الاتصال بالفعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد
تقتضي الانقطاع مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتأكيد الفعل ان كانت من ممتنا
فلا يعتد الفعل به الفصل ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان
المراد ان يلحق بالاسم ما يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع
الحرف فكا انه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه
اما التمكن او للعوض عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء ان النكرة
او للمقابلة بنون جمع المذكور وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم يقال ان التنوين يقتضي
بالصلح نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم نأقول ان الصلة
الجرية مجرى الاسماء فالننوين اللاحقة به بالاسم حقيقة حكما والتثنية والجمع والتثنية
انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الحالية عن القلة والكثرة
ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر
تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع

سبويه يخطئ
اولين من ذهب
بأنه ان
ليس يوجب
الاصح
اوسطا
انما هو
غلام من
مروحي
عادل

فكن امد لوله فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح الاستناد الى المصل كما لا يصح الى الفعل و
ايضا مد لول المصل هو الحث فقط ومد لول الفعل الحث مع الزمان فيكون مد لول
الفعل اثنا على مد لول المصل قلنا ان مد لول المصل يخالف مد لول الفعل حقيقة
ويتحد مع مد لوله اعتبارا من حيث ان الحث هو الاصل في مد لول الفعل
والزمان كالقيد له فاعتبارا بالقيد له اعتبارا بالاحقيقة يصح الاستناد اليه باعتبار
الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين والنداء انما يختص النداء بالاسم فكونه مؤثرا
النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخالف المؤثر عن المؤثر وهو متهم فان
كل هذه خواص الاسم الغاء في جواب الشرط المحذوف اى اذا علمت ان المعدوات
علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المصطلحات خواص الاسم بناء على ان كل ما من
العلامة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا نصريجا بما علم من قوله علامته كذا وكذا بطريق
الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدئ وتنبية على قصور فهمه قلنا
بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا مما لا يصح به او نقول اني بهذا الكلام مؤكدا بان وبجملته
على من قال ان هذه العلامات ذاتية للاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم
اذ لا يليق ان تجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معنى قابعا لسا كان من هذه
العلامات ما هو شهرها استملا ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم في عدم اختصاص
بالاسم سيما في التثنية والجمع الاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام مؤكدا بانه وبجملته
دفعنا ذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة منها هو الخاصة
التحوية وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره ولم يقل فان كل هذه خواص الاسم لا يختص
لفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية باسم مطلقا سواء كانت في
الاخبارات او في الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه يختص اختصاص
الفاعلية لا في الانشاءات اختياجه الى محل الخبر عنه او يعم الفاعلية مطلقا واختصاصها
يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص المسند اليه اياه لان الفاعل في الانشاءات
ان يكون محكوما عليه ولا يكون مخبرا عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه
لكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص
الفاعلية مطلقا والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفا وذا حال وتميزا ونحو ذلك

هنا

ولو قال وعلامته صحة كونه محكوماً عليه او صحة الاستناد اليه لم يخرج الى
حل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال لما توجه من قوله علامته صحة
الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبرية في
جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه لهذا الضمير المبتدأ في الذكر
واما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعده من لا ينفع منه لانه وقع
من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجزوات وهذا من حيث انها
من المحي اص والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول فالمرسيم فاعلة لا لا فاعلة
المحسنة ليس شئ منها محكوماً عليه انما ذكره مجنب لفاعل لشدة الاتصال به حتى ما
بعضهم فاعلاً ويسمى اى الاسم اسماً التسمية اى علوة على قسميه يشير الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو التسمو بكسر الفاء وسكون
العين ومعناه العلوة الارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاق من نحو تسمى
واسماء ويخرج ثم حذف الواو التي هي لام الكلمة الاصل ونقلت حركة السين الى ما قبلها
ثم اني ههنا الوصل زعموا في لفظ الاسم فسحق به لذلك حيث يستعمل اى يعول على قسميه
وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحدة ولا يرفع المسمى بخلاف قسميه
وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلوة
وسمى به لانه علامة على مسماه ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت ههنا الواو
عوضاً عنها وامثلة اشتقاق عندهم محسلة على القلب فاصل سمي يسمي وسم يسم
واصل اسما ووسام واصل سمي وسم يسم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
ولهذا اخبر عن المصنف عنه وقال ردة اعليه لا كونه وسماع على المعنى اى لا يسمى
لكونه علامة على السمي كما فرغ عن بيان حذف الاسم وعلامته شرع في بيان حذف الفعل
وعلامته فقال وحذف الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى هو
جنس يشمل المحدث وغيره وقوله في نفسها اى في نفس الكلمة يخرج الحرف
قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال انه مقترن بالزمانين قلنا
ان ما اخترت بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجه الاحد في المشي

ولانه مقترون بواحد في كل وضع وان الاشتراك الغلبة الوضع او يتعدى والمراد
بالاقتزان ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ينتقص الحد بالافعال التي لم يقتزن
معناها بزمان مثل نِعَمْ وَعَسَى لان عدم اقتزانها بزمان انما هو بيقاض الاستقبال لا بحسب الوضع
كضرب مثال للفعل الماضي وَيَضْرِبُ مثال للحال وَاَضْرِبُ مثال للاستقبال وعلامته
اي علامته الفعل لان لا يعبر الاخبار به اي كون الشيء مخبرا به لانه لا يعبر الاخبار عنه
او كون الشيء مخبرا عنه وانما قال في ذلك لان عدم حجة الاخبار عنه شرط يكون حجة
الاخبار به علامة للفعل كما ان حجة الاخبار عنه شرط يكون حجة الاخبار به علامة
للاسم فالأصل ان حجة الاخبار به على قسمين احدهما ما يكون مع حجة الاخبار عنه
وثانيهما ما يكون مع عدمه فالاول من علامات الاسماء والثاني من علامات الفعل
كما سبقت الاشارة اليه وجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التشكيك
لان محكوم به وقد وضع الفعل على التشكيك ودخل قد انما اختصت بالفعل لانها انما
تستعمل لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلاة او لتقليل المضارع نحو كذبنا
قَدْ يَصُدُّقُ او لتحقيقه نحو قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعْوَفِينَ وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل
وَالسَّيِّئِ وَسَوْفَ وانما اختصنا بالفعل لانها وصفتنا للدلالة على الاستقبال الوضع
وذلك لا يكون الا في الفعل وانما قيدنا بالاستقبال بالوضع احترازنا عن زير ضارب هذا
وانما ذكر السمين مع قابلا للام لان المراد سمين معروف وهي سمين الاستقبال لاسيما
الاستقبال نحو استغفر الله ولا سمين التحقيق نحو سألني سمين القول نحو سألني الطائر
ولا سمين اصابة الشيء على صفة نحو استهجرة ولا سمين الوقف بعد كاف الموت وسيم
هذا السمين سمين المسكنة نحو اكرمك سمين استهجرة السمين على سمين الدلالة على الاستقبال
القريب دلالة سوف على الاستقبال البعيد الجزم نحو لم يفعل ولما يفعل ليفعل
ولا يفعل ان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لانها من مفعول به هو الجزم
فكان الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل كلم ولما وطلب الفعل كلام الامر
او النهي عن الفعل كلام النهي او لتعلق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل والنصرف اي تصرف الفعل فاللام يدل عن المضاف اليه
الى الماضي اي الى صيغ الماضي والمضارع وكونه امرا ونهيا ولم يقل والامر والنهي لانها

تفسير

السم

يستقر جان من المضارع فلا يكون التصرف اليها بل يكون التصرف الى المضارع ثم
يستقر جان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت وضربتاً والتخفية
الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضامرات الفاعلين فلا تلحق الا بآماله فاعل الفاعل
انما يكون للفعل والفردعه وحضرت فردعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحوُّراً
عن لزوم تساوى الفرم والاصل وحقق البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فمن بالتعريف اليق واجد ر واتصال لتاء الساكنة نحو ضربت قيد لتاء بالساكنة
احترازاً عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لاحتراز
على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بآماله فاعل هو الفعل والحقت بالصدق لانها مستقيمة
عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانما انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نون التاكيد بها
الخفيفة والثقيلة سميتهما لانها تقيدان تأكيداً لحصول الفعل المطلوب وجعلتاً
بالفعل انما وضعتا لتأكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب كان كل هذه خواص
الفعل قد اتم البحث في هذا الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام فلما كان
من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر النهى لا يستفهم الشرط
والجزء احتاج الى بيان معناها بما يعبرها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به
لان تلك الافعال تكون محكوماً بها وتكون مخبراً بها ولو قال وعلامة ان يصح كونه
محكوماً به او يصح اسناده الى شئ ولا يسند اليه لكان اولى لم يجتزى الى محل الاخبار به
على هذا المعنى ويسمى اى الفعل الاصطلاحي فعلاً باسم اصله وهو المصدر
وانما كان الفعل اسماً للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل التجاز لتضمنه
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدلالة باسم جزء مدلوله واعتراضه بها بان
ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر هو الفعل بفتر الفاء لا الفعل بكسر اللام
اسم مجزى الشأن لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعى ان يسمى فعلاً بفتر الفاء

لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومثمن من الفعل بكسر الفاء
فهو لا يكون مصدرا لتضمنه ذلك وانما تضمنه من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء
لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجيب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقا على المصدر
وعلى الحاصل به ايضاً كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقيم عند بيان المقدامات
الاربعة وقوله يبقى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه البصريون
من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ من بيان حد الفعل عاملا
شرع في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل
على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحد
وغيره وخرج بقوله في غيرها الاسم والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله
الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى
متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناها
الابتداء وهي اى كلمة من لا تدل عليه اى على الابتداء لا بعد كوما منه ابتداء كالصورة الكوفة
مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد كوما البصرة التي
يكون منها الابتداء واعتراض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها
الا بعد كوما متعلقاتها واجيب عن بيان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على
معناه الا فرادى ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق
شرطا في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارة
وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة المشار اليه المعادلتها تدل
على معانيها بحسب الوضع ان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته اى علامة
الحرف ان لا يبعد الاخبار عنه ولا بد ان لا تقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تعبير به
تخصيص لما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الاصل والمقصود
بالذات هو المعنى المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما
يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة وضمن الالفاظ للمقاصد الاستقلال بها
على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لا الاستقلال
بالا يفيد بحث والا حذر عنه اجماعه فعليه بقوله وللحرف في الكلام فوائد لذلك اتفقوا

استقلال

بالحرف وللحرف للاهتمام بذكره لان هذا مقام بيان الحرف ويجوز ان يكون وللحرف مبتدأ
 كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَقَوْلُهُ
 فِي الْكَلَامِ صفة للحرف اي وللحرف الكائن في الكلام فوائد جمع فائدة كقواعد جميع قاعدة
 والفائدة ما استفيد من علم او مال او جاء فاوله المال ويفيد اي ثبت له المال فلان
 ترمي بالفوائد الثابتة يعنى وللحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن الشك في ذكر
 الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايحاء الى كثرة فوائد الحرف ثم اشار الى بيان بعض تلك
 الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار الربط بين الفعلين نحو اريد ان يقرأ
 او الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشية او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد
 اكرمه وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد التي تعرفها في القسم الثالث
 وهو حرف ان شاء الله تعالى احال امره الى مشيئة الله فانكلا في عدة شانه ان شاء الله تعالى
 مراعاة لادب ربه واتباع السنة بنبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام الله تعالى
 حكاية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان شاء الله اامين محققين ورضوكم
 او تعليم العباد ان يقولوا في عاداتهم مثل ذلك متاديين بادب الله تعالى متبعين لسنة
 رسوله ويسمى اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا في طرفا فالحرف والطرف
 لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي لوقوع الحرف في الكلام طرفا في جانباً
 للاسم الفعل ليس اي الحرف مقصود بالذات وهو بيان لوقوع الحرف طرفا مثل المسند
 والمسند اليه تشييل للمقصود بالذات والمثل مرقوم بالخبرية لمبتدأ محذوف اي
 ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه التمثيل جاعلا كونه مقصوداً
 بالذات ومنه يلاحظ ان لا يادى درجة من المسند اليه لاختفاء في كون المسند اليه مقصوداً
 بالذات لانه اعلى درجة من المسند ايضاً ان المسند يكون اسماً وفعل والمسند اليه يكون اسماً
 والتعابير فضيلة ثم الاولى في بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصوداً بالذات
 حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلاف الاسم الفعل اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 طرفاً في قوله اي طرفاً منصوب لانه تفسير لقوله حرفاً وهو منصوب على الحكاية و
 يعرب المفسر به باعراب المفسر لانه تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعريف الحرف على
 الفوائد هو الكلمة وبيان الخصاصة في الاقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها و

علاماتهما ووجه تسمیای آنها شرح فی تعریف موضوعه الآخر هو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرفي او اكثر
او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهلا او موضوعا ولم يوضع مصداق في العلم
اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصيرها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعارة
المصدر فيقال كلمته كلاما كما يقال اعطيت عطاء مع انه في الاصل لما يعطى
في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول الحرف ودو غيره من المهملات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار
الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والاشياء والباق في قوله بالاسناد السببية
اي تضمننا حاصل سبب الاسناد ويجوز ان يكون للاصاق اي تضمننا ماصقا
بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حل الكلام في
لفظ تضمن لا مرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي
احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر
لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد تركب
من كلمتين كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان التبادر للمركب
ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول اربع كلمات او اكثر
واجيب عن الاول بان المستتر عند هو في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
ومن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسناد اليه المصدرها
اما كلمتان او ما يجري مجرىهما وما عدلها من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
وذكر في بعض الحواشي ان تضمن على تركب لانه اخبر بالاستثناء عن صلة من
واحتياجه تركب اليها وعمود بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظا افراد والتركيب
والاولى التلغظ بالمصطلح عليه اجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابل الاول
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب اعلم ان النجاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام قد هو

۱۳
۱۴

نقيد

صاحب المفصل واللباب الى انهما متراد فان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب
 اني ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيدا به بكونه
 مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيد الاسناد في
 تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجملة الخيرية
 الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام ووقع في بعض شروح الكافية ان المراد
 بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند
 الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرعا في تعريف الاسناد
 احتاج معرفة الكلام اليه الاسناد نسبة احدى الكلمتين اى ضم احكام الكلمتين
 او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اى النسبة
 المخاطب فائدة تامة تضم السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفائدة
 اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة تضم السكوت عليها اى لو سكوت المتكلم
 عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى المقصود في باب لفائدة فدخل
 اسناد الجملة الواقعة خبرا اوصفة ودخل فيه اسناد الجملة التي يسكت على مضمونها
 المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المقيّد بأحد جزئي المركب على الآخر نحو قائم زيد فان اذا
 قلت ذلك اذنت للمخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
 واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا
 للسند اليه او المسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
 زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الى غيره لك من المقصود
 كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل انتظار المسند اليه
 والمسند عنده كالمسند اليه فقط او بالعكس ليس لا انتظار الذي في مثل ضرب زيد
 مثل هذا لا انتظار فعلم ان الغاء في جواب شرط محذوف اى اذا كان الاستاها خفا
 في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين
 التركيبين من اسمين اى بكلمة من دون في كما اني به غير اذنه الاظهر الانسيب المتكلم
 قدم هذا التركيب على تركيب الفعل الاسم لان جزئيه يستحقان التقدير نحو زيد قائم
 ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم

الفعل على الاسم لان تقدير الفعل نسبه بصدده ببيان الجملة الفعلية نحو قازدا
وتسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل ويبنى ان يعلم ان الكلام
لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل اسم لانه
لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فاعل لها لكن
التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تفسير الكلام لا في تفسير الكلمة
رة اعلى من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلاثة تراكيب كما استتقف عليه في نحو يا
زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف تعريف
الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المستند
والمستند اليه معاً اي جميعاً قال في القاموس تقول كذا معاً اي جميعاً وهو منصوب
على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه يتعلق بما وقع حالاً من مفعول
ماله يسمى فاعله اذ لا يوجد المستند المستند اليه كاشاكل واحده منهما مع صاحبه
عنده في غيرهما اي في غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مستند اليه ولا بد للكلام
منهما اي من المستند والمستند اليه لان الاسناد مأخوذ في تعريفه هو يقتضيه المستند
والمستند اليه قوله لا بد اذ لا فراق للكلام منهما من قولهم بداه بيده اي فرقوه
التبديد والتفريق وتبديداي تفرق او لا عوض للكلام منها من البد وهو العوض
ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بد قول البغداديين حيث جاز
لا طالعاً جبلاً بترك تنوين الاسم المطول جراً له مجرماً المصنوعاً كما جرى مجراه في
الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع مما اعطيت ولا موعظ
لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعاً للمضاف مثل
لا خير من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما يبنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
محد وفا وهو الخبر للمبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منها خبر مبتدأ محذوف اي اليه
للتحق منها وهذه الجملة للسببية البتة لا محل لها من الاعراب لانهما مستانقة لفظاً
ويجوز ان يكون منهما متعلقاً بما دل عليه لا بد اي لا يثبت منهما اذ كان الكلام منحصراً
في التركيبين المذكورين فان قيل قد توفض ما ذكر من انحصار الكلام فيما بالذات
بالمنادى نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم

شبه جاره و
عوض من امره

مع انه قسم من الكلام فينقض الحصر النقض اذا اضيف الى الاجسام يراد بطلان
تأليفها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطوب ههنا هو حصر
الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء التي في نحو يا زيد قائم مقام ادعو
اطلب لان تقدير يا زيدا دعوى زيد او اطلب وهو اي كل واحد من ادعو واطلب الفعل
واذا كان كذلك فلا نقض عليه للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر كما
يحصل من تركيب الفعل الاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف الاسم
كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قلنا
ان الكلام يتم بـ يا زيدا وذكر زيد كذا اثر المفاهيم نحو ضربت زيدا او رويدا
زيدا واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف
فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم
للماض ههنا قلت ذلك على الغالب وقد روي للماض ايضاً فلا يرد ما ذكرت والله
الموفق لا تنام امر خلقه والمعين على اصلاحه شير نعم فهو يوفقنا عام عند الامر
الذي اشرع فيه يعيننا على اصلاحه وآنذا ذكر الخب مع قابلا للمفيد حصر
المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين سواء
كما جاء في التنزيل حكايته عن شعيب عليه السلام وما توفيقى الا يا الله عليه توكلت
والله ائيب **القسم الاول** في الاسم قد مر تعريفه اي تعريف الاسم كذا بعض
علاماته في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلى الى الجزئيات الى المعرب
وهو ما خذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والظهار منه قوله عليه الصلوة
والسلام الشيب تعرب عن نفسها اي نقصه وقول الشاعر
واي لا كنن عن قذور غيرها وأعرب احبانا انا فاصاح
والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهنرة
للسلب فالمعرب بالمعنى الاول طرف اي محل اظهار المعاني بالثاني اسم مفعول اي مزال
فساده والتباسه باظهار المعاني المعنوية عليه لان في خفاها فسادا والتباسا والمبني
هو ما خذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعد الاختلاف
والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة اسم المفعول من بني يبنى واجتمعت

له قوله كذا
المراد على صيغة
من الكناية والقدر
اسم امرأة معيبة
الشاعر اعرب على
صيغة التكملة
الامرأ بفتح الاء
والانصاح وبه
الاستكمال فها
القامر وامارح
على صيغة التكملة
المصارف

ليوقف
على
المراد

لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات في تصانيفهم يوقف على
المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق تركا منهم للتكليف واحترازا عما لا يعينهم لمصو
صرا مهو بدونها ثم قوله كل اسم جنس يتناول المقصود وغيره
قوله ركب مع غيره فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالا صوات الاعدا
من نحو واحد اثنان وثلاث وكالا سماء المعدودة من نحو الف ويا وثا وثا
وزيد وعمر وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب يتولد منهم المعاني المقتضية
للاعراب وانه اذ كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى
المسند اليه المسند لكونها مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المصنوع اليه وغيره
من المفعولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الا على قول من يجعل كلا
منهما عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل حينئذ
فلا اشكال وقوله ولا يشبه مبنية الاصل احترازا عما ركب مع غيره ويشبه مبنية الجمل
كقولاء في قام هو لاء فان قلت صدق هذا التعريف على ما تضمنه مبنية الاصل
كأين وعلى ما وقع موقعه كترال وعلى ما اضيف اليه كيو مئذ فان كل واحد من اركيع
غيره ولا يشبه مبنية الاصل قلت ازيد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم
المشابهة والتضمن والوقوع موقعه ما اضيف اليه ثم اضافة المبنى الى الاصل
بيانية اي لا يشبه مبنية الاصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنية الاصل ولا من باب اضافة الظرف الى مبنية
في اصله ولا يجعل الاصل ههنا على القانون لا في كل من ذلك فسادا ظاهرا
اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة مبنية بل اصلها مبنية
والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضى الامر وان ثبت لهما اصل هو
المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبنى واما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون
الامور الثلاثة مبنية بعد اي الان واما في الثالث فلان الامور الثلاثة لا يكون
مبنية القانون لانها لم تبين على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء من المبنى

يصدق

الا وبناءه مبني على الفائدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة
 بمبنى الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع اي مبني في وضع
 يعنى بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد
 فيه قطعاً وعن الثالث بان بناءه ليس بمبنى على القاعدة غير مسلم بل هو مبني عليها
 وهي ما تقر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجباً لاعراب فهو مبني فكل من الفعل
 الماضي والامر بغير اللام والحرف بناؤها مبني على هذه القاعدة فيكون مبني
 القانون وهذا اللفظ كان عامّاً في الاصل ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام
 والحرف والاضمار في وجه التسمية غير لازم اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
 بيان مبني الاصل وقيد الامر بالحاضر احتراز من الامر للغائب فانه معرب بالاجماع
 واختلفوا في الامر هو مبني ام معرب والا حوالة مبني والحق بعضهم الجملة بمبني
 الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقم موضع المفرد مبنية
 لا محل لها من الاعراب اصلاً ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع اذ مبني الاصل
 لا يكون له اعراب لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً والجملة معرب محلاً فلا يكون من مبنيات
 الاصل وقال الشيخ الرضوي الجملة قبل العلمية لا توصف بالاعراب لا بالبناء لانها
 عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام
 زيدا فقوله نحو زيد مبتدأ محذوف اعني هو وهو عاقل الى الاسم المعرب
 والجار والمجرور صفة زيد تقديرة هو اي الاسم المعرب نحو زيد الكاش في قام زيدا
 لا زيد المذموم حال كونه وحده اي غير مركب مع غيره فهو حال بتناويل النكرة
 والتقدير متوحد اي منفرد او مصل اقيم مقام الحال اي ينفرد انفراداً او يكون قوله
 لا زيداً محذوف معطوفاً على النحوي الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم التركيب لتغليل لمحل المحذوف
 اي لا يكون زيدا وحده اسماً معرباً لعدم التركيب اي لعدم كونها مركباً مع غيره
 ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذت في تعريفه فاذا انعدم الشرط
 انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بالتفاء الشرط ولا هو كالكاش في قام هو كلاء
 لوجه الشبه اي المشابهة على ما سيبيح في بحث المبنى اي لكون هو كلاء مشابهاً
 لمبنى الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذت في تعريفه

لا

فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مر فاعلم ان
 المعرب يحصل لا بشرطين احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرف له بقوله كل اسم
 ركب مع غيره والثاني عدلي وهو عدم المشابهة بمبني الاصل فتعرف له بقوله لا يشبه
 مبني الاصل ويسمى اي الاسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره في حاشيته
 المتوسط المتمكن هو الاسم المعرب في الاسمية من حيث الاعراب لا ممكن هو الاسم المعرب
 المنصرف والمبني يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال
فصل في حكمه اي حكم الاسم المعرب الاضافة ههنا بمعنى في ونظيره ضرب اليوم
 اي حكمه فيه لا ريب ان الاختلاف حكم في المعرب وبمعنى اللام والاضافة بادني
 ملايسة ونظيره وكوب الخرقاء اي حكمه له اختصاصا بالمعرب بلايسة الوقوفية فلا يرد ما يقا
 حكم الشيء هو الاثر الثابت بذات الشيء واختلاف آخر المعرب اثر العامل دون اثر
 المعرب كيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفة آخره بتقيد
 المضاف والا فالجرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف آخره ايضا بصفة
 لم توحيد قبلها وصرح باختلاف آخره في بيان حكم المعرب احترازاً عن اختلاف
 غير آخره فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراد في امر أو النون في ابستم تقول
 جاء في امرؤ و ابستم و رأيت امرأ و ابتماً و مررت بامرئ و ابستم باختلاف العوامل
 الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن
 اختلاف آخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخره من الاستغناء
 في نحو من أمتك ومن الرجل من زيد والمراد باختلاف آخره بسبب اختلاف العوامل
 صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء في يد
 واذا قيل في اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يعمر اختلاف
 آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد باختلاف الثاني الوجود لعلقة
 الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لا استحالته اختلافه بالوجه
 فكان من قبيل ذكر الملزوم ارادة للزوم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود للمشاكله
 قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يترك لفظ بصيغة
 غيره لوقوعه في جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجود جنس العوامل

عالم النحوي هو الذي
 المبرور هو معرب
 من مكانين يقال
 هذا المبرور والبر
 ابتداء و مدح
 المبرور بتقيد النون
 في الاعراب كالمعرب
 تنبيه الراء المحذرة
 في امر و ابتم
 كاستغناء على
 حال كذا في الصلاح
 المولى غلام من
 مرصوم

ثم العوامل جمع عامل وسيأتي تفسيره وإنما جمع العامل على عوامل لأن صيغة الفاعل
 أن كان صفةً يجمع على فاعلون كناصر ون وأن كان اسماً يجمع على فواعل ككواهل
 ولما صار العوامل مهناً ولم يكن له معنى الصفة مراداً يجمع على فواعل إلا في العوامل
 للجنس لأنه إذا أتى على الجمع فلا يكون مهناً معهوداً يحمل على الجنس بطل معنى الجمعية
 وهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعاً وإدناؤه ثلثة يقتضي أن لا يتحقق المعرب
 إلا باختلاف ثلثة عوامل وليس الأمر كذلك اختلافاً منصوباً على أنه مفعول
 مطلق لفظياً صفة اختلافاً أي يختلف أخرى اختلافاً لفظياً وهو أعز من أن يكون حقيقةً
 نحو جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد أو حكماً نحو رأيت أحمد وصرحت
 يا أحمد فإنه يختلف فيه آخر المعرب اختلافاً حكماً لأن الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
 في حالة النصب لكونها ناشئة عن الكسرة أو يختلف أخرى اختلافاً نقدياً وهو أعز
 من أن يكون حقيقةً نحو هذا عصاً وأخذت عصاً وضربت بعضاً أو حكماً نحو جاءني
 موسى ورأيت موسى ومررت بموسى وهذه الأقسام الأربعة فيما إذا كان
 الأعراب بالحروف فالأقسام أيضاً أربعة فإن الاختلاف اللفظي حينئذ إما أن يكون
 حقيقةً نحو جاءني أبوك ورأيت أباك ومررت بابيك أو حكماً نحو رأيت مؤمنين
 ومررت بمؤمنين فإنه يختلف فيه آخر المعرب اختلافاً لفظياً حكماً فإن الياء في
 حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه ناشئاً عن الكسرة وكذا الاختلاف
 التقديري حينئذ إما أن يكون حقيقةً نحو جاءني ابن القاسم ورأيت أبا القاسم
 ومررت بابي القاسم مما حذف فيه الحرف لا لتقاء الساكنين فإن الأعراب فيه
 بالحروف مقدّر وقد اختلف أخرى اختلافاً نقدياً حقيقةً أو حكماً نحو رأيت
 مؤمنين البلد ومررت بمؤمني البلد فإنه قد اختلف آخر المعرب اختلافاً
 نقدياً حكماً وإذا عرفت ذلك فأعلم أن جمهور النحاة عرّفوا المعرب بما اختلف
 أخرى باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بأنه المركب الذي لم يشبه بمق
 الأصل وجعل ما عرفه به حكماً وتابعة المصرون واستدل الشيخ على ذلك بما
 ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال إنما لم يعرف المعرب بما عرفه جمهور النحاة
 لأنه يلزم منه تعريف الشيء بما هو خفي منه لأن الغرض من تعريف المعرب أن يثبت

له هذا الحكم وهو اختلاف آخر باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم
به فيكون هذا الحكم اخف من المعرب فلو عرفت به لزم تعريف الشئ بما هو اخف منه انه
غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرته للخفاة بان يقال لا نسلم
ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له
باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع
الاسم يطلق بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف آخر باختلاف العوامل باستعمال العرب
ثم لما فرغ من بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبين ما هو وصف لازم وهو الاعراب
والخفاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل
به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحارث استدلال بانهم
اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب الجرح انما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم
من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب
صدا لبناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات فاباه الاعراب ولما كان المختار
عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحارث عرف الاعراب بما عرف به فقال
الاعراب ما اى شئ به البناء للسببية والضمير المحرور راجع الى الاعراب اى الاعراب
شئ بسبب ذلك الشئ يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب
كما هو المتبادر وهو ما يكون سبباً واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضى والاسناد
لكون هذه الامور اسباباً بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضى
وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل
سبباً بوسائط والاسناد سبباً له بواسطتين والمقتضى سبباً له بواسطة الاعراب
سبباً له بلا واسطة فكان هذا قريباً وقال الفاضل الهندى في تفسير ما اى حركة
او حرف فلا يرد العامل المقتضى الاسناد واعتراض عليه بعض الفضلاء بانه ان
اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحرف وان اريد الحرف يخرج الحركة وان اريدا جميعاً
لزم ان يراد بالعام افراداً مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضاً يلزم ان يكون الحرف العامل
بتعليم الحرف المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علت سائلة وهذا
هو الا صواب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حذاه واخذ المحدد في الحد

للمعرب

یوجب الدّر لتوقف معرفة المحرّد على معرفة الحدّ وذلك باطل لا يقال
 اختلاف آخر المعرب لا يتأتّى إلا بحركتين فهو يقتضى أن لا يكون الحركة الأولى اعراباً
 لأننا نقول المراد بالنسب المذكورها ليس بتأقّم أى ما يكون له شئ من التأثير في المسبّب
 ولا يكون له تأثير تأقّم فيه فيندرج الحركة الأولى في الأعراب لأن لها شيئاً
 من التأثير إذ الحركة الثانیة غیر موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الأولى
 وأما يكون موجبة له حين وجدها وتمكن أن يقرّ الحركة الأولى بعد السكون فتكون
 مما يتم به علة الاختلاف فصدق عليها أنها يختلف بها آخر المعرب لأن الاسم
 حينئذ معرب أى مركب لا يشبه حينئذ الأصل يختلف أخرى بها من السكون إلى
 الحركة وإن لم يكن في حال الأعراب ونظيره ما يقال أرضعت هذه المرأة هذا الشاکی
 فإن هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضیع المشار إليه شاکی في حالة الرضاع فكذا
 ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها تختلف بها آخر المعرب من السكون إلى الحركة وإن
 لم يكن الاسم معرباً في حالة السكون ثم قوله يختلف آخر المعرب خرج به حركة نحر
 غلامى لأنه اختلف به آخر المبني لا آخر المعرب لأن المضاف إلى ياء المتكلم مبني قبل
 دخول العامل وإنما يكون معرباً بعد تركيبه مع العامل وأخرى إنما يكون معرباً بعد
 تركيبه مع العامل وأخرى إنما يكون مختلفاً عند الأضافة وهى سابقة على التركيب
 مع العامل بظهور ذلك تخبر في جاء في غلام زيد عن المضاف لأن المعرب ثم تضيفه
 فكان المختلف هذه الحركة هو آخر المبني البتّة واعتدض على هذا التعريف بأن الأعراب
 والمعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشئ بما يساويه باطل وإنما جعل
 الأعراب في آخر الاسم لأنه دال على الوصف من كونه عمدة أو فضلة والدال على الوصف
 متأخر من الموصوف كالضمّة والفتحة والكسرة تمثیل للأعراب وهذه الأسماء الثلاثة
 إن كانت بالتاء يطلق على الحركات سواء كانت بنائية أو غيرها اعرابية كانت
 أو غيرها كضمّة وعدل أنها إذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير اعرابية وإن كانت
 مجردة عن التاء فلا تكون إلا القاب البناء وأما الرفع والجر فلا تطلق إلا على
 الحركات والحروف اعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية ولا على غيرها
 من غير الأخرى اعراب الاسم أى الاسم المعرب ثلاثة أنواع وذلك لأن المعاني التي وضه

لظهور

الدال

الاعراب للدلالة عليها ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاحاطة فيكون الاعراب الدال
عليها ايضا ثلاثة تكون الدال على حسب المدلول اى على قدرة والا لزم الاشتراك
لو كان الدال اقل من المدلول والتراخي لو كان الدال اكثر من المدلول
وكلاهما خلاف الاصل واما سمي اعراب العرب انواعا و اعراب الميضة القابا لان كل واحد
من الرفع والنصب والحركة على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا
كانت الدال عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب الميضة كالضم والفتح والكسرة كل واحد
منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القابا رفع مجرد وعلى البدلية او رفوع على
الخبرية مبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجردن لك واما سمي الرفع رفعاً لارتفاع
الشفة السفلى عند التلظ به لارتفاع مرتبة من اخويه لكونه علما لما هو عند الكلام
واما سمي النصب نصبا لان تصاب الشفتين على حالها عند التلظ به لانه ينصب الفضلة
اى يقفها في الكلام من غير ان يجتنب اليها الكلام واما سمي الحرجة لان عامل الحرج الفعل
الى الاسم لان الشفة السفلى يجر الى السفلى عند التلظ به ثم لما فرغ من بيان الاعراب
اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة العرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهوم
كما عرف وجريان ذكره في حكمه واما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على
حصول الاعراب او على المعنى المقتضى للاعراب فقال العامل ما به رفع ونصب وجرد
اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى اختاره المصنف ومنهم
من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اختاره الشيخ ابن النجار
في الكافية واعتراض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل
الفعل ليس بمانع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب
واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقص جرد
عامل الفعل عن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد لانه ليس بسبب
بل هو شرط اولانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للاعراب بخلاف العامل
فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى فيكون العامل سببا بعيدا
فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد به المجازة
في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا

ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سبباً بعيداً ههنا ومنهم من ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل لعامل الاسم والفعل او مرده عليه بانه ان اطلق الوجه لمخصوص يترشح التدرج في نحو يا زيد وياء الاضافه في يا غلام لا نهما توجبان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انهما ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قال ابا ن الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يا بآه آخر الكلمة اذا مقتضى صفة قائمه بنهاية كلمة لا باخرها وايضاً يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضى فيه فيكون تعريفه من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى وللشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضى اهم من الاعراب مفهوماً وان لم يصدق الآ عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه بعيد عليه انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام هو الشبه لفظاً ومعنى واستعمالاً على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه التباين المختلفة من الرفع والنصب الجزم قلنا للشبه ثلاثة احوال اقربها ان يقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتأويل ادناها ان لم يقع موقعه بتأويل ففى اقوى الاحوال يقتضى الرفع الذى هو اقوى الحركات وفى اوسطها يقتضى النصب الذى هو اوسط الحركات وفى ادناها يقتضى ما هو اخف وهو الجزم والشبه وان كان واحداً تكن له احوال مختلفة يقتضى كل منها ما هو انشبه بتلك الحال وحل الاعراب لفظياً كان او تقديرية من اسم الى المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير عالم يقل الاخيرة لان لفظ الاخير بين كروية ونوت وتخصيص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال الاسم لا يحل الاعراب من الفعل المضارع ايضاً هو الحرف الاخير ثم ضمير الفصل هذا للمصرى هو الحرف الاخير لا غير جاء به فعلاً توهم من يتوهم ان محل اعراب التنبيه الجمع المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرف الاخير لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين اللتين كانتا فى الواحد فهو ليس بحرف اخير بل الحرف الاخير هو ما قبل النون ولما بين المعرب الاعراب والعامل محل الاعراب ذكر الجميع ذلك مثلاً قصد الايضاح

الامر فقال مثال الكل ای كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتعشير
والذي يسوق دخول الفاء التثنية وضعت للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب
ذكر المفسر قائم مبتدأ بتأويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب في الضمة اعراب
والدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
معرب من كلام العرب مقتضاً على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع
في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع لوصفها
الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه او وقع في الذهن استماع
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم لا بالمعرفة لان المتعلق بهن المفعول
امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقاً بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسباً
لهذا المقام ولم يقل اقرء لان المقصود هو الدراية لا القراءة انما الشان ان يعرب
شي في كلام العرب الا الاسم المتمكن قد مره لا صالته في الاعراب قيد الاسم بالتمكن
لان من الاسم ما لم يكن متمكناً لم يكن معرباً والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً هذا المر يتصل به نون التاكيد
ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بذكره في بحث الفعل وسبح
حكمه ای حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم ما فرغ
عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل في اصناف**
اعراب الاسماء وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقاً ولما كان
الرفع قد يحصل بالضمه لفظاً او تقديراً او قد يحصل بالواو وقد يحصل بالكاف كذلك
وكذا النصب نارة يكون بالفتحة لفظاً او تقديراً ونارة يكون بالكسرة ونارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً وما يوجد بالياء كذلك الاسماء
تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
الجزء قسم المصنوع باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتضح لخواصها في الاصناف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل الاكثر قد مره على التقديرى فقال
الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرها لانه

لأنه انما هو الذي يقرر انما هو الذي يقرر انما هو الذي يقرر

اصل من وجهین احدها كونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات ولا عراب
 بالحروف خلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثلث واصل الاعراب ان يكون
 بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا اقدم المفرد
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم لكون اعراب
 الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو
 خلاف الاصل انما اقدم المفرد المنصرف على المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على
 الجمع طبعاً فقد مه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون الرفع بالضم والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد بين كرويراد به ما يقابل
 الجملة كما سيق في بحث التميز وقد بين كرويراد به ما يقابل المضارع والمضارع
 له كما سيجي في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضارع والمشببه
 مثل يا عبداً له ويا طالعاً جليلاً وقد بين كرويراد به ما يقابل المثني والجمع
 وهو المراد به ههنا واورده عليه بان كلا والاسماء الستة مفردات مع انها
 ليست بمعربة بالحركات الثلث التامة واجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعنى ما لا يكون مثني ولا جمعاً ولا ملحقاتها وكلا والاسماء الستة
 ملحقة بالثنية لمساھمتها اياها في الدلالة على الامرين مع وجود حرف يصلح للعراب
 في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرد الفظا ومعنى حتى يرد عليه
 ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالابن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه لانه لا على
 امرين في معن المثني فلواريد بالمفرد ذلك لمر ان يكون الاضافيات معربة بالحركات
 الثلث لما ان التنصيص على الشئ في الروايات يوجب نفي الحكم عما عدل الامر مجزاً
 المنصرف قيلاً المفرد بالمنصرف احترازاً عن المفرد الغير المنصرف فان جرة بالفتحة
 كما سيجي الصحيح فيه احترازاً عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
 وهوى الصحيح عند الحاجة جمع ناچ كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم في
 علم النحو وانما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصريين وهو الا يكون في مقابلة
 فائه وعينه ولا مدحرف علة وتضعيف وهزة مثل الضرب اختلفوا في السالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً

قد بين كرويراد به

ليست بمعربة

مطلق

اذا سأل عند هذا القائل ما عرف الصحيح والصحيح فليس بمقابلته فانه وعينه ولا
 حرف علة فحسب فكل سأل صحيح من غير عكس انما شرط خلوه من التضعيف
 والهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرها فيها وقوله وهو
 ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولا ما له يدلى على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلهما
 لا ينافي في الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان
 حتى يكون فيه شيء من حروف الشفعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
 ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نفس مثلاً
 معناه فعل المضروب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اولى لثلايرد عليه بمثل عمل وسمع ومنع فان قلت ما وجه
 اختصاص الميزان بالثلاثي ولم لم يكن رباعياً او خماسياً قلت انه لو كان رباعياً
 او خماسياً لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثياً لم يكن
 وزن الرباعي والحماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اهل من
 الحد ولهمذا قيل دعاء زيادة الهاء في انها احسن من ادعاء حذفها في فأت قلت
 لم تقدم الفاء ثم العين ولم لم يعكس قلت التكتة في ان الفاء اخف من الشفعة وهي مقدمة
 على غيرها ثم آخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقل في طرف فلم يكن
 معتدلاً فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي الحاصل الاعتدال في الوزن
 ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة لا ينافي
 الصحيح عند الحاجة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع عن اخر الكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو وياء والالف الاسماء اللازمة لها
 ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحرف العلة لكثرة تغيرها من حال الى
 حال مثل العليل المتغير المزاج وبحرف المدة لتولدها بعد الحركة فان الواو متولدة
 بعد الضمة والياء بعد الكسرة والالف بعد الفتحة ولذا كانت الواو اخف الضمة والياء
 اخف الكسرة والالف اخف الفتحة اي مناسبات لهن وتجرى في لين تكونها ضعيفة لانها
 بمنزلة النفس لذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلما ان هذه الثلاثة اصلية كانت او اذنية
 ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركتها فاقبلها موافقة لها تسمى حروف

المدّة مدّة
مدّة مدّة

المدّة ایضاً فلا لف لئلا یسکونها وانفتاح ما قبلها حرف مدّة ولین دائماً واما الواو
والیاء فتکونان تارة حرفی مدّة ولین وتکونان تارة حرفی لین ولا مدّة واما ان کانتا
محرکتین فلا یکونان حرفی لین ولا مدّة بل هما بمنزلة الحرف الصبیح فحسبوا عد
کرید مثال للمفرد المنصرف الصبیح والجاری مجری الصبیح معطوف علی قوله الصبیح
وهو ما یشکل فی آخره واو او یاء ما قبلها ساکن کد لو وظی مثالان للجاری مجری
الصبیح واما کان هذا جارياً مجری الصبیح وعلیها لان حرف العلة بعد السکون
لا یشکل علیها الحركة لمعارضة خفة السکون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السکون
مثلاً بعد نسکون فی الوقوع بعد ستراحة اللسان ولا یشکل علیها الحركة بعد السکون
یعنی فی ابتداء التلفظ انما حرکتها كانت لقوة المتکلم فی الابتداء لان هذه الحركة
تقع علیها بعد ستراحة اللسان فیحتل کل حركة نحو وصول ویسیر ووقایة ونحو
ذلك وبعاً السکون لا یشکل علیها الحركة اية حرکتها كانت ویختص هذا الصنف لیساً
بالجمع المكسر وصف الجمع بالمکسر احترازاً عن الجمع السالم بالالف التاء الواو والنون
او بالیاء والنون المنصرف صفة ثانیة للجمع واحتراز به عن الجمع لمکسر غیر المنصرف
کرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثلاً للکل قال نقول جاء فی زید وولد
ظبی ورجال فی الرفع ورأیت زیداً وولدوا وظبیاً ورجلاً فی النصب ومرت زیداً وولد
ظبی ورجال فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحركات الثلاث شرع فی بیان ما یعرب
بمحرکتین وجمیل فیها الفتح علی الکسرة فقال الثانی ای الصنف الثانی من تلك الاصناف
ان یشکل الرفع بالضمه والنصب بالجر بالکسرة ویختص هذا الصنف بجمع المؤنث
السالم قدّمه علی غیر المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غیر المنصرف یشترک فی التطویل والکسر
یزول عنه ثم قوله السالم بالجر علی انه صفة الجمع لاصفة المؤنث کما یشترک من کون
السلامة صفة للرفع لانه الاصطلاح جرى علی وصف الجمع بالسلامة وان کانت
السلامة حال مفردة وما هو بأعرف من الموصوف لان المضاف الی فی اللام او غیره
من المعارف له حکم المضاف الیه تعریفه مثل تعریف المضاف الیه هذا عند سیبویه
وامّا عند المبرد فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیه لانه یکتسب
التعریف من المضاف الیه فتحی الظریف فی قولک رايت غلام الرجل الظریف بدل

فیه

صفة

عند المبرد وصفه عند سيبويه فكذلك السالم على مذهب سيبويه لا المبرد وإنما وصف
 جمع المؤنث بالسالم احترازاً عن الجمع المكسر كحرفي جمع خراء فان اعرابه بالحركات
 التثنية وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولاً ثم ذوات من غير لفظه
 كما ضمَّ التوالت الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بأنه يدخل فيه نحو سنين
 وشيئين وقلتين وأرضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحرف ويخرج عنه
 سيجلات وسفر جلات من جموع المذكور وأجيب عنه بأن المراد به صيغة جمع
 المؤنث على حذف المضاف فيبتدأ أول نحو سيجلات وسفر جلات لانه على صيغة
 جمع المؤنث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثلاثين لانه على صيغة جمع المذكور السالم
 اصطلاحاً أو بان المراد جمع المؤنث وما على صيغة محذوف المعطوف وحذفه مع
 العطف غير غريب في كلامهم وإنما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان
 يجاب بأن المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم الجواز في ذلك
 فيه نحو سيجلات ويخرج عنه نحو سنين وإنما لم يقل بالجمع بالالف وتاء الجمع
 يشير الى ان الأصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من الجمع وإنما
 جعلت الفتحه تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم
 وقد جعلنا الفتحه فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع أيضاً ذلك لئلا يلزم
 مزية للفرع على الأصل والمزية تكون الأعراب بالحركات محتملة ضرورة لعدم
 ما يصلح للأعراب في آخره من الحروف ولأن الأعراب بالحروف في الجسوم صامتين
 أصلاً أي معتبراً مستقلاً فصار الأعراب بالحركة فيها كأنه فرع فيها فان قيل
 الدليل الذي يدل على أصالة الأعراب هو كونه حقيقة أدلة على المعاني المغنونة
 على الاسم من الفاعلية والمفعولية والإضافة الخ وضم الأعراب المذكورة عليها بالأسطر
 بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني
 الدلالة على الحركات فالواو تدل على الفتحه لكونها اخت الفتحه من حيث
 انها تحصل بأشباع الضمة والالف تدل على الفتحه لكونها اخت الفتحه من حيث
 انها تحصل بأشباع الفتحه والياء تدل على الكسرة لكونها اخت الكسرة من حيث انها
 تحصل بأشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود

لفظ
 في جمع ذوات
 غير لفظه

الواو

لممكن

بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية
والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره ظنا ان هذا الدليل في الجمع متروك
بدليل اخر اقوى منه وهوان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للمفرد
غيره لا ثم كتعليق الدال على عنق التحذير فكانت الفرعية في الجمع الممكنة الاعراب
بالحروف دليلا مأخوذا والدليل المذكور الدال على اصاله الاعراب بالحركات
متروك والمتروك كالمعذور فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف وكل
هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك
فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف الاعراب
بالحركات فكان فرعاً وعطاء الحركة التي اقتضت فيه الدليل الحرف خطأ المرتبة الارفع من
تعليل الدال على عنق التحذير الذي غير هلا ثم سخرية بلا تكرير تقول هن مسلمات في الفتح
ورأيت مسلمات في النصب ومررت بمسلمات في الجرح ثم ما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين
وحل فيه الفتح على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحل فيه الكسرة على الفتحة فقط
الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالفتحة والنصب بالجرح بالفتحة
ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير المجازى عليه حكم الانصاف واكتفى فيه
بالفتحة في حالة النصب والجرح لما سببنا في عند بيان حكمه كما نقول جاء في احمد في
الرفع ورأيت احمد في النصب ومررت باحمد في الجرح ولما فرغ من بيان ما يعرب
بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع
من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف الجرح بالياء ويختص هذا
الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات نحو جاءني اخي ورايت اخي ومررت باخي بضمها مضافة حال بعد
حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضاً بالحركات نحو جاءني اخي ورايت اخا
ومرت باخي الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معرفة
اعراباً لا تقدر على نحو جاءني اخي ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء هنا
بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مخير عن قوله مكبرة لانها اذا كانت مبنية بقيد الاضافة
عن حاله الا افراد وبقييد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حاله الاضافة الى ياء المتكلم

لعد محروف صالحة للاعراب في اخرها في هاتين الحالتين وهذه حالة موجبة
في حالة كونها مكبرة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره
كذلك قيد كونها مكبرة وهي اى الاسماء الستة ابوك واخوك وهنوك وهن عبا
عن الشيء المستنكر الذي يستشتم ذكره من العورة والفعل القبيح وحمك بكسر
الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحکم ابو الزوج او عصيته على حسب الاختلاف
فلا يجوز اضافته الا الى المرأة وهذه الاربعة منقوصات ووايات يدل عليه ابون ولبون
وهوناب وحموناب واصلمها ابواخوهونو وحمو وفوك اصله فوة على وزن فعل
بفتح الفاء وسكون العين وفوك اجوف واوى لامه هاء اذا اصله فوة فغن
الهاء نسيان قلبت الواو ميلا لانه لو لم يقلب لدل على اعراب على العين كما
في يدرم فيجب قلبها الفالفتح كما وانفتح ما قبلها فيبقى العرب على حرف واحد
عند التقاء الساكنين ثم اذا اضميغ الى ياء المتكلم وغيرها يزول هذه فليصفا
هو حرف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوة وذو مال
وهو ليف مقرون بالواو ين اذا اصله ذو و اضافة الى اسم الجنس لان اضافته
الى غيره لا يجوز الا على الشد وذ و آتيا اعرابت هذه الاسماء بالحروف
لشأبهتها بالمشي في الدلالة على الامرين وان كان العمل بالشبه
لوجود ما يصلح للاعراب في اخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة هذه
الحروف الثلاثة جائز و واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه ينقض بذ فان اعرابه
بالحروف واجب ان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما عدا من الاسماء
الخمسة جائز ولا واجب تمام قد تعرب بالحركات الثلاث لفظا كما نقول هذا ابك ورايت
ابك ومردت يا بك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بالامكان العام نعم
هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء بالامكان العام اى عدم اعرابها
بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيجوز للزوم كما في ذو ويجوز عدمه كما في غير نقول
جاء في الخوف في الرفع ورايت اخاك في النصب ومردت يا خيك في الجر وكذا البواقي اى
مثل مثال الاخ المذكور امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الاسماء
التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الاسماء التي تعرب بحرفين ورفها بالالف

فقال الخامس اى الصنف الخامس من تلك الاصناف يكون الرفع بالالف والنصب بالهمزة
 بالياء المفتوح ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بالمتن وكلا وكذا وكلتا ولم يرد كره
 اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغيب عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان
 مع انه فرع اثنتان واجيب بان الاصل هو ان يذكرا الفرع لكن لما كان الفرعية
 يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك
 ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم المؤنث كحكم المذكر وايضا لما
 كان اثنتان واثنتان على صورة المتن وليس بتثنيتين حقيقة ذكرهما
 على حدة لدفع توهمهما اثنتيتان حقيقة قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا
 للتثنية ولزم حذف نونهما للزوم الاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة
 في الواحد ورجع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
 نصبا وجزا دليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
 الى مضمرا مضمرا كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
 ج حكم عصا نحو جاء في كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومرت بكلا الرجلين
 وكانوا يعبرونه مضافا الى مظهر ايضا اعرابا لثنية وذكر صاحب المغني ان بعض
 العرب تثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
 كلا بالحدوف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
 مثني فلفظه يقتضيه اعراب بالحركات ومعناه يقتضيه اعراب بالحروف
 فروجى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل وعى جانب
 اللفظ الذى هو الاصل واعررب بالحركات لانه هو الاصل لكن يكون اعرابه تقديميا
 لان لفرع الالف يسقط لا لتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمرا الذى هو الفرع وعى
 جانب معناه الذى هو الفرع واعررب بالحروف لانه هو الفرع نحو جاء في كلاهما
 ورأيت كليهما ومرت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمرا
 وفيه محتمل لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثني المعنى لانها لكونها مضافات
 تدل على امرين كالثنية ولم يعمل فيها الاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر المظهر
 فعلم ان كونه مثني المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحدوف التثنية في الاحوال كلها واثنتان

ك

ليدل

واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
 اذا التقدير ويختص بالمتن وما الحق به هو كلا واثنان واثنان وهذا التأويل يتأتى
 في قوله عشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله اثنان بالرفع بانه
 خبر مبتدأ محذوف اذا التقدير هناك ويختص بجمع المذكور السالم وما الحق به هو اثنان
 عشرون تقول جاء في الرجلان كلاهما واثنان واثنان في الرفع ورايت الرجلين
 كليهما واثنين واثنين في النصب مرت بالرجلين كليهما واثنين واثنين في الخبر
 ثم لما فرغ من بيان الاسماء التي تقرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ في بيان الاسماء
 التي تقرب بالحرفين ورفعها بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك
 الاصناف ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها والنصب بالجاء والياء المكسرة
 ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكور السالم احترز به عن الجمع المكسور حركا
 ولا يذهب منها من تقدير مضاف اى صيغة جمع المذكور ليدخل فيه نحو سنين وثبيران
 لانها جمع المؤنثات ويخرج عنه نحو سبيلات وسفر جلات او من تقدير مفعول
 اى جمع المذكور السالم وما على صيغة فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سبيلات
 ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه نحو
 سنين ويخرج عنه نحو سبيلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
 هو جمع المذكور السالم والواو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد في
 اخره او قبلها ختمه ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغير
 فلم يعيابه او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كأنها ضمة
 لا واو وكذا لا يرد مثل كفوف فانه اسم في اخره او قبلها ضمة لان واو غير اصلية
 بل هي منقلبة عن الهزة اذا اصل كفوف والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة
 وعشرون مع اخواتها اى مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من الثلاثين
 الى تسعين اذا المراد بالاخت المشال وهما افسر لا تحت في قوله تعالى كلما
 دخلت امة لغنت اخوتها واتما افراد الو وعشرون من اخواته بالذكواتها ليسا
 بيد اخلين في الجمع المذكور السالم لان المراد بجمع المذكور السالم اسم مفرغ الى آخره
 واو اوياء ونون مفتوحة وظاهر ان الو وعشرون ليسا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع

عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين ووجب
 اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ووجب ان يقال عشرون
 بفتح العين والشين وايضاً يدل على عدم معين ولا تعين في الجمع فلا يكون عشرين جمعاً
 وإنما عدل في المثني وجمع المذكر السالم ولمحققاتها عن الحركات الى الحروف مع كون
 الحركات اخف لتكثير هذا لان المثني يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع كذلك
 الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن الحركات الثلاث فيكون الحروف اكثر من الحركات
 فاعطى الكثير للتكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للنصب بينها عند الاضافة
 فعمل على الجز لكونها اعرابي القصدات وقيل جازما حمل على النصب في غير المنصرفة جعلت
 الالف رفع المثني لحقتها سبقة على الجمع نقول جاء في مسلم وعشرون والواو في رفع
 ورايت مسلمين وعشرين وأولى ما لي في النصب ومردت بمسلمين وعشرين وأولى
 ما لي في الجز واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به فارياً كان او سامعاً او ناظراً
 من عند نفسه حاضراً كان او غائباً زمانياً او مكاناً على سبيل المبتدأ في هذا الترتيب في الرفع
 على صيغة الجمع ان نون التنثية مكسوة ابدأ النصب على الظروف في الاحوال الثلاثة كما سبقنا
 عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل فيما حركه عن الساكنين ان يحركه بالكسرة نون جمع الساقة
 مفتوحة ابدأ في الاحوال لثالث للفرق بينها وبين نون التنثية واما اختيار الفتح على الضم
 فلا بد اخف منه وإنما قال ونون جمع الساقة احترازاً عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك
 بل يكون مضموماً ومكسوراً ايضاً نحو شياطين وهما أي نون التنثية ونون جمع السلامة
 تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيها انما زيدت عوضاً عن
 الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون
 عوضاً عن الحركة تثبتت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان والزيدان نظراً
 الى انهما عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظراً الى انهما عوض
 عن التنوين نحو جاء في علاماً زيد نظير لسقوط نون التنثية عند الاضافة ومسلمون
 مصححاً نظير لسقوط نون الجمع عندها وكما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في
 بيان الاعراب التقديري ومواضع تقديراً لاعراب على ما ذكر في هذا المختصر الكافية
 اربعة موضعان منها ما تعدر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصود والثاني

جوهراً

البدل

المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استنتقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
 المنقوص والثاني جمع المدن كراستالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف
 بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب لفظا لا تقديرا
 غاية الامران اعراضا عما جار على خلاف الاصل فقال السامع اى الصنف السابع
 تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير
 الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمقصود وهو لى المقصود ما اى اسمر عرب في اخر
 الف مقصودة اى لام مدودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
 التعريف او معدومة كاجتماع الساكنين كعصا بالتونين وانما تعدد الاعراب
 في الاسم المقصود لفظا لوجود الالف في اخره وهو لا يحتل شيئا من الحركات لانهما
 لو احتملت الحركة صارت همزة ولا يكون الفاء لقا ثل ان يقول لا نسلم وجه الالف
 في عصا لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة اللام لانهما
 ظاهر اما في حالة التنكين فمقدّر ومن ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يمتنع
 ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجر كما في يد
 ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصود اى ويختص هذا
 الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا وجمع
 مؤنث سالما وانما تعدد الاعراب في اسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل
 الياء اسحق الكسر قبل جمع الاعراب لتوافق الياء لان الاضاقه سابقة على دخول الف
 اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي
 وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرّب حينئذ بالحركة لفظا لكان من تحريك الحرف
 الواحد بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب مما أثبت في حالة الجر وهو ما
 فاعرب بالحركة تقدير اى جميع الاحوال وهو من ذهب لمصر والشيخ ابن الجب
 وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل كثر
 جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا كما على الفاعلية واجيب بانه يلزم
 توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
 وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي

لا ينفق

لوحج

وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
 اما تراجه بالبناء لا صافته الى المبني وانفعال الضمير وسكون حرف العلة وما يجيء
 عن هذا ففيه كلام طويل مدكوره في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
 بعضهم الى ان مثل غلامى ليس معرب ولا يصح لتوسط الحرف الآخر بالفتحة والجر
 والبناء من صفات الآخر والجراب عنه ان توسط الآخر يوجب تنفاد الاعراب
 البناء بالحرف الآخر التوسط ولا يوجب تنفادهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
 في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاء في عصا وظلا
 في الرفع ورايت عصا وغلما في النصب ومرت بعصا وغلما في الجر فلما فرغ عن
 بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال
 الثامن اى الصنف الثامن من تلك الاقسام ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب
 بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمنقوص هو المنقوص
 ما اى اسم معرب يكون في اخره ياء ما قبلها مكسوة كقاض وانما استثقل الاعراب
 في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلها على الياء بخلاف حالة النصب
 فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اهل الامانة للنصب لثقلته تقول جاء في قاض
 في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومرت بقاض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما
 يعرب بالحركات الثلاث شرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع
 اى الصنف التاسع من تلك الاقسام ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بالجر
 بالياء لفظا ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى الياء المتكلم
 تقول جاء في مسلمي بقديرة مسلمي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة
 فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
 فصار مسلمي ورايت مسلمي في النصب ومرت بمسلمي في الجر وانما استثقل
 الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان حالة الرفع
 فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدغما فلما لم يكن الواو
 لفظا قد ضرورة واما نصبه جرة فلفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالكلام لا يخرج
 الحرف من حقيقته اذا المدغم فيه حرفان في اللفظ ومرف واحد في الكتابة

له جواب سوال
 مثل تقدیر
 علامه

تحرر عن هذه بان تلفظ اعراب نحو مسلتي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
 وكذا لك عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم يجعل
 عصا من المتعذر ومسلتي من المستثقل واجيب بان اعراب عصا قبل الاعلال في الحركة
 وثقلها يوجب ابدال حرف فلما قلبيت الواو القاء تغذرك ان الالف لا يضمن شيئا من
 الحركات فالتقدير في عصا للتغذرك لا للاستثقال لان ثقلها لا يوجب تقديرها كابد
 ابدال حرفها بحرف اخر فجعل مما تغذر الاعراب فيه واما نحو مسلتي فلما قبل
 الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتغذرك
 فاتعمد الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة
 فلا يجوز قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كانه اريد بالثقل
 الثقل المصروف وهو الثقل الحاصل بتحرر حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسفا
 فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحرف تقدير في الكلام
 الثالث كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المرفوع باللام وفي الاسماء الستة المضافة
 الى المرفوع باللام نحو جاء في مسلموا القوم ورايت مسلمي القوم ومرت
 جاء في ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومرت باني القاسم وقد يكون الرفع بتقدير
 الالف كما في المثنى المضاف الى المرفوع باللام نحو جاء في علاما الرجل وقد ذكر
 العلامة التفتازاني في هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمعرف ببلغة
 اليها لكونه امر احارصيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلالها
 اللان ثم لما تجرئ ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اصناف الاعراب
 اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه لتبيين من الاسم المرفوع بالرفع
 بالتثنية وما يعرف بدون التثنية وقال **فصل الاسم المرفوع على ضربين هو المرفوع**
 منصرف اما مجرود على انه بدل وهو الاول لعدم حاجته الى الرفع او مرفوع
 على انه خبر مبتدأ معدوف وهو مشتق من الصرف فان تأشير الصفة بالصرف
 عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأشير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه
 لا ينصرف لانه ينصرف بالتثنية والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصرف
 بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتثنية او زيادة التمكن

وَأَمَّا قَدَمُ الْمَنْصَرَفِ عَلَى غَيْرِهَا لِأَصَالَتِهِ وَكَشَنَهُ وَهُوَ أَيْ الْمَنْصَرَفُ مَا أَيْ اسْمُ مَعْرَفٍ
لَيْسَ فِيهِ سَبَبَانِ وَلَا وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ الَّتِي
يَأْتِي ذِكْرُهَا عَنْ قَرِيبٍ وَأَعْرَضَ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ عَدُوٌّ مِنْ حَقِّ التَّعْرِيفِ
أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا لَا تَعْرِيفٌ وَالْمَعْرِفُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا لَا تَعْرِيفٌ
لَا يَصِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفًا لَأَنَّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ كَيْفَ يَعْرِفُ غَيْرَهُ إِذَا
وَجُودُهُ سَبَبٌ لَوْجُودِ الْمَعْرِفِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرِفَةُ وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّعْرِيفِ
الْقَيِّمِينَ وَهُوَ بِالْمَعْدَمِ مُمْكِنٌ وَيَسْتَقِي أَيْ الْأَسْمُ الْمَعْرَبُ الْمَنْصَرَفُ الْمُمْكِنُ لِمَا قُلْنَا وَحَكْمُهُ
أَيْ حَكْمُ الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ الْمَنْصَرَفِ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَهِيَ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَمْعُ الْكَائِنَةُ
مَعَ التَّنْوِينِ لَعَدَمِ شَبَهِهِ بِالْفِعْلِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ مَنْصَرَفٌ وَهُوَ أَيْ غَيْرُ
الْمَنْصَرَفِ مَا أَيْ اسْمُ مَعْرَبٍ فِيهِ سَبَبَانِ كَاثَنَانِ مِنْهَا أَيْ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ
أَوْ وَاحِدٌ كَاثَنٌ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا أَيْ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ وَهُوَ الْجَمْعُ التَّائِيْدُ بِالْأَنْفِ وَالْمَقْصُودُ
وَالْمَعْدَمُ دُونَ الْمَرَادِ بِوُجُودِ السَّبَبَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ أَعْمُ
مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا فَلَا يَرُدُّ مَا هُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْمَوَازَنَةِ كَسَرًا دِيلًا فَإِنَّ الْجَمْعِيَّةَ
فِيهِ ثَلَاثَةُ مَقَامٍ السَّبَبَيْنِ مَوْجُودَةً حَكْمًا وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ أَنْ جُعِلَ مُسَبِّبٌ
السَّبَبَيْنِ الْفَرَعِيَّةُ يَشْكُلُ بِأَنَّ الْفَرَعِيَّةَ تَحْصُلُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ فَكَانَ السَّبَبُ الْآخِرُ
زَائِدًا الْأَطَاثِلُ تَحْتَهُ أَنْ جُعِلَ مُسَبِّبًا مَنَعَ الصَّرْفَ يَشْكُلُ بِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفَ الْمَرَادُ
وَتَوَارِدَ السَّبَبَيْنِ عَلَى مُسَبِّبٍ وَاحِدٍ بَاطِلٌ أَجِيبُ بِأَنَّ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ يَكْفِي لِحَصُولِ
الْفَرَعِيَّةِ جَمْعِيَّةٍ وَاحِدَةٍ وَالْمَطْلُوبُ هُوَ ثُبُوتُ الْفَرَعِيَّةِ جَمْعِيَّةٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ
وَالْفَرَعِيَّةُ جَمْعِيَّتَيْنِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِسَبَبَيْنِ يَوْجِبُ أَحَدَهُمَا الْفَرَعِيَّةُ جَمْعِيَّةً وَالْآخَرُ جَمْعِيَّةً أُخْرَى
وَيَعْبَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْمُسَبِّبَ مِنْهُ الصَّرْفَ أَمَّا بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ أَيْ جُزْءِ السَّبَبِ أَوْ بِتَقْدِيرِ صِفَةٍ
أَيْ سَبَبَانِ نَاقِصَانِ وَأَمَّا الْمَنْعُ هُوَ تَوَارِدُ السَّبَبَيْنِ التَّامِّينِ لَا نَاقِصَيْنِ الَّذِينَ
يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءَ السَّبَبِ نَعْمَ لَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ سَبَبَانِ لَمَنْعُ الصَّرْفِ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ
الشَّيْءِ بِمَا يَسَاوِيهِ أَلَا أَنْ يَجْعَلَ التَّعْرِيفَ لَفْظِيًّا ثُمَّ أَعْرَضَ عَلَى هَذَا الْحَرْفِ بِجَمْعِهِ
وَسَلَاسِلِ وَمَسَالِمَاتِ حَالِ كَوْنِهَا عِلْمًا لِلْمُؤَنَّثِ فَأَتَتْهَا مَنْصَرَفَاتٌ مَعَ وَجُودِ السَّبَبَيْنِ
أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا فِيهَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَرَادَ سَبَبَانِ مَعْتَبَرَانِ وَلَا يَعْتَبَرُ

السبيان او واحد يقوم مقامها فيها ولا بد من بيان وجه عدم اعتبار السبيان
او واحد يقوم مقامها فيما ذكر اما الاول فنقول لم يعتد في نحو هذا من السبيان
لما كان الحقة المعارضة ثقل احد السبين على ما سياتي وكذلك الحقيقة في سداد
لم يعتد برعاية التناسب للمقصود في الكلام واما نحو مسلمات فقد قيل ان التانيث
فيه غير معتبر لخلو عن التاء لفظاً وتقديراً اما خلوه عن التاء لفظاً فلان تاءها
ليست للتانيث لان التاء التي كانت لحض التانيث سقطت التاء فيه لجمع المثنى
لا للتانيث ولذلك لا تتقلب في حالة الوقف هاءً واما خلوه عن التاء تقديراً فلان
اختصاص هذه التاء بجمع المثنى يأتي تقدير التاء فيها بكونها مخصوصة بجمع المثنى
وما يكون مخصوصاً بجمع المثنى لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث لهما
والاولى ان يقال انما لم يعتد السبيان في نحو مسلمات حال كونهما علماً برعاية الحالة
الاصولية التي كانت في المنقول عنه واما عدل المنصرفة فيعرف به التقدير غير المنصرفة
وهو ما يعتزل عنه الجرح والتثنية لان الحكم باعتزال الجرح والتثنية يتوقف على
المنصرف فلو عرف غير المنصرفة لزم الدرك كما عرفت في المغرب وانت خير بالغة
يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للحاجة كما نضرهم هناك بان يقال ان اعتزال الجرح
والتثنية امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرفة فلا يلزم الدرك قال
الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة مخصصة في ان الاسماء منصرفة وما غير منصرفة
وتفسير كل واحد من القسمين ما ينبغي الحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي
يداخل الحركات الثلاث والتثنية لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرفة بانه الذي
يعتزل عنه الجرح والتثنية لشبه الفعل ويجوز بالفتحة موضع الجرح وعلى هذا التقدير
كثيرة لا تدخل تحته واحد منها بنحو جمع المذكر لانه لا تدخل الحركات فلا يكون
منصرفاً ولا يعتزل عنه الجرح ولا يجر بالفتحة فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع العرب
بالجرح وجمع المثنى لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يردوا الحصر انما اوردوها من كلام
ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال
ابو الفتح ينبغي ان يحل قول النحويين العرب على نوعين منصرفة وغير منصرفة للمع
بالحركات لفظاً او تقديراً وهو بعض اقسام العرب ليخرج عنه العرب بالجر والفتحة

ينافي

ابو البقاء

بأحدها ثم لما ذكر الأسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره بمجملته والتعريف
 الأجمالي يحل بالعرض أراد أن يبينها مفصلة فقال الأسباب التسعة للامعة
 أي الأسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا المجموع العدل والوصف والتأنيث والمعزة
 والجمعة والمجمع والتزكية الألف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد كثر بعضهم
 بهذا الأسباب التسعة ما شابه بالالف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائد في
 آخر الاسم سواء كانت للالحاق أو لغيره كالف أرطى وقبعتى فإن الألف
 في أرطى زينة للالحاق وليست للتأنيث والدليل عليه مجيئ لوطاة فلو كانت للتأنيث
 كالف قبعتى لم يجز لوطاة كالم مجز جلات لاجتماع علامتي التأنيث والألف
 في قبعتى ليست للتأنيث لقولهم قبعتات فلو كانت للتأنيث لما لحقه
 تأنيث أخرى كما ذكر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخاسر إذ ليس الأصل
 سلاسى فيلحق به فهو لتكثير الكلمة وانحتم بناهما فعلى هذا يكون الأسباب عشرة
 وقال بعضهم هي أحد عشر زاد على العشرة المذكورة مراعاة الأصل في أحمر قال
 بعضهم ثلاث عشرة زاد لزوم التأنيث وتكرار الجمع وحكمة أي حكم غير المنصرف فالأضافة
 في أو باد في ملائمة إذا المراد حكم جمع السببين أو واحد يقوم مقامها أن لا يدخله الكسرة
 والتنوين كلمة أن مخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وخبرها ما بعد ويكون
 أي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا إنما أتى بمنع الكسرة ههنا مع أنه سبق
 أصناف الأعراب ليجتمع بين الحكمين فإنه أقرب ضبطا وإنما لم يقل أن لا يدخله الجر لأن
 غير المنصرف هو روائ كان جرة بالفتحة وإنما قدم الكسرة على التنوين في المنع إشارة إلى
 أن منع الكسرة فضدي لا تنبي والظاهر أنه تنبي كما هو من ذهب الأكثرين لأن المنع
 لمشابهة الفعر ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير أن الجر تمنع أيضا التكميل على
 الشبه والتكميل تابع والدليل عليه عودة حالة الضرورة مع التنوين مع أن الضميرة
 ترفع وجزها فقط فلو كان منعه قصد الإلحاح في قوله فتعثر ثم فتوى في رفعه ما هو
 الشافعي حذره لقصد الضرورة إليه قد استدل على تنبئة الكسرة في السقوط لانه
 لما لم يكن مع اللام والأضافة تنوين حتى يحذف المنع الضم لم يسقط وانما منع التنوين
 لرعاية أصل الشبه جعل منع الكسرة مكيلا للشبه لأن تنوين التكن ممنوع من الفعل نوعا

وكذا

وجنساً لما الكسرة فهو ان كان نوحه منها من الفعل فجنسه اعطى الحركة غير ممنوع عنه
 ولكن اصبحت الكسرة يدخل على الفعل مثل قول الحق بخلاف صفة التنوين واما التنوين
 التثنية فمقتضى ما يدخل على الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون للغمزة وان كان
 جنس التنوين فهو لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئاً من الافعال لا يدخل
 عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوعة تنوين التثنية فلا يلزم مثل جملته عند
 من جعله غير منصرف لبقاء التنوين فقد يراد ان تنوينه لم يكن للثنية بل هو
 عن الحركة او الحرف واما ما علم الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لمحصل الشبه
 بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة انه فرع الاسم
 بجهتين لا فتقاره الى الفاعل اشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الازرار
 المختص بالاسم هو الجر ومنع علامة التثنية وهي التنوين فان قيل فوجه لثقتنا
 هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه فحجنا قلنا وجه ذلك ان الاسم
 قلما يدخل عن التنوين والجر فاخترنا بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء والاختيار
 عنهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعها واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة
 والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضاً مع انه
 ليس بمنع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
 يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف فيكون لها من القوة
 ما ليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتد بان مقويين لجهة الاسمية لا خيرها
 ثم لما بين الاسباب التسعة مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها
 شرع في بيان ذلك فقال ما العدل كلمة اما تفصيل ما جعل قد تم تحقيقاً في هذا
 الكتاب واما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
 الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اقام تعريف
 في هذا المختصر في موضع واحد اما مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
 او خص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
 الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجاً من صيغته
 الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذا العبارة

والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه أو اخرج الحرف في كل اسماء
كبير ودمر فان المادة فيها غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس ^{بالنحو}
الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حارث ليس بصيغة اخرى للحارث بل هو
بعض الصيغة والصيغة واحدة غير ان حذف بعضها للتخفيف لا بد للمعدل من
صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغر
صيغتان خرج من احدهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغة
الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر
من حيث ان التغيير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث
ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر
وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناها منها وصيغة النشي
ما يستفاد هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر
بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر بناء
فليست بصيغة اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغة الاصلية فان قلت يصدق
هذا التعريف على التغيرات التصريفية مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية
قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية اخراج غير نصري وهو ما يبحث عنه
النحوي بقربينة ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه التغيير
التصريفية مطلقا تحقيقا اما مفعول مطلق وحذف عامله خفة لانه عليه اذ كل
معدل يدل على فعله أو مضاف اليه تقديرا او المضاف محذوف اي تغيير تحقيق
محذوف المضاف واقليم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه أو صفة مصدر
محذوف اي تغيير لتحقيق اي لم يقدّر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء
او لتبع الاخوات او تقدير اعطف على قوله تحقيقا وهو ما قدّر لضرورة منع الصرف
كما في عمر والتحقيق البناء كما في حضار وطائر ولتبع الاخوات كما في قطام ولا يجمع مع
وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستفراء في ستة
وهي فَعَالٌ كَثَلْتُ وَمَفْعَلٌ كُنْتُكَ وفَعَلٌ كَعَمٌ وَاُخْرَ وفَعِلٌ كَامَسَ وفَعْلٌ كَسَحَرَ
وفَعَالٌ كَقَطَامٍ وليس شيء من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت ان العدل لا يجمع

مع وزن الفعل أصلاً أي تحقيقاً كان العدل أو تقديراً أو قولاً أصلاً منصوباً
على التميزا وعلى المصلحة ويحتمل مع العلمية كعموم وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية
والعدل التقديري فانهما لما وجدوها غير منصرفين في كلاهما لم يكن فيها سبب
ظاهر سوى العلمية ومن قاعدتهم أن الاسم لم يمنع من الصرف إلا بسببين قد وافقهما
العدل صيانة لقاعدتهم وإنما أشاروا إلى تقدير العدل إلى تقدير خير من الأسباب
لأن مكان تقدير العدل امتناع تقدير غير كايين في المطولات ويحتمل مع الوصف
كثلاث ومثلث فانهما معدلان عن ثلاثة ثلاثة بدليل أن واحد في كل واحد من
ثلاث ومثلث معنى ثلاثة ثلاثة وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد
المعين ويكون اسم المقتسوم عليه مكرراً على الأجزاء نحو جاء في القوم رجلان ورجلين
رجلين وجماعة جماعة وكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير فلما وجد كل واحد
من ثلاث ومثلث غير مكرراً علم أن أصله مكرراً فقل هو معدل عن ثلاثة وثلاثة وكذا
أحد وموحد معدول عن واحد واحد شأؤ ومشتى عن اثنين اثنين ورُباع ومربع
عن أربعة أربعة لا غير وقيل جاء إلى عشار ومعشر فثلث متمتع عن الصل للعدل
الوصف وهذا الوصف وإن كان في أصله عارضاً فلا يعد سبباً كما يحى بعد فهو مهمل
غير عارض لعدم استعمال هذه الأعداد والمعدولة غير صفات فان شئ به من كوصف
لذوال الوصف والعدل والخروج على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين فانه جمع لغرض
تأنيث آخر معدول عن آخر من بفتح الهمزة ممدودة أو عن الآخر بضم الهمزة وفتح العين
لأنه الفعل التفصيل فكان معناه جاء في زيد ورجل آخر أشد تأخيراً من زيد معناه
المعاني ثم صار بمعنى غير وفعل التفصيل مما لا بدله من أحد الألف الثلاثة الأصناف الثلاثة
أو من ولا يجوز تقدير الإضافات لأن الإضافات الثلاث إذا جاء أظهرها الألف أو همها مجتمع
وما يقال أن تقدير الإضافات يوجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى إلى مثلها فهي
ضعيف فانه قال الأخفش في الجمع وإخوانه إنها معارف بتقدير الإضافات مخروجا
عن هذه الوجوه فإذا كان تقدير الإضافات متمتعاً ثبت أنه معدول عن أحد
الأمرين فقل إنه معدول عن الآخر فإن قيل لا يجوز أن يكون آخر معدولاً عما فيه
اللام لأنه يكون نكرة لو وقع صفة النكرة في قوله تعالى من أيام أخر ولو كان معدلاً

معدلان

الوصف
المخالف
له إذا سمي بوزن
فعله بأشياء مجتمعة
بوزن ثنائي بفتح
فادلة ما زيد چون
صغارى جمع عظماء
وبوزن ثنائي
بكسرة ما چون
صغارى جمع عظماء
وبوزن

فصل اول
بفهم اول
لکمه و تشدید
چون صواب است
بهم صواب

اولان المشهوره جمع

هما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذا القاعدة ان المعدل عنه اذا كان معرفة
 يوجب ان المعدل ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام قليل من
 آخر من وتعريفه غير لازم كما في سخن و امس المعدولين عنها لان تعريف امس ليس
 لتعريفه لام التعريف ولهذا ينفى و تنقير العلمية ولذلك امتنع من الصرف و امتنع
 كل واحد منهما في نحو لا اعراب والوصفية و جتمع فانه معدول عن جتمع بضم الجيم
 وسكون الميم او عن جماعي وجمعا و اب لانه جمع جنعا و جعنا و ان كانت صفة كان
 حقها ان يجمع على فعل كجتم اء على خبره و ان كانت اسما لمحض كان حقها ان يجمع
 في التكرير على فعالي وفي العنصر على فعلا و اب كعصر اء على محاربي او محاروات فلما
 جعل على فعل بضم الفاء و فتح العين ثبت انه معدول عن احد اذكرنا ويلزم عليه
 جمع الجميع الشاذة كائيب و اقوس لان القياس فيها اثبات و اقواس كاعرف الى الاجز
 مطلقا و اوتيا كان او يائيا لا يجمع على فعل فينبغي ان يكونا معصولين عما هو القياس
 فيها و اجيب بانها ليسا على اوزان مشهورة فيعملان على الشذوذ فلا العدل ما الوصف
 اريد من العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث
 و مثلث ثم اريد من الوصف بذكر التانيث لانها مشتملة كان في
 الاقسام الى ماضى و عارضى و التاثير للوصف منها دون العارضى فان الوصف لما
 كان مؤثرا اذا كان وضعيا و كذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثاب
 ثم اريد من التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اريد من المعرفة بذكر العجمة لان
 شرطها التعريف العلوي و ايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا و العجمة في
 ساكن الوسط ذكر المعرفة و العجمة بعد ذكر التانيث تنميما للتانيث بذكره مع شلطا
 ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة و المعرفة شرع في الجمع
 لمشأهته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اريد من الجمع بذكر التانيث لاشتراكها
 في كونها فوعين للمفرد ثم اريد من التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
 الزائدان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
 ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لخوا بالذکر ضرورة و اذا عرفت ذلك
 فنقول لوصف في عرف الحاجة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعة جاء بمعنى

الاسم على ذات باعتبار معناه هو المفصوح هذا هو المعنى به ههنا فلا يجتمع مع العلمية
 اصلاً وضعياً كان الوصف او عارضياً لكونها متضادتين لما ان الوصف يقتضيه العلم
 والعلمية يقتضى الخصوص شرطه اى شرط تأثير الوصف في منع الصرف وهى في
 اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه الركن مما يقوم به
 الشيء ويفيد بدونه والغرض اهم منها يطلق على الشرط والركن جميعاً ان يكون مصفاً
 في اصل الوضع اى الاصل الذى هو الوضع فلاضافة بيانية لا يطرأ عليه الوصفية
 بعد الوضع استعمالاً سواء كان ذلك الوصف الوضعى باقياً فيه او زائلاً عنه
 وينبغى ان يشترط ايضاً بان لا يكون وضعاً في العلم عند سيبويه وان يكون زائلاً
 بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع فاسحق وارقم
 كل واحد منهما غير منصرف وان صار اى الاسود والارقم اسمين للحيّة في الاستعمال اذ
 الاسود اسم للحيّة المتصفة بالسواد والحيّة مطلقاً مفهومه خرج عن الوصفية
 لكن لم يخرج عنها بالكلية لانه قد اعتبر في مفهومها الاتصاف وكذلك حال ارقم
 فانه اسم للحيّة التي فيها سواد وبياض لا للحيّة مطلقاً كما يشعر به عبارة الكتاب لاصالتهما
 في الوصفية لتغليل لقوله غير منصرف يعنى انما كان اسود وارقم غير منصرفين
 لكونهما اصلين في الوصفية لانها موضوعان للصفة في الاصل ثم صار علميه
 بعد الوضع فكانا غائبين في الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال
 عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصل فان قلت كيف
 يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء
 في الانق الحية الاسودة قلنا لا عبرة بقوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء عند
 بالاعتبار الذى به امتنع من الصرف واسود امتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصل
 وهو هذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلاً حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن
 سوداء وانما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو هذا الاعتبار غير متنع
 من الصرف واربع كائن في مرتب بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن
 الفعل لعدم اصله في الوصفية لتغليل لقوله منصرف يعنى انما كان اربع ههنا
 منصرفاً لعدم اصله في الوصفية لانه من اسماء العدد وهى موضوعات لغير الوصفية

نقد

في الاصل والتاء التي في اربعة ليست للتأنيث بل هي علاقة التذكير والمراد بالتأنيث
التأنيث فلا يرد ان شرط وزن الفعل مانع من الصرف مفقود في اربع هو عند قبوله
وهذا يقللها اما التأنيث الحاصل بالتاء الملقوطة بدليل قوله وكذلك المعنى وانما في
به التأنيث احتراز عن التأنيث بالالف فانه مؤثر في منع الصرف بلا شرط العلمية
لان اشتراطها للنزوم ما هو في صفة الزوال كما يأتي والتأنيث بالالف لازمة لوضع الكلمة معها
فلا حاجة الى اشتراطها بشرطه اى شرط تأثير التأنيث في منع الصرف ان يكون علما انما
اشتراط ذلك في التأنيث ليلزم بالعلمية التي هي وضع ثاب مانع عن التغيير فان قلت
اشتراط النزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء لكن هو قوى من
الصرف في كونه غير حاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب الجرح والتنوين قيل
يكون سبب البناء قويا حتى يكون مؤثرا حال انفراد بخلاف منع الصرف لضعفه حتى
لم يكن مؤثرا بل ان معاصدته ومعاونته ولو تأملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع ثلث
وذلك لان الكلام يؤل الى اشتراطه المعاصرة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه
اقوى منه في انه غير حاصل لذال بعض الفضلاء في وجه الظاهر ان يقال البناء هو حاصل
في اللفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعيف
بخلاف منع الصرف فانه عارض في الاستاء فلا يخرج عن اصله هو الصرف لا بسبب قوى
لان العود الى الاصل اسهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج عن القوة فان قلت
كيف يشترط العلمية للنزوم التأنيث مطلقا فالتأنيث قد يكون لازمة كجأرة وشقاوة
وحياية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وحياية بهمة فلو لم يكن لازمة لقالوا
شقاوة وعياة بقلب الواو الياء همة قيل التاء في اصل صنعها للفرق بين المذكور والمذكر
ولا يجرى هذا المعنى الا على لازمة فلن ومها لغيب هذا المعنى غير معتبر فلا بد
من اشتراط العلمية لئلا يلزم التاء التي في اصل صنعها غير لازمة واعترض عليه بان
لزوهم لاجل العلمية ايضا لزوم لغير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبدل لزوم التأنيث
همة كطحة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وكذلك اى ومثل التأنيث
بالتاء في اشتراط العلمية التأنيث المعنوي الا ان العلمية في التأنيث بالتاء يشترط
لوجوب منع الصرف وفي التأنيث المعنوي يشترط الجأرة ولا بد لوجوبه من شرط اخر

كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز صرفه
اي صرف ذلك المعنوي وتزكه اي تزكه صرفه كمنه فانه يجوز صرفه لاجل الخفة التي لا
معارضة الخفة احد السببين الذين هما في هذه فيمتنع تأثيره ويجوز تزكه لوجود السببين
فيه وهما العلمية والتأنيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيره وكذلك
كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة
بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهوتقا واما احد السببين الذين فيها فلم يبق كسبب
واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط
لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجوه احدى هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة
على الثلاثة وتحريك الاوسط والجمعة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلاثة
عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك فواضح واما ثقل الجمعة فلان لسان
الجمعة ثقيل على العرب والآي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي
يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلاثة يستلزم وجوها
هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور الثلاثة اعني الزيادة على
الثلاثة وتحريك الاوسط والجمعة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط
وجوب التأثير فيه ثم اشترط احدى هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب
سببوبة والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطها وجزوا بامتناع الثلاثي الساكن الاوسط
عن الصرف وان سمي به مذكوزيب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتأنيث
المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وسقرفانه
غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات الناز والتأنيث المعنوي مع وجود
شرط وجوب تأثيره وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم
اعتبار التحريك وجعل سقرفانه في جواز صرفه وتزكه وباه وجوده فانما غير منصرفين
للعلمية لفرينين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الجمعة و
التأنيث الحاصل بالالف المقصور لا كحيلي بالالف الممدودة كحمره ومنتع صرفهما
البتة التي بالبتة دفعا لتوهم من توهم في امتناع التأنيث بالالف عن الصرف لان نقل
السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده

بقوله لا ان الالف تقوم مقام السبيين الا صوب ان يقول لان التانيث بالالف
الحركة لان السبب القائم مقام السبيين هو التانيث لا الف التانيث ولزومه في لزوم
التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها محال فكأنما
تانيثان فللزومه يقوم مقام السبيين وأما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم
مقام السبيين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها في الاصل لا يبلغ حد الالف
التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالافتاق لانه في الاصل اشياء
باليائين على وزن انصاء فخذت احكام اليائين تخفيفا اذا اصل شئ الشئ
وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اى التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشئ بعينه الا انه لما جرى في الكلام
ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ للمعرفة ايضا فلا يعتبر منها اى من المعرفة في منع المعرفة
ويجتمتع مع غير الوصف في سببيتها الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعاني
في منع الصرف لانها خمسة وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضما
الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانها مبنيان وباب غير المنصرف من المعرفة
واما تعريف المعرفة بلام التعريف والمضما الى احدها فلا يمنعان غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف القولين فيما جرى ان لا يجعل المنصرف غير
منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعيين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية غير
ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية
تأنيث اى معتبر في منع الصرف قائلان بانه اية متمنع من الصرف للتأنيث والتعريف
الا بهامى وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
التوكيد كما في اجمع معتبرا في منع الصرف قائلان بانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف التوكيدى لانه وضع توكيدا للمعارف بلا علامة
التعريف ولم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية في التعريف
المعتبر في منع الصرف لان المختار عندنا وهو هذا الجمهور وتجتمتع مع غير الوصف
الجملة اما العجته هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلف

م
٢

في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل
 والزائد انما يعلم ذلك باشتقاق وهو منتف فيهما وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه
 فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب منها ترك الص في
 اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الضاء والجيم في كلمة كصير ^ج هو واجتمع فيه الماء
 والجيم ومنها تبع الراء للنون نحو رجب ومنها اجتماع القاف والجيم فانما لم يجتمع في العربية
 الا في القيم وهو الجهم ومنها تبع الراء المعجمة للذال المهملة نحو صبد ومنها ان يكون فيها حرف
 العربية كالقاف والجيم الباء والجيم الزاء ثم اعتد ابو علي في شبه العجمة ايضا كما سجد علما فانه
 غير منصرف عند العلمية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له الا حاد نظير
 كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشروطه اى شرط تاني اليمين في منه الصخر وذهب الزحش
 الى انه شرط تحت ثمانية في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في جواز الهمز
 ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لا عتورت العرب ^{عليها}
 احكامهم كما اعتدوها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف العجمة
 عند ذلك فتصير من جنس لغتهم لم يكن فانعا من الصخر والاعتراض منها بان هذا
 ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعلماء سواء وجد علما في العرب
 او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما
 في الجهم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب بعد النقل قبل
 استعماله جنسا مرفوع بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون علما في حقيقة
 او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما
 وزائدا على ثلاثة احرف كبراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع جود الزيادة
 فيه وكن ابراهيم وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشرطين فيهما او ثلثيا
 منهم الاوسط كشر بقره الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير منصرف للعجمة العلمية
 مع جود تحريك الاوسط فيه اما اشتراط الزيادة على ثلاثة احرف او تحريك الاوسط
 مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة
 ومن شأنها ان تقارض احد السببين فتاخر تأثيره لا يقيم قد اعتبرت
 العجمة مع فقدان هذا الشرط في ما وجد كما عرفت فلم يكن معتبرة ههنا بدون

هذا الشرط لا بنا نقول اعتبار الجهة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتها
 ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سبباً مستقلاً فلجام
 اذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرف بالعدم
 العلمية في الجهة اى لعدم كونها علماً في الجهة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني
 فيكون نوح منصرفاً لسكونه الاوسط اى لعدم كونه متحرك الاوسط ثم ذكر في الاصل
 انما يؤثر في الجهة عند بعض النخاة وهو اختيار المصنف والشيرازي والحاج ابي الفتح
 الجوهري حيث قال ولو ط اسم نبي منصرف مع الجهة والتعريف وذهب سيبويه
 واكثر النخاة الى ان تحرك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادة مستعلاً
 ولا علامة العجمي حتى يستد مسدداً اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
 اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
 وصلى الله عليه وآله وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
 واما موسى فان اسماً للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والجهة وان كان
 للحديدة التي يخلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الحق التانيث وان تكررت
 صرفت وزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال السكاكي
 هي مفعول من ماس يماس اذا تخطر وعيسى في العربية فعل من عيس وهو البياض
 فيكون الفعل للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة اولاً لحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
 معرفة ويحتمل ان يكون اعجمياً فلا ينصرف للتعريف والعجدة قال الجوهري
 عيسى بن مريم عبراني او شرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت
 العيسين ومرت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء
 ولم يجوزة البصريون ويأجوز ان اخذ من اجت النار اى التهمت ضر ومن لم يشق
 لم يصرفه وذكر ياء من جعل اعجمياً فظاهر ومن يشق من زكيت بطن الصبي اذا
 امتلأ فنهزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع للراديه فهذا معناه الوصف
 لا معناه الاسم الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كما معرفة مشتركة بين الاسم
 والصفة وهو امر من ان يكون جمعاً في الحال اذ في الاصل ومن ان يكون جمعاً حقيقة
 او تقدير أو اقل نحو مد آضي فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض انما

حكمة

وأما الجمع هو يداين وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه فشرطه اى شرط تأشير
 الجمع في منع الصرف وهو الاظهر وما قيل ان شرطه قيامه مقام السببين فبيده
 عن القصد ان يكون اى الجمع على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتهاء الجموع
 فان المنتهى مصد ميمي وقد اضيف الى فاعله اعني الجموع والصيغة هي الهيئة التي
 من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى الجمع الذى يسمى صيغة منتهى
 الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد ألف الجمع حرفان
 متحركان كساجد وحرف مشددا ولها مبدغم في الثاني كد اب او ثلثة احرف
 اوسطها ساكن كصاييم سواء جمع مرة كالا مثله المذ كورة او مرتين كالكلب
 جمع كلب وانا عير جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر لغيره
 الاول او على انه حال من ضميرة او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية
 اى وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى غير قابل لتاء التانيث
 وانا اطلق عليها الهاء لانها نصير في حالة الوقف هاء فلا يشكلى بنحو فواره واحدا
 فارهة ثم فرغ على الشرط الثانى قوله فصيا قلة وقرآنه وما اشبههما كما كان على
 صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصرف لقبوله الهاء لان هذا الجمع
 قبولها الهاء يصير مشابهة بالمر في الزنة فان صيا قلة وفرازة يشبهان الكراهية
 والطواغيت في الزنة فيدخل في قوة جمعيتهم فتور فلا يقوم مقام السببين ولذا اشترط
 كونه غير قابل للهاء فان قيل هذا التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها اثر في تغيير
 الاوزان وانا لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وجرم كنفاء باشتراك
 امثله وهو اى هذا الجمع ايضا منصوب على انه مصد يقرض ايضا اى جمع حرم
 والمعنى جزم الكلام مرجعا الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السببين الجمعية
 ولزومها وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى جمع التكسير يعنى ان كونه جمعا بمنزلة سبب
 واحد وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع
 ان يجمع جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامهما
 بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعة جمع
 التكسير مرة اخرى صا بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تزال تجمع الى ان ينتهى الى

تحقيق لفظ ايضا

هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو مغير للصيغة عند سمي بصيغة منتهى
الجمع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع صواحب جمع صاحبة على صولحاً فانه
لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرط لتكون صيغته موصوفة بالزوم والصيانة
عن قبول التغير من التكسير والتصغير لتثبوت وقيل انما قام الجمع مقام السببين
لفوته حيث لا نظيره في الاحاد واليه قال الزنجشري حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها من لفظه جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع مع اخرى جمع
التكسير شبه الاعجمي انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع شبه الاعجمي قيل لما لم يبق له نظير في
الاحاد شبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع شبه الاعجمي ما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النقص بصرته وصاربة اذا سمي بها فان كل واحد منهما
مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسماً وفعلًا نحو بخت نصر فشرط
اي شرط تاثير التركيب في منع الضم ان يكون علماً لانه لو لم يكن علماً لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثراً لمنع الضم اذا كان كانه ما ولا يتحقق كونه
لازمًا الا بكونه علماً فوجب ان يكون علماً وقيل ليحقق السبب الاخر وفيه نظر لانه
عليه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم الا في الاشتراك
فجعل اشتراط العلمية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤنث
بعمليات لزمان لا يكون السبب الاخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانهما تقتصر غير المنصرف منصرفاً او في
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسناد انما اشترط عدم كونه اسماً
لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الضم مما
يتفرع عليه لم يجز ان يصري عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتاً كسيبويه
او متضمناً للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسناد احتراز عنهما من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علماً مبيح
على حاله في الاسم ومعرب غير منصرف في غير الاعراب ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتا
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين يخرج به مثل

التنزيل

غاية

الالف والنون الزائدتان

خمس عشرة حرف العطف جزء له بحسب الحال قد يجاب عن نحو سيبويه وخمس عشرة علماً بأنه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعد لا من أن ذلك من باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الأعلام التي يكون فيها الأسناد فأنه لم يصح بكونها مبنية أصلاً فاحتاج إلى الاحتراز عنها كـ عليك فإنه غير منصرف للعلمية والتركيب لأنه مركب من تعل و بك و البع اسم صنم واليك اسم كسرهم جعلوا علماً بلادة بالشام من غير أن يراد بينهما نسبة إضافية أو أسنادية أو غير ذلك في الأصل بخلاف عليك فإنه قد أراد بين جزئيه نسبة في الأصل وإذا كان شرط التركيب المانع من الصرف أن لا يكون بإضافة ولا أسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه بإضافة ومعد يكرب غير منصرف لوجود التركيب فيه بلا إضافة ولا أسناد مع العلمية شأن قرانها مبني لكون تركيبه بالأسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان أي صغيرتان ويقال شاب قرناها أي ابنت صغيرتاها سميت بذلك لأنها كانت كالألف والنون الزائدتان اختلفت الفخاة في إفعال يؤثران في منع الصرف بمثابة الف التائيت أم بالمشاهدة فذهب البصريون إلى أنهما يؤثران في منع الصرف بمشاهدة الف التائيت في مثل خمرأ من حيث كونهما زائداً معاً وبقيتهما بعد استيفاء الحروف الأصلية وعدم دخول تاء التائيت عليهما واستوائهما في الزنة وبقيتهما في التصغير واختلاف صيغتهما المذكور والمؤنث فيها وكون الأولى منها الفاء وهي العلة للامتناع على الأصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لأنهما من الحروف الزائدتين حروف هوية السمان أو لأنهما زائدتان في الكلمة وليستنا أصليتين فيها وهذا الكوفيتان إلى إفعال يؤثران في منع الصرف بالذات من غير نظر إلى شيء آخر لأن الزيد فرع على المنز يد عليه ثم اختلفوا في أنهما هل يقومان مقام السببين كاللف التائيت أم لا فمنهم من قال نعم فمنهم من قال لا ومن المشبهون المشبهين بأن كانتا أي الألف والنون الزائدتان في اسمهما قد يقع على ما يقابل الفعل الحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل الماهل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به هنا فشرطه أي شرط تأثير الألف والنون في الصرف شرط الألف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار أنهما سبب واحد أن يكون علماً ليتحقق مشابهنهما باللف التائيت حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما

ان اوزانه مختلفه

نحوي سعدان وسعدانة ومهرجان ومهرجان كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفين
 للعلمية والالف النون الزائدين وانما اوزح مثالين ليعلم اوزانه مختلفه فحمران مكسور الالف
 وعثمان مضمي الفاء وينبغي ان يوزح مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوه في الاسماء
 واذا كان شرط الالف والنون الزائدين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم
 بنيت في البداية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله
 اسم بنيت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم بنيت خبر اول منصرف
 خبر اخر له ومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم بنيت منصرفا
 على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجواز ابن مالك ولا يخبر عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال
 من ضمير منصرف وانما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذف في ما
 لم يكن وقوعه نادرا وكن الضمير يتقدرا عنه لاختصاصه بمقام المدح والذم التزم شي منها
 لا يتصور ههنا وان كانت اى الالف والنون الزائدتان في صفة فشرط في منع الصرف
 ان لا يكون مؤنثه اى مؤنث ذلك الوصف فعلا نية ليتحقق مشابقتها المذكور
 بالالف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون
 الزائدين مع انتفاء سكرانة ولم يوزح في الصفة الا مثالا واحدا وهو مفتوح الفاء
 مضموم الفاء من الصفا كمر يان مؤنثه عربانية بالتاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسور
 الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدين في الصفة بان لا يكون
 مؤنثه فعلا نية فنقد ما من منصرف لوجود ند فانية هذا اذا كان المراد بالند ما بالند ما بالند
 وهو المعاشرة اما اذا كان المراد به النادى وهو المضطرب فنؤنثه ند فانية فيكون
 غير منصرف اتفاقا وكن احسان ان جعل من الحسن بمعنى غربي ينصرف لانه
 على وزن فعال وان جعل من الحسن لا ينصرف لانه على وزن فعلا نية واما وزن الفعل
 اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى الامر للمجرد الاختصاص
 بل يراد بهما مجرد النسبة فلا يرد ما يقال الا فائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه ان يشرط تأثير
 وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى ما
 فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو فرفر
 بالتحقيق والتشديد على صيغة الماضي المجهول وتسمى على صيغة الماضي المعروف

وزن الفعل

التشهير فانها وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
 ووزن الفعل اذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا مجزئين
 عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين واما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه
 لو سمي بنحو ضرب معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمر الثقفي
 ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم الا منقولاً عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
 كما عن العجمة الى العربي كسَلَّم وهو اسم لبيت المقدس بقم وهو اسم جنس للنبات
 الذي يصبر به لو سمي بهما امتنع من الصرف للتعريف ووزن الفعل لا للتعريف والعجمة
 لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيهما وان لم يختص اي
 وزن الفعل به اي بذللك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن
 الفعل احدى حروف المضارعة اي الحروف التي صلها الماضي بزيادة ماضرا وحا وحي و
 اثني فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول العجمة
 حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
 وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه
 ولكن الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والا هم يجوز ان يكون طرفا للاختصاص
 واما اشتراط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف لاختصاصه به او وجه حرف من
 حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت فالحكمة
 في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر
 ان يجعل الوزن الخاص سببا لئلا يفتقر الى شرط تأثيره مع ان الفرعية لا تظهر الا
 فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فانه مزيد
 نسبة بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلك قصدا الى غاية المناسبة بين الاسباب كون
 كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فانه مزيد نسبة بالاخر
 كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فانه مزيد نسبة في القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
 مقصود جلا التميز المعاني غاية التبيين ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل
 الهاء اي التاء بالوضع فلا يورد نحو اسود باعتبار دخول التاء في تائنه اذ دخول التاء فيه
 انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وفيما سمي صيغة ان يكون مؤثرا على سماع والى

هذا سبقت الاشارة في بحث الوضع وانما اشتراط عدم دخول التاء في هذه الصور
 لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل
 باختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابقتها بالفعل كاحمد يشكر تغلب نرجس
 واما قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس فلا يشك بل لانه غير علم حينئذ فان
 قلت ان نرجس لفظ اعجمي فبأي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النواة يجعلون
 اللفظ المنقول الى الغنم في زيادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربي لئلا
 قالوا النون في نرجس ائدة قصداً بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقليل نرجس بخلاف
 ما سمي رجل بنه مثل فانه لم يمنع من الصر لانه يوجد في الاسم فعله مثل جعفر
 فلا يكون نونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء شرطاً في الصورة الأخيرة لوزن الفعل
 فيعمل هو الجمل القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصل
 لدخول الهاء في اثنا كقولهم اي العرب للناقة القوي على العمل والسير ناقة يعمل
 الا اذا سمي رجل ببيع كان غير منصرف لانه غير قابل للهاء حينئذ واعلم ان الاوزان
 على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كقلس فقل صرد وابل علق وضلع جمل
 والرباعي ما عدل فعلل والنجاسي باجعة التسمية به لا يؤثر الثاني ان يكون مشتركاً
 بين الاسم والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر نحو ضرب وعلم طفق ودحرج
 وضارب مر وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به عند عيسى بن عمر الثقفي والثالث
 المختص بالفعل كشم وضرب وجرب وانطلق والجرم واخار واقطع اختوشن
 واجلوذ واسلقت واخرنجم واقتعر ولا عبدة بدئل لدية مشبهة بابن عرس لشد
 والرابع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر يزيد ويغلب حكم هذا القسم
 حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ من بيان اسباب منع الصر اخذ في
 بيان ما يزيل تأثير هذه الاسباب بزواله فقال اعلم ان كل ما يسم غير منصرف
 شرط فيه العلمية وهو الموثق بالتاء والمعنوي والجمعة والتركيب الاسم الذي فيه
 الالف والنون الزائدان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اي التعريف العلمي والجمع سيما
 مؤثرام سيب واحداً مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انت وكثير
 ما يصدر بالتاء تزييناً للفظ كانه جزاء شرط محذوف اي اذا لم يشترط العلمية في الاسم

الغير المنصرف واجتمعت مع سببه خفيه بالسببية فقط اى فأنته من ان تشتطها
وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرف الذى لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
اخر فقط هو العلم المعدل ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معها مؤثرة حيث
عم للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيها حيث
امتنع ثلث وأحضر بدون العلمية ثم احتراز بما ذكره عن مثل مساجد حمراء على
اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الضم انما
هو لاجل الجمع الا قصده وللزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي
يتحقق بعد العلمية وقبلها واختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع للوصف وقد لا
الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختاره الشيخ الرضي واختار
سيبويه منع صرف آخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف في تأنيده
العلمية مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا تكربان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماه بها فيدخل عليه ما ينقص بالتركبات
مثل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتكثير هنا التثنية لا بها في اذ بالتا ويل لا يصير
نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ريب به غير معين بما صار
ذلك الاسم الذى شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب اخر عند تنكيره وهذا
الاطلاق انما يكون مختارا للمصنف والشيخ ابن الحاجب الا فالنحاة انفقوا على امتناع
افعل التفضيل المستعمل من اذا انكر بعد التسمية وخلاف سيبويه الا خفف في
مثل اخر بعد التنكير مشهورا ما في القسم الاول اى اما حصول الصرف عند التنكير
في الاسم الذى يشترط فيه العلمية فليقاء الاسم اى ذلك الاسم بلا سبب اى بلا سبب مؤثر
لانعدام المشروط عند عدل الشرط فلا يبقى فيه سبب اما في القسم الثاني اى اما حصول
الصرف عند التنكير في الاسم الذى لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه سببا محضاً
فليقاء اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع
الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفاً وتنكيراً بقوله نقول في مثال الموث
بالثناء جاء في طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة اخر بالتنوين اى واحد

مسمى بطيخة وقس على هذا امثلة التانيث المعنوي والعجمة والتركيب الالف
 والنون الزائدتين في الاسم وتقول في مثال العلم المعدل جاء في عمر
 بلا تنوين وعند صرفه بالتكثير عمر آخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر في العلم مع
 وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتكثير احمد آخر اي واحد مسمى باحد
 هذا في العلم الماويل بالاسمى به مثال العلم الماويل بالصفة المشتهر مسماه بها نحو
 حاتم لقيت ساي رب جواد لقينته وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل
 السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم الغير
 المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحد كمثال لغير
 المنصرف الذي اضيف فدخله الكسرة ومرت بالاحد مثال لغير المنصرف الذي دخل
 الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او دخل
 الالف واللام عليهما من معطيات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية ويبعدانه
 عن مشابهة الفعل فيضعف تأثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بان الاسماء نحو
 حرف الجر من معطيات علامات الاسم ايضاً كما هو حوافها وجه اختصاص هذه بين
 العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معطيات العلامات
 لكونها مؤثرين في اللفظ والمعنى كما امر فيكون اقوى معطيات خواص الاسم بخلاف سائر
 علامات الاسم المعطيات فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
 مكسوراً حينئذ لان الكسر انما يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
 ساقط باللام الاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبع الكسر السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدم
 على الاضافة واللام لا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو اخرج بيت الله معاقبة للتنوين المقدرة
 لمنع الصرف دون التنوين المملوطة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت معاقبة
 للتنوين المملوطة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجباً للحق التنوين دون غيره من اللام
 والاضافة فاذا كان سقوط لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبع الكسر في السقوط
 ايضاً تمت المقدمة المشتبهة على فصول اربعة والان يشترع في بيان ثلاثة مقاصد هي المرفوعات
 والمنصوبات والجزوات وقد سبق في الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه
 ثلاثة انواع رفع نصبي جرالى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه

المقصد
الاول في
المرفوعات

اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلاثة باستيقاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قد هما على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب لا سنادي لتحقيق الجملة بما
وكون ما سواها فضلا وانما اني بصيغة الجمع لم يأت بصيغة المفرد لان حد المرفوع هو
سنتلو عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهان ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل
قد فرغ ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد لكنها في الجمادات الجمع المشاكك
وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وهما في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة
لانه صفة الاسم وهو مذكرا لا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف التاء يجمع صفة المذكر
الذي لا يعقل بها ايضا نحو الجبال الراسيات والكواكب الطالعات والمرفوع في عرف النحاة
ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع الواو والالف نحو جاء في زيد واذا وزيدي
سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيتناول الاعراب اللفظ والتقدير في اللفظ
يشتمل عليها دون الجملة اذ الاعراب الجملة يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء في هؤلاء
مرفوعا ومعنى الرفع المعلى انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة
فان قلت قول المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد جيت المطابقة بين
الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مستندة
الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيها
بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالا فعال لا نهض يقولون

الرجال فعلموا او فعلت والسمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول

ما لم يستمر فاعلة المبتدأ والخبر خبران ولخوانها واسم كان ولخوانها واسم ولا المشبهتين
بليس وخبر لا ينفى الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها

شرح في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل** الفاعل قد مر

على سائر المرفوعات لان المختار عند ما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل

المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشبه

في باب الركينة حيث لا يسوغ حذفه الا بسد شيء مسدده ولا ان رفعه لا ينضم

بالنواحي بخلاف المبتدأ ولا ان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف

لکونه معنویاً و ذهب سید بنید و من تابعه الی ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه
 باقی علم ما هو الاصل فی المسند الیه بخلاف الفاعل للزوم تأخیر عن الفعل لانه حکم
 علیه بکل حکم جامداً کان او مشتقاً و لانه یحکم علیه باحکام متعدده و حکم الفاعل
 واحد لیس الا کل اسم حقیقه او حکماً لیتناول مثل سرفی ان تقوم قبله ای قبل ذلک
 الا سم فعل اراد به الفعل الحقیقی الذی هو المصد غیر الصفة کالاصطلاح فی الکوفی لفظ
 قام فیدخل فی فاعل المصد و ینغم قوله او صفة ثم احترز بقوله قبله فعل عن نحو
 زید فی زید قام لان الفعل یمکن بعد و ان اسند الیه فهو مبتدأ لفاعل ذلک کوفیون
 انه لا فرق فی الاستناد بین قولهم قام زید زید قام فجعلوا زیداً فی المثالین فاعلان
 حاجة عندهم فی تعریف الفاعل الی قید تقدیر الفعل علیه بل یجب علیهم تکرر ذهب
 البصریون الی ان الفعل عند تقدیر الاسم علیه یمکن مسند الی ضمیر الاسم و هو ضمیر
 جمیعاً مسند ان الی الاسم فالفعل لم یمکن مسند الی الاسم فلا سم لیس بفاعل بل هو
 مبتدأ فخرج لا حاجة الی الاحتراز عنه فی تعریف الفاعل بقید التقدير یضاهی لانه خرج عنه
 بقید سناد الفعل الیه الا انه لما توهم دخوله فی تعریف الفاعل لا سناد الفعل الیه
 ظاهراً کما توهم الکوفیون و لان اسناد الفعل الی ضمیر الشئ اسناد الی ذلک الشئ حقیقه
 احتج الی قید تقدیر الفعل فی تعریف الفاعل احترازاً عنه او صفة کاسم الفاعل و المقول
 و الصفة المشبهة و افعال التفضیل و لم یقل او معنی فعل لیدخل فیہ الظرف المرتفع
 بعد الضمیر فی نحو زید فی الدار و الظاهر فی نحو خلقه ابوه لان الراقع فی الحقیقه هو
 المقدار او اسم الفاعل المقدار لا الظرف لانه جامد فان قلت التعریف للثبوت الحقیقی
 و کلمة اول التردید و التشکیک فلا یلا یم ذکرها فیہ قلت هی مهملة
 للتنويع اشارة الی ان الفاعل المعروف نوعاً یمصدق علی احدھا یا یمکن قبله فعل
 اسند الیه علی الثاني ما یمکن قبله صفة اسند الیه اسند الی الفعل او الصفة الیه
 ای الی ذلک الاسم بلا تبعیة فیخرج عنه توابع الفاعل الیها اسناد من المعطوف بالرف
 و البذل بخلاف النعت و التاکید و عطف البیان فانه لا اسناد فیها فلا حاجة الی
 اخراجها و هو المقصود فی تعریف المرفوعات و المنصوبات و المحرورات بقریة ذکر
 التوابع بعد کرهذه المعربات و یمکن ان یعلم ان الاسناد مهملة یعمی النسبة الربط

فيجوز ثبوت شئ لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك او وقوع النسبة ^{او ادراك}
 عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقاً او نقدياً ففي قولنا لم يقم زيد
 سلباً لو وقع لا سلباً لا سناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير الاستناد
 فلا يجوز تناول المحذوف فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذي اشتبه به هو ان المراد
 بالاسناد اهم من ان يكون بالاجاب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت
 بالسند كلمة عليه في قوله عليه انما هي الفعل والصفة قام به اي بذل الاسم
 لا على معنى انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب
 زيد على صيغة المبتدأ للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا
 اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه يكن عليه معنى ان وقع
 عليه قاتله به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلاً وانما احتاج الى هذا التقيد
 من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجاً عن الفاعل كالمضرب والشيخ ابن الحاجب ومن
 جعله اخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزحشمة وشيخ عبد القاهر جلا
 فيه نحو مات زيد طال عمره وان الموت والطول قاتله فاعله ان لم يكن صادراً
 عنه لانه عرض وكل عرض قاتله عمره ضربه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فاعل
 اسند اليه زيد ضارب ابوه عمر مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه
 وما ضرب زيد عمر مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه بسبب الوقوع وكل فعل
 لازماً كان او متعدياً لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
 مفهوم صفة فاعله وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مفعولاً الزيادة التقرير مظهر صفة
 ثانية الفاعل كذهب زيداً ومضمر عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد
 ذهب وان كان اي الفعل متعدياً كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمر فان كان
 الفاعل اي فاعل الفعل مظهراً او حذف الفعل بذا اي سواء كان الفاعل مشتق
 او مجزوعاً نحو ضرب زيداً وان كان اي الفاعل مضمراً او حذف
 الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وشي اي الفعل المشتق اي مشتق فاعله المضمم
 نحو زيد ان ضرباً ويجتمع اي الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمم نحو زيد ان ضربوا
 كان اي الفاعل مؤنثاً حقيقياً احترز به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقى فانه ليس

كما مؤنث الحقيقي على الإطلاق وهو أي المؤنث الحقيقي ما أي مؤنث اذ كلمة ما عبارة
 عنه بازاء أي بمقابل ذكر من الحيوان الجائر والمجر وظرف مستقر واقم صفة
 لذكر أي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التأنيث لفظاً أو لم يكن
 وإنما قال من الحيوان احترازاً عن الأنثى من النخل لأن بازائه ذكر أمهات وتأنيثه
 غير حقيقي والمراد بالذكور ههنا خلاف الأنثى لا قبيل الرجال كما مر في الأناس ناقصة
 في الأبل اذ بازاءها رجل وبغيره كذا النفساء والحبل وأتان وعناق أنت الفعل
 جزاء الشرط ابداً أي مظهرًا كان الفاعل أو مضمراً وقوله ان لم تفصل بشئ بين الفاعل
 والفعل متعلق بقوله أنت الفعل نحو قامت ههنا في المظهر وههنا قامت في المضمّر
 وأما أنت الفعل ابداً عند كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً لأن تأنيث الفاعل يشير إلى تأنيث
 الفعل أما في المضمّر مطلقاً أي سواء كان مؤنثاً حقيقياً أو غيره فليشدة الأمتزاج
 وأما في المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التأنيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره
 في الأمتزاج وقصوره في التأنيث لأنه ليس بحقيقي فبالأولى ان لا يلزم فيه السرية
 بل يجوز بناء على قصور الأمتزاج من حيث الفاعلية والتأنيث من وجهين وجه
 لأنه يكون تأنيثاً من حيث اللفظ ولا يكون تأنيثاً من حيث المعنى ثم اعلم ان تأنيث
 الفعل إنما يجب بثلاثة شروط الأول ان يكون الفعل متصرفاً والثاني ان يكون للمؤنث
 الحقيقي من الأناس الثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل
 جامداً نحو نعم الهند وكان المؤنث الحقيقي من اليها ثم نحو اوق النجعة او وقع فصل بينهما
 نحو جاء اليوم ههنا يلزم ان يشير تأنيث الفاعل إلى تأنيث الفعل لكون الفعل جامداً في
 الأول وكون التأنيث الحقيقي من اليها ثم في الثاني ولوقوع الفعل في الثالث فلا يجب
 تأنيث الفعل ابداً والشئ ١٢ اما تعرض للشرط الآخر ولم يتعرض للشرطين الأولين
 وكان من الواجب ان يتعرض لهما أيضاً وان فصلت على صيغة الماضي المعلوم للخطاب
 لغير معني أي من فصلت بشئ بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فذلك الجائر
 أي فيقول لك الاختيار في التذكير أي تذكير الفعل والتأنيث أي في تأنيثه اذ لوقوع
 الفصل لا يلزم سرية تأنيث الفاعل إلى الفعل بل يجوز فجاء تذكير الفعل وتأنيثه
 كما عرفت نحو ضرب اليوم ههنا يدن التأنيث وان اشئت قلت ضربت اليوم ههنا

بالتاء وكذا يجوز أن يكون الفعل وتأتي في الحقيقة للضرورة قال جرير لقد ولة
الأحيط أم سوء وفي هذا الخيار خلاف للمبدء فإنه لا يجوز ترك تأتيث الفعل إذا
كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وإن كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم أن هذا الخيار
ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبدء إذ لم يسم الحقيقة بمثل زيداء إذ استحق به المرأة
فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبدء أيضا بل يجب تأنيث فعله دفعا
للاتيان بالمدح كمن هو قامت اليوم في الدار زيد وكذا لك أي ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقي في التذكير والتأنيث الخيار في المؤنث الغيب الحقيقي وهو ما لا يكون بأداة
ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا أي سواء فصلت أو لم تفصل لأن التذكير
بالفصل فيه حسن لأنه جائز في المؤنث الحقيقي بالفعل في غير الحقيقة أولى نحو طلع
اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وإن شئت قلت طلع الشمس بدون التاء
وإنما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغيب الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني إذا
كان الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصص الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث
الفاعلية وقصص التأنيث لعدم كونه حقيقيا إذ هو تأنيث باعتبار اللفظ وعد تأنيث
باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سرية الفاعل إلى الفعل بل يجوز أن يذكر فعله وإن يؤنث
عملا بالأعتبارين وإن كان أي الفعل متأخرا عن الفاعل يعني إذا كان الفاعل مضمرًا
أي الفعل لما قلنا من أن تأنيث الفاعل ييسر إلى تأنيث الفعل في المضمرة مطلقا الشد
الامتزاج فيجب أن يؤنث فعله ولا يجوز أن يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قيل عليه
أن عبارته هذه غير صحيحة إذ الفعل لا يكون متأخرا عن الفاعل كما صرح به أيضا
حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارة صحيحة والقول بعد من
غير صحيحة لأن ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز أن يختارهم هنا ما ذهب
إليه الكوفيون من أنهم لم يفروا في الاستناد بين قولهم طلعت الشمس والشمس طلعت
وجعلوا في التالين فاعلا وإن كان المختار عندنا في تعريف الفاعل ما ذهب إليه البصريون
وجم التفسير في ظاهر جمع التفسير وكذلك ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمع
يعقل كحال أو جمع لا يعقل كحال أو جمع مؤنث كنسوة ومثمن كالمؤنث أي كظاهر المؤنث الحقيقي
وتأنيثه تقول قام الرجال بدون التاء وإن شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى

له قوله ولترى
حقنا واننا ذكر
الفصل المضمرة
شعبية في الاساطير
اسماء امرأة
وارسوة
صفحة ١٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مَنْ كَبُرَ الْفُتُوحُ

34

اذا جاء لك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب واما جاء جواز الامرين في هذا الجمع
 لان في تاويل الجماعة وتاينه من حيث اللفظ وعدم تاينه من حيث المعنى فجاء
 جواز الامرين ههنا عملا بالحيثيتين واما لم يخرج هذا التاويل في جمع المذكر السالم
 كراهية اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم البناء
 وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدة وهو ان قال الله تعالى
 امنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي احد مؤنث كستين ايضا
 وقلين وثنين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق
 هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذ الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء واما قلنا
 وظاهر جمع التكسير وقيدناه به لان مضمرة ليس كمضمرة المؤنث لان مضمرة هنا يستلزم
 التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمرة ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكر والعقلاء
 نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام
 مضت او مضين فيكون مضمرة ذلك الجمع كمضمرة المؤنث الغير الحقيقية في الحاق
 العلامة لا في حقوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول بكونه اقوى
 الاركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله يجب تقديم الفاعل
 على المفعول يعني انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على
 الفعل الفاعل مع ان نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول
 حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي اذ كان
 اى الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس في التباس الفاعل بالمفعول
 لفقدان الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم
 الفاعل على المفعول دفعا للتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشمتم سعد سلى
 واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب يجوز تقديم المفعول على الفاعل
 ان لم تخف اللبس في التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكثرى يجيء لوجه القرينة المعنوية
 فيه وهي عدم صلاحية الكثرى للفاعلية وضرب عمرا زيدا وكذا اضرب موسى العالم
 عيسى العالم بنصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني واكرم موسى سلى وهو
 موسى سعدى لوجه القرينة اللفظية فيها وهي نصب عمر في الاول ونصب

العالم فی الثانی وتذکیر الفعل فی الثالث وتانیته فی الرابع فحینئذ
 یجوز تقدیم المفعول علی الفاعل ولا یمکن تقدیم الفاعل علی المفعول لعدم الالتباس
 ویجوز حذف الفعل ای الواقع للفاعل حیث كانت ای وجدت قرینة الذکر علی تعیین
 الفعل المحذوف اذ القرینة هو ما یدل علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین
 المحذوف نحو زید الخبر مبتدأ محذوف مضاف الی زید ای هو نحو زید ورفعه
 زید علی الحکایة مقول فی جواب من قال من ضرب کلمة من استغناها صیة مبتدأ
 وضرب خبره والجملة الاستغناء صیة مقول قال وزید الواقع فی الجواب فاعمل الفعل المحذوف
 ای ضرب زید فحذف لوجه القرینة وهی ضرب المدکور فی السؤال وانما لم یجعل
 هذا من باب تقدیر الخبر لیکون الجملة اسمیة فیوافق السؤال وهو من ضرب لکونه
 جملة اسمیة لان تقدیر الخبر ینزل من حذف الجملة وتقدیر الفعل ینزل من حذف
 شرطها والتقلیل بالحذف اولی ثم وجه القرینة شرط للمحذوف لاهلته وانما
 العلة هو الايجاز والاختصار والاصل هو الاظهار ویجوز حذف الفعل والفاعل معاً
 ای جمیعاً وانما قال کذلک احترازاً عن حذف الفاعل وحده فانه لا یجوز فی غیر باب
 التینازع اجمالاً وفيه ایضاً عند اکثر النحاة الا اذا سئل عن مسدده وکذلک اول کل
 فعل لا ینظر فاعله بانه مسند الی مصدره نحو قوله تعالى ثم ید الهم من بعد
 فارأوا الایت فانه اول بان التقدير ید الهم بداء ای ظهر لهم رأی ومنه ما هو
 من موضوعات المؤلفین داراً وتسلسل بمعنى دار الدور او تسلسل التسلسل
 ای فقام ثم اعلم ان هذا المحذوف غیر مختص بالفعل والفاعل بل یوجد فی کل کلام
 اسمیاً کان او فعلیاً قصیراً کان او طویلاً مرکباً من الفعل والفاعل او من الفعل
 او جمیع متعلقاته واذ عرفت هذا فنقول معنی کلام المص ویجوز حذف الفعل والفاعل
 معاً انه یجوز ذلك حیث كانت قرینة الا انه لم یصرح به لظهور انه لا معنی للمحذوف
 بدون القرینة وکثیراً ما لا یصرح به بهذا کعم من قال اقام زید تقدیره نعم قام
 زید فیموز حذف الفعل والفاعل یموز اظهراًهما وانما جعل من باب تقدیر الجملة
 الفعلیة وهو الفعل والفاعل ولم یجعل من باب تقدیر الجملة الاسمیة وهو
 المبتدأ والخبر لیکون الجواب موافقاً للسؤال وقد یحذف الفاعل ویقام

المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه اذ كان
 الفعل المسند اليه مجهولاً نحو ضرب زيد وهو اى المفعول الذى يقام مقام
 الفاعل عند حذفه القسم الثانى فى التعداد من السرفوعات
 اى من اقسامها وهو السمي بمفعول مالم يستم فاعله وما جاء منه بيان فى الفاعل المضمي
 وكان باب تنازع الفعلين ما يضم فيه الفاعل ارم فيه بفصل التنازع واما بيان سائر
 الاحوال المتنازع فيها فلا نستطرد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان ارادوا الفعلين
 العاملين غير المصلدين يشمل المحققان التنازع يجرى فيها ايضاً نحو زيد معكم و
 مؤدب عمراً و بكر حكيم طبيب ابوه و انما اورد الفعل لاصالته فى العمل والفرع لخل
 تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجرى فى الفعلين يجرى فى الاكثر من فعلين
 ايضاً كاورث فى الصلوة الماثورة لله مصل على محمد على آل محمد كما صليت وسلمت
 وباركت ورحمت وترجمت على ابراهيم هذه الخمسة تنازعت فى ابراهيم واما ذكر
 الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان يكونا
 متعديين الى ثلاثة مفاعيل او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من فعل التعجب والاختلاف
 لبعضهم فى الاول لعدم السماع وفى الثانى لقلة تصرف فعل التعجب واما خصصتها
 العاملين بقوانا غير المصلدين لان التنازع لا يجرى فيها اذ لا يصح قطع التنازع
 عند البصريين والكوفيين لانه يضم الفاعل فى المصلد نحو اعجبني ضرب قتل زيداً
 فى اسم ظاهر صفة اسم غير مستتر لان المضمي المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
 ماضيت وما اكرمت الاياله واما المضمي المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم
 بما يليه لا يكون لكل واحد من الفعلين ان يجوز اعماله فيه بعد ما صفة ظاهر
 اى وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم والمتوسط لانهما ملحقان بالاول
 فيستحقان هو قبل التكلم بالثانى فليس فيه مجال للتنازع فلا يكون من هذا الباب
 ثم بين الشبهة معنى قوله واذا تنازع الفعلان بقوله اى اراد يعنى اقتضى او توجه
 محسب المعنى كل واحد من الفعلين اى العاملين ان يعمل فى ذلك الاسم اى الاسم
 الظاهر المتنازع فيه قال الفاضل الهندى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد من
 القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوى فى معموله من مضمي محذوف او مذكور

و

هذه الى تنازع المفعولين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام هذه الجملة
 جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزء من هذه في
 وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعد ما يجوز اعمال كل واحد منهما
 لكن الاختلاف في المختار الاول اي القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا في
 الفعلان في الفاعلية اي في فاعلية الاسم الظاهر بآء النسبة مع التاء تنقيد عن
 المصداية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في المفعول فالمرتبة فاعله
 داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان
 يكون حقيقيا او حكيميا ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم
 غامله غير شائع ولا يجعله اعم من الحقيقي والحكمي لا بغيره نحو ضربني وكرمت زيدا
 والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربع ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية اي
 مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت وكرمت زيدا
 والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربع ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية
 والمفعولية معا يقتضي الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول
 نحو ضربني وكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من الاقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث
 الاقتضاء بان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت وكرمت زيدا اعلم ان في هذه
 هذه الاقسام اي الاقسام الاربع يجوز اعمال الفعل الاول اعمال الفعل الثاني عند المفسرين
 والكوفيين جميعا خلافا منسوب على انه مفعول مطلق اي يجازى القول بالجواز خلافا
 للمفسرين في الصيغة الاولى وهي ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية وفي الصيغة الثالثة وهي
 ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول ان اعمل الثانيان
 عند الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عند
 فيهما ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
 حث الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي
 قبل ذكر الفاعل وكلاهما اي حث الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطئ ان اي ممنوعان
 وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتشبيه الضمير باعتبار معنى كلا فانه
 مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة جالية بالواو والضمير ثم رواية المثنى غير مشهورة

عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه لاجتماع المؤثرين
على اثر واحد روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
ناخير الناصب نحو ضربني واكرممت زيد هو هذا أي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة
سوى الفراء في الصوتين المذكورتين على نقد بر اعمال الثاني ثابت في الجواز أي في
محو الجواز ويحتمل أن يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع أنه مستفاد مما سبق لأنه لما كان في ذهنه
أن يبين عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة أمّا لئلا يستعمل في الاستعمال غالباً
الذي يدل على فصاعد العادة لئلا يكون ذكر كلمة أمّا للتفصيل مع عدم العديل
فكأنه قال أمّا اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز وأما الاختيار أي الاختيار في اعمال أي
منها ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحتمل أي النحاة المنسوبة الى البصريين
والكوفيين أي النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال أمّا خلاف الفراء في الصوتين
والثالثة فهو انما يكون في الجواز وأما خلاف البصريين والكوفيين في الصوتين جميعاً
ففي الاختيار فانهم أي البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجوز اعمال الفعل
الاول وأما ابتداء مذهب البصريين لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً وأما
اختيار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقرب على اخذه وايضاً ان اعمال الفعل
الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل
في المعمول ان يتصل بعامله لان استفادة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام
الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ اعمل الاول
لقيل اقرءوه واختياراً ضميراً للمفعول في الثاني عند اعمال الاول قول الشاعر شعر قصص
كل ذي دين فوق غريمه وعزة مظلوم مع غريمها حيث اعمل الثاني في كلام
المصريين أما في المصراع الاول فلا لأنه لو كان ذلك لقيل فوقاه وأما في المصراع الثاني فلا لأنه
لو كان ذلك لقيل مع غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

ذلك باظهار الضمير
أي فليقل لا بد منه
حيث عطف غريمها
حيث وقع ضمة الزا
وهو صفة الغريم
استداليه والصفة
التي تكون على غير من
هو واجب فيها
الضمير اذا لم يضر على
شريطة التفسير
لغيره من الضمير
على ان يقرأ
في المصراع الاول
التي تليها
ما لو كان الضمير
لقول مفضل
ابن ابي سفيان
لان وان كان صفة
جرت على غير ما هو
حيث وقع ضمير الغريم
وهو صفة الغريم
الان ضامراً ايضاً
بشرطية النفسانية
لان الذي ينفذ فيه
فلا يجب فيه ايراد
كلامه الى غير ذلك
من الجواز

بأن اى وان الكوفيين يختارون افعال الفعل الاول مع تحيز افعال الثانى وانما اختار
الكوفيون افعال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعنى ان الفعل الاول
اسبق الطالبين واحقهما فهو اليق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثانى
يستلزم الاضمار قبل الذكركن لك افعال الاول فكان هو اولى ثم لما فرغ من بيان
ما هو المختار عند البصريين وهاهنا افعال الفعل الثانى اخذ فى تفصيل من ههنا
وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاء بتقدير اختيار البصريين بقوله فانهم يختارون افعال
الثانى جاء بتقدير قوله فان اعملت الثانى ليكون فى الكلام نشر على ترتيب
الفاء والفاء للتفسير اى فان اعملت الفعل الثانى كما هو مختار البصريين فانظر
ان كان الفعل الاول يقتضيه الفاعل اضمرت اى الفاعل فى الاول اى
فى الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين فى الافراد والتنثية
والجمع والتنكير والتانيث كما تقول فى المتوافقين فى الاقتضاء نحو ضربت بكرمى
زيد وضربانى واكرمى الزيدان وضربنى واكرمى الزيدون وفى النحى الفقيه
الاقتضاء نحو ضربت زيدا واكرمى الزيدان واكرمى الزيدين وضربت بكرمى
الزيدين ونحو ضربت زيدا واكرمى هنداً وضربت زيدا واكرمى هندن وضربت
واكرمى هندات وانما اضمرا لفاعل فى الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة
بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا وعلى تقدير اظهاره يلزم التكرار
وهو فيه حذف لا يجوز الا اذا سدى شئ مسدود وقال الكسائى بحذفه لا باضماره فحذف
عن الاضمار قبل الذكر واثر الخلاف يظهر فى مثل ضربانى واكرمى الزيد
عندهم وضربنى واكرمى الزيدان عندنا والقول بان ما ذهب اليه
الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سدى شئ مسدود غير مستقيم فانه قد
جاء حذف الفاعل بدون سدى شئ مسدود فى مواضع كقوله تعالى او اطعمهم فى يوم
ذئ مسغبة وقوله تعالى اسمعهمهم وانصر حيث حذفهم عن الثانى وهو
فاعل على قول سيبويه ونحو ما تقدم وما قام الا انا اذ فاعل الفعل الاول حذف
انتفاً ونحو ضربت واكرموا القوم حيث حذف الفاعل هو الواو وكقولهم بد لكم اى
رأى فانه فاعله وقد حذف كثيراً واجيب عن الاول بان الاطعام مصلد وقد

عرفت ان المصداقاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سابقكمثلة
المدكوحة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسبيا والمحدث وفي باب
التنازع انما هو محذوف نسبيا والى هذا اشار الشيخ الرضوي او نقول ان ذلك
نادر قليل فالحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان
اي المتنازعا من افعال القلوب وان كانا منها فياق حكمها حذف المفعول من الفعل
الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمارة قبل الذكر فيجوز دلالة الاسم
الظاهر وانما لم يحذف هذا المفعول فرأى عن شناعة التكرار ولم يضم فرأى عن
الاضمار قبل الذكر في الفضيلة واما ورود الاضمار قبل الذكر في قولهم به رجلا
فشاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت زيد او ضربت
واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في
الاقتضاء ضربت واكرمتي زيد وضربت واكرمتي الزيدان وضربت واكرمتي الزيدان
وان كانا اي المتنازعا من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول
حسبته منطلقا وحسبت زيداً منطلقاً فان حسبت حسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير
واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبت اعني منطلقا الاول اذ
لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لثلاث يلزم الاقتصار على احد المفعولين من
افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخرجون
بما اتهم الله من فضله هو خير الهم عند من قرأ الياء اي بخلافهم هو خير الهم
فحذف احد مفعولي يحسبن وهو بخلافهم وذكر الاخر وهو خير الهم وقد اجاب
عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول ليحسبن في هذه القراءة
ضميرا او عائدا الى الجمل اي لا يحسبن الجمل خيرا الهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انت العليم الحكيم واضمار المفعول اي لا يجوز
ايضا اضمار المفعول قبل الذكر كما مر وهذا اي ما بينناه من كيفية افعال الفعل
الثاني هو مذهب البصريين واما ان عملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة

الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربيني واكرموني زيد وضربني
واكرماني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت
واكرموني زيداً وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيديين وان كان الفعل
الثاني يقتضي المفعول لم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يحذف في
ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اضمرا المفعول
طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار وهو الوجه المختار الاول هو
الحذف فوضربني واكرمته زيداً وانما كان الاضمار مختاراً ان يكون الملفوظ
اي اللفظ بها بيان الضمير مطابقاً للبراهين اي موافقاً للمعنى الذي هو كونه مكرماً
للمضارب الذي هو زيد ولثلاثاً يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضم
المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكر او خالداً وغيرها ولا ان اضماره ليس قبل
الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكماً
فلا يحذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدير
وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيداً وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
الزيدان واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيداً وضربت و
اكرمتها الزيدين وضربت واكرمتهم الزيديين وفي المتخالفين ضربني واكرمته زيداً
وضربني واكرمتها الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقاً للظاهر بضم
حسينه وحسيت اياه زيد منطلقاً فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
حسينه وحسيتها منطلقين الزيدان منطلقاً وذلك اي يجب اظهار المفعول الثاني
لان حسينه وحسيتها تتنازعا في منطلقاً واعلمت الاول وهو حسينه وجعلت الزيدان
فاعلا له ومنطلقاً مفعولاً له واضمرت المفعول الاول في حسينه واظهرت الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين وقلت حسينه
وحسيتها الزيدان منطلقاً يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب هو اي حذف
المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتضاء على احد المفعولين

فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضممت اى المفعول فلا يجوز ان تضر المفعول
 مفرد او تقول حسبتما آياه الزيد ان منطلقا وحيدان اى حين اضممت
 المفعول مفردا الا يكون المفعول الثانى مطابقا للمفعول الاول وهو ما فى قولك
 حسبتما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه فى هذا الباب وتضمن متنى
 معطوف على قوله ان تضمن مفردا اى وان تضمن المفعول متنى وتقول حسبتما حسبتما
 آياهما الزيد ان منطلقا وحيدان اى حين اضممت المفعول متنى يلزم عن الضمير
 المتنى الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذى وقع فيه التنازع وهذا اى هو الضمير
 المتنى الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه لا لام
 الحذف اى حذف المفعول الثانى والا ضماراى اضمارة كما عرفت ذلك من
 التفصيل المذكور وجب الاظهار اى اظهار ذلك المفعول وكذا مثل ان يقول المشرط
 فى التنازع جواز افعال الفاعلين فيما تنازعا فيه المتنازع فيه هنا على قوله منطلقا
 لا يجوز فيه افعال الثانى لمخالفة المفعول الثانى والجواب ممكن بالتأويل بكل واحد منهما
 وفيه بحث لانه لو جاز تأويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمارة المفعول الثانى
 على تقدير افعال الاول مفردا ولا يخالف. لمكان التأويل لا يجيب بان التأويل مخالف
 للظاهر فلا يصار اليه عند امكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم
 التكرار وهو قيم قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلاف افراد او تشبيه نعم انما لا يجوز
 المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذ ادراك الكلام الصادر من المتكلم
 بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادرا على
 التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالجواز مع القدرة على
 التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضمارة المفعول الثانى للفعل الاول
 مفردا بتأويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثانى ايضا و
 اما وجوب الاظهار لكون الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج
 الى التأويل فمشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين المفعولين
 فى غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمارة الثانى مفردا بان يقال حسبتما
 آياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه فلو ذكر آياه كان ذكره كذا ذكر

منطلقا وهو مستتم فكذا اما يثوب منابه لان الضمير ناسب فياخذ حكم
منوبه هذا اعني التأويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في
بعض الحواشي وله وجه اخر وهو ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصوره الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما اعطى
انصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيه واخراده والا فالظاهراته
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه مفعولا مفعول الثاني
مفعولا مشتق فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا باننا نتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنيه والتذكير
والتأنيث لازما للمنطلق وشئ منها خيره لا زمر بل هو افراده يصح ان يثنى فيصح
تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد ومثله في منطلقا حال افراده بان يطلب
احدا ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مشتق فيخرج عن افراده بان يطلب الاخر ان
يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال **فصل** مفعول ما لم يستم فاعله
وهو كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما انشا الى المفعول
بلا بسنه فاعليه لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لا نبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقي واقیم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو
الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عندا قامت مقامه الفاعل الربيع
المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذکور غير محذوف فلا يصح القول انما
حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او لحساسه نحو شتم الخليفة
او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختيار عرض السامع نحو قتل عدو او للاجماع كضرب
زيد او للاختصار نحو قيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل شعر وما المال
والاهل الاوداء ثم ولا بد يوما ان يرد الوداء ثم اول رعاية السبع نحو وناك احد عند
من تعمير شئ اي اول علم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بقا زما في القبور واقبر
هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقامه الفاعل في كونه مسندا اليه الفعل او شئ

مفعول ما لم يستم فاعله

مقدّمًا علیه قوله هو تاکید للمستتر فی اقلیم انما جاء بتاکید الضمیر المتصل المتصل
دفعًا لتوهم ان الفعل مسند الی قوله مقامه فیلزم خلوا الجملة المعطوفة علی الجملة
الواقعة صفة عن الضمیر نحو ضرب زید وحکمه ای حکم ذلك المفعول فی توحید فعله
وتثبیت موصیة تن کبره وتانیثه علی قیاس ما عرفت فی الفاعل فانه اذا کان هذا
المفعول مظهرًا أو جحدًا لفعل سواء کان مثنی أو مجموعًا نحو ضرب الزیدان ضرب الزید
علی صیقة المجهول وان کان مضمراً یثنی للثنی ویجمع للجمع نحو الزیدان ضرباً
والزیدان ضرباً أو ان کان مؤنثاً حقیقیّاً انت الفعل مظهرًا کان او مضمراً ان لم
بینه و بین فعله نحو ضربت هنداً وهنداً ضربت وان فصلت ذلك الخیار بین تن کبر
فعله وتانیثه نحو ضربت الیوم هنداً وضرب الیوم هنداً وکن ان کان مؤنثاً
غیر حقیقی ان کان مظهرًا نحو کوز الشمس وکورت الشمس وان کان مضمراً انت
الفعل نحو اذا الشمس کورت ثم لتأفرغ عن بیان القسم لکن من اللزوم عاده مفعول
فالم یسم فاعله شرع فی بیان القسم الثالث والرابع فقال **فصل فی المبتدأ والخبر**
ذکرهما معاً فی فصل واحد لکونهما متلازمین کما هو الاصل لان الاصل فیها انه متى
ذکر احد هما ذکر الاخر معه واماخذ فی احدهما فغیر الاصل لکونهما مشترکین فی العلم
لان عاملهما معنوی هما اسمان سواء کانا حقیقیّین او حکمیّین فدخل فیهم قوله
وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فانه فی تاویل تصدّقوا بالمتعبدی خیر من ان تراه
فانه فی تاویل سماعک بالمتعبدی والجملة التي وقعت خبراً لانهما فی تاویل الاسم
فرید یضرب فی قوة زید ضارب هذا ما ذهب الیه جماعة من النحاة ومنهم المصنف
والشیخ ابن الحاجب لانهم صرح فی شرح المفصل بان الخبر الجملة یاوّل
بالاسم ذهب المحققون الی ان الجملة لصرافتها من غیر جعلها اسمیاً حکمیاً تقع خبراً فلم
یتناولہ تعریف الخبر ایضاً یخالف ما سبق من ان الكلام لا یحصل الا من اسبغ
او من اسم وفعل لان الكلام الذی یکون خبره جملة یخرج عن القسمین لکن تاویل
الجملة بالاسم محجّر ان عن العوامل اللفظیة السماعیة والقیاسیة وکلمة عن متعلقة
بقوله محجّر ان واللفظیة صفة العوامل المتطابق بینهما ثابت تقدیر اذا العوامل فی
تاویل المفرد ای محجّر ان عن جماعة العوامل اللفظیة ثم احذر من به عما کان به العامل

درایه شرح
هدایه النحوی

اللفظ كاسمى ان كان واخواتها والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظاً او معنى
 لا يكون العامل مؤثراً في المعنى ان كان مؤثراً في اللفظ فيدخل فيه مجسداً وهم لان الباقية
 زائدة غير مؤثرة في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت التجريد يستند سبق الوجود
 ولا شئ من العوامل اللفظية موجوداً في المبتدأ والخبر سابقاً فكيف يستقيم قوله هما
 اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها فكما جازوا
 في نزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحمار ضيق فمر الركبة اي البير قولك سبحان
 الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الغيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي وقال بعض
 الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه تجرّد الاسم
 عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل التجريد عن جنس العوامل حتى يؤلف السلب الكلي
 لا الى فرع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اي احداً لا اسمين الموصوفين
 بالتجريد مسند اليه ليسمي اي الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند اليه ليسمي
 اي الاسم المسند اليه الخبر نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
 احدهما مسند اليه هو المبتدأ والثاني مسند اليه هو الخبر والعامل فيهما اي في المبتدأ
 والخبر معنوي وهو اي العامل المعنوي لا ابتداء اعلم ان الحاجة تختلف احياناً في العامل
 في المبتدأ والخبر معنوي امر لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو
 الابتداء اي تجرّد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ فيجوز له ابتداء
 عامل في المبتدأ والخبر قال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وعلى هذا
 القول لا يكون الخبر مما نحن فيه ذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
 الآخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه اي وفيه
 نظراً لا يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل لا يمكن تقديمه على معنوي فيلزم تقدم الخبر
 على المبتدأ يعمل كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبتدأ
 لزم تقدم الشئ على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك
 الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتأخر من وجه اخر
 فلا يلزم البدء باختلاف الجهة اما تقدم المبتدأ فلا حق المنسوب ان يكون
 مع المنسوب اليه يكون فرعاً له واما تقدم الخبر فلا نه مناط الفائدة والمقتضى

من الجملة فيرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم الذي فيه فيرفعان ككل كل من
الشرط وكلست في الآخر غي أيًا مّا تدّخّلوا فالاداة متقدمة اذهي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط تأخر الفضلات عن العدة واصل المبتدأ أي الأولى
في المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه أن يكون معرفة لكون المبتدأ محكومًا عليه و
الحكم على الشيء إنما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقدير المحكوم عليه
فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص اعترض ههنا بأن هذا ليس بصواب لأن
تخصيص الفاعل بالفعل إنما يتحقق بعد أن يجعل محكومًا عليه بانتساب الفعل اليه
فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكومًا عليه بما يكون متأخرًا عن كونه محكومًا
عليه لجواب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بأن النكرة تصير بتقدير الخبر في
حكم المخصوص قبل الحكم وذلك لأن المقصود من اشتراط التعريف أو التخصيص في
المحكوم عليه أصغاء السامع إلى كلام المتكلم لأن تنكيره ينقر السامع عن استماع الحديث
فيجئ بالعرض هو الأفهام وعند تقدير الحكم لا ينقر السامع عن آخر الكلام
ليصغي إليه حتى الأصغاء وبعد ذلك لود ذكر المحكوم عليه مجهولًا لا يجئ بالعرض
لأن الأفهام قد حصل باستماع الحديث فتبين أن تقدير الحكم يجعل المحكوم عليه
في حكم المعين فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص آخر ثم قوله أصل المبتدأ أن يكون معرفة
إشارة إلى أن المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجمع واصل الخبر أي الأولى في الخبر وما
يقتضيه الدليل فيه أن يكون نكرة لكون الخبر محكومًا به واصل المحكوم به
التنكير وفيه إشارة إلى أن الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي ولما اختار ما ذهب إليه
جدهم الحاجة من أن للمبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة لأن النكرة
بالتخصيص تصير قريبًا من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه ثاني الأول أو
بقوله أصل المبتدأ أن يكون معرفة وبيان الثاني ثانياً بقوله والنكرة إذا وصفت
جأز أن تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مُّشْرِكٌ فَإِنْ قَوْلُهُ
لَعَبْدٌ مَّخْصَصٌ بِالْوَصْفِ لَأَنْ قَوْلُهُ وَلَعَبْدٌ يَشْتَقِلُ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ فَإِذَا وَصَفَ الْوَلَدُ
صَارَ مَخْصَصًا وَحَصَلَ لَهُ نَوْعٌ تَعْيِينٌ وَالتَّصْغِيرُ بِإِزَالَةِ الْوَصْفِ نَحْوُ حَيْلٍ قَاعِدٌ
كَأَنَّهُ قِيلَ رَجُلٌ حَقِيرٌ قَاعِدٌ فَيَكُونُ فِي حَكْمِ الْوَصْفِ وَكَذَا إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ

أخر يعني كما أن النكرة تقع مبتدأ إذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ إذا تخصصت بوجه آخر غير الوصف فإن وجه التخصص على ما ذكره المصنف صاحب الكافية ستة كما ستقف عليها والمراد من التخصص اعم من أن يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور أو حكيميا كما في المثال الآخر في نحو رجل في الدار امرأة فإن قوله رجل مبتدأ مخصص بالعلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين عند المتكلم لأن امر المتصلة المتعادية المهمة للشك عن التبيين بعد العلم بثبوت الخبر لأحد هاتين فإذا كان الخبر معلوما صارا بمنزلة الصفة إذا الصفة من شأنها أن يكون معلوما للسامع قبل إخراجها على الموصوف بخلاف الخبر فإن من شأنه أن يكون مجهولا قبل إقراره على الخبر عند ذلك قيل الصفات قبل العلم بها وأخبار والآخبار بعد العلم بها بصفات فصلا المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وما أحد خير منك فإن قوله أحد مبتدأ تخصص بصفة فهو لأن النكرة في سياق النفي تقيد العموم وفيه بحث لأن العموم ضد الخصوص فكيف يحصل الخصوص به وجوابه أنه ليس المراد بالتخصص ههنا ما هو ضد العموم وهو أن يجعل لبعض الجملة شيء ولم يكن لساؤها بل المراد قطع الاحتمالات في المحكوك عليه وتقليلها فيه ولا ريب أن بالعموم ينقطع الاحتمالات وتعين أن المحكوم عليه كل فرد فإن قيل ما الفرق بين المبتدأ المحل بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث أن الأول معرفة والثاني نكرة مخصصة مع انها متساوية في المعنى فكلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعنيين كان معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعنيين كان نكرة تعين بعارض أو لاحقة لو قلت جاءني رجل وذكرت أوصافا لم توجد إلا في فلان لم يكن معرفة فاللام وضعت للتعريف فيكون المحل به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان الواقع في سياق نكرة مخصصة ثم هذا التمثيل على مذهب بنى قسيم لأن ما ولا المشبهتين بليس كما يعلمان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات لم يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وتمر خير من جارية إلا أن العمى النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثيرا وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ وَأَمَّا في حيز النفي فإنه يستوى فيه المبتدأ والفاعل في شر وأهر

الصفات قبل العلم
بها أخبار والآخبار
بعد العلم بها بصفات

فانما جعل
التأخير بوجوب
المخصص

ذات اناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذا التقدير شر عظيم
ذات اناب بجعل شر بدلاً من الضمير المستكن في اهتد البدل من الفاعل فاعل معني
ثم قد لم ليفيد المخصص ان تقدير ما حقه التأخير بوجوب المخصص فيكون المعني ما
اهر ذات اناب الا شر وانما ذهبوا الى تقدير التقدير والتأخير مع كونه وجهاً
بعيد عن الفهم لصورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله
رجل مبتدأ تخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين كونه حكماً لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفة
وانما جازوا في الدار رجل ولم يجوزوا رجل في الدار مع انها سبكان في المعني
لثلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير الخبر
والصفة يجب ان يكون متأخراً وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بنسبة
الى المتكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فحذف فعله كما تحذف
افعال المصادر فيبقى سلاماً عليك بالنصب ثم عدل عن النصب الى الرفع لقصد
الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل الفعل يدل على الحد
هذا اذا جعل سلام مصد سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل مصد
سلمت بمعنى قلت سلمت الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان
مخصصاً بنسبته الى الفاعل الغالب اي سلم الله عليك وقد يتخصص الشكر
بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او في معني الاضافة نحو ضرب
لزيد خير من ضرب لعمره و يكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
درهماً في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
من الوجوه الستة المذكورة اما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرهان
الى انه اذا حصلت الفائدة فآخبر بآي نكرة شئت لان الغرض لا فائدة فاذا
حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه او لا ومن ثم يصح ان يقال
كوكب انقضى الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعد حصول
الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
والآخر اى آخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اى لا النكرة بل اجعل

سلاماً

النكرة خبراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله
وان كانا اى الاسمان معرفتين سواء كانت متساويتين في المعرفة او لا
فاجعل ايها شئت مبتدأ والاخر خبراً يعني ايها قد مته ههنا فهو المبتدأ وايها
اخرته فهو الخبر وجب ان يحجب تقدير المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه
لو اخرجنا المبتدأ لكان قرينة معينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبراً
فيجوز تأخيرها لعدم الالتباس نحو بنونا بنونا ثانياً فان قولهم بنونا ثانياً مبتدأ وثبنا
خبره لانه لو جعل بالعكس لا تغلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء
لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة
ابو يوسف فانه ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف
بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول فحواشيه الهنا وادم ابونا وكن محمد بنينا
واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين لا ابتداء
والصفة للخبر فيفسد سبب لان الخبر يجوز اشتقاقه وجمعه على الصحيح قد يكون الخبر جملة
لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل
اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً لانه احد جزئ الكلام ولانه اسم مقبول
للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق وعلام رجل
وضاد بيان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو نيا بوه قائم فريد
مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وفعيلة
وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه
فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاء في فاكومته فزيد مبتدأ
وان جاء في شرط واكومتها جزاؤه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلصوا في وقوع الجملة
الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء جميعاً لانهما بمنزلة جملة
واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء وبعضهم الى ان الجزاء وحده منهم
من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والنهي وغيرهما من الاشياء
او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارياً مجرى الظرف كالحجار والمجرور فان
يجرى مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً

عن ذات لا يكون متجدداً فلا يصح ان يقر زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة
 وأن حرف الجر اليه تقع خبراً عن المبتدأ أنها هي من وإلى وفي واللام والباء والكان
 وعلى وعن دون ماذونها ثم تختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر
 هو الفعل المقدر لا الظرف القائل مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل الظرف
 الظرف القائل مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل الظرف
 جميعاً نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ
 وفي الدار خبره أعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى
 انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها
 ثلاثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين
 وادرج الشريطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي الخبر الظرف سواء
 كان ظرف زمان او مكان او ما يجري مجراه متعلق بجمله اي بفعل من كذا ومفعله
 من الافعال العامة غالباً لانه عليه هي الكون والثبوت والحضور والوجود ويجوز
 تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفاً لغواً
 لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له فهو يلغى عن العمل والظرف
 المتعلق بالمقدر يسمى ظرفاً مستقراً بفتح القاف اسم مفعول متعلق بالاستقرار كان
 العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقراً الاستقرار الضمير
 فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار
 بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند الأكثر اي عند اكثر النحاة وهي تلك
 الجملة هكذا او جد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتد كبير باعتبار
 الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
 الى الجملة بلا تأويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير لبيب لان المؤنث بالنساء
 على نوعين أحدهما ما لا يكون له مذكرة كشبهة فان مذكرة غير مستعمل اذا يقال
 شية والثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فان مذكورها مستعمل اذا يقال في المذكور قائم
 ووجب التطابق بين الضمير والمرجع اليه فهو في النوع الثاني لا في النوع الاول
 وما نحن بصدد من النوع الاول استقراً مثلاً او حصل او ثبت تقول زيد في الدار

تقديره أي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لأن أصل الفعل الفعل
تقديره عاملاً في الظرف الأخرى ولأنه إذا وقع صلة بقدر الجملة لا محالة فكذلك إذا وقع خبراً
ولأن الظرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامل فجعله فرعاً للفعل الذي
هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً للفرعه وإنما قال عندنا لا كثر لأن
الأقل من الحاجة ذهبوا إلى أن الظرف متعلق بمفرده وهو اسم الفاعل فتقدير
زيد في الدار زيد مستقر في الدار لأن الأصل في الخبر الأفراد ولأن المحذوف
لو كان فعلاً لا فادخول زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولأن المحذوف غير من
الضمير لا تنقله إلى الظرف وأقول بغير الاسم عنه أولى من القول بغير الفعل عنه
لأن يقال إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند مسند إليه فيكون كلاماً وجملة
لأن القول حتى اسم الفاعل أن لا يعمل كونه اسماً وأصل الاسم أن لا يعمل لأنه مشاعته الفعل
يعمل لكن لما لم يكن عمله بالأصالة بل بالمشاهدة فرض عمله كالأصل ثم على التقديرين المذكورين
يكون في الظرف ضمير عائذ إلى المبتدأ انتقل من المقدار اليه مرتفعاً كما ترفع المنقلب
منه ويدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد الدار قاعداً فإن قاعداً حال من الضمير في الظرف كما
في المقدار إذ لو كان لصح تقديره هو غير صحيح فجواز الأبدل عنه نحو قوله تعالى وأوزر
يومئذ الحق على أكثر فأن الوزن مبتدأ أو يومئذ خبره والحق بدل من الضمير الذي
هو مستكن في يومئذ ولا يجوز أن يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف
والصفة بالخبر حينئذ وهو صفة ولا يجوز أن يكون الحق خبراً للوزن ويومئذ مفعول
بالوزن لأنه مصلح معرف بلام التعريف والمصدر المعروف بها عمله قليل إذا عرفت
ذلك فاعلم أن القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة أو مفرداً تاماً عليه
البصريين وأما الكوفيون فالظرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يحتاج إلى تقدير شئ
واختاره أبو العباس من المتأخرين ولا يد في الجملة أي الخبر الجملة وكذلك في الخبر المفرد والمشتق
والمأول به أن الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد أنسا أو حجر
ولنأخذ الجملة بالذکر من ضمير أي عائذ من الجملة رابطاً ليعود إلى المبتدأ فيربطها به
وإنما اشترط وجود العائد فيها لأن الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية
عن الربط بغيرها وإذا أريد تعلّقها بشئ من المبتدأ أو ذي الحال فلا بد فيها من عائذ رابط

يربطها به هو اعم من ان يكون ضمير كما اشار اليه بقوله كالهاء فيا م من الامثلة وغيرها
 كاللام في نعم الرجل زيد وضع المظهر موضع المضم كقوله تعالى الحاقة الحاقة
 وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان
 زيد عالم ومقولى زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى
 ولا ضمير ههنا الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان من احسن
 عملا والذين آمنوا وعملوا الصالحات ينتظمها معنى واحد فهذا العموم
 يربط الجملة باسماء السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ
 لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر وتوقال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
 الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير
 الا ان يقال صرح بالضمير لكثرة النظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواضحة
 خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الخاتمة في فضلة
 بعد تمام الكلام واحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فاحتاج
 الى زيادة رابطة واذا انقرد هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبرا عن اسم ليس
 بشرط نحو زيد ان ياتني اكبر عمر فيكفى عود ضمير واحد ان كانت خبرا عن اسم بشرط نحو
 من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين الحكيم بعد لقول نحو قال زيد
 قائم فهو مفعول في المعنى فلا يلزم عود الضمير فيه لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم
 عود الضمير في الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة او حالا فانها ما نفس الاول وبعض منه
 ويجوز حذف اى حذف الضمير والواو ولا يجوز حذف غير من الروابط فان كالم الخبر فلا يجوز
 لانه لا ينساق الذهن مع الحذف الى الضمير ان كان المظهر موضع المضم فلا تكتفى
 فانها تقوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف
 الضمير عند وجوه قريبة دالة عليه دل كلام المصنف على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت
 قرينة واكثر ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المحرور ومن اذ كان في جملة اسمية يكون
 المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
 سمعني نحو السمن منوان بدرهم والذكر يستثنى اى منه فان قوله السمن مبتدأ

له
 اى فلا يجوز
 لكتبة

ومنون مبتدأ ثان وبدلهم خبر للمبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ
الاول والضمير محذوف وتقديره السمن منون منه بدلهم منه في محل الرفع بانه
صفة منون وهو الذي يعج وقوعه مبتدأ واتخاذ من منه لانه لما ذكر السمن
ثم جرى ذكر منون بدلهم بعده علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البرثر
بستين فان البرثر مبتدأ والبرثر مبتدأ ثان وبستين خبر للمبتدأ الاول والجملة في محل
الرفع بانه خبر للمبتدأ الاول والضمير محذوف وهو منه واتخاذ من منه لما ذكر
البرثر ثم البرثرين بعده علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل
النصب بانه حال جاز تقديره على بستين وان كان عاملا معنويا وتقدير الحال
عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفا لفظ الحال وهو منه ايضا جاز وعجرفا شبه
الظرف ثم الكرا اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمد المنة واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجمل التي لها محل من الاعراب مفعلة
في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه الشرط والجزاء الجازم
وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب كذا الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب مفعلة في سبعة اقسام المستأنفة ويسمى ابتداءية كما تسمى
الجملة التي تصد لها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية نحو قوله تعالى واسر والنجوى
الَّذِينَ ظَلَمُوا هَٰؤُلَاءِ إِلَّا بُشِّرْكُمْ فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها
القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم كقوله ولما وكيف او جازم لم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وسرف والتابعة لما لها محل من الاعراب
وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل إشارة الى ان الاصل في الخبر
ان يكون متأخرا لان بيان قلته يستلزم اصالته تاخيره فكانه قال الاصل في الخبر
ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لكونه
صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متأخرا فلا اقل من ان يكون
اولى به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متأخرا كما ان اصل المبتدأ
التقدير لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون
مقدما فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان

يكون مقدماً فإن قلت هذا إن الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي أن يقدم
على الفعل أيضاً قلت إنما لم يقدم الفاعل لوجه المعنى والمقتضى إنما يعمل إذا لم يكن
هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملاً وداعياً إلى ذكره بعد إرادة ومرتبة
العامل والداعية التقديم على المفعول وعلى فاعليته نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
وفي الدار خير مقدم ويجوز أي لا يستلزم أن يكون للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة أي متعدداً
سواء كانت اثنين أو أكثر لأن الخبر حكمه فيجوز أن يحكم على شيء بلحكم كثيرة كالصفا
وإنما فسرنا الجواز هنا بعدم الامتناع لأن تكرار الأخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
المعنى بدنه نحو زيد عالم فاضل ناصرو وكج هو عالم يتم المعنى بدنه نحو الخلل
حلوا ماض والأبلىق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
للو جوب والجواز ليتناول القسمين وإنما قيد المبتدأ بالواحد لأنه لو لم يقيد
به ليتبادر الذهن إلى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكرار الأخبار للمبتدأ
المتعدد لأنه شائع كثير لا يحتاج إلى البيان ولذا أصله والمقصود وجواز
تكرار الأخبار للمبتدأ الواحد لأنه قليل يحتاج إلى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
بالواحد لئلا يتبادر الذهن إلى غير ذلك ونصريحاً بالمقصود ويجوز أن يكون المبتدأ
متعدد أو الخبر واحد نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والمحا مضى الطوم ولم
يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه أقل قليلاً في الكلام فالنحو بالعدد ثم أعلم أن النحاة
جعلوا المبتدأ منقسماً إلى قسمين قسم منه ما يكون مسنداً إليه خبر مسند إلى ذلك المبتدأ
كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسنداً إليه بل هو مسند إلى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ وأما التمهيد عن العوامل اللفظية فشرط فيما فالشيخ لما فرغ من بيان القسم
الأول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاءً للقسمين بالبيان فقال وأعلم أن لهم
أي للنحاة قسمًا آخر من المبتدأ أي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسنداً إليه
ليس مسنداً إليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحتار بهذا القيد عن القسم الأول
للمبتدأ أعلم أن القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فإنهم
لم يجدوا فيه وجهاً من الأعراب سوا الابتداء وتأخيرهم المصنف والشيخ بن الحاجب
وقال بعضهم في توجيه رفعه أنه خبر للمفعول بعد وتكلف في نحو قائم الزيد أن يأت

اصلها اقامان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمير فقال اقام الزيدان ثم اقتصر على
 احدهما فخرج عن التكرار فصار اقام الزيدان فارتكب ذلك التكلف فراى ان
 جعل المسند مبتدأ فاقصر في ذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتأبى العلاقة
 المحرر بسعد الدين التفتازاني رحمه الله وهوى القسم الاخر من المبتدأ صفة هي اعم من
 ان تكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنصوب نحو
 مصرى فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصرى يدل على ذات مبهمة
 مأخوذة مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان النافية نحو
 ان صار ب الاعمى وكو قال بعد النفي لكان اخصر اشمل لان الشرط هو الاعتماد
 على النفي دون حرفه سواء كان النفي مستفاداً من حرف او ما هو بمعناه كما انما اقام
 الزيدان اي ما اقام الا الزيدان او من حرف يجرى مجرى حرفه نحو غير اقام الزيدان
 لانه بمنزلة ما اقام الزيدان نحو ما اقام زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي
 فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر اتماماً
 الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا
 خوافاً من زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة
 وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة
 خبراً او ما بعده مبتدأ وانما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام
 ليحقق الاعتماد واحترز به عن نحو اقام زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة
 لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على احد
 الحرفين لانها اذا اعمدت على غيرها كانت جارية على صاحبها خبراً او صفة
 او حالاً فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً اي غير مضمير مستتر
 بالمثل على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى الغيب
 انت واقام انت لان المضمير المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل اقام الزيدان
 لان الصفة فيه ترفع مضمراً مستترا فلم يكن مبتدأة بل خبراً كذا في بعض شرح النحوي
 ولقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعمير ارادة المعنى اللغوي من الظاهر
 ايضا لانه ينتقض جمعاً بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمراً مستترا عايداً الى الفاعل

فی باب التنازع نحو ضارب مکرر زید اذا اعمل الثانی علی مذهب البصریین وینتقص
 منعاً بنحو قائم ابوه زید فان زیداً مبتدأً واقائم خبره مع انه یصدق علیه الحد للقسیم
 الثانی من المبتدأ فلم یکن مانعاً واجیب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
 النفي او الاستفهام ان تعتمد علیہ فی العمل وفي المثال المذکور اعتمدت علی المبتدأ
 فی العمل وبان القائم فیہ مبتدأً وابوه فاعله الساد مسدّ خبره وهذه الجملة
 خبر زید فیکون اقائم قسماً ثانیاً للمبتدأ فی الجملة فلا اشکال ثم الجار والمجرور
 فی قوله بشرط ان ترفع حال من ضمیر وقعت ای صفة وقعت حال كونها متلبساً
 بشرط الخبر مبتدأً محذوف ای ده متلبسة بشرط الجملة او معترضة نحو قائم
 فالزید ان واقامه الزید ان هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف النفي حرف
 الاستفهام فی مبتدأً وليسبت بمسندة اليها والزیدان فاعلها الساد مسدّ الخبر
 فی اتمام الجملة بخلاف مبتدأً محذوف تقدیره ها وهذا ان ای المثالان متلبسان
 بخلاف ما قائلان الزید ان فان الصفة فیها ترفع مضمراً مستترا عائداً الى الزید
 ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تشبیهها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسدّ
 الى الظاهر جب توحید فلا یكون الصفة الا خبراً اعلی اسماء الافعال عند من جعلها
 مبتدأً داخله فی القسم الثانی للمبتدأً واطاعهم وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام
 فلكونها عاملة بدین الاعتماد بخلاف الصفة فیکفی وقوعها مبتدأً وكونها مشاركة للقسم
 الاول فی كونها اسماء محذوفة عن العامل اللفظیة كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ من
 بیان المبتدأ والخبر شرع فی بیان خبران ولخواتمها وهو القسم الخامس من المرفوع **فصل**
 خبران ولخواتمها ای اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولکن ولعل فهذه
 الحروف الداخل علی المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ ویسمی اسم ان ولخواتمها وتوقع الخبر
 ویسمی خبران ولخواتمها خبران ولخواتمها خبران ولخواتمها خبران ولخواتمها خبران
 مسند کخبر المبتدأ وخبرها و غیرها وقوله بعد دخولها ای بعد دخول الحد الحرف
 علیه فصل یخرج ما ذکرنا من الاشياء ومعنی دخولها علیہ زیدها علیہ لا عطائها
 حکمها اللفظی لدخولها فلا یشکل الحد بنحو یضرب فی قولك ان زیداً یضرب یخافاً
 یضرب فیہ من حیث انه مسند الى اخوة لا یكون ما دخل علیہ ان بالحق المذکور

خبران
ولخواتمها

بل انما دخلت بن لك المعنى على الجملة اغنى يضرب مع فاعله وهذا الجواب يعنى عما اجاب به بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لاحتياجه الى تكلف يعنى لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وعلى انه يلزم حج استدل الك قوله بعد حولها والى هذا اشار فى الفوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد حول ان وحكمه اى وحكم خبرات واخوانها فى انفسها ماعى كونه مفردا او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفى احكامه من وقوعه منعنا او متوحد او مثبتا او منقيا او محذوا وفى شرائطه من وجوب العائد عنه كونه جملة او مفردا مشتقا او فاعلا به لفظا او تقديرا او عكسا عن كونه خبرا لمبتدأ ولا يجوز نقدا اى تقدیر آن واخوانها على اسمها هذا شروع فى ما يخالف به خبر اداة واخوانها خبر المبتدأ او قد ثبتت المخالفة بينهما من وجهين احدهما انه لا يجوز تقدیر خبر ان واخوانها على اسمها اذ الم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا او يجوز تقدیر خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقدیر خبرات واخوانها على اسمها لكرهتهم ان يجعلوا هذه الحرف متصرفه تصرف الافعال او تنبيهها على ان عملها عمل الفعل الفرعى اذ عملها فرعى او على الفصول بينهما وبين ما شبهت به من الفعل والثانى ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى الاستفهام خبرا عن هذه الحرف فلا يقال ان ابن زيدا ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدأ نحو ابن زيدا اذ كان ظرفا اى لا يجوز تقدیر خبرات واخوانها على اسمها فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقدیر خبر الخبر على الاسم اذ كان معرفة نحو ان فى الدار زيدا ونحو قوله تعان اى ليتنا رايا بهم ويجب اذ كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام من البيان لهنى اوان من الشعر لحكمة وانما جاز تقدیر خبر الخبر على اسمها اذ كان معرفة لجمال التوسم فى الظروف حيث استعوا فيها بما لم يتسعوا فى غيرها لكثرة وقوعها كلاهم وينبغى ان يعلم ان الخبر الظرف لا يتساوى خبر المبتدأ فى التقدير لان خبر ان اذ كان ظرفا يتقدم تقدیرا غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تأخيرها سواها كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبرات اذ كان ظرفا متعارفا بلام الابتداء لا يتقدم لئلا يزول صدر رتبة نحو ان زيدا لى الدار ثم اهل الدار البصير ذهابا الى ارتفاع خبرات هذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ارتفاعها بما ارتفع به

عند كونه خبراً للمبتدأ ولما فرغ من بيان خبرات واخواتها شرع في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه ادرجها في الفاعل لانه على عنده وليس يلحق به وذهب بعض النحاة الى انه يلحق بالفاعل وليس يفعل لا نقاء ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به اختاره المصنف فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على حدة وهي كان وصار واصبح وامسى واظنى وظل وبات وافتق وعاد ورجع وما زال وما انفك وما برح وما فتى وما دام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتملت تدخل ايضاً على المبتدأ والخبر فتفرع المبتدأ وليسمى اسم كان واخواتها وتتصحب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبه بهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشك المحقق بانها في كان زيد يضرب لخره نحو كان زيد قائماً فان زيداً مسنداً اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقديم اخبارها على اسمائها اي الافعال وقد جاء تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائماً زيداً كان لخاله صديقاً كان خيراً من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم الخبر او واحد منهما لفظياً لعل لا تنبأ حينئذ بخلاف ما اذا كانا مقصودين نحو ما كان عيسى وموسى فانهم يتعين فيه الاول للاسمية بقرينة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال عطف على اسمائها اي ويجوز تقديم اخبارها على نفس تلك الافعال ايضاً كما يجوز في الكل تقديم اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاولى جمع الاولى وهي من كان الى اخر نحو قائماً كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من الافعال التسعة وانما جاز تقديم الاخبار على نفس الافعال لكون العاقل فعلاً وهو عامل قوي يصح تقديم معموله عليه فلا مانع يمنع تقديمه عليه ولا يجوز ذلك اي تقديم الاخبار على نفس الافعال في ما اي في فعل يكون في اوله ما مصدرية كما في ما دام ونا فيه كما في نظائرها وانما لم يخرج تقديم الاخبار على نفس ما في اولها لوجوه المانع وهو كون ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقديم ما في حيزها

عليها لأن ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافاً لآل بن كيسان
 في غير ما دام لعدم المنع معناه لتأويله آياتها بالثبت لأن معناه هذه الأفعال
 النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الثبات لأن نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة
 كان فمعنى ما زال زيد عالمًا كان زيد عالمًا دائماً وأجيب بأن صفة ما التي يستحق
 الصدارة كافية في منع تقدير أخبارها عليها وإذا كان ذلك فلا يقال قائماً ما زال
 زيد بتقدير الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفي ليس أي في تقديم خبره ليس على
 نفسه خلاف أي خلاف النفاة فقد ذهب سيدي به إلى أن حكمه حكم ما في أوله ما كونه
 بمعنى النفي امتناع تقدير معمول النفي عليه ذهب أكثر البصريين إلى أن حكمه
 حكم كان لعدم كون ما في أوله وبأقوال الكلام في هذه الأفعال مجع في القسم
 الثاني وهو الفعل أن شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان وأحوالها شرع
 في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر
 يرتفع بهما الاسم عند الجحازيين لأنك الشبه وعند بني تميم اسماهما يرتفعان
 بالابتداء وهو المسند إليه جنس يتناول لكل ما هو مسند إليه قوله بعد قولها أي بعد
 دخول هذين الحرفين فكل أحترز به عن غيره من المسند إليه بما مر من معنى
 الدخول لا يشك للحد بالخوة في مثل ما زيد يضرب أخوه أيضاً نحو ما زيد قائماً ولا حمل
 أفضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند إليه بعد دخول ما ولا ولا يختص بالانكسار
 ويعبر بالمعرفة والنكرة إشارة إلى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلاثة وجوه أحدها
 أن لا تدخل في المعارف بل يختص قولها بالانكرات هو قليل أيضاً بخلاف ما فإنها تدخل
 في المعارف والانكرات والثاني أن لا للنفي مطلقاً والنفي الحال الثالث أن لا يجوز
 دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبر ما ولهذا كان مشاهة ما بليس أكثر من مشاهة
 لا به إذا ليس لنفي الحال ويجوز دخول الباء في خبره كذلك ثم اعلم أن لا في قوله نعم فنادوا ولا
 حينئذ مناص هي المشبهة بليس زيدت عليها ناء التانيث كما زيدت في ربة
 وثمة للتأكيد واختلف بذلك حكما حيث اختص دخولها على الأحيان ولا يكون
 من معموليها إلا واحد أو لم يجز ظهورها معاً وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه

اسم ما ولا المشبهتين بليس

ذهب لا خفیش الی ان لا هی لا النافیة للجنس نبت علیها التاء وخص دخولها بالاحیاء
ایضاً وقوله حیث مناص منصوب بها وخبره محذوف ایلات حیث مناص معنیة
وروی عنه انها غیر عاملة والنصب بعدها باختماء فعل ولا ت كان حیث مناص
وعندهما انه منصوب علی انه خبر واسمها محذوف ای ولا ت الحین حیث مناص
یعنی لیس الحین حیث مناص قد جاء رفع الحین بعدها علی حد الخبر ای لیس
حیث مناص موجد ثم لما فرغ عن بیان اسمها ولا المشبهتین بلیس شرع فی بیان
خبرها لنف الجنس ویسمی هذا لا التبریة ایضاً وهما القسم الثامن من المرفوعات
فقال **فصل** خبر لا نکاشة لنف الجنس ای لنف المحرم عن الجنس صفة عنه الذکر

ثأثم مثلاً لنف القیام عن جنس الرجل لنف جنس الرجل بنفسه لك فی بعض الشرع
هذا وان كان مسلماً لكن الشائم الكثير فی خبره ان یكون من الافعال العاقل ووجی
ولكون والشبوت والحصل ولا شك ان نف الوجی عن الشیء هو نف نفس الشیء فیکون نف الوجی
عن الجنس هو نف نفس الجنس فلن لك قالوا لا لنف الجنس فهذه التسمیة انما تكون بملاحظة
حال بعض الافراد ولا طراد فی وجه التسمیة به غیره فرفع فعل هذا لا حاجة الی ذكرها فی بعض
لا نه صرف عن الظاهر ذا العبارة الصیحة علی ظاهرها وهو المسند جنس ینتاول لكل
ما هو مسند قوله بعد دخولها ای بعد دخول لا فصل خرج به غیر المحذوف وانظروا علی
المحذوف دو بما مقص من معنی الدخول لا ینتقض المحذوف یضرب فی مثل الرجل یضرب لخنقه
رجل قأثم فان قأثم مسند بعد دخول لا اعلم ان النخاة اتفقوا علی ان هذه ناصبة
لاسمها الذی یلیها واختلفوا فی رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو
قول سیبویه فهذه هی مخ اسمها فی محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتداء وقال
الاخفش المجرز والنخشی ان مرفوعها ثم لما فرغ عن بیان المقصد الاول المشتمل علی
بیان المرفوعات شرع فی بیان المقصد الثاني المشتمل علی بیان المنصوبات فقال
المقصد الثاني فی المنصوبات ذكرها عقیب المرفوعات لا شراً لها فی اللغة
الواحد یعمل فیها نحو ضرب زید عمراً وان المنصوب فی اللفظ قد یكون مرفوعاً فی المعنی
وبالعكس كما فی باب المفاعلة نحو ضارب زید عمراً ولهذا كانت الحق بالانقضاء
علی المجرورات وكونها كثيرة لان كثرة الشیء المقصود بالبیان یقتضی كثرة الاھتمام بذكر

نکاشة لنف الجنس

له ای لا ت
لنف الجنس

فی المنصوبات
المقصد الثاني

ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر الشيء يوجب تقديمه ويكون النصب خفيفا باعتبار
 الفتح التي هي الأصل في أعراب النصب والخفيف يعمل على التثقل ثم واحد
 المنصوبات منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية هو الالف
 والنصب الياء ويرد على عكس هذا الجدل مثل آيت مسلمانا لانه منصوب مع انه غير مشتمل
 على علم المفعولية وعلى طرحة مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية هو الياء
 والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة الجر فهو مسلمانا
 منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية
 بلا دخول الجر عليه المراد بالالف النائية من باب الرفع والياء النائية من باب النصب
 فلا يرد الالف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين لاسماء المنصوب
 اشاعرا قسما المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه المفعول له والمفعول
 معه وقد اشد الشاعري بهذه المفاهيم الخمسة بقوله **نشعر**
 حمدت حمدا حامدا وحميذا + رعاية شكره دهر امديدا
 وزاد السيرة في مفعولا سادسا مفعولا عنه نحو قوله تعالى واختر موسى قومه
 اى من قومه وورد عليه بانه لو حمد ذلك لصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت
 البيت اذ اصله دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول المتنسح ابيت
 الفراق والدمر اطعمه اى على جنب الفراق فحذف الجر والجراد واصل الفعل لم يقل
 احد واسقط الزجاء المفعول معه المفعول له اذ دخل الاول في المفعولية الثانية في المفعول
 المطلق والحال والتميز والمشتق واسمان واخوانها وخبر كان واخوانها والمنصوب بلا التميز
 لئلا يفسد خبره ولا المشبهتين بليس لما فرغ عن تعداد المنصوبات شرعا في تعريفها وتقصير
 كل منها فقال **فصل** المفعول المطلق يسمى مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عدله
 او لعدو تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر
 المنصوبات محمول عليها في ثمر ابتداء منها بالمفعول المطلق لانه مفعول ينصب بلا تقييد بحرف
 بخلاف المفعول به فانه تارة يقيّد بالحرف فاخر عنه ثم ذكر المفعول به مقدما على المفعول به
 والمفعول له والمفعول مع جميعا تنقيده بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد محذوف فاعلم
 وجه الزوم كما في لاف النصب قد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة فجاء تقديم المفعول

له قوله حمدا
 مفعول مطلق
 محذوف وقوله
 محذوف مفعول به
 مائل ومحمدا
 وقوله وحميذا
 مفعول مع وقوله
 في المصارع الثاني
 رعاية مفعول له
 وقوله دهر امديدا

مفعول فيه فانه
 مفعول به
 فحينئذ حسن
 فحينئذ حسن

المفعول
 المطلق

له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افراده ثم قد مر على المفهومه الذي يجب فيه كوالواسطة وهو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكماً فلا يريد مثل تزانياً بمعنى التراب وجنداً لا بمعنى ارض ذات حجارة لانه اسم الحد حكماً وان كان اسم العين حقيقة اذ كل واحد منهما دعاء وفي الدعاء لم يقصد بهما المعنى الحقيقي بل قصد المعنى المجازي وهو الاهلا لئلا الدعاء يقتضيه الفعل فاجرياً مجرى المصدر فاذا قال من علم تزانياً وجنداً فكأنه قال هلك هلاكاً بالتراب الجنداء بمعنى فعل من كور قبله اقول المصدر سواء كان من كور حقيقة نحو ضربت او حكماً نحو ضربت الرقاب بالقتل فاضربوا ضربت الرقاب او اسماً مشتملاً على معنى الفعل نحو ضربت ضارباً واحذر به عن المصدر الذي لم يكن الفعل من كوراً قبله لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب اقم على زيد وعن مثل قياي في كرهت قياي لانه وان كان مصدراً والفعل من كور اقل لكنه ليس بمعنى ذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان قيل ان سوطاً في قولك ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل من كور قبل قيل اصله ضربته ضرباً بالسوط او ضربته ضرب سوطاً فكان بمعنى فعل من كور قبله تقدير اقال الحديثي ان كرهته في كرهته كراهته ان صدرت عن المتكلم بعد صدر الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق وان صدرت عنه قبل صدر الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي يصدر عنه هذا الفعل كراهته تلك الكراهة فهو المفعول به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضربت ضرباً شديداً فيجب ان ينتصب كما انه اعرف ليعلم فينتصب كما ان الفاعل اعرف ليعلم فيرتفع قلنا انه وان كان دخلاً في التعريف لانه نصبه غير واجب لانه اعرف ليعلم فينتصب لكن بعد ان يعلم ان قسماً منه يجب فعله اذا اقيم مقام الفاعل فكأنه قال هو منصوب الا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه قد جاء مثل هذا في المفعول به المفعول فيه كذلك في التميز فان قسماً منه محفوض في المستثنى فان قسماً منه مرفوع على البدلية والفاعلية وقسماً منه مجرور كما اذا كان بعد غيره وسوى و سواء بعد حاشا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير مضّر كما ذكرناه ودين كراي للمفعول المطلق للتأكيد اذ لم يكن مدلوله انما اعلى مدلول الفعل نحو ضربت ضرباً او دين كراي العدد اي الوحدة او الكثرة اذا كان مدلوله العدد سواء كان

العد مفهوماً من لفظ المصدا نحو جلست جلسة أو جلستين بفهم الجبرم اى جلسته
 مرة واحدة او مرتين او جلست اى مرات كثيرة او من صفة نحو ضربته ضرباً كثيراً
 بين كرثيا النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القارى بكسر الحيم قد يكون
 اى المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور فلهذا على قول المبرد والكسائي وعلى قول
 سيدويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فنقوله جلوساً فى نحو قعدت جلوساً
 منصوباً بفعلته على قولها وعليه الاكثرون ويجلست المقدار على قوله ثم هذا
 التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق بالخصوص
 القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
 المطلق ومن مواضع استعماله كون المفعول المطلق مصداً للفعل الذى هو عامله
 ذكر هذا الكلام تنبيهاً على ان المصدر الذى هو مفعول مطلق قد يكون مغايراً
 للمصدا الذى اشتق منه العامل وهذا المغايرة اما بحسب جوهر الحرف ونحو قعد
 جلوساً واما بحسب الباب نحو قوله تعالى وَنَبِّئْ آلَ لَيْثٍ نَّبِيَّيْنِ اَوْ نقول اومر
 اشارة الى تقسيم اخر للمفعول المطلق بن كراحد القسمين وترك الآخر على المقايضة
 او دفعا لتوهم من يتوهم ان كونه للتأكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله
 لانه التأكيد المعنوى يكون بالفاظ مخصوصة واللفظى (اى يكون من غير لفظ المفعول)
 او اشعاراً بانه ليس تابعاً لسيبويه فى هذه القاعدة بل كان مخالفاً له وقد يجد
 فعله اى عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان
 اسماً ايضاً لقيام قرينة اى وقعت حصول قرينة حالية او مقالية جوازاً منصوب
 على انه صفة مصدا محذوف اى يحذف حد فاجازاً لا مجازاً ولا اختصاراً مع حصول
 الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول يعنى المفعول اى مثل مقولك
 للمقادير اى الذى قدم من السفر خير مقدم فان خيراً اسم تفضيل مخفف آخر لا يتخذ
 فى التثنية والجمع والتأنيث تقول فلان خير الرجال وفلان خير النساء مصدايته
 اى بما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اى قدمت قدوماً خيراً مقدم ثم حذف الموصوف
 واقيم الضمة مقامه فاخذ حكمه اى باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف اليه اى اجاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا

القول لا يقال إلا لمن ظهر عليه آثار القدر ووجوباً عطف على قوله جوازاً فالمفعول
وقد يجذف فعله أي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوباً أي حداً واجباً
سماً نحو سقياً وشكراً وحمداً ووعياً أي سقاء الله سقياً وشكراً وحمداً
ورعاً الله رعيّاً وانما وجب حذف أفعال هذه المصادر طلباً للتخفيف لكثرة
استعمال هذه المصادر على السنن ولوجود القرينة الدالة وهي دلالة الحال
فإن سقياً مثلاً إنما يقال لمن يسقى إن يدعى بالحذف دلالة الحال على أن التقدير سقاء
الله سقياً لا يقال كيف يجب حذف هذه الأفعال وقد جاء أظهارها كما قالوا سقياً
الله سقياً وشكراً وحمداً لا نأقول ذلك كلاماً لمحمد بن ثوبان المولى بن
وليس بكلام العرب بل نحن بصدده فهو كلام مهم على أن بعض النحاة قد ذهب إلى أن
انما يجب إذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له
وحيث لا ينتج الإشكال أصلاً ثم لما فرغ من بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل المفعول به الجاء والخروج في الأصل** كان مفعولاً لم يسم فاعل للمفعول
أي الفعل الذي فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعضاً للاسم المصطلح به الضمير الجرد
راجع إلى اللام الموصولة في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه المفعول معه
وهو اسم وما وقع عليه فعل الفاعل أي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور إلا به نفعياً كان
أو اثباتاً ولهذا لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيداً فإن العالم زيداً تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور إلا بهما وقال البعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع المخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستلزم وجوبه
بل إمكانه وكذا ليس المراد بالوقوع النسبة الإيجابية حتى يرد ما ضربت زيداً بل المراد
وقوع النسبة إجماعاً من أن يكون سلبية أو إيجابية ثم أعلم أن تعلق الفعل بالمفعول إيجاباً
واسطة حرف الجر فيكون واحداً كضربت زيداً أفصأه إذا أعطيت زيداً درهماً وأعلمت
زيداً امرأاً فاضلاً وأما بواسطة حرف الجر كضربت زيداً ويسمى ظرفاً أيضاً وإن كان المفعول مع
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فإن كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه أقرب لا يظهر
عمل الفعل أي النصب إذا لا سم الواحد لا يقبل إعرابين لكن يضرب نصبه في تابعه لذلك
يجوز في المعطوف الجر وهو الوجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معناه منعته

المفعول به

وجوبه

ان

بنفسه فتقول مررت بزيد وعمر وان شئت قلت وعمرًا بالنصب يكون التقدير جاوزت
 عمرًا وان كانا مقدرين كما في قولك خير بالجرح لمن قال لك كيف أصبحت فالظاهر الجرح أيضًا
 لأن المقدر كان ملفوظًا وان كان الجار ملفوظًا دون الفعل نحو يا لله وان كان الفعل ملفوظًا
 دون الجار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لا تنفاد ما يمنع ظهور
 عمله ثم اختلف الخاف في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل ذهب
 هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعهما والبعض الى انه الفاعلية وهي لم معنى وقد
 يتقدم على الفاعل كضرب عمرًا زيد قد ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكرها
 ثانيًا فالاولى ان يبدل بيانهما بيان مسئلة تقدم المفعول على الفعل كما فعل غير
 الا ان يقال ذكر هذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول وذكرها شتة
 من حيث انها من احكام الفاعل قد يحذف فعله اى عامله الناصب لانه يعلم من
 عامله اذا كان شبه الفعل ايضًا لكن يجب ان يثبت على ان العامل لعمر في المحذوف
 جوازًا وفي ما اضر عامله واما في المحذوف وجوبًا سماعيًا وفي المنادى بالندبة التحذير
 فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف
 جوازًا اى حد فاجازًا نحو زيد اى جواب من قال من اضر ب تقديره اضر ب زيد المحذوف
 الفعل بقرينة السؤال وجوبًا عطف على قوله جازًا اى قد يحذف فعل لقيام قرينة
 حذفًا واجبا في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم الحصر في اربعة مواضع قد جازى
 المحذوف في غيرها ايضًا كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك المنصوب على المدح فهو المحم لله الحميد
 اى اعنى والمنصوب على الذم نحو ذهاب الفاسق الخبيث اى اعنى الخبيث والمنصوب
 على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اى اعنى المسكين قلنا الاغراء ملحق ببا التحذير لا تحادها
 صوة ومعنى اعنى باحد الوجوه المذكورة من المدح والذم والترحم ملحق بالمنادى كانه مضمون بين
 امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مضمون بطلبه لا قبالة من بين امثاله لان العلة
 لا يقيد الحصر لما ذهب اليه الجمهور واما ذكر العدد ليضبط المذكر عند السامع
 الاول اى الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
 به سماعي اى مقصور على السماع وقد مر على القياس كونه اقل منه نحو امر ونفسه
 اتوك امرًا ونفسه المقصود اما الحذف على الفراء عن الرجل نفسه وعلى قصر اليد واللسان

عنه فعلی الاول والواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف انتهى واخيرا الكرم معناه
 انتهوا یا معشر النضاری من التثلیث ای من قولکم ان الله ثالث ثلثة وایتوا خیرا لکم
 وهو التوحید القرینة علی تقدیر الفعل انک اذا غیبت عن شیء ثم رجعت بما لا ینمی عنہ بل
 هو ما یومر به الساق الذهن الیه فحوایت او اقصد هذا عند سبویة ذهب لکسا الی انه
 منصف بتقدیر ینکي الانتهاء خیرا لکم وذهب لقراء الی انه صفة مصلحة محذرة وانه انتهى وانتهاء
 خیرا لکم وتبعض الکوفیین الی انه حال وانما اخر هذا المثال مع انه عظیم الشأن لان
 من القرآن لان له مساسا لما نحن فیه من وجه دون وجه لما ذکرنا من الاختلاف ولها
 وسهلا ای اتیت اهلک اجاب ووطیت سهلا من البلاء لا حزننا وهذا القول بقوله
 المزور والمضیف للزائر والضیف لتطیب قلبه واصابة الانس من جهته والمعنى
 انما من اهلك واتیت اهلا ارجاء وامن لی لك سهل لی انی لا نغیب علیک فی منزلی
 ونقل المبرح ان هذا دعاء ینصب علی المصدرة تقدیره سهلت سهلا واهلت اهلا والوای
 من المواضع الاربعة وهی ثلثة مواضع قیاسیة المراد من القیاس ان یکون هناك
 ضابطة کلیة یحذف الفعل حیث حصلت تلك الضابطة والثانی ای الموضع الثانی
 من تلك المواضع التي یحجب فیها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذیر وهو الاصل
 تخویف شیء عن شیء وتبعیدا عنه وفي عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام
 المفعول به وهو ما ذکره وانما کان حذف فعلا لاجبا لفقدان الفرصة فی التلفظ به
 المقام یقتضی حذفه لان هذا یدکر فیما اذا كانت البلیة مشرفة والوقت ضیق المتلفظ
 به یحتمل انه ان یتلفظ الفعل وقع المحذوف فی البلیة فیحذف الفعل ینکف بذكر المحذوف
 منه وهو ای التحذیر بمفعول ای مفعول به بتقدیر اراق ونحوه من احذر وابعده وجانبه ولو
 قال بدل قوله بتقدیر اراق وبعده لکان اولی لا ینقال انقیت نریدا من الاسد
 بمعنی خیتة فلا یخلو قوله بتقدیر اراق عن ساحة واحذر به عن المفعول لکن لیس
 معولا بتقدیر اراق فحذیرا فی جواب من قال من اضرب فانه معول بتقدیر اضرب
 فلا یکون ما نحن فیه تحذیرا منصوبا علی انه مفعول مطلق لو علی انه مفعول له للتقدیر
 اول ذکر مقدیر ای ذلك المفعول المحذوف تحذیرا مما بعده من حرف جر وکلمة ما
 موصوفة او موصولة والظرف صلة او صفة لها والضمیر فی بعدا راجع الی المعنى والجملة

القول
 فی
 التحذیر

وقعت صفة لقوله معول اي ذلك المعول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعول واحترز به عن المعول بتقدير انا لا التحذير وما بعده كما تقول اياك قال لمن اتقته فانه لا يكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال المعول بتقدير انا تحذيرا مما بعده واصلا اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول في شئ واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصارت انا نفسك والاسد فاذا حذرت انا لصيق المقام حذف النفس لا انتفاء الضرورة وهي انما ضميرى الفاعل والمفعول ثم قلبت المتصل بالمتفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله الاسد عطف على اياك ومعنى الكلام انا نفسك من الاسد انا نفسك والاسد من نفسك وقد جيئ منكها ايضا واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على ان الاعراب في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا مصنا فالى المخاطب نحو نفسك والشر وانما القسم الثاني فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرة كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاخر لا تقاوم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاخر لان بعض النحويين جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى اذ كنت الارض دكا دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر الحذف منه على ابلغ الوجوه لان التكرار صواب او ذكر على صيغة الماضي المحذوف من مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالتحذير مكررا ناصب على انه حال من الحذف منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذير او في هذا احتراز عن ذلك الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه نحو الطريق الطريق مثال الحذف منه مكررا اي انا الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي لجد راجدا راي انا الصبي ان تطأه وانا انا الجدا ان يسقط عليك وانما ذكر الحذف منه للتأكيد ثم اعلم ان تعريف التحذير يشكك بما ذكره بقوله تعالى انا لله وسقياها فان المفسر يزعم ان الله منصوب على التحذير راي احده وانا لله وسقياها ولم يدرك الحذف منه مكررا العذر تكرار الناقة والسقيا فكان هذه التعريف نوع من التحذير وهو ما يجب حذره عما له لكن التعليل بعدم الفرصة في الالتفات بالعامل يستلزم وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير

الثالث ما اضمر عامله على شرطية التفسير

هذا عبارة موجزة في جميع النسخ والعلل لا يمكن في نسخة المتن

الرابع المنادى

ألا ان يجاب بان المراد من المنذر بالمعرف هو المنذر بالمصطلح عليه فيما بينهم ناقة الله
ليس بمنذر بمصطلح وإنما سمى بمنذر من حيث أن العامل المقدّر فيه أحد أو الثالث
أو الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول ما هو
أصمى قدّ عاملاً أي ضميراً واقفاً على شريطة التفسير أي شرط تفسير ذلك العامل
بلفظ ما بعده أو بمعنى لفظ ما بعده وإضافة الشريطة إلى التفسير بياناً أي شرطه
تفسير الشريطة والشروط لفظان بمعنى واحد جمع الشرط شرط وجمع الشريطة
شروط والتاء في الشريطة إمّا باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلة والتاء
للتقل من الوصفية إلى الاسمية ويجوز أن يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطريق
فالإضافة حينئذٍ لاسمية وإنما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فإنه هو فاما
إذا حصل الإبهام في الكلام من حذف المفسر لأنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً
بل صار عبثاً لا طائل تحته بخلاف ما إذا حصل الإبهام في الكلام من ذكر المفسر فإنه
يجوز الجمع بينه وبين مفسر نحو جاء في رجل أي زيد وهو أي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لأن المبتدأ من المفعول المفعول به ما اضمر عامله
اعلم من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه إذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي هو
مفعول به بعد فعل صفة وقع بعده ذلك الاسم فعمل وشبهه أي شبه الفعل واللام
اسم الفاعل والمفعول المصداق والصفة المشبهة واسم التفضيل معنى الشيء المشابه
كالمتشابه بمعنى المتماثل يشتمل أي يعرض ذلك الفعل وشبهه لم يصح به ههنا اكتفاء
بنكرة قريباً ونظيره قوله تعالى الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاَهُ بِأَذْنِ رَبِّهِ الَّذِي خَبَّرَ
لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَبَاَهُ أي نبأه فلم يصح به ههنا اكتفاء بنكرة عن قريب عن ذلك الاسم أي
العمل في ذلك الاسم بضميره أي بسبب عمله في ضميره ذلك الاسم احتز به عما يشتمل
بن ذلك الاسم مخوراً اضربت فإن قلت هذا التعريف لا يتم لأنه لا يتناول ما اشتمل
بمتعلقه مخوراً اضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوف الذي يشتمل
عنه بضميره أو بمتعلقه ولقائل أن يقول بقي التعريف لأن ناقصاً أيضاً لأنه لم يذكر
فيه قيد وجب ذكره وهو بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ليجاز به عن نحو زيد
هل ضربته وما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كحرف الاستفهام أو النفي

نحو زيد اضربه فان زيد الاسم منصوب بفعل محذوف مضموم وهو ضربت اذ التقدير
ضربت زيداً اضربه يفسر اي يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل يفسره وهو موصوف
بقوله المذكور بعد اي بعد زيد هو ضربته يشتغل عن ذلك الاسم بضميره ولهذا الباب
اي باب ناصبه عاملة على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطولات ولا يليق
ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
للمفعول المنادى هو اسم مدعوى مستول اجابة مستأه وهو لمداد بقوله المنادى هو
المطلوب اقباله من باب ذكر الملزوم واردة اللازم فلا يرد نحو يا لله امانا يا جبال
ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية ونداءها استعارة تخيلية وطل النداء
هنا ادعائي بحرف النداء متعلق مدعوى بواسطة حرف من حروف النداء وفي
احتراس عن نحو ادعوى فان ليس بمدعوى بحرف النداء فلا يكون منادى لفظاً
نصب على التمايز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ نحو يا عبدا لله او
ادعوى عبدا لله يعني ان اصل يا عبدا لله ادعوى عبدا لله انا دى محذوف الفاعل
واقسم يا مقامه واعتصم ههنا بان الفعل لو كان محذوفاً وفاقاً قائماً مقامه
ان يكون الجملة الندائية خبرية ولا مر ليس كذلك وايضاً ان قولنا
ادعوى بان لا يحتمل الحكاية مع الغيرة قولنا يا زيدا لا يحتمل ذلك فلا يكون
اصل ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز
براد بالفعل الاشياء كما في قولك بعث واشتريت لكن الاولى في الافعال الانشائية
وردها على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيدا ادعوى فاقسم المظهر
مقام المضموم وحرف النداء قائم مقام ادعوى وقولنا ادعوى لا يحتمل الحكاية مع غير
المخاطب فكن اما قام مقامه وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولا
يلزم الجمع بين الناصب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبيويه لان ناصب المنادى عند
الفعل ذهب المبدى الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون حينئذ مما نحن فيه محذوف
النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهزة المفتوحة وقد يحذف حرف النداء عن المنادى
لفظاً لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذ لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشياء
ولا مستغنياً ولا مندماً حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قلت

ينبغي ان لا يحذف حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يحذف ولا نه لو حذف
يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب ان كان المنوب
مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف
ما نائب منابه واذ كان حذف المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب
مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما نائبه وما نحن فيه من هذا
القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذ كان حذف المنوب مشروطا بوجوب النائب
كلام التعريف فان حذفها مشروط ببنائها يا منابه فلو حذف النائب ايضا للزم حذف
لام التعريف وانه لا يجوز واذ كان حذف المنوب غير مشروط بوجوب النائب يجوز
حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجوب المناب فيجوز حذف نائبه كما فيها
نحن بصدده او نقول يجوز حذف النائب اذ كان له نائب كما في ضرب زيدا قائما وهرنا
القرينة ناشئة له نحو قوله تعالى يوسفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا اي يا يوسف بقريته للقام
والا هم ان يوسف عبداني وقيل عراقي وقية نظرا لانه لو كان عربيا لكان منصرفا
لخلة عن سبب سوى العلمية وقد يجاب عن هذا بان لا يجوز ان يكون معدا في حالة
العلمية عن يوسف بكسر السين على زنة بوجوب وقد يحذف حرف النداء نحو اللهم
لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرجت تبرا كبا سمر الله تعالى فقال
الكوفيون اصله يا الله امنا بالخير فصدنا بالخير فحذف الهنة بعد حذف الضمير وحذف
حرف النداء فانضملت الميم المشددة با سمر الله سبحانه فاما تزجا وصارا ككلمة
واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه على قوله لان الميم فيه ليس عوضا عن
لما فرغ عن تعريف المنادى شرعا في بيان انشائه احكامه فقال اعلم ان المنادى على اقتضا
فان كان اي المنادى مفردة اي غير مضاف ولا مشبهة به فاحترز به عن المضاد
المشبه به معرفة نعت مفردة او خبر آخر لكان واجب التعلل لان الحكمة لا يتم باحدا
واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعدا ولهذا ذكر تطهيرين للمبني على الضم بيني اي السنادي
المفردة وهو جزاء الشرط على علامة الرفع هذا اشم من قوله على الضم لان البناء
على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على علامة الرفع يعبر بالحركة واللف

كما بينه كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء
قال المبرد ان هذا العلم يقتضى تنكير لشايلزم اجتماع التعريفين ولا وجه ان لا
لان المحظوظ هو اجتماع اللف التعريف لا اجتماع التعريفين ويتنقص قول المبرد بنحو هذا
ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويا رجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا
قصد به الرجل المعين ويا زيدا ويا رجلا نظيران للمنادى المبني على الالف يا زيدا و
نظير للمنادى المبني على الواو فالالف الواو فيها ليستا للاعراب بل لمجرد التنشئة والجمع
وانما ذكر العلم المشتهى والمجموع في التمثيل بدل اللام والمشتهى فيما بينهم ان العلم اذا
شئ او جمع بالواو والنون لرفه لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد
ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل
هذا القسم من المنادى مبنيًا لمضارعة كان ادعوا في وقوعه موقعها وفي افراده
وتعريفه وخطابه وانما جعل مبنيًا على الحركة وان كان الاصل في البناء السكون
للفصل بين ما كان بناءه لازماً وبين ما كان بناءه عارضاً وانما كان الاصل في البناء
السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصلة الحركة وضد ما السكون
فاعطى السكون للبناء تحقيقاً للتضاد بينهما والثاني ان الحركة في المغرب للحاجة اليها
ولا حاجة للمبني اليها وانما اختير بناءه على الضم لانه لو كان بناءه على الكسر يلزم التباين
بالمنادى المضاف الى ياء التثنية المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان
بناءه على الفقة يلزم التباين بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفقة
في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ من بيان المنادى المبني اراد ان يبين
ما يطوع عليه ويصير به معرباً فقال ويخفض اى المنادى بلام الاستغاثة
اى بلام يدخل عليه حين الاستغاثة فالاصانة بادنى فلا يستغاث ولا استغاثة من
الغوث وهو استند عام المظلوم احداً يرفع الظلم عنه وهو يقتضيه مدعو ومدعو اليه
فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني
مكسورة فرقاً بينهما نحو يا زيدا اى للمسلمين وكلا اللامين يتعلق بادعوا وبيا
النائية عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة ياء وانما جعل هذا القسم من المنادى معرباً
مع انه مفرد لان اللام من حروف الجر هي غير ملغاة لا يقال انما لم يبلغ الحرف الى الغاية

والمنادی ههنا مبنی والعامل لم یظهر عمله فی المبني لاننا نقول حرف النداء یقتضی ان
یعمل فیه کان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب واما
فتحت اللام الحارة ههنا مع انها تكثر اذا دخلت علی الاسم المظهر لان هذا المظهر
شابه المضمین من حیث وقوعه موقعه فکما ان اللام اذا دخلت علی المضمین كانت مفتوحة
غیر ک و له فکذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمین كانت مفتوحة واما تكثر اللام الحارة
اذا دخلت علی غیر هذا المضمین فرقا بینها و بین لام التأكيد نحو ان لزيد انما لم یفعل الامر
بالعکس علیة بجانب عملها وفتحت هذه اللام فی المضمین حایة للاصل واما اختصار اللام من
یز سائر الحروف للاستغناء لان المستغناء مضمین من یبیز امثاله بالنداء یفتح ای المنادی
بالحاق القرائی بسبب الحاق الف الاستغناء به لموافقة الالف الفتحه نحو یا زیداه یا تصال
الهوامه للوقف واما قد تم بیان البناء الخفض الفتح علی النص لثبته بالنسبة الی بیان النص
وینصب ای المنادی علی المفعولية ان کان مضیا فالحی یا عبد الله مثال المنادی للضاف
او مشابها للضاف فحی یا طالعاً جیلاً مثال المنادی المشابه للمضاف وهو کل اسم تغلق به
هو من تمام معناه وذلك اما معجول للاول فحی یا خیراً من زید و معطوف علی عطف
النسب علی ان یکون المعطوف والمعطوف علیه اسماً شئ واحد فحی یا ثلثاً وثلثین کان المجموع
اسم لعدن معین او نعت هو جملة فحی یا حافظاً لا تنس یا شاعراً لا تنس یا شاعر اليوم مثله لا یغفل
من ذات عرف واما المنعوت بالمفعول فحی یا رجلاً صالحاً فلیس بمشابه للمضاف الصبیح بانه
نعت المنادی فحی یا حافظاً لا تنس من قبیل هذا المنعوت بتقدير انه کان منعوتاً بالجملة قبل النداء
فکان مشابهاً للمضاف کالمعطوف قبل النداء کامتنام تعرف نعته لان الجملة لا تعرف بحال
فعند قصد التعریف فی المنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا یلزم وصف المعرفة بالنداء
بخلاف الموصوف بالمفعول فان قصد التعریف فی غیره منظر الی علة من قبیل هذا الموصوف
حتى یکون مشابهاً للمضاف لا مکان تعرف صفة با دخال حرف التعریف علیه کما
تقول یا رجل الصالح فان قلت طالعاً اسم فاعل قد شرط لجملة اعتاد علی شیء
من الاشياء الستة المعروفة وهذا لا یعتمد علی شیء منها فکیف یعمل قلت انه معتمد علی موصوف
مقدراً ذاصله یا رجلاً طالعاً جیلاً ولا یلزم مرجع اندا اجبة باب یا رجلاً صالحاً لان
المنادی فیه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعاً جیلاً فان المنادی فیه هو

عند الکلام
غایة

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
 يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة ولقد تم فيه
 جهة التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدّم ومعتبر عند البعض الجهم على انه
 غير معتبر ويحيى ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش الكوفيين فانهم احازوا اصل الاسم
 بلا اعتماد او تركه غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضما اى ينصب المندادى كنانة
 كذلك كقول الاعشى يا رجلا خذنيك مثال للمندادى النكرة الغير المعينة وانما اخبر
 هذا القسم من المندادى احدى النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بتقيد التعريف
 بخلاف المضما والمشابه له فانها خرجت عنه بتقيد المفرد المقدم وان كان معروفا بالالف
 واللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايها المرأة للمؤنث بتوسط اى واية معهااء التنبيه
 بين حرف النداء المندادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام يلزم
 ان يتوسط بالمبهم معهااء التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يلزم
 يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يلزم ذلك
 والتالى باطل فاشترط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل كما قد قال قيل مثلاً
 يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلا يروى ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم معهااء التنبيه كرفعة
 اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجراء ذى اللام المقصود بالنداء على الماتى به
 في الصورة المخرجة منه وهو اى واية واتق ايها تنبيه على ان المندادى ما بعدها
 وخروج اى من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقص
 هذا بان العلم اذا كان مثله او محمداً كان معترفاً باللام اذا قصد نداء ولا يتوسط بالمبهم
 النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
 الزيدان واجيب بان اللام في المثني والجمع علمين مكمل للتعريف الذى انتقص بالثنية
 والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال اللام في المثني والجمع علمين
 احد الاخرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
 فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخييم من خواص المندادى اخذ في بيانه
 فقال ويجوز ترخييم المندادى في سبعة الكلام اى بدون الضرورة ويجوز في غير المندادى
 للضرورة كقول ذى الرمة

فانما تقدم

له اى نقطه

ف العلم اذا كان مثني او جمعاً كان معترفاً باللام

الترخييم

دِيَارُ مِيَّةٍ اذْفَى تَسْمِيَةً عِفْهًا وَلَا يَدَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
 ثم الترخيم في اللغة الجذوف والتلين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيوبه
 ما يقال للمنادي اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال في القاموس الترخيم
 من دحيم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى كان وسهل والجارية اذا صارت سهل المنطق
 يقال هي بخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه
 بقوله هو اى الترخيم حدث في اخره اى اخر المنادى للتخفيف اى لاجل هجر التخفيف لا لتمام
 نصري في وسام لغوى والمراد بالحدث في اخره هو الحدث في حالة التركيب حالة الافراد كما في
 هذا الحدث على يد ديم وقاض داج كما تقول في مالك يا مال وفي منصوب يا منصوب وفي عثمان
 يا عثمان اما ذكر ثلثة امثلة ايام الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحدث منه حرف واحد
 عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد حرف في اخره زيادتان في حكمه زيادة واحدة ولا يكون في اخره حرف صحيح
 قبله فلهذا ما كان وقد يحدث حرفان وهذا اذا كان المنادى حذو هذين القسمين كنصوب
 وعثمان ويحدث في اخر المنادى للمرحم الضم على ان يجعل سماء مستقلا بنفسه غير مبني على
 ما كان ويجعل الحذف نسبيا منسيا كما انه لم يحدث في منه شيء والحركة الاصلية على الجمل
 الحذف في حكمه الثابت فيق ماقبله على ما كان وهذا كثيرا كما تقول في مالك يا مال يا مال يا مال
 يا لكثير فحادث يا حار يا لضم يا حاريا لكسر اعلم ان كلمة يا الكاشفة من حروف النداء قد تستعمل
 في المندوب اى في الاسم الذى يندب مستمعا اى يبكي عليه اذ الندبة في اللغة من نذبت
 اثبتت اذا بكت عليه وعدت محاسنه ايضا كما تستعمل في المنادى لاشتركا كما
 في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا وهو اى المندوب المتفجع عليه اى
 يتحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له لعل كلمة على
 ههنا عطفه للام او يضم من التفجع معناه البكاء بيا او الواو الجار والمجرور صفة المتفجع عليه
 والباء للاصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او الواو لا يجوز ان يجعل النسبية كان يا او
 ليستا بسببين للتفجع كما يقال يا زيدا وازيدا بزيادة الهاء في اخره لمد الصوت
 فواختص بالمندوب اى المندوب مختص بكلمة واو انفرد بها عن المنادى في الاصل كونهما
 نصبا عليه فالباء دخلة على المختص وهو لا عرف الا شهرو ويحوز ان تكون داخل على المختص
 اى كلمة واو مختصة بالمندوب ولا تستعمل في غيره ويا مشتركة بين النداء

المفعول فيه

العين

المندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الا مع القرينة وهي كالف في آخر المندوب
لا تستعمل في الندبة من حروف التثنية سواء اما للشهر تبارا واما لكونها الاصل
وحكمة الاعراب والبناء مثل حكم المندوب ثم لما فرغ عن بيان المفعولية شرع في بيان المفعول
فيه فقال **فصل** المفعول فيه هو اسم ما يثبوت فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
الغري عن الحدث دون الاصطلاح الذي هو مقابل للاسم المحرف فيتم المصداق لما
الفاعل والمفعول يدخل في الحدث مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل فيه لو قال
الفعل المذكور كما قال غيره لخرج عنه مثله من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان
ماله صلاحية ان يقع جوابا لما في ما له صلاحية ان يقع جوابا لايين ثم الزمان
والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما نقول شرب يوم الجمعة خلقا او اعتباريين فان
المصدق قد يجعل جنسا في سعة الكلام مجتهدا المضاف اقامته مقام الظروف للتجاسر
بينهما لانهما مدلولو الفعل قد يجعل لايين مكانا على ندرة فهو جلست قد مر زيد
الشمس ينصب الشمس معناه جلست وقت قد مر زيد في مكان بوزن اثر الشمس في بيته
المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة في باب الساجر او سوار الذهب بمعنى من اى الظروف التي هي الزمان الامر في
الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان
على قسمين مبهم وهو ما اى ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين وحد معطوف
على قوله مبهم وهو ما اى الحد وما اى ظرف له حد معين كيوم وليلة وشهر سنة
فان لكل واحد منهما حد معين وكلها اى ظروف الزمان مبهما كان او محددا ومعرفة
كان او نكرة منصوب بتقدير يرفي لانها لو كانت مفعولة يجي الجرح لان الغاء حرف الجر غير شائع
وفي هذا اشارة الى انها لو كانت مفعولة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لانه غير
منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه
ذلك والجمهور على ان تقدير يرفي شرط للمفعول فيه اذا وجد لفظا كان مفعولا به
بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدار بقى من الزمان
والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير يرفي انما يشترط لكون المفعول فيه منصوبا
في اللفظ والا فهو منصوب بتقدير ارفع وجهه كلمة في ايضا اذا التحققت ان منصوب لفظ

العين
في
الظرف
والزمان

هو الحذف فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو يد هب في نجد غور اغاثر ثم
اعلم ان الفرق بين المقدّر والمحدوف ان المقدّر ما بقي اثره
في اللفظ والمحدوف بخلافه والشيخ استعمل احدهما مكان الآخر كما نه يفرق بينهما
تقول صمت دهرًا مثال للزمان المبهم وسافرت شهرًا مثال للزمان المحدوف في
دهر في شهر تفسير للتقدير وظرف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان على
قسمين مبهم وهو اي المبهم منصوب ايضًا كظروف الزمان بتقدير يرفي نحو جلست
خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلاً يتناول جميع ما يقابل
الظهر الى انقطاع الارض وكذا البواقي من الجهات الست وعده وهو اي المحدوف
ما لا يكون منصوبًا بتقدير يرفي بل لا بد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار في السوق
وفي المسجد نظير للمكان المحدوف وانما كان ظرف الزمان كما هو منصوب بتقدير
في وما كان من ظرف المكان منصوبًا به الا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان
جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصير انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدوف منها فيجمل
على المبهم من الزمان لا شتر اكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان يحول
على المبهم من الزمان ايضًا لا شتر اكهما في الوصف وهو الايهام انما لم يحل المكان المحدوف
على الزمان المبهم لانها مختلفان في الذات والوصف ولم يحل على المكان المبهم ايضًا مع
اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يحل على الزمان فلو حل عليه المكان المحدوف كان بمنزلة
الاستعارة من المستعير السؤال من الفقيه ثم لما فرغ من بيان المفعول في شرح بيان
المفعول له فقال **فصل** المفعول له هو اي اسم الاجل اي لقصد تحصيله او بسببه
وقر الفعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل والمحقات والمراد
بالفعل ههنا الفعل للغوى وهو الحدوث دون الاصطلاح فيعم المصدر واسمي
الفاعل والمفعول المذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل اعجبنى
التأديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير من كونه المراد بالمد كونه راعم
من ان يكون حقيقة او حكمًا فيتناول صفة الحدوف ايضًا وينصب اي المفعول له
بتقدير باللام لان التلطف بها يوجب جرّه وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك
للشئ كان مفعولاً له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصنف ويدل عليه تعريفه هو

اصطلاح الجهره فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربته
تاديباً اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب
فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
قلت لا نسلم ان التاديب عين الضرب بل هو حادث التاديب الضرب سبباً لا حادث
ووسيلة وقعدت عن الحرب جيناً اي للجين مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
بسبب وجوه فانه القعود انما وجد بسبب الجين قيل لو قال مكان قوله قعدت
عن الحرب جيناً حاربته شجاعة كان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج واللام
الجلادة واجب بانه اورد هذا المثال مقروناً بذكر الزجاج تنبيهاً على انه قعد عن
توفية النظر في المفعول له مكتفياً بظاهر ما لاح له من الدليل جيناً ولو كان
شجاعاً لما قعد عنه ففيه توهين لذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصحح
اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقريته تاديب وجن تقديره اي
تقدير المذكور من النظائرين عنده اذ بته بالضرب تاديباً وجنت بالقعود عن الحرب
او تقديره ضربته تاديب وقعدت عن الحرب قعود جين ورة قول الزجاج
بان المضموم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال
فصل المفعول معه هو اي اسمين كزبد الواد والكائنة بمعنى مع واحترز به عن
سائر المفاعيل فانها غير من كورة بعد الواد والمصاحبة معمول للفعل اللام يتعلق بقوله
يدن كروا المصاحبة مصححاً الى المفعول الفاعل منزول اي لمصاحبة واحترز به عن
نحو زيد عمرو اخوك فان عمراً ذكر بعد الواد ومعنى مع لكن لا مصاحبة معمول فعل ثم للفعل
اعوم من ان يكون فاعلاً نحو جاء البرد والحبات وجئت انا وزيداً اي مع الحبات مع
زيد او مفعولاً نحو كفك وزيد ادرهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص
او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه على
لفظاً منصوب على انه خبر كان او على انه حال اي لفظياً او ملفوظاً او على انه عين
اي من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال تقدير
قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواد على معمول الفعل يحوي فيه الوجهان العطف وكونه

مفعول معه

مفعولاً مع لانه لا مانع مع واحد منها نحو جئت انا وزيد اياً نصب على انه مفعول معه
 وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز
 العطف اى عطف ما بعد الواو على مفعول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيداً اياً نصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
 تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وهذا
 على اختيار المصنف والا فالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد لا بالمنفصل
 جار على قيد وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل اى وان وجد الفعل معنى اى معنوياً او من حيث
 المعنى بناء على ان قوله معنى حال او غير جاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
 قد اى وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث
 لا يعمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه اخر وهو العطف بكونه
 الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما لزيد وغيره
 وكلمته ما استقفا مية مبتدأة ولزيد خبره وغيره عطف عليه اى اى شئ حصل لزيد
 مع عمر وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه وذهب غير المصنف الى ترجيح النصب نحو ما لك وزيداً وما شانك
 وعمر اياً نصب حد وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على الضمير
 المجرى واذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله
 وعمر عطف على الشأن قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى حينئذ ما شانك نفسك
 والسائل يسأل عن شأنها لا عن شأن احدهما وعن نفس الاخر وانما ذكر نظيرين تنبيهاً
 على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم
 لان المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدّم اى انما تعين نصيب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناها معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل وعلحق و
 جعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمين والمستثنى من المحقق
 واعتراض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول مع قرب فعل يكون بالغة
 ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع عليه فما بالهم جعلوا

ل

المفعول له ومعناه من اصل المنصوبات والحال من الفروع ومع ان العكس هو
 الا نسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
 الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به باعتبارها
 الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
 والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانها متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذا اول حلة للفعل والثاني مضاف بمفعول في الفعل
 فنصبيهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لتمامه عن بيان
 اصل المنصوبات وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال
فصل الحال قدما على التمييز لا يستلزامها النصب وكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان
 التمييز ادخل في المنصوبات من المستثنى لا يذ لا يكون الا منصوبا او مجرؤا قد مر على
 المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى
 لا محلها قدما معها على ما سواها من خبر كان واسم وان غيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل
 مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قد تم خبر لا فاعال الناقصة لانها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم
 قد تم اسم لانها اقوى عملا من لا التي لنفى الجنس با ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا في
 لفظ الجنس اقوى عملا منها فانها ناصبة في لغة القبيلتين قد تم اسمها على خبرها ثم الحال
 في اللغة الصفة يقال كيف حالك اى صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما
 هذا القسم لا نة صفة اى حال ولا نة يتقيد بالزمان وفي حرف الحاجة ما اشار اليه بقوله
 لفظ صرح بلفظه لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان لمرزبه عن لفظ
 لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احتراز به عن التمييز لانه يدل على بيان
 ذات الفاعل عند صدر الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها
 تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا عند وقوع الفعل عليه وكيها اى الفاعل والمفعول به
 جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
 بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان تكون حقيقية او مقالة
 نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود وليسمى الاول حالا محققة والثاني
 حالا مقالة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما نحو ولا يشك

بغی قام زید والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارناً
 بطولع الشمس ايضاً هي اعم من ان يكون كالدار ثم يكون الفاعل موصوفاً دائماً ويسمى
 دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة والمراد بالفاعل والمفعول
 ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد اكبير ونحو ضرب
 الضرب شديد لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدر الفعل عنه فاعل حكماء والثاني
 لكون الكلام في معنى احد ثلث الضرب مفعول به حكماً وكذا اقدقم الحال عن المضاف اليه
 اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً به استقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه
 مقامه نحو قوله تعالى نَتَّبِعْ مِلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ لِحَمٍّ اِخِيْرُ
 مِيتًا فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفاً وكذا الوكيل ان ياكل اخيه ميتاً لاستقام
 المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولاً به حكماً
 نحو جاء في زيد اركبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدداً
 مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيدا اركبين مثال لما يدل على بيان
 هيئة الفاعل والمفعول به جميعاً ثم لما فرغ من بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول
 به اللفظيين شرع في بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لان الفاعل والمفعول
 اللذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنىً وآثارهما يصح بكونهما لفظيين
 اكتفاءً بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل على الحال على بيان هيئة معنوي نحو
 زيد في الدار قائماً مثال للحال عن الفاعل المعنوي فان عامل معنى فعل اخذ من الطرف كما
 اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد في الدار قائماً زيد استقر في الدار قائماً فيكون قائماً
 حالاً من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الطرف
 وغيره وليس المراد باللفظي سكون عامله فعلاً او من ملحقاته فهذا لا يرد ما يقال ان قائماً
 في زيد في الدار قائماً حال من ضمير مستكن في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الطرف
 المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ابراهمه مثلاً للحال عن الفاعل المعنوي وكذا
 المفعول به اي الذي يدل على الحال على بيان هيئة قد يكون معنوياً نحو هذا زيد قائماً مثال للحال
 عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائماً المشار اليه قائماً وهو زيد فيكون
 زيداً ذاك حال بتاويل اشير الى زيد فانه على زيد فهو مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان

عامله معنى الفعل المأخوذ من حرف التنبيه أو إشارة وما فرغ عن بيان أن الفاعل
والمفعول به قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببه لفاعل والمفعول به
لفظيين أو معنويين فقال العامل لكائن في الحال أو فعل صريح أو معنى فعل أو معنى
فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافتعل التفضيل والمصدر والظرف والمكان
والجور واسماء الأفعال في كل فعل يستتبع منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه اسم
الإشارة والفتى والتزجي والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل في الحال نكرة ابتداءً ونكرة
فلا يرد أن كلاً قد ينصب على الحال نحو أخذت المال كلاً مع كونه معرفة لأنه
مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح أن يقع حالاً من حيث الصلوة أو معنى
فلا يرد نحو أرسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهدك وكلمته فاه إلى في قائمتها
وإن كانت معارف لفظاً لكنها نكرات معنى إذ المعنى أرسلها معتكفة ومررت
به منفرد أو طلبت مجتهداً وكلمته مشافهاً وهذا عند سيبويه وعند غيره أنها
معمولة للأفعال المحذوفة والنقد يرأسلها تغزلت العراك ومررت به منفرد
وحده وطلبت مجتهداً وكلمته جاعلاً فاه إلى في فحذفت العوامل وأقيمت
لمصادر المفعول به مقامها وقيل إنها الأفعال مجازاً وإنما اشتراط أن تكون الحال نكرة
لأنه حكم من الأحكام والأصل في الحكم التنكير كما قالوا وفيه بحث لأن هذا الدليل
لا يطابق المدعى أن التنكير شرط واجبي الدليل يستدعي أن يكون أصلاً أو لاحقاً
وأنما وجب تنكير الحال لكونها جواباً لكيف والسؤال لا يكون عن معلوم وفيه بحث
أيضاً لأن المفعول له يقع جواباً للبر وقد صح تعريفه على الأصل فيقول إن التنكير أصل
والغرض تحصل به التعريف زائد على الغرض فيه بحث أيضاً لأنه ينبغي أن يصح تعريفه
أن كان التبعين مقصوداً أو المنع مطلقاً وقيل إنما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة
النصب نحو أيت زيدا الظريف وفيه بحث أيضاً لأن اشتراط التنكير لا يدفع الالتباس
مطلقاً الجواز أن يقع الشيء حالاً عن النكرة المحصورة متأخراً عنه نحو أيت غلام رجل
صاحباً مع أن الحال هناك تلتبس بالصفة كما أن يقال إن الالتباس مع تعريف الحال أكثر
منه مع تنكيره لأن ذلك الحال يكون معرفة غالباً واختير التنكير عليه ذو الحال معرفة غالباً
كما عرفت في الأمثلة المذكورة لأنه يحكم عليه في اللغة فكان أصلاً أن يكون معرفة كالمبتدأ

وقوله لا يحجب وجه
الحكماء أمور من مظهر
الحسب وشدة العقل
في معركتها والكمال
لكنها نقضاً للقول
وتعريف قول الشاعر
لا يكسب الزمان من
عنان الموت لا يركب
إلى الحرب معركتها
بل لا يقصد مظهرها
لأن الحرب مقولة الظاهر
التي لا تحتاج إلى التمام

ولمّا تلتبس الحال بالصفة في مثل ايت رجلاً طريفاً وقوله غالباً طرّف متعلق بمقوله
 وذو الحال معرفة اى يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصلح عند ذمّه
 وذو الحال تعرفاً غالباً وزماناً غالباً وانما قال غالباً لان ذو الحال قد يكون نكرة فاكبر
 وذو الحال نكرة لان الحال اذا كانت جملة وصاحبها مفعلاً فالوجه فيها الواو لا التقدير
 جاء في رجل على كفة السيف نكرة محضّة لا بها لو كانت محضّة بوصف او إضافة او غي او في
 او استغناء لا يجب التقدير فمهرت برجل عالم قائماً ومهرت بفلم رجل قائماً وكقول الشاعر شعر
 لا يركب كبن احد الى الا تحجام يَوْمَ الوَغَا مُتَخَوِّفًا الحِمَامِ
 ونحو ما جاء في رجل الاراكيا ونحو هل اتاك فقيد سائل لا يجب تقديم الحال عليه
 على ذي الحال هو جزء لقوله فان كان نحو جاء في راكباً رجلاً وانما وجب تقديم الحال على
 ذي الحال عند كونه نكرة لئلا تلتبس اى الحال انما انت ضمير الحال لان الحال وثنت سماعي للصفة
 في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا رايت رجلاً راكباً على تقدير تأخره انه حال
 او صفة اى ان راكباً حال من الرجل او صفته وعلى تقدير تقدمه تعين انه حال منه
 لاصفة لانه الصفة لا يتقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجد
 واعتراض ههنا بانه يلزم تقديم الحال منه مطلقاً سواء كانت التسمية
 مخصوصة بشئ من اسباب التخصيص ولم يكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق
 في حالة النصب مطلقاً الصحة توصيف النكرة مخصوصة بالمعرفة واجيب بان
 النكرة المحصورة بالحقيقة المعرفة لم يعتبر فيها الالتباس للاحقاق والحال على
 صفة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم
 الحاقاً لهما بالنصب ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة فقال
 وقد تكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة
 كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع
 حالاً ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع خبراً عند البعض بل لا تأويل لانه لا تثبت للاشياء
 بنفسها وثبات شئ لشيء فرع ثبوتة لنفسه نحو جاء في زيد غلاماً كقوله
 للجملة الخبرية الاسمية الواقعة حالاً او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الفعلية الواقعة
 حالاً وقد يحذف العامل اى العامل في الحال وانما لم يقل وقد يحذف الفعل لان التثنية

من الجبائز فقول
 احذف والحال قد
 نكرة محض متعلق
 ان قوله لا يركب
 وقوله ملحق بالحال
 فافهم عن الحال
 مولى من نظام اللغة
 الكلباوى

لا يعلم

فان الجملة الانشائية
 لا تقع

رئیس

منه حلة الفعل والشبه كما شاع ارادته في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه معناه مثال الثالث الهلال بيتا اي هذا الهلال بيتا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جواز انما نقول المسافر اي لمن يريد السفر سالما غائما اي ترجع سالما غائما فحذف ترجع بقرينة حال الخطاب وقوله غائما حال بعد حال او صفة نسائيا كما نقول ايضا المسافر راشدا اهتديا واذا فرغ من الحال شرع في بيان التميز فقال **فصل التمين** ويستق بالتبيين والتفسيب واما التمييز ففتح الياء وكسرهما ايضا وانما جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجمع مجرورا لان نصب هو الاصل فيه واي التميز نكرة لانه الاصل في التميز هو التثنية وتغير يفرزائد على الغرض الحاصل وهذا عند البصريين وجواز الكوفيين نعرفه باللام والاضافة نحو عين رايه والم بطنه سفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان غير رأي بمعنى عين في رأي ان الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او معنى سفه نفسه بالتشديد لان الاصل سفيرته نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد تذكر بعد مقدر وهو باعراب قد الشئ ويجمع على مقادير تنفر بينه بقوله من عدة او كيل او وزن او مسكحة او غير ذلك اي المذكر ما فيه اهما اي من شئ يكون فيه اهما كما لمقياس نرفع اي التميز ذلك الا بهام عن ذلك المقدار نحو عشرين درهما مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قبل انما مثل بعشرين درهما باحد عشرة درهما لكونه مثالا للامرين العدد والتأمر بالتثنية واورد عليه بان احد عشر ايضا يصح مثالا للامرين العدد والتأمر بالتثنية المقدر وقفين ان بوا مثال للتمين الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل ومنون سمنا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منون تنبيه منا بالقصر هو اقصم من المن بالتشديد وجريان قطنا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المسحوق وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التثنية مثلها زيدا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس قد تم فيه الاسم

له اعرب بکون
الحکام الی
واقفونی
از بیگانه
و غیر فارسی
ساده و صریح

بالاضافة و اعلم ان معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية نون الجمع
والاضافة كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم المحل
بلام التعريف والاسم التام مع انه مستحيل اضافة ايضا فالاولى ان يقال في تفسيره
ان معنى تمام الاسم ان يكون في الخوة ما يوجب امتناع اضافة ثم اذا تم الاسم
هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل فشابه التميز الواقع بعد بالفعل الوقوف
بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم
التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تم بها الاسم فقام مقام
الفاعل الذي تم به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل الاخرى
ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه
فلا يقال عندى الترافة خلا وقد يكون التميز عن غير مقدار راي ما ليس بعدد
ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس في كلمة قد للتقليل اشارة الى ان الغالب
في التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكانت قال التميز يكون عن مقدار عا لبا
ويكون عن غيره نادرا فقول قد يكون معطوف على هذا المقدار وقد استوفى في
مختصر بيان قسمي التميز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صريحا
فهي هذا خاتمة حد يد ا فان الخاتمة منهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقضت تميزا
فبين بالاضافة الى نوعه على هذا القياس قوله سوار ذهباً وفيه اى في التميز
عن غير المقدار الخفض يخفض التميز بالاضافة اكثر استعمالا من النصب على التميز
لحصول الغرض وهو البيان مع الحقة ولقصود غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في
المبهمات المقدار يفرى اولى بالتميز الذي نصبه نص على كونه مائلا نحو غير المقدار
فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب الاصل ان هو
من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبعض نحو خاتمة حد يد باب اسماجه بالنصب
والاضافة اكثر وقيل نصبه الا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ من بيان
التميز عن مفرد شرع في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اى التميز بعد الجملة
الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اى عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفسا او

اواباً آنما ذکر ثلث امثله لهذا التميز اشاره الى كثرة اصنافه حيث يكون اسماً للمنصب عنه فقط او متعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس محقة بالمنصب عنه والعلم يختص بمتعلقة الالاب يحتمل ان يكون للمنصب عين ويحتمل ان يكون متعلقة فقط وقد يقع التميز بعد ما شاء به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفعلة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيدا افضل من عمر فعلم ان هذه الصفات مع ضمائرهما ليست بجملة لكن تشابه لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله وقد يقع التميز بعد الاضافة نحو يعجبنى طيبه نفساً او علماً او اباً وانما خص الجملة بالذكرا لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التميز شرح في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطراداً فقال **فصل المستثنى في المصادرات** الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين مؤلفين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب ذلك لانه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظين كور بعد لا ولخواتها اي اخوات الام من نحو خلا وليس لا يكون وغير سوى ليعلم متعلق بقوله يذكرا انه اي المستثنى لا ينسب اليها نسب الى ما قبلها اي ما قبل لا ولخواتها وعرفه الشيخ رحمه الله بالمدكور بعد لا ولخواتها لئلا ما قبلها نفيًا وايجابًا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة مدكور عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى من قول القائل حذرا اخراج الشئ عما دخل فيه غير لان لفظ الاستثناء مشتق من التنع وهو الصفر والمنع لانه اذا دخل بعض الجملة فلا يكن اخراجه منها في وقت الا نادراً وصرح الشيخ ابن الحارث بان لا يكون مفعول عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا الى تقسيم اللفظ للشيئ والشيئ من قسمين من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل وقدم على المنقطع لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل واكثر او مساوياً عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يكره ان الاخراج يستدعي سبق الدخول فيرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الزيد اذ اخلا ثم خارجاً وانه يوجب ان يكون اخرا الكلام متناقضاً لصدرة اذ الدخول يستدعي ان يكون جائزاً والخروج يستدعي ان لا يكون جائزاً وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد اخرج

فانما الصفات
منها ما تشابهها
الاستثناء بالجملة
المستثنى

المستثنى عنه وأعترض عليه بأنه لا يصح ذلك في مثل جاء في القوم سوزيد
فأنه ظرف للجمع وكذا ما خلا زيدا أو ما خلا زيدا فليس الأسناد إلى المتعد الخرج عنه
زيد وأجيب بأن هذه الكلمات صارت بمعنى الأول والنصب على الظرفية رعاية
للمصوغة وهذا غير سديد لأن الأسناد إلى القوم المراد منه سوزيد تقييد للمخبر بالظرف
قربينة أن المراد سواء أو نقول أنه مخرج عن حكم المتعد فلا يلزم ما ذكره
لأنه من ياب تنزيل الأحكام منزلة الوجود على خصوصية ثم البئر وسبحان الله كبر
جسم الفيل وصغر جسم البعوض ولو لا الاستثناء لكان المستثنى دخلا في حكم
الصدر فكانه كان دخلا ثم اخرج وأحترز بقوله وهو ما اخرج مما لم يخرج عن شيء
ومعنى الأخراج هو الفصل عن الباطن إلى الظاهر وأنه لا بد من أن يكون الخرج عنه
متعدا ألا ترى أنه يقال اخرجت زيدا عن الدار وليس بمتعدا فلو اقتصر الشيء على
قوله ما اخرج ولم يتعرض بقوله عن متعد لصدق على كل ما اخرج إلا أن المستثنى
لما كان ما اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعد فلا يلزم أسنده أنه ثم المتعد
أعم من أن يكون ذوا فرد نحو جاء في القوم لا زيدا أو ذوا جزاء نحو ضربت زيدا الرأس
بالأخواتها متعلق باخرج نحو جاء في القوم لا زيدا فزيد اخرج عن متعد وهو
القوم أو منقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا أيضا وهو أي للقطعة
المنكو كور بعد الأخواتها غير مخرج حال من ضمير المنكو كور أي حال كون المنقطع غير
مخرج عن متعد لعدم دخوله أي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي
لم يكن دخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء في
القوم لا زيدا أم شيئا بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد ولو لم يكن من جنسه نحو جاء في
القوم لا حمزا فالجماع من كور بعد الأخر مخرج عن متعد وهو القوم لكونه غير متناول
له ولما كان أعراب المستثنى على خمسة أوجه شرع في بيان كل واحد منها
على التفصيل فقال أعلم أن أعراب المستثنى على أربعة أقسام فإن كان أي المستثنى
منقطعا وقع بعد الأخر به عما إذا كان بعد غيره سمي فأنه يكون مخفوضا لا منصوبا
كما سيجمع في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا نفيًا ولا استنفاها ما و
غير الموجب ما يقابله وأراد بالموجب ههنا ما يكون تأملا فلا يدخل فيه نحو قولي لا يوم

کذا علی صیغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاماً موجباً الا انه غير تام او منقطعاً
 سواء كان في كلام موجب او في غيره كما مر او مقدماً علی المستثنى منه نحو ما جاء في
 الا زيدا احد او كان ای المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر ای عند كثرة النجاة واما قال
 هذا احتراساً عن قول البعض فانهم يحذرون الجحيم لكونها حرة في جرح عندك لك البعض قل
 السيد ای لم اعلم خلا في جواز الجحيمهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد
 وما عدل وليس زيدا ولا يكون نحو جاء في القوم خلا زيدا الى اخره اي اخر الثناي نحو جاء في
 القوم ما عدل زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا اكان منصوباً جزءاً لقوله فان كان بعد الامر ما
 عطف عليه ای فان كان المستثنى بعد لا واخواتها كان منصوباً وجباً في هذه
 الاقسام كلها واما في الاقسام الثلاثة الاول فلا سقوطه النصب لشبهه
 بالمفعول في كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الجحيم
 ولان البديل جلتهم فيها واما في المستثنى بعد لا في كلام موجب فلا نه في حكم تكرير
 العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصاعداً
 قولك جاء في القوم الا زيدا اجاء في القوم لا جاء في زيدا وهو قلب المقصود لان
 المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير
 الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضاً
 ان المبدال منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفریع وهو في كلام
 موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاء في القوم الا زيدا
 بقي جاء في الا زيدا وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس لا زيدا وهو محال في
 كلا التعليلين نظر من كور في المطولات واما في المستثنى اذ كان مقدماً
 فلا نه البديل تابع وتقديره التابع علی المتبوع لا يجوز واما في صورة المنقطع
 فلا متناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر واما
 امتناع بديل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد ارادة وانعدام كون بديل الغلط
 كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولاً به نفسه
 واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدل فلا نه ما مصدرية ولا يكون مدخولاً
 الا الفعل فيجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمراً والمستثنى بعد دخول

مفعول به ها في الكلام في محل نصب على الظرفية فان معنى قولك جاء في القوم
ما خلا زيدا وما عدا عمر وقت خلوهم اي خلوه مجيئهم من زيد وقت مجاؤهم
اي مجاؤة مجيئهم عن عمر وروى عن الاخفش الجري بما يجعل الامر يؤول الى
عن الجري ايضا وتعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافها ولذا لم يقل
عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون فلانها فعلا من لا فلانها
الناصية للخبير فالاسم بعدها منصوب على الخبرية وهما في تركيبه موضع الضمير
على انها حالان ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عامة لبعض مضاف
الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد الكفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمها ههنا
لكون ما بعدها في صيغة المستثنى بالاول وهذا التزموا التضمين في خلا واما رفاطه
وفاعل عدل ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه
ما كان ولم يكن تحكم وان كان اي المستثنى بعد لا احترز به عما اذا كان بعد وعدا
وما خلا وما عدا وليس فلا يكون فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير
وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيجي في كلام غير موجب احترز به عما
اذا كان بعد لا في كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه قد كور الجملة
الاسمية وقعت حاكما واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب المستثنى
غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي ثم لجواز البدل بشرط الخدر
لم يرد كرها انصر ويجوز كرها احدها ان يكون المستثنى منصوبا بالاول وثانيها ان يكون
مقدما على المستثنى منه وتالفا ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم
الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التلحق
بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاء في احد جيز كنت
جالسا الا زيدا فانه لا بد ال فيه غير مختار لقصد التلحق بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزله
لقوله ان كان النصب على الاستثناء البدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاء في
احد الا زيدا ابا النصب الا زيدا بالرفع على انه بدل عن احد هو الوجه المختار اما

جواز النصب فعل الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول وأما اختيلا
 البدل فلكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما إذا كان منصوبا بحيث يكون حينئذ
 فضلا ولقصدا لظابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو
 كان بعد الاستثناء لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لأنه يفيدان للمستثنى
المستثنى منه وإن كان أي المستثنى مفعلا بأن يكون بعد الاستثناء في كلام غير موجبه للمستثنى
 منه غير مذکور كان اعرابه أي اعراب المستثنى بحسب العامل أي بقدره إذا حسب
 القدر فإن العامل على ثلاثة أقسام عامل الرفع عامل النصب عامل الجر فالأعراب على
 قدره كناية عن اعراب الرفع والنصب والجر فهذا اندفع اعتراض بعض الناس بأن
 كان المراد عامل المستثنى منه يشكّل بقولنا ما مرّت الّا يزيد فاته معرب
 بعامل نفسه وأن كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العاقل مع المرجوز
 يختار الشق الأول ويفر ويقال الجار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انقل المستثنى
 بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وإنما سمي هذا القسم المستثنى
 لأنه يفرغ العامل الذي قبل الاله لا يشغل بالمستثنى منه فحين للمستثنى منه جعل
 اعرابه لما بعد الّا ويسمى باسمه مجازا القيام مقامه أن المستثنى منه مقدّم في التحقيق للك
 بدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الّا هندا امتناع قولهم قام هندا لأن الفاعل
 في الأول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هندا تقول ما جاء في الّا زيد في الرفع
 وما رايت الّا زيدا في النصب ما مرّت الّا يزيد في الجر وإن كان أي المستثنى
 بعد غيره سوى في أربع لغات فتح السنين مع المد وكسرها مع القصر كقولهم
 المد والضمّة مع القصر حاشا عند الاكثر أي أكثر النخاة وإنما قال ذلك
 احترازاً عما ذهب اليه المبرد ولأنه عند فعل متعدّ ينصب بعاملها كما جاء في الدعاء
 المأثور اللهم اغفر لي ومن سمع دعائي حاشا الشيطان كان مجرّداً لجزاء للشط
 وإنما كان المستثنى بعد غيره وسوى وسواء مجرّداً لكونها أسماء مضافة إلى ما بعدها
 فلا سم بعد ما مجرّداً بالاضافة وما بعد حاشا فلا استعمالها أيها لم فجر دون
 فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله من
من مشدّد عكدا والصليب سفاقة + حاشا أي مسلم مقدور

ام اي عامله
 المستثنى منه
 فقط

ای فحوز فجاء فی القوم غیر نید سکا زید و کن لک حاشا زید ثم لما ادرج کلمة غیر فحکما
 الا متثناء و هو اسم متکون لا یدل من الاعراب خذ فی بیان اعراب فقال اعلم ان اعراب غیر
 کاعراب المستثنی بالآی مثل اعراب الاسم الذی استثنی بالاعلی التفصیل الذی سبق ذکره فی المستثنی
 من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب المنقطع المقدم و جوازہ مع اختیار البدل
 فی غیر الموجب لتأمر الاعراب علی حسب العاقل فی الناقض نقول فجاء فی القوم غیر نید
 مثال للمستثنی من الموجب غیر جار مثال للمنقطع و ما جاء فی غیر نید فی القوم
 مثال للمقدم و ما جاء فی احد غیر نید بالنصب الرفع مثال للاستثناء و البدل
 و ما جاء فی غیر نید مثال للمفرغ و اما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالآی لانه لما
 کان ما بعده مستثنی فیکون مستقفا لاعراب المستثنی و هو مستغن عن اعراب کان
 له و هما احر لاجل الاضافة و لا وجه لغير من الاعراب فبالا ولی ان یؤثر بوجه ما بعد غیر
 علی قربیتہ المحتاج بما فضل عن حاجة و هو اعراب المستثنی و اما لم یبین غیر مع انه
 یعنی الحرف لوجه المانع مع البناء و هو الاضافة ثم لما ذکر لفظة غیر فی الاستثناء
 بین ان ذلک بطریق الشفاعة دون الاصل لانه فقال اعلم ان لفظة غیر موضوعة للصفة
 لا للاستثناء لانها یعنی مغایرو استعمالها بمعنی المغایرة اما ان یکون فی الذات کمرت
 برجل غیر نید قال الله تعالی بواحد غیر ذی نزع او فی الصفات کدخلت بوجه غیر الوجه
 الذی دخلت به و قد تستعمل ای لفظة غیر للاستثناء فالفرق بینه اذ کان وصفا
 و بینه اذ کان استثناء انه اذ کان وصفا و المستثنی غیر اخل و اذ کان استثناء
 فالمستثنی داخل فی جملة نقول جاء فی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء
 فلا اصحاب من جملة القوم و جاء فی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفة فلا اصحاب
 لیست من جملة القوم لهذا اذا قلت لفلان علی درهم غیر ذی انق بالرفع کان درهما تاما و اذ قلت
 درهم لانی و اذ قلت علی درهم غیر ذی انق بالنصب کان درهما ناقضا لا نقدی و درهم
 ذی انق کما ان لفظة لا موضوعة للاستثناء لا للصفة لکنها حرقا و اصل الحرف
 ان لا تكون صفة و قد تستعمل ای لفظة لا فی الصفة لرب معنی کل واحد منها عن
 الآخر فیمکن استعمال کل منهما مکان الآخر لکنه اما تستعمل لا فی الصفة لتعدا الاستثناء
 کما فی قوله تعالی لو کان فیہما الیهة الا الله لفسدنا فان کلمة الا فی الایة الکریمة مستعملة

لای فی ما قبل
 مولی غلامی
 مرحوم

في صفة بمعنى غير كما فسر بقوله اي غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر
 في اسم بعده واستعملت الا في الصفة ههنا لنقد الاستثناء لان الجمع اذا كان
 منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عمول له بحيث يدل فيه
 المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا قل حمل الاعملى الاستثناء في الآية الكريمة
 لا يجب حملها على الصفة فلم يحمل على البدل قلنا ان كلمة لو بمنزلة ان في ان الكلام
 موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجزى الا حيث
 يجزى الاستثناء وفيه نظرا لانه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد مع انه يجزى
 الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض الهة شتى غير
 الفرح الذي هو فاطرها لخرجت عن هذا النظام لوجه التامع كما نقرأ في اصول الكلام
 وكذلك قولك لا اله الا الله فان الالهة مستعملة في الصفة بمعنى غير اضر فيكون
 معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعدي بقسميه ههنا اما المتصل فلا ندر فيكون
 المراد من قولك لا اله الا الهة الحقيقة فيلزم منه ان يكون الله احدا فيهم نعم استثنى
 منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلا ندر يكون المراد
 قولك لا اله الا الهة الباطلة وينفي الحقيقة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله
 مرفوع على انه بدل من محل اسمها التبرية لارتفاعه على الابتداء لا يجزى ان يكون منصوبا
 على انه بدل من لفظ اسمها لان لا تعمل في المعارف ولان عملها انما يكون لاجل الفاعل لا
 النفي الذي عملها لاجل كيف يعمل مع سلب العمل لان ابد اله من اللفظ هو الكفر بينه
 وبين قصد النصريح بالتوحيد تناقض لهذا قيل عمتنع نصبه على الاستثناء ولا بها من
 البدل من اللفظ وخير لا محذور والمعنى المستثنى للعبودية في الوجود او وجود
 الا الواحد الذي هو خالق العالم حذف الخبر ههنا واجب للتلاية في الخ في الاعلى النفي لانه لو
 لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات هو لا يجزى ولم يجعل الله خيرا لان المعنى
 على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل انه وهو الذي يفيد
 الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر واما لم يفد الخبر في الامكان او ممكن مع
 النافية والخطاء المشركين في تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو مسأولة الطريقة البرانية
 لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد

لا اله الا الله

يفسد

خبر کان

هو اثبات الوجود له تعالى و نفيه عن الله غیره و اثبات الامکان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة و ذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله الله فادخل لا و الا للقصر فالمسند اليه هو الله والمسند به هو الله لكن لا فادة القصر قد تم لا و اخى الا الله وجعل الا الله خبراً ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان و اخواتها فقال **فصل** خبر كان و اخواتها اى نظائر لفظة كان و هى التى عرفتها في المرفوعات و هى المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان و احدى اخواتها و المراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بضرب في كان زيد يضرب اخراً نحو كان زيد قائماً مسند بعد دخول كان و حكمه اى حكم خبر كان و اخواتها في اقسامه و احكامه و شرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يحذف خبر المبتدأ بقوله الا انه اى الشأن يجوز تقديمه اى تقدير خبر كان و اخواتها على اسمه مع كونه اى كون خبر كان و اخواتها معرفة او مساوياً لى في التخصيص نحو كان اخاك صدقاً و كان خيراً من زيد شراً من عمر و هذا اذا كان اعراب كل منها او احدها لفظياً لعدم الالتباس بـ لوجود القرينة و هى النصيب اذا كانا مقصولين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية معطوية الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات و لقائل ان يقول يشكلك ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعالى **فَاَرَأَيْتَ تِلْكَ دَعْوُهُمْ** من ان يكون دعوتهم اسم فاعل لتلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اى متلبس بخالفه خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساوياً له ملفوظاً لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكانه لا لتباسه بـ نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم الخبر معرفة اعم له لا يقع ايضا خبر كان و اخواتها فعلاً ما ضياع الدلالة كان عليه لا عند وجود قد نحو كان زيد قد فعل لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبراً لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطاً نحو صار زيدان قام قال الله تعالى **اِنْ كَانَ قَبِيصُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ** بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلاً ما ضياع مطلقاً و كان من الوجوه عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان و اخواتها شرع في بيان اسم ان و اخواتها و قال

اسمان

المصوب به

باج

فصل اسمان و اخواتها ای نظائر کلمه انّ وهی لتعرفها فی الدخوات هو
المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول انّ واحد ای اخواتها و بما ذکرنا من معنی
الدخول لا یشکل الحد بلخوة فی انّ زید یضرب اخوة نجان زید اقام فان زیداً مسنداً
بعد دخول انّ و سیاقی تمام احکامه فی القسم لانه ان شاء ان الله تعالی ما فرغ
بیان اسمان و اخواتها شرع فی بیان المنصوب بلا التّ لنفی الجنس فقال
فصل المنصوب بلا التّ لنفی الجنس انما یصح باسمه ان لم یکن من المصوبات
على الاطلاق بموید التفسیر و قید ههنا لیکون صوغ التّقیید لیل علی صورة الاکتفاء
او نقول لیس کل اسم و کما اکثره منصوباً ولا یجوز جعل مطلقاً منصوباً لا حقیقة ولا مجاز
بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسیر عنه بالنص بل المجاز ما سواه من المصوبات فان
بعضاوان لم یکن کل من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطی للاکثر حکم الكل منها
عجازه هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول لا هذه و خرج عنه اخوة فی
لا غلام رجل اخوة قائم لما عرفت من معنی الدخول و لان قوله یلیها نكرة مضافه
او مشابهاً لها دخل فی التّعرف فخرج به اخوة فی المثال لمدکور لعدم الاصل و عدم
کونه نكرة مضافه او مشبهه به یلیها الضمیر المستتر فیبه لاجل الی المسند الیه البانی
الی الا وهذه الجملة إما حال من الضمیر فی الیه او من الضمیر فی دخولها و ابرار الضمیر
حیث ان لیس بواجب وان جرى الفعل علی ما هو له اذا لوی فعل المسند الیه جرى علی
الضمیر فی دخولها لانه وقع حالاً عنه لفقد الالتباس باختلاف الموصوفین تذکیراً
وتانیثاً كما فی قولک هند زید تضربه هی و انما وجب ابرار الضمیر اذا اسند الیه
فعل جرى علی غیر من هو له فی صورة الالتباس بخور زید عمر یضربه هو مجازاً الضمیر
اذا اسند الیه صفة جرت علی من هی له فیجب ابرار الضمیر عند الالتباس علی
بخور زید عمر و ضارب هو هند زید ضاربین ثم احتترز بقوله یلیها عما کان مفقوداً
بینه و بین لا فان حکم سنجاً نكرة حال من الضمیر المستند فی یلیها ای حال کون ذلک
المسند الیه نكرة و احتترز به عما کان معرفة فان حکم سبیح مضافه صفة نكرة
و احتترز به عما کان نكرة مفردة فان حکم سید کرخو لا غلام رجل فی الدار مثال
للنكرة المضافة او مشابهاً لها ای للمضاف فی تعلق شئ هو تمام معناه نحو عشرين

درهما فی الکینس مثال للمشابهة للمضات ثم هذا التعریف لاسم من حیث انه منصوب
 فیستلزم فی نصبه القیوم المذكورة اذ لا هذه انما تنصب لاسم لمشا بهتها بان من
 حیث ان لتأكيد الاثبات وهذه لفظ الاستغراق فتدخل علی النكرة وتنصبها
 لفظاً ولما فرغ عن بیان حد المنصوب بلا شرع فی بیان فوائد القیوم المذكورة فی ذلك الحجة
 فقال فان كان بعد لا الیة لفظ الجنس نكرة بالرفع علی انه اسم كان وخیر الظرف لفظ
 علیه یحوز ان یکون تامة بمعنى ووجد مفردة صفة نكرة ای ما لا یکون مضافاً ولا
 مشابهاً به بنی ای النكرة المفردة علی الفتح فی الموضع نحو لا رجل فی الدار وعلی الیاء
 المثنی والمجموع نحو لا غلامین لك ولا مسلمین لك وانما بنیت النكرة المفردة الواقعة
 بعد لا لفظ الجنس لتضمها من الاستغراقیة وانما بنیت اذ معنی قولنا لا رجل فی الدار
 لا من رجل فی الدار لان جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقيقة او تقدیر لغت من
 تخفیفاً وانما بنیت علی غیر السكون لكون بنائهما عارضیاً وعلی علامة النصب
 للخفض والنون فی المثنی والمجموع غیر مانع للبناء فی الصحیح كما فی یا رجل ویا
 مسلمون وعن ابی الحسن وابی سعید الرمانی انه معرب وعدم التوین فی لا رجل
 لا یخطأ الفرع من درجة الاصل واللفق بین اللفظ المستغرق وغیره وتنصبها
 لا محلاً لانه مبني اعراباً لمبني ینكون فی الحلال فی اللفظ وانما اعربت النكرة المضافة المشبهة
 بها مع وجود علة البناء فیها لکراهتهما جعل ثلثة اشياء شیئاً واحداً وذلك لان
 الاتحاد بین المضاف والمضاف الیه ثابت وكذا بین المتضمن والمتضمن فلو اعتبر
 التضمن بالبناء یلزم جعل ثلثة اشياء شیئاً واحداً وان كان بعد المعرفة او نكرة مفعولاً
 بینہ ای بین ذلك الاسم النكرة و بین لا الا ولی ان یقول ان كان نكرة مفعولاً او
 معرفة ینكون علی ترتیب الاحترار فی قوله یلیها نكرة مضافة لا ان یقال انه اخذ فی
 البیان عن القریب ثم قوله بینہ ظرف وقع مفعول مالم یسم فاعله لقوله مفعولاً کذا فی
 بعض الشروح ویرد علیہ ان کلمة بین لا یزیم النصب علی الظرفیة وکل ما هو لازم
 النصب علی الظرفیة لا یصح الاستناد الیه لانه منصوب والمسند الیه یجب ان یکون
 مرفوعاً الا یرى انه اسند الفعل الی المصل فی قوله قد جیل بین العید والذیوان
 ولم یجعل الظرف مفعول مالم یسم فاعله وعلل بان بین لکونه لازم النصب علی الظرفیة

المثناة

فیها

لا يقام مقام الفاعل هو المصدا ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام الفاعل اذا لم يكن
 لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال ان كان هو
 المصدا المدلول عليه لا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سئل الظرف جعل مفعول
 ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفسير
 في قوله لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ اَرْتَقِعْ بَيْنَ يَتَقَطَّعُ وهو ظرف اتَّسَمَ فيه فاستعملت اسما كما
 استعملت في هذا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
 ظرfa او اضمه فاعلا لانه الحال عليه ي تقطع خلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه
 الاول لكنه تولى على حالة كان عليها حالة الظرفية ومثله يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ
 وهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكريرا جزاء لقوله وان
 كان بعد لام مرفوعا وجوبا ويجب تكريرا في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
 فلن فقد ان عمل لا فيها لكونها لنفي الجنس ولا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصلة
 فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشاهدة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
 عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فلا للتشبيه
 على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفى في الحقيقة اذ قولنا لا رجلا في قوة لا زيدا ولا
 عمر ولا خالد الى اخره افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجواب النقصان من نفى الجنس
 التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريرا لمطابقة السؤال لان قولنا
 لا زيدا في الدار ولا عمر وجواب من قال ازيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل
 ولا امرأة جواب من قال في الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم
 وجوب تكريرها مع المعرفة والنكرة المفصلة مع اسم اخر فنقول لا زيدا في الدار ولا عمر
 مثال لتكريرها مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكريرها مع النكرة المفصلة واعلم
 انه كما يجب تكريرها في النكرة المفصلة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا
 عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس فتح الاسم بناؤه فقد اتفقا
 فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكل حل المنصوب بلا حيث خلا
 فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معنى الدخول بخلاف
 في مثله اي في كل موضع كراهية النكرة مع لا بلا فصل يجوز في العطف والمعطوف على مثل

رفع

فيها

لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصی لا قوة لنا على الطاعة الا بعصمة
 وتوفیق خمسة اوجه الاول فتحها ای فتح الاسمین ای المعطوف والمعطوف علیه ان کفرها
 النفی الجنس الثاني رفعها ای رفع الاسمین على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة
 السؤال لانه جواب سؤال من یسأل حول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المکرر غیر المفصّل مع
 مخالفة القیاس لمطابقة السؤال الثالث فتح الاول على ان لام هنا نفی الجنس رفع الثاني
 بناء على زیادة لا لتأكيد النفی او على انه معطوف على محل الاول وهو فروع على الابتداء الرابع
 رفع الاول على ان لا یجوز لیس هذا ضعیف لان عمل لا یجوز لیس قلیل فیه الثاني على ان
 لا فیه نفی الجنس الخامس فتح الاول لما ذکرنا انفا ونصب الثاني بناء على ان لا ذکرنا لتأكيد
 النفی او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة النصب في العرض الاطراد وقد یحتمل
 اسم لا التی نفی الجنس لقربیه ای وقت حصول قربیه دالة علیه قبل حث المبتدأ
 لانه مبتدأ فی الاصل نحو لا عليك ای لا بأس عليك ای ولا تنفی عليك القربیه ههنا
 دخول لا على الحرف وهذا الكلام یقال لمن یخاف امرأة ثم لما فرغ عن اسم المنصوب لا النفی
 الجنس شرع فی بیان خبر ما ولا المشبهتین بلیس فقال **فصل** خبر ما ولا المشبهتین
 بلیس فیما ذکر من المشابهة فی الرفعات هو المسند بعد خولها ای دخولها ولا نحو ما نزل قائما
 ولا رجل حاضر فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بیانا یبطل عملها
 بقوله ان وقع الخبر ای خبر ما ولا بعد لا نحو ما نزل قائما ولا رجل الا افضل منك
 او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زید الا افضل منك رجل وتقدم ما لیس بضم
 على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمر زید صار بـ بخلاف ما اذا كان ظرفا لنحو قوله
 فما منکم من احد عنه حاجزین او زیدت ان بعد ما انما قبل بعد لان ان لا تزل
 بعد لا یحکم لا استقراء نحو ما ان زید قائم أعلم ان الحاجة تختلفوا فی ان هذه قد ذهب
 البصريون الى انها رائدة ولیست ان النافية بل التي تتراد بعد لا وما المصدیة
 ایضا وذهب الكوفیون الى انها نافية زیدت لتأكيد النفی والا فالنفی على
 النفی اثبات بطل العمل ای علی ما ان وجد معه شیء من الاشیاء المذکورة وهو
 جزء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف علیه كما رأیت فی بطلان العمل في الامثلة
 المذکورة اما بطلان العمل فی الصورة الاولى فلا ان النفی الذي لا جمل یعملان قد

لا حول ولا قوة

لم یخون بالقرء ولا بالی الصراح ۱۲

انتقض بالاموجبة للاشیات بعد النقی خلافا لیبونس فانه اجاز عملها بعد الاتسكا
بقول الشاعر شاعر ما الدهر لا یخوننا باهلله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، و
الجواب عنه بانه لم یكن فی البیت تنصیص علی الاعمال لاحتمال ان یعمل مخفوناً
علی حد الفعل تقدیریه وما الدهر لا یشبه مخفوناً فیکون مفعلاً رخصاً وان یعمل
علی حذف المضاف وقائمة المضاف الیه مقامه تقدیریه وما الدهر لا یدر رد ورن
مخفون ولا احتمال ان یعمل معذبا علی انه مصدر میبی یجعل للتركيب من باب
ما انت الا سیراً تقدیریه وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبا واما فی الصورة
فلا نهما علما فان ضعیفان لعدم تصرفهما کتصرف لیس لانها اصلیه فی العمل فالیها
بالتقدم واما فی الصورة الثالثة فلو قوع الفصل بین ما ومعموله مع ضعفه فی
العمل وهذه ای عا ملیة ما ولا و فی بعض النسخ وهذا إشارة الی اعمالها لغة
من لغی بالكسر اذ الهمج ای مال اهل الحجاز وعلی لغتهم قد ورد التزیل نحوها
هذا بشر او ما هن أمهتیرم واما بنو تمیم فلا یعملونها ای ما ولا المشبهین
بلیس اصلاً ای سواء وجت الشرط المذكورة اولم توجب بل یرفعون یا بعداً علی
الابتداء والخبر کما کان مرفوعاً علیها قبل دخول ما ولا لان القیاس فی العامل ان یكون
مختصاً بالقبیل الذی کان عاملاً فیه من الاسم الفعل لیکون متمکناً فی مرکز
الجوار والجوارز وما ولا تكونان مختصتین بقبیل واحد بل تدخلان فی الاسم
والفعل واما اهل الحجاز فم لعتیر واشبههما بلیس المختص بقبیل
واحد وهو الاسم قال الشاعر هو زهیر عن لسانی تمیم ای واحد منهم واللسان
یکون بمعنی الجارحة ومعنی اللغة والمراد ههنا هو المعنی الاخیر **شعر**
ومهمهم کالعصن قلت له اننسب فاجاب ما قتل الحب حرام
الواو فی قوله ومهمهم بمعنی رب والمهمهم اسم مفعول من المهمهم بفتح الهمزة
وسکون الفاء الاولى وهی قة الحاصرة ورقتها یقال جل مهمهم امرأة مهمهم کما
یقال رجل خصمان وامرأة خصمان وقوله انتساب من الانتساب هو بال فارسیة نسبت
داشتن یکسر الضمیر المستتر فی قوله فاجاب عائد الی مهمهم اصلاً القتل الی الحب من
قبیل اضافة المصل الی المفعول والفاعل موزون ای قتل الحب الحب الا انتسب اذ بان ما

المشبهة بليس ليست بعامة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بل
ان القائل التمر على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجا للتناسب بين السؤل والجواب
في البيت لفظا ومعنى حاصل ما لفظا فانه اجاب هذا القول جاء لفظا لفظا لمرفوعا مرفوعا منه
بعد معنى ليس ما هذا الا بلغة بني تميم فكانه قال اني تميمي واما معنى فلان المحقق اجابا باخه قل المحقق
كانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحببون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحل الانتساب
هنا على معنى الميل والرجوع فيمنع قوله انتساب رجع بالوصال ولا يقتلن بالفرق لا تؤذي
فان قتل النفس ايداءه بغير حق حرام فاجاب المرفهف ما قتل المحب حرام يعني انك
لو قتل في المحبة فلا جناح على اذ رب محبت يقتل في محبة ورب عاشق تؤذي من
معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اودى نبي مثل ما اوديت قط فانه شك
في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو محبوبه لكن ملحقه لا يذء من الله تعالى انها من جهة
كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبة لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبة فلا يرد ما
يقال كيف يصح لا يذء من الله سبحانه في حق صلى الله عليه وسلم هو جدي لما فرغ عن بيان
المقصد الثاني المشتمل على بيان للنصوص تشرع في بيان المقصد الثالث الشتمل على بيان الجوازات فقط

المقصد الثالث في الجورات

الاسماء الجورة هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا الحكم لاسماء الجورة
غير المضاف اليه ايضاً فحق بحسبك وكفى بالله وما جاء في من احل ان الجور فيه لم ينسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر وكذا الجور في مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة
على اختيار الجور قلنا الجور الاصل هو المضاف اليه الذي عرفه ما عدا هذا المضاف
اليه كالجور في الامثلة المذكورة ليس مجرورا اصلي بل هو ملحق بذلك
الجرور الاصل وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء الجورة الاصلية هي
المضاف اليه فقط وهي تنبيه على تقسيمه الى قسمين اصلي وملحق كما ان المرفوع
والم منصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط انما
لا طائل تحته لان المحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه
وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم للتنبيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما

المقصد الثالث في الجورات

لكن اعم من ان يكون حقيقة او حكما لينتناول مثل قوله تعالى يوم ينفع في الصور فان
 هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النسخ في الصور نسب اليه اي الى ذلك الاسم
 شئ اعلم ان كلام المصنف والشيخ ابن الخليل في الكافية يدل على ان المصنف لا يلزم
 ان يكون اسما لانها كلا نسب اليه شئ دون اسم ومثلا بمرت بزيد لكن الشيخ
 ابن الخليل قد حقق في موضع اخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الاسمين
 والتحقيق ما ذكره الخديجي حيث قال ان مرت من حيث ان زيد في مرت بزيد مفعول
 ليس ما ولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فاول به ولذا قال فقد اضعف
 المراد الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا بالاسم
 كما مبتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شئ لكن لا بواسطة حرف الجر
 كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحدثه فيما وقع
 قياسا لا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديرة سواء كان ذلك
 الحرف لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا او على التميز تقديرة بواسطة تلفظ
 حرف الجر او على انه حال تقديرة حال كون ذلك الحرف ملفوظا وير عليه ان وقوع
 المصنف حاكما سماعي لا قياسي واجيب بان هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد
 الى انه قياسي فيما اذا كان المصنف من تقسيما الفعل نحو اتانا سريعا وبطوق او قوله
 لفظا او تقديرا من تقسيما الفعل اي التوسط وهو ما لفظي وتقدير قلنا انما اختار
 مذهبنا في كل كلام الشيخ عليه فاما اذا لم يكن من تقسيما الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتانا ضحكا وبكاء نحو مرت بزيد وما اطلق اسم المضاف اليه على الجرم وجر الجرم لفظا
 وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور هو اطلاق اسم الجرم والجري عليه
 اليه بقوله يعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مرت بزيد في الاصطلاح المشهور
 بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس على وضع شئ لشئ
 بان جاز وجره ولا بانه مضافا اليه قد نقل الزوزني عن الرضوانه قال سيبويه
 الجرم وجره الجرم لفظا مضافا اليه لكنه غير ما هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف
 اليه يراد به الجرم وجره الجرم تقديرا واما من حيث اللغة فتجويز بزيد في مرت بزيد
 مضاف اليه بلا ريب لانه اضعف اليه الجرم بواسطة حرف الجر ويعلم منه

٤ اذا كان المصنف
 من انواع عاملة في
 جوار ان زيد في مرت
 ولو جاز بان زيد في مرت
 وهذا ليس كذلك
 واجيب بان ذلك
 ههنا بواسطة حرف
 عطف التوسط لا مثله
 ان المصنف لا يكثر
 لان انواع التوسط
 الجرم وجره الجرم
 وقد يكون لفظا
 عناية

له اي ملفوظا كان ذلك الحرف او مقفلا لانه في هذا محمول على مذهب فيه نظر لان ذلك ليس مطلقا بل

ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مروت يزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول
 مروت باسم او لم يا اول به اما اذا لم يا قل فظاهر واما اذا اول به فلان المضاف اليه الصلح
 ينبغي ان يكون العامل فيه اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافة على الاختلاف في
 المشهور وهو منتفٍ ههنا فيكون مراد المحدي من قوله المذكور قبل من حيث انه مضاف
 اليه اول باسم ان زيد امضاف اليه لغة وذكر في بعض الشرح انما اطلق على الجرح والجر
 اسم المضاف اليه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تصنيف متعا الافعال الى الاسماء
 او تقديرا عطف على قوله لفظا نحو غلام زيد تقديرا غلام لزيد باعتبار عن اي عن هذا
 التركيب هو غلام زيد في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه لانه جار مجرور وكان
 من الوجه المصنف ان يقول او تقديرا مراد اكما قال غير لي لترزبه عن الظرف فحتم
 يوم الجمعة فان يوم الجمعة وان نسب اليه شيء وهو قمت بواسطة حرف الجر تقديرا او
 هو في لكنه غير مراد والا لكان مجرورا لان المعنى بالمراد ظهور اثره اي يكون ما بعده
 مجرورا ويجب تجريد المضاف لاجل الاضافة عن التنوين الحقيقية كانت او تقديرية
 فلا يرد كم رجل وضاربك وحواجر بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجر
 عنها لاجل الاضافة لانها مجرورة عن التنوين التقديري والمقدر كالمفروق عندهم
 المراد بتجريد المضاف عن التنوين اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك ذلك
 بالحسن الوجه مع سقوط التنوين عنه لاجل اللام لاجل الاضافة وهو جائز وفاقا
 لانه حن ما اضيف اليه الفاعل الذي هو كالجرح منه اذا لانه اذا اصل الحسن فحتم
 اليه يقوم مقام التنوين فلما حلت من فاعل المضاف فكان حذف من المضاف مكان
 الجرحية واما لفحوا الضارب الرجل فيحمل على الحسن الوجه وما يقوم مقامه
 تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية وجمع السلامة وكن
 عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الى ذكر تجريد المضاف عن نوني التثنية
 والجمع ههنا لانه قد ذكر فيا سبق من قوله في فصل اصناف الاعراب هما يسقطان
 عند الاضافة فذكر ههنا يوجب التكرار قلت ذكر
 فيا سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه وذكره ههنا يدل على وجوبه
 فلا تكرر وانما وجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين تؤذن بتأمر الكلمة بها

بالمعنى المراد يظهر اثره

دون المضاف الیه الاضافة تؤذن بنهاهما بالمضاف فیتنافیان ولهذا التعلیل یجوز تجرید
المضافهما یقوم مقام التنوین نحو جاء فی غلام زید مثال تجرید المضاف عن التنوین
وغلاماً عمره و مسلماً مصر مثلاً ان تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین وما علم
مما سبق من تعريف المضاف الیه ان الاضافة مطلقاً علی قسمین احدهما ما ینکون حرفاً
فیه ملفوظة والثانی ما ینکون حرف الجر فیه مقدرة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول
قلیلاً لانه لا بحث فیه سماعاً بالجر بالحرف واهمل بیان حاله الى بحث الحرف بقوله فیما
بعد اما ما ینکر فیه حرف الجر فیساق فی القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثانی كثيراً
لاشتماله علی اقسام واحوال خصه بالذكر ویتنه بقوله واعلم هی کلمة تذکر لتنبیه
المتعلم ان الاضافة الیه بتقدیر حرف الجر بدلیل قوله فیما بعد هذا کله بتقدیر
حرف الجر واحالة ما کان یتلفظ فیه حرف الجر الى بحث الحرف باختصاص ما کان
بتقدیر حرف الجر بالقسم دون غیره علی قسمین معنویة منسوبة الى اللغاة فادتها
معنی فی المضافات تعریفاً وتخصیصاً ولذا سمیت بالمعنویة وسمیت بالحقیقیة ایضاً وقد
علی اللفظیة لذلك فانها تسمی غیر حقیقیة ولفظیة ای منسوبة الى اللفظ ای ثابتة
فی اللفظ دون المعنی اما المعنویة فی ای علامتها او ذات ان ینکون المضاف فیها غیر
صفة مضافة بالجر علی انه صفة صفة ای معمول لها ای معمول تلك الصفة ففی الکلام
اشارة الى ان المضاف فیها اما ان لا ینکون صفة بل ینکون اسما جامداً کغلام زید او صفة
لکنها مضافة الى غیر معمولها نحو کریم البلد فان کریم صفة مضافة الى غیر معمولها
لان البلد لیس بمفعول اذ لا ینحذف ان یقال کرماً البلد بل کرماً من فی البلد هی
ای الاضافة المعنویة اما کاتبة بمعنى اللام فیما لم ینکون المضاف الیه من جنس المضاف
ولم ینکون ظرفه نحو غلام زید ای غلام لزید او بمعنى من فیما ینکون المضاف الیه من جنس
المضاف نحو خاتمة فضة ای خاتمة من فضة او بمعنى فی فیما ینکون المضاف الیه ظرف
المضاف نحو صلاة اللیل ای صلاة فی اللیل قال الفاضل الهندی لا ولی ان یجعل
الاضافة الى الطرف ایضاً بمعنى اللام كما فی سائر اصناف الاضافة باد فی ملازمة فیکون
معنی صلاة اللیل صلاة لها اختصاص باللیل بملازمة الوقوع فی قولک
کوکب الخرفاء سهیل ای کوکب له اختصاص بالمرأة الخرفاء

له خبر جاء ايضاً
نما مر في معرف
نحو خرفاء ويا
نحو خرفاء

بملا بسنة انما تشترع في التفتي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هي شأن
 النساء المدبرة المنتهية للأمور في أحيائها ووجه الأولوية أن فيه تقليل الأقسام
 وهو أقرب إلى الضبط وفائدة هذه الإضافة أي الإضافة المعنوية تعريف المضاف للمضاف إليه
 أضيف أي الاسم إلى معرفة كما رأى تعريف المضاف في بعض الأمثلة المذكورة وذلك لأن
 وضع هذه الإضافة لفائدة الاختصاص بين المضاف والمضاف إليه في مدلول المضاف
 فتعين بتعيينه مضمرا كان المضاف إليه أو غيره من المعارف فانك إذا قلت غلام
 زيد تريد به وضعاً غلام له اختصاص بزيد أمّا بكونه أعظم علماً له وأشهر له أو
 معهوداً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج أو الذهن وعجيته لغير عين على خلاف
 وضع الإضافة وإنما حكمنا بأن غلام زيد معرفة وغلام زبد نكرة لأن الثاني
 يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين إلى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة
 وأما الأول فلا لأنه إشارة إلى معهود ومخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة
 الإضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك بالالف واللام نحو الغلام ولو كان هو لم يبق
 فرق بينهما لمحصل اختصاص زيد بالغلام في الصورتين ثم اعلم أن هذه الإضافة تفيده
 تعريف المضاف أن أضيف إلى المعرفة في كل اسم كذا في غير ومثل وشبه ونحو
 ونظير وكل ما هو بمعناها فإن هذه الأسماء لا تعرف لأنها متوعدة في الأسماء كونه
 إضافة لفظية بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الأصح لعدم دخول اللفظ عليه
 حال كونها مضافة بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فإنه يجوز أن يقال مررت
 برجل المغاير إليك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غريبك أو مثلك أو
 شبيهك ويدخل عليها رب نحو رب مثلك إلا إذا اشتبه المضاف بمغايرة المضاف إليه
 كغائب المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون أو مماثلة نحو فلان مثل
 حاتم فحينئذ تعرف لعدم الإيهام أو تخصيصه عطف على قوله تعريف المضاف
 أي وفائدة تخصيص المضاف أن أضيف أي الاسم إلى نكرة لأن الإضافة إلى النكرة
 تفيد تقليل الشيوع كغلام رجلاً فانك إذا قلت غلام كان شائعاً في غلام رجلاً
 امرأة وإذا قلت غلام رجلاً ارتفع عنه بعض الشيوع حتى لا يبقى صالحاً لأن يكون غلام
 امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع في النكرة وأما اللفظية فهي أي علامتها

هـ

ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها اى الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن
صفة كغلام زيد وبقوله مضافة الى معمولها عما اذا كان الصفة مضافة الى غير معمولها
فمذكور به البند فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهى اى الاضافة اللفظية كائنة
فى تقدير الانفصال اى فى حق المعنى اى لا تقتيره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
حتى ان الجرح ربما اللفظ مفعول او منصوب فى المعنى لا فى اللفظ اى لا يكون الاضافة
اللفظية فى تقدير الانفصال فى تأثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه
فمعرفة الانفصال ان المضاف يمكن ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال الاضافة
اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه مثال الاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وفائدتها اى فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط اى لا تعريبه
ولا تخصيصه لما مر من انهما فى تقدير الانفصال ثم التخفيف اللفظي اما فى لفظ المضاف
فحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد وحكما نحو حواجر بيت الله لوجده فونى
التثنية والجمع نحو ضاربين اى فى لفظ المضاف اليه بحسب ما فى الضمير استكنان
فى الصفة نحو القائم الغلام فاصل القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه استكن
فى القائم واذن صيغة القائم اليه للتخفيف فى المضاف فقط واما فى المضاف والمضاف اليه
جميعا نحو زيد القائم الغلام فاصل غلامه فالتخفيف فى المضاف بحسب التنوين وفى
المضاف اليه بحسب الضمير واستتاراه فى الصفة واعتراض ههنا بمرت برجل ضارب
امرأة او ضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصا فكيف
يستقيم قوله فائدتها تخفيف فى اللفظ فقط واجيب بان هذا التخصيص لا يحصل
بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله فى اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
او نقول لو لم يقل فى اللفظ لتبادر اندهن الى التخفيف فى المضاف على قياس قوله وفائدته
هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف آة وتخصيص آة فصرح بقوله اللفظ اى فى
لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعليم اعلم انك اذا اضفت الاسم
الصحيح او الجارى مجرى الصحيح قد مر تفسير كل منهما فى لسان الاعراب الى بيا المتكلم
متعلق بقوله اضفت كسرت اخره اى اخذ ذلك الاسم وهو الحرف الذى وقع قبل

الياء لمناسبة الياء واسكنت الياء لأجل التخفيف أو فتحها أي الياء لأن الأصل في
الكلمة البنية على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الافتتاح بالساكن والأصل
فيها بقى على الحركة الفتح للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقدير قوله واسكنت
الياء اشعار بأن المختار عنده هو السكون كغلامى مثال للاسم
الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجارى مجرى الصحيح المضاف
الى ياء المتكلم ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح والجارى مجراه شرع في بيان حكم
المنقوص والمقصوع فقال وإن آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء وجئت
للتثنية أو الجمع أو غيرهما مكسورة ما قبلها ادعيت تلك الياء في الياء أي في ياء المتكلم
لاجتماع المثليين وفتحت الياء الثانية وهي ياء المتكلم لئلا يلتقي الساكنان تقول
في قاضٍ قاضٍ وإنما رجعت الياء للحذف في قاضٍ لأن الإضافة يسقط بها
التؤني التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم وأوساكنة مضميها ما قبلها أي تلك الواو قبلتها ياءً وعملت كما عملت
الآن أي في الياء يعني ادعيت الياء المبدئية من الواو في ياء المتكلم ففتحها لاجتماع الواو
والياء وكون أو لهما ساكنة تقول جاء في مسليقٍ أصله مسلمٌ فاعلٌ علل في
وفي الأسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم تقول عنه
إضافة الخمسة منها إلى ياء المتكلم أخى وأبى وحجى وهى بياء مخففة بلازة الحذف
وهو الواو الواقعة كلاً من الكلمة كما يرد عدم الإضافة إجراء لها بعد حذف علّة
نسباً منسياً كما في يدى ودي وفي تكسر لفاء وتشديد الياء عند الأكثرين
ففى عند قوم الظرف متعلق بقوله تقول أي تقول في الأربعة الأول بتخفيف الياء
بلازة الحذف وفي الخامس بكسر لفاء وتشديد الياء عند قوم من النحاة وفي
هذا إشارة إلى ما اجازته المبرد في الأولين وهما أخى وأبى من تشديد الياء برّد
الواو والحذف فتقبلها ياء ساكنة وأدغامها في ياء المتكلم إلى ما ذهب إليه بعضهم
في الخامس وهو قى من أنه يقال فقى بقلب الواو ميماً قبل على حالة الأفراد ثم ثم
لا يعرف وجه حسن لتقدم الآخر على الأب في الذكر لأن يقال أنه اقتداء بقوله تعالى
يَهْدِي الْمَرْءَ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَوَجْهَ التَّقْدِيرِ فِي الْآيَةِ التَّرْقِي مِنْ الْأَوْفَى إِلَى

لا يرد

إضافة

الأعلى كانه يفر من أخيه ومن صاحبه وبنيه أو لانه الاحتياج الى إضافة
الى ياء المتكلم أكثر من إضافة الى غيره وذلك لان إضافة الى مضمراً أصلاً بل يضاف الى
اسم الجنس لانه موضوع لأجل ان يتوصل به الى جعل أسماء الأجناس صفات الأسماء
المتكررات نحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال فوجب مراعاة الصفة وهذا
التعليل يوجب ان لا يضاف ذو الى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب ان
لا يضاف ذو الى مضمراً خاصة فلا وجه للتخصيص بنفى إضافة الى مضمراً
الا ان يقال انما يخص المضمراً بالذكر لانه لما كان لبعض تلك الأسماء حكم لم يوجد
في غيرها حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم صريح بنفى إضافة الى مضمراً أصلاً
سواء كان المضمراً ياء المتكلم أو غيره اسقاطاً لما يخص فيه بحكم نظر الى إضافة اليه
ولما جاءت إضافة ذو الى المضمراً في بعض الأشعار فيلزم تقصير القاعد المذكورة
من ان ذو لا يضاف الى مضمراً أحاط عنه بقوله وقول القائل **شعر**
انما يعرف ذا الفصل + من الناس ذو وة

شاذ اي قليل لا يقاس عليه وكان الحق لله صلي على محمد وآله وذويه شاذ وما
جاء في كلام بعض المتأخرين من قوله أصلي على محمد وذويه اي صحابة ذلك اقتباس من
الدعاء المأثور وإذا قطعت تلك الأسماء الخمسة عن الإضافة قلت آخر واجب ومن
وقم محمد لامها وجعلت على عيناها اعرابها وهذا بحث عن غير المصنوع وانما ذكر تقريراً
وذلك لا تقطع عن الإضافة البتة لو صنعها لازمة للإضافة الى اسم الجنس المظهر وان
جاء الى الضمير في كلام فهو شاذ هذا اي ما يتبين من قسمي الإضافة المعنوية واللفظية كله
بتقدير حرف قد يقال لا حاجة الى ذكر هذا الكلام لانه قد علم مما سبق واجيب باننا ذكره
ليكون ذكر كلمة أمّا تفصيلية في قوله واما ما يذكر فيه حرف الجر لفظاً
فسيأتي بيانه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى وهو الحرف مع العديل لانه لا يستعمل
الا في العدلين او أكثر وعديل الذكور هو التقدير فلو لم يذكره لبقيت كلمة أمّا
للتفصيل مع عدم العديل فكانه قال واما ما يقدر فيه حرف الجر في التسمين والبيح
الشيخ ابن الحاجب رآه على جملة النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في اللفظية بل
لحرفها بالمعنوية في تقدير الحرف فعلى هذا القول لم يكن التعريف المذكور شاملاً

ثلمصنأ اليه بالاصناف اللفظية الا ان يجعل التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما
 واما لم يصح بتقدير حرف الجر في الاصناف اللفظية كما صرح به في المعنوية
 حرف الجر في اللفظية ليست منحصرة في الاقسام الثلاثة المذكورة في المعنوية
 بل يقتل بحسب اقتضاء تعدية اسم الفاعل و اسم المفعول كالي في نحو يا ثمر البلاد
 عند عدم الاقتضاء كما في احسن الوجوه ضارب زيد يقل اللام الزائدة لضرورة تضييق
 الجر ثم لما فرغ من مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة
 شدد في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال
الخاتمة في التوابع واعلم ان التمرت من الاسماء المعربة كان اعرابها

اي اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اي على
 نفس تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجوارم من
 المرفوعات والمنصوبات والجرادات بيان للاسماء المعربة فقد يكون الفاء
 للنفسير او في جواب شرط فحين وفي اي اذا كان ذلك فنقول قد يكون
 اعرابه اي اعراب هذا الاسم وهو بالرفع اما على الابتداء فمع خبره
 في محل نصب على انه خبر ليكون او على البدلية من الاسم بتبعية ما قبله اي
 بتبعية الاسم الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعا فاعرابه رفع
 كان منصوبا فاعرابه نصب ان كان مجرورا فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من
 ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك بالحمل الواقعة اوصافا وبالحمل التي هي معطوفة
 على ماله اعراب ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثانٍ ليسيحى واما سمي تابعا
 لانه اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في اعراب من الرفع والنصب والجر فهو
 اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثانٍ هو لبيان الحال ههنا لا للتقصير فلا يشك
 بالصفة الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول
 لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني على المتأخر ههنا على الجملة كما وقع في بعض
 الشرح لان الحقيقة ممكنة ولا يصاد الى الجاز الآ عند تعذرها وايضا يندفع بما ذكرنا
 ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء ثم واو يصح تقديره على المعطوف عليه نحو قوله مصر
 عليك ورحمة الله السلام على اوجه وعلى تقدير حمل الثاني على المتأخر

ينتقض بصورة التقدير ألا ان يحل المتأخر رتبة فالاولى ان يجعل قوله ثان
 لبيان الحال قصر للمسافة معرب باعراب سابقة للجاء والجر رصفتان اى كل ثان
 متلبس باعراب سابقة احتراز به عن خبرى باب كان وان من جهة واحدة اى من مقتضى
 واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى كذا
 نصب عالم في رايت رجلاً عالماً من جهة مفعولية موصوفة لا من جهة اخرى
 وكذا اجر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافية موصوفة لا من جهة اخرى
 وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احتراز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
 والمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
 اقساماً اما كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان
 يكون مقويًا للحكم الاول او الاول التأكيد
 والثانى لا يخلو اما ان يكون مبنيًا او الاول لا يخلو اما ان يكون مشتقاً او
 كان مشتقاً فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثانى لا يخلو اما ان
 يكون بواسطة حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثانى فهو بدل
 النعت والعطف بالحروف والتأكيد والبدل وعطف البيان ثم لما فرغ من
 تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال **فصل النعت**
 قدّمه على سائر التوابع لكونه اشد متبوعاً واكثر استعمالاً واوفر فائدة
 تابع يدل على معنى حاصل في متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التأكيد فان
 التأكيد بقى اطلاقاً فلو قال مطلقاً كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقاً
 اى غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في جاء في القوم كلهم اجموع يدل على معنى في
 متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال
 من ان مطلقاً قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو
 جاء في رجل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق متبوعه بان قام بالذى بيته بين
 متبوعه علاقة اما فرعية عن نسب نحو جاء في رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء في رجل حسن
 غلامه او مخالطة نحو جاء في رجل طويل ثوبه او تبعية نحو جاء في رجل عالم غلامه ابيه او ابو
 غلامه ابيه **والقسم الاول** من النعت وهو ما يدل على معنى في متبوعه

متبوعه في عشرة اشياء اى يتبعه في اربعة من عشرة اشياء ثلاثة منها ذكرت
 مجملة بقوله في الاعراب اى في الرفع والنصب والجر والسبعة الباقية التعريف والتكثير
 مجزئ الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاختفاء وصف النكرة المخصوصة بها
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كانت النعت مصدرا
 فانه يستوى فيه جميع هذه الامور فخور رجل عدل او رجل عدل او فعل التفصيل من
 فانه مفرد فذكر لا غير او فعل التفصيل المصنوع للزيادة على من اضيف اليه او وحده صفة
 يستوى فيه المذكر والمؤنث او فعول بمعنى فاعل فخور رجل صبور وامرأة صبور او فاعل
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكر كعلاقة ونسابة وآما
 وجب تبعية هذا النعت للمنعوت في هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصو
 فيما صدق عليه قيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحدة
 من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية
 والجمع واحد من التذكير والتأنيث نحو **حباء** في
 رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء
 عالمات وزيد العالم وامرأة عالمة **والقسم الثاني** من النعت هو ما يدل على معنى
 متعلق متبوعه انما يتبع متبوعه في الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثاني النعت
 في الخمسة الاخر وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بل كان حكمه فيها
 حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته لاجتماع
 الاعلى ضعف فكد لك الصفة لا تها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله كما ان الفعل
 اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل من كورا ويجب تأنيثه ان كان
 مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكد لك الصفة لا فائدة في قولهم
 فقط لان المحصل المراد منها مستفاد من كلمة انما اعلى الاعراب والتعريف والتكثير
 بيان للخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد
 من التعريف والتكثير كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهله وفائدة النعت
 غالباً لتخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين التخصيص في عرف النحاة
 عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات نحو جاء في رجل عالم فانه قوله رجل كان بحسب

الوضع مشترك بين كل فرد من أفراد الرجال فإذا وصف بعالم قل الاستغناء ^{الخاص} حصص
 بفرد من الأفراد المتصرفة بالعلم ^{الخاص} فتوضيحه أي فائدة النعت توضيحه المنعوت أن كانا أو النعت
 والمنعوت معرفتين التوضيحية عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو جاء في زيد ^{الخاص}
 فإن قوله زيد يحتمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون النعت
 بحجة الشناء والمدح أي لمحض الشناء والمدح لا للتخصيص لا للتوضيح هذا إذا كان المنعوت
 معلوماً عند المخاطب بذكر النعت وإذا لم يكن معلوماً لم يكن لمحض الشناء والمدح بل
 يكون للشناء والتوضيح معاً نحو بسم الله الرحمن الرحيم قد يكون أي النعت للذم نحو نحو باه
 من الشيطان الرجيم وقد يكون أي النعت للتأكيد إذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت
 نحو قوله تعالى نفخة واحدة فإن الواحد يدل على ما يدل عليه النفخة لأن الشاء نفخة الواحد
 فيدل على الواحد لما كان استعمال هذه الثلاثة الأخر قليل واستعمال الأولين كثيراً ذكرها
 بكلمة قد للتقليل وقد يحذف النعت للتعميم نحو كان زيدا في يوم من الأيام أي لقصد مجرّد كونه
 يوماً لا أمراً أو أن ذلك من كونه يوم الخميس أو يوم الجمعة وقد يحذف للترحم نحو نازيد
 الفقير قد يحذف لكشف الماهية نحو الجسم لطويل العريض العميق والفرق بين الصفة
 الكاشفة والصفة المؤكدة أن الأولى موضحة مفسرة والثانية مقربة وهو الفرق بين الأيضاح
 والتقريب وأعلم أن النكرة توصف بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب
 ولا بد فيها من ضمير حينئذ ليعرج إلى الموصوف فيحصل الربط بينهما وينبغي أن يصح به
 كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مرت رجل أبوه عالم في مثال الجملة الاسمية
 أو قام أبوه في مثال الجملة الفعلية وإنما وصف النكرة بالجملة الخبرية لأن الدلالة
 على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وإنما قيد الجملة بالخبرية
 احترازاً عن الجملة الانشائية كالأمر والنهي الاستفهام والتمني وغيرها فإنها لا تقع
 ولا خبراً ولا صلة ولا حالاً لا بتأويل وإنما حصل نكرة بالذكرة لا امتناع صفة المعرفة
 بالجملة الخبرية تكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف
 والتذكير والمضمر لا يوصف بشيء لأن فائدة الصفة الأصلية في المعارف هو التوضيح ضمير
 المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فتوضيهاً تحصيل الحاصل أما المضمر الغائب فيعمل
 عليها طرد الباب ولا يوصف شيء به أي بالمضمر لأن الموصوف أعرف من الموصوف ومساو

ولا تنق اعرف من المضمرة لا مسأوله حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت
 شرع في بيان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف**
 ای المعطوف بأحد هاء والعطف في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التوابيع قاله
 حرف العطف ما بعدة الى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس يشتمل التوابيع كلها
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه اعترض على هذا الحد بأنه غير شامل لبعض افراد
 الحد ومثل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بان الكلام محمول على جنس العطف
 نقد يره تابع ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه وينسب الى شئ نسب الى شئ متبوعه اليه
 فيشتمل الصورة المذكورة ثم المراد بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الايجاب او على وجه السلب
 فيدخل فيه المعطوف بلا لانه وقع النسبة هناك سلباً وكلاهما اي المتبوع والتابع مقصودان
 بتلك النسبة فيه احراز عن سائر التوابيع فانها ليست كذلك لان غير ان كان زيد المقصود
 هو التابع فقط وان كان غير البديل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض عليه بالمعطوف بيل
 لكون متبوعه غير مقصود وبالمعطوف باو وامر او اكون غير مقصود مع متبوعه بل المقصود
 احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع في المعطوف بيل يكون مقصوداً ابتداءً وان لم يكن مقصوداً
 انتهاءً بنبذ الراءى هو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوع غير مقصود كما ابتداءً
 على سبق اللسان وعن الثاني بان المراد بكونه مقصوداً بالنسبة مع متبوعه ولو بطريق البدلية
 والمقصود بالمعطوف باو ولما تارة احدهما من فكامل منها مقصوداً بطريق البدلية ويسمى اي العطف
 بالحروف عطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصوداً بالنسبة
 ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال **شرطه** اي شرط العطف
 بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي
 ذكر تلك الحروف في القسم الثالث ان شاء الله تعالى فامر زيد وعمر وعمر تابع
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه وهو القيام المنسوب الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام
 واذ اعطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستتراً يجب تاكيد اي تاكيد الضمير
 المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولاً ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فليزيد عطف
 على تاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه المستقل قوي غير المستقل

ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم الخطأ المتبوع عن
التابع فزيتة التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تأكيداً بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم للعطف على جزء الكلمة
من كل وجه إنما قيد الضمير بالرفوع احترازاً عن المنصوب والمجرول لأن العطف عليها
يجوز بغير التأكيد نحو ضربت بك وزيدا وموت بك وبزيداً إنما قيد المرفوع بالمتصل
لأنه لو كان منفصلاً جاز العطف عليه بلا تأكيد نحو أنا وزيداً أهيان ثم أعلم أن هذا
التأكيد واجب عند المصنف رحمه وهو اختيار الشيخ ابن الحاج في ذهب
البصريون إلى أنه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تأكيد لا فصل
لكن على قبحه وأما الكوفيتون فيجوزونه بلا تأكيد ولا فصل من غير قيد إلا إذا فصل
استثناء مفرغ أي يجب تأكيداً بالضمة المنفصل في جميع الأوقات الأوقاف وقوع
فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فحينئذ يجوز ترك التأكيد
بالمتصل نحو ضربت اليوم زيداً فإنه عطف على التاء في ضربت بدون التأكيد بالمتصل
مكان الفصل وإنما يجوز ترك التأكيد عند الفصل لطربان فتور في المعطوف باعتبار
البعيد عن المتبوع فلا يلزم من مزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتوى وإنما قلنا فحينئذ يجوز ترك التأكيد
بالمتصل فإنه قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل بقوله تعالى فكذبوا فيها هم
والغياؤون وقد لا يؤكد الأمران متساويان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف
العطف كما في المثال المذكور في المتن أو وقع بعده كما في قوله تعالى ما أشركنا
ولا آبائونا ولا زائدة بعد حرف العطف للتأكيد وإذا عطف أي إذا أريد عطف
الاسم على الضمير المجرى فيجوز عادة حرف الجر نحو ضربت بك وبزيداً إنما يقلل
الحافض كما قال غيره لاحتمال أن يكون المختار عند ما ذهب إليه بعضهم من أن
الجر إذا كان اسماً لا يجب إعادته ولأن حرف الجر كثيراً ما يعطف على الضمير المجرى فاعتبر
الأغلب وإنما وجب إعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لأن
الضمير المجرى كالحرف من الجار أشد اتصاله به من حيث أنه لا يفصل عن الجار
اصلاً وإن العطف على الجزء بعد إعادة حرف الجر أيضاً ولكن عطف الجزء على عطف

المستقل وهذا جائز واما قراءة حمزة نساء لَوْنٍ بِهِ وَالْأَكْثَرُ حَامٍ بِالْجَمْعِ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ
 الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ بِهِ بَدَلٌ مِنْ إِعَادَةِ حَرْفِ الْجَمْعِ فَشَاذَةٌ وَقِيلَ الْوَاقِلُ فِي قَوْلِهِ تَعَاوَاكَ الْأَرْحَامُ
 لِلْقِسْمِ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ كَوْنِهِ فِي الْمَطْلُوقَاتِ وَكَذَلِكَ أَمَّا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَشْعَارِ
 فَأَذْهَبَ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ وَجوبَ إِعَادَةِ
 الْجَمْعِ فِي حَالِ السَّعَةِ وَالْإِخْتِيَارِ أَنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَيُجَوِّزُ عِنْدَ هَمِّ تَرْكِهَا فِي
 حَالِ الْإِضْطِرَارِ أَجَازُ الْكُوفِيُّونَ تَرْكِهَا مُطْلَقًا وَعَنِ الْجَمْعِ هِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَغْيُ الْإِعَادَةِ
 إِذَا كُنْتُ الضَّمِيرُ بِالْجَمْعِ وَرَبُّهَا هِيَ خُومَرَاتُ بَكَ نَفْسِكَ زَيْدٌ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْطُوفَ فِي
 حُكْمِ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ أَيْ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ صِفَةً لَشَيْءٍ نَحْوُ جَاءَ فِي زَيْدٍ
 الْعَالِمِ أَوْ كَانَ الْأَوَّلُ خَبَرًا أَلَا مَرَّ نَحْوُ زَيْدٍ عَاقِلٌ وَشَاعِرٌ أَوْ كَانَ الْأَوَّلُ صِلَةً نَحْوُ قَامَ الْكَافُ
 صِلِيٌّ وَصَامٌ أَوْ كَانَ حَالًا نَحْوُ قَعْدَ بَيْدٍ مَشْدُودًا أَوْ مَضْرُوبًا وَالثَّانِي أَيْ الْمُعْطُوفُ
 كَذَلِكَ يَكُونُ صِفَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ صِلَةً أَوْ حَالًا وَكَذَلِكَ إِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوَّلِ
 ضَمِيرٌ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي أَيْضًا ضَمِيرٌ لَا تَحْكُمُ الْمُعْطُوفُ حُكْمَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالْقِيَا
 إِلَى مَا تَقْدِمُ فَيُجَوِّزُ أَنْ يُقَالَ قَامَ أَبُوهُ وَقَعْدَ أَخُوهُ وَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يُقَالَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعْدَ
 عَمُّهُ وَآمَّا نَحْوُ رَبِّ شَاةٍ وَسُخْلَتِهَا فَيَتَقَدَّرُ التَّكْدِيرُ لِعَدَمِ قَصْدِ النُّقَاتِ أَيْ بِشَاةٍ
 وَسُخْلَةٍ لَهَا أَوْ مَحْمُولٍ عَلَى نَكَارَةِ الضَّمِيرِ كَرَبِّهِ رَجُلًا عَلَى الشَّدْوِ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ
 الْمُعْطُوفَ فِي حُكْمِ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ أَلَا فَيُمَا يَخْتَصُّ بِالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَدَّى
 إِلَى غَيْرِهِ كِبِنَاءِ لِمَرْجُلٍ وَزَيْدٍ أَوْ يَأْزِيدُ وَعَبْدُ اللَّهِ فَإِنَّ الْبِنَاءَ فِي اسْمِ لَا تَتَّعَدَّى
 لِنَفْيِ الْجِنْسِ لِقَضَمِنْ مِنَ الْأَسْتَفْرَاقِيَّةِ وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِاسْمِ لَا الْمُنْكَرَ فَلَا يَتَعَدَّى
 إِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَكَذَلِكَ الْبِنَاءُ فِي الْمُنَادَى لِقِيَامِهِ مَقَامُ كَافٍ أَوْ عَمَلٍ
 كَمَا يَخْتَصُّ بِالْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ
 مِنَ الْإِضْطِرَارِ إِذَا الْإِضْطِرَارُ لِلْبِنَاءِ كَالْخَبَرِ عَنْ اللَّامِ فِي يَأْزِيدُ وَالْحَارِثُ فَإِنَّ الْخَبَرَ
 لَا يَفْعُلُ اجْتِمَاعَ اللَّامِ التَّعْرِيفِ وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْمُنَادَى فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى عَطْفِ عَلَيْهِ كَالِشَّمْلِ
 الضَّمِيرِ فِي زَيْدٍ شَجَاعٌ غَلَامٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّ اسْتِمَالَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ يَخْتَصُّ بِكَوْنِ الْخَبَرِ
 مُشْتَقًّا فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَادِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْطُوفَ فِي حُكْمِ
 الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ لَا أَنْ يَتَفَرَّقَ فِي وَجْهِ السَّبَبِ عِلَلُهُ بَأَنْ يَوْجِدَ سَبَبًا لِبِنَاءِ أَوْ سَبَبًا

المخرج عن اللام أو سبب اشتغال الضمیر فی المعطوف علیہ و ان المعطوف فحیث لا
 لا یكون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ ثم اشار الی الاصل الذی یقتضی ان یكون
 المعطوف فی حکم المعطوف علیہ و یوجب ان یاخذ المعطوف حکم بقوله
 والصابطه ای الاصل والقاعدة فیه ای فی کون المعطوف علیہ انہ ای الشار
 حیث یجوز ان یتقام المعطوف مقام المعطوف علیہ جاز العطف فیکون المعطوف
 قائما مقام المعطوف علیہ تقدیرا و هو یقتضی ان یاخذ المعطوف حکم المعطوف
 علیہ لان الشئ اذا قام مقام غیره یاخذ حکم الا یرى الی ان مفعول ما لم یسم علی ما قام
 مقام الفاعل یاخذ حکم الی المضاف الیه الذی هو القرية فی قوله ثم واسأل القرية
 فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذی هو اهل اخذ حکم هو الاعراب و حیث
 لا یجوز ان یتقام مقام المعطوف علیہ فلا یجوز العطف ولهذا وجب الرفع فی ذاهب
 فی قولک ما زید بقائمه او قاعد ولا ذاهب عمر و علی انه خبر مبتدأ و هو عمر و الجملة
 معطوفة علی الاولی عطف جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لکان معطوفا
 علی قائم او قائما فیکون خبرا عن زید فیکون تقدیره حیث ان ما زید افعال عمر و
 و هو متمتع بخلوه عن العائد الی واجب فی الخبر الی اسم ما فاذا لم یجوز ان یتقام ذاهب
 عمر و مقام القائم الذی هو الخبر للمعطوف علیہ لم یجوز عطفه علی العطف
 واحد علی معمولی عاملین مختلفین جائزا ان کان بعض المعطوف علیہ مجردا مقدا
 علی بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف کذلک بان کان المحرور فیه مقدا
 علی المرفوع او المنصوب نحو فی الدار زیدا والحجرة عمر و فالجزة عطف علی الدار
 العامل فیه فی وعمر و عطف علی زید والعامل فیه لا ابتداء و کان بعض المعطوف
 علیہ مجردا مقدا ما کا المعطوف و اما جاز العطف فی هذه الصورة لانه مسوء
 من العرب کما جاء فی بعض الاشعار **بنو**
 اکل امراء تخسبین امرءا + وناہر توفدنا باللیل ناہر

فان قوله ناہر عطف علی امرء المحرور والعامل فیه کل وقوله ناہر عطف علی امرء
 المنصوب والعامل فیه تخسبین وکافی مثال ما کل سوءا تمة ولا یضاء شجرة
 فان قوله یضاء عطف علی سوءا المحرور والعامل فیه کل وقوله شجرة عطف علی

نمرة والعامل فيه ما فاقنصر الجواز على صوة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
 صوة السماع ولم يسمع الا في صوة تقديم الحجر وول هذا قال اذا كان مجزوا مقدما
 وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض المعطوف عليه مجزوا مقدما لم يجز العطف في صوة ما
 وان كان العطف على معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد العدا
 المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين باختلاف
 لبيان العموم فان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء الجنس
 عموم الحكم وشموله الجنس منه قوله تعالى وما من دابة في الارض الا ظئير يطير
 بجناحيه وقال بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقال هو الاحترار عن مثل ضرب زيد كرم
 على ما نقل عن الفراء انه تشريك العاملين فيجوز العطف عليها على معمولي عاملين
 مختلفين بل متحدين في المعمول ثم اعلم ان جواز العطف في صوة تقديم الحجر
 انما هو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف
 وههنا مذهب اخر ان كما اشار اليها بقوله وفي هذه المسئلة اي وفي مسئلة
 العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهب اخر ان وهما ان يقال يجوز لو ذلك
 العطف مطلقا اي سواء كان الحجر مقدما او لا عند الفراء قياسا على العطف
 على معمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والحجر ونحو ان زيد في الدار
 وعمرا في الحجرة ونحو هب يدالي عمرو وبكر الى خالد فان العطف ههنا غير جائز
 اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو الجار وبين الحجر ولا يجوز ذلك العطف
 مطلقا اي سواء كان الحجر مقدما او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
 المتقدمون لان حرف العطف نائب لعامل الواحد فلم تقوان تقوم مقام
 العاملين ثم لما فرغ من بيان العطف بالحرف شرع في بيان التوكيد فقال
فصل التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف هو
 ثم والفاء قد يزداد وفي التاكيد اللفظي كما يقال ثم والله والله وكقوله تعالى كلا
 سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تخسب ان الذين يفرحون بما اتوا
 يحبون ان ينجحوا وبما لم يفعلوا فلا تخسبهم بمفازة تابع جنس تناول التبع
 كلها وقوله يدل على تقرير المتبع فصل خرج به العطف بالحرف في البدل لانها لا

ثم لم يخفى

ثم

يدلّان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف اليها لانها
وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يداخلا على تقريره فيما نسب اليه بل في
تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
زيد ونحو ان زيد اقا ثم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه
تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف التوكيد
في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
الا من تقرير اللفظ وهو يختص بالمعارف الا في المحكوم به وكن المعنوي يختص
بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اي
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في اللفاظ كلها اسماء وافعال او حرفا
او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء في زيد زيد وجاء في جاء في زيد ان
زيد اقا ثم ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قاتل رجلا قاتل والمراد بتكرير اللفظ
الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومتع
اي منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اي التاكيد المعنوي
يكون بالفاظ معدة دالة اي مخصوصة بمعددة وهي تسعة المذكورة في المتن فاخذ
منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيدي
وان غفل عنها ساثر النجاة وهي اي وتلك اللفاظ النفس العين يستعملان
للواحد والمثنى والجمع متلبسين باختلاف الصيغة اي صيغتها من حيث الافراد
والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرها الرجوع الى المتبوع المذكور نحو
جاء في زيد نفسه للمذكر الواحد والزيد ان انفسها بايراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر او نفساها بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سألني
في بحث المتن والزيد ون انفسهم لجمع المذكور وكذلك اي مثل النفس في الامثلة
عينه نحو جاء في زيد عينه للمذكر الواحد جاء في زيد ان اعينها وعينها للتثنية

في علم جسيم وعامة بمنزلة كل

المذكر وجاء في زيدون اعينهم لجمع المذكر وما ذكر امثلة تأكيد المذكر كقولهم
والعين شرع في بيان امثلة تأكيد المؤنث بهما فقال وجاءتني الهدية نفسها وجاءتني الهدية
انفسها او نفسها وجاءتني الهديات انفسهن وكذلك عيبتها واعينها
او عيبتها واعينهن وكل للمذكر وكلتا بزيادة التاء للمؤنث للشيء خاصة اي يستعمل
لتأكيد المثنى خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب او متكلم
نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاها وقمتا كلاهما وقمتا
كلاهما وقمتا كلتا نائتم قوله خاصة منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريح
ليستعملان مفعلاً فان قلت كون ذي الحال مذكراً او كون الحال اعني خاصة مؤنثاً لا يفي
لانه وجبت المطابقة بينهما قلت التاء في خاصة ليست للتأنيث بل هي للمباينة كافي
علامة ويجهز ان يكون خاصة مصدراً على وزن فاعلة بمعنى الخصي كالباقية في قوله
تعالى هل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوباً بما يفعل مقدراً اي خص المثنى بتأكيد
خصوصاً وانما قال خاصة احترازاً عن المفرد والجمع فانها لا يؤكدان بكلا وكلتا وكل
واجمع واكثر من حول كتيبة اي تأمر وابتنع من البناء بفقتين وهو طول العنق مع الشدة
مفردة والجامع بينهما الوكادة والظهور وابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة
من بضع العرق اي سال لغير المثنى اي يحيط هذه الالفاظ لغير المثنى من الحد جمع
مذكر او مؤنث باختلاف الضمير في كلمة بكل دون الصيغة والصيغة اي باختلاف الصيغة
في كلمات البواقي دون الضمير نحو جاء في القوم كلهم اجمعون اكتبون اكتبون
ابصعون للجمع والمذكر وقامت النساء كلهن جمعه كنتم بضم بضع جمع المؤنث
وهذا انما يجوز في جمع المؤنث بتأويل الجماعة وفي الواحدة المؤنث يجوز بدونه
نحو اشتريت الجارية كلها جمعا كتباء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة كنتم بضم
بضع واذا اردت تأكيد المضمير لرفع المنفصل سواء كان مستكناً او بارزاً بالنفس
والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تأكيده اي تأكيد المضمير المرفوع
المنفصل بالضمير المنفصل اولاً ثم أكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك
فان نفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا ازيد ضرب هو نفسه وانما
يجب تأكيده بمنفصل لان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرين نحو زيد ضرب

نه اي كلمة يستعمل

نه وطرف عطف وتولي

جمعاً كقوله ابصعون

نفسه و بشر جاء عينه فلو جعلنا تأكيداً للتبعض المستكن بغير التأكيد بمفصل
لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه و
لما لزم التباس في هذه الصيغة التزموا في ألا يلزم ذلك هو المضمم المرفوع للمفصل
البارز طرذاً للباب وبخلاف كل واحد حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التأكيد
لعدم اللبس وإنما قيد المضمم بالمرفوع لجواز تأكيد المضمم المنصوب والجور
بالنفس والعين بلا تأكيد هما بالمفصل نحو ضربت بك نفسك ومرت بك نفسك
وأنما قيد بالمفصل لجواز تأكيد المضمم المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد
بمفصل آخر نحو انت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واحد وجميع شئ إلا ما أي شئ مفرد كان
أو جمعاً يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء ألاموال المتعددة ليعمل الأفراد والاجزاء
يصح افتراقها أي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حساً كالقوم والرجال فان كل
واحد منهما يصح افتراق اجزائه وابعاضه أي افرادة في الحس هي زيد عمر وبكر إلى غير ذلك
كما نقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حساً منصوب على انه تميز من فاعل يصح أو على
انه مفعول مطلق أي يصح افتراقها افتراق حساً وعلى انه خبر كان المحذوف أو
على انه حال مجوز المضاف أي يصح افتراقها حال كونها ذات حيث قوله حكماً
عطف على حساً وحكماً كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما نقول اشتريت العبد
كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والحق
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربعه ودللا يصح ان يقال جاء زيد
وذهب زيد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيداً حساً ولا حكماً وإنما لا يؤكد بكل واحد وجميع
الاماله اجزاء وابعاض لان وضعها لفادة الشمول قد تغد ذلك فيما لا يجوز له
حساً او حكماً ولا نقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكثر ما يتبع وابعاض اتباع بفتح المعر
جمع ولا يجمع لم يرد به انما توأكيد لا يجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها
اتباع لاستعمالها في انما تستعمل تأكيداً ابداً نه لا تنال على معنى الجمع ظاهر الا
اذا صممت الى الجمع في هذا اشار بقوله وليس لها أي لتلك الالفاظ معنى ههنا أي فيما استعملت

تاكيدا ابدونه اى بدن اجمع واما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعة لمعارف
الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز الفاء للنتيجة تقديمها اى تقديم تلك الالفاظ
على اجمع لكونها ابتداء على ثم تقديم اكثر على اخويه فى الفصيحة ثم ابتنع على ابصع عند الزغشرى
وعند البغدادية والجزوى يقدم ابصع على ابتنع وقال ابن كيسان ابتداء بآيتهم شئت
بعد اجمع ولا يجوز ذكرها اى ذكر اكثر وابتنع وابصع بدن اى بدن ذكر اجمع لا يلزم ذكر

التابع بدن ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التاكيد شرع فى بيان البدل فقال

فصل البدل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه

اعتراض على هذا الحد بانه لا يشمل البدل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك جوابه
فانه فى حد العطف بالحروف وكو قال البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كما اقبل
واخصر هو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد عطف البيان لانها
ليست مقصودة بما ينسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحرف
لان ان كان تابعا مقصودا بالنسبة لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة ولما فرغ
عن تعريف البدل شرع فى تقسيمه فقال اقسام البدل اربعة وذلك لان البدل امان
يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا فالاول بدل الكل من الكل والثانى امان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا فالاول بدل البعض من الكل والثانى امان يكون
بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلي والبعضية او لا فالاول بدل الاشتمال
والثانى بدل الغلط احدها بدل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو
جاء فى زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لانه يدل على اخوة
المخاطب ولا يدل عليها زيد وايضا لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيدا
ولم يكن بدلا قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان
فيما صدق عليهما يطلقان على ذات واحدة وثانيها بدل البعض من الكل وهو ما
مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زيدا رأسه وثالثها بدل الاشتمال وهو ما يكون
بينهما اى بين البدل والمبدل منه تعلق ونسبة غير الكلي والبعضية كسلي زيد ثوبه
واعجبني زيد علمه واما سمي هذا بدل الاشتمال لاشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشابه
الى البدل لكونه دالا عليه لاجل لا يجيب يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل هذا

في

هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البديل وبه اخذ الحاجي و ابو البقاء وقيل
لا شتمال البديل على المبدال منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
انصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصار البديل قال المبرج لا شتمال
الفعل للسند الى المبدال منه على البديل ليفيد يتم لان اعجب في قوله لعجبي زيد علم
مسند الى زيد ولا يكتفي من حيث المعنى لانه لا تعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسي
الفجوداني ويرد على هذا بديل البعض نحو اعجبي زيد رأسه فان الاعجب بالنسبة
الى الرأس مثله الى العلم في الاشتماله لكنه لا يقدح هذا في اختصاص التسمية
لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما قلنا غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينهما بحيث
يوجب النسبة الى المبدال منه النسبة الى البديل اجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدال
منه منتظرة الى البيان بذكر البديل نحو اعجبي زيد علمه فان علمه ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفة كماله كعلمه والجموع والشجاعة وغيرها لا باعتبار ان نسبة
الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بديل الغلط نحو ضربت زيدا
علامه او حمارة لان نسبة الضرب الى زيد نامية اي غير مجعلة لا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بديل الاشتمال في بعض
افراده ورايها بديل الغلط وهو ما بين كر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورايت
رجلا حمرا واما سمي بديل الغلط لكون الغلط سببا للانيان به لانه غلط ولذا ذكره
ههنا والا فالغلط ما لا يتوعد له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
الابدال مطردة بمعنى الامر لكن يادني ملاسنة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل
او الى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبديل ان كان نكرة من معرفة غير نعتة اي نعت
ذلك البديل النكرة وقيل حسن نعتة كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة وذلك
لكرهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجاء لولا ذلك فاقول
يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجه
ولم ينعت بشئ وبقوله تعا حم تزييل الكتب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشئ قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

العجوداني

فان المادى وجهه
التسمية غير
ملائمة

فان الغلط لا يتقبل

الاضافة في جميع
الابدال يادني
ملاسنة

الشامح

البيان

التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله أحد والله شديد العقاب
ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فانه لا يجب
فحرمات يزيد حمار ونحوه ولا يجب ذلك اي نعت البدل في عكسه في عكسه اذا كان
البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة نحو قام اخ لك ولا يجوز ذلك
النعت في المتقاسمين اي في المتماثلين بان يكونا معرفتين نحو ضرب زيد خولاً وتكرار
نحو جاءني رجل غلام لك ثم لما فرغ من بيان البدل شرع في عطف البيان فقال
فصل عطف البيان تابع جنس يتناول التوابع كلها غير صفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضع وهو اعطى
البيان اشهر اسمي شئ هذا هو المفهوم من المفصل والمذكور في البواقي ولا يجب
ان يكون علماً ولا اعرافاً وبوالفهم في الوجيز حيث قال ولا يلزم ان يكون
او ضم من المتبوع بسبب مجيئه بعلم مشترك اذ قد يؤخر الشئ ما هو اظهر منه
متفرقاً عند اجتماعهما كما اذا كنى كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم
وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول اوضح منه مفرقاً نحو قام
ابو حفص عمر بن ففوله عمر عطف على ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه وقوله وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس لا يلتبس عطف
البيان بالبدل لفظاً اي من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما مع مطلقاً
اي في كل صوة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل للتوطئة
وعطف البيان غير مقصود به المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع في مثل قول الشاعر
متعلق بقوله ولا يلتبس والشاعر المراد الاسدي **شعر**
أنا ابن التاركة البكري بشير عليه الطير ترقبه وقوعاً
فان قوله بشر عطف ببيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلاً اذ البدل مقصود في حكم
تكرير العامل فيكون المعنى التاركة بشير فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد لا عند من
يجيزه والمراد بقوله في مثل ما كان عطف ببيان من المعرفة باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل وقوله عليه الطير مفعول ثانٍ للتاركة ان جعل عطف المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن

في عليه وقوعه اجمعه واقع حال من فاعل ترقية اي واقعة حوله متروكة لانها قروية
 الانسان مادام به رضى فان الطير لا يقربه ثم لما فرغ عن الباب الاول الثاني الاسم
 المعرب شرع في باب الثاني الثابت في الاسم المبنى فقال
الباب الثاني في الاسم المبنى هو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 او مع عامله او تركيب تحقيق معه العامل على ما عرفت من اختلاف الاقوال في حل المعرب
 نحو اب ت ث لعله لمراد اسماء هذه الحروف لا مسمياتها والا فلا يستقيم التثنية بحرف
 الهاء لانه بحث عن الاسم المبنى على انه وقع في بعض النسخ نحو الفربا وتاوتوا واحداً فان
 وثنية وكلف زيدا حال كونه وحداً فانه اي نحو هذه الاسماء مبنى بالفعل على السكون ومعرب
 بالقوة اي بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاج في تعليقه لمصر اعتبار الحروف الاسماء
 بالفعل مع الصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب ذهب صاحب الكشف الى ان الاسماء
 المعدلة العاربة عن المشابهة بمعنى الاصل معربة بالفعل اعتباراً بالحرف صلاحية الاعراب بغير التركيب
 او شابه مبنى الاصل اي ناسب منسبة مؤثرة في البناء وانما خسرنا قوله شابه بقولنا
 ناسب ليتناول ما تقتضي معنى مبنى الاصل كايين وما وقع موقعه كترال وما اضيف
 اليه نحو يومئذ فان كلامها مناسبت مبنى الاصل وليس بمشابه له وانما
 وصفنا المناسبة مؤثرة في البناء احترازاً عن المناسبات التي لم تؤثر في البناء لضعف
 او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى مناسبة غير المنصرفة الفعل الماضى
 ولاه في الفرعيتين ومناسبة اي الحرف مع لزوم الاضافة المنافية للبناء اما الضعف
 ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى فانه وان كان بمعنى الماضى لكنه جار على المضارع
 اي يوارنه في حركة وسكنانه فهو مناسبت للماضى في المعنى ومخالف له في اللفظ فكما
 مناسبة اسم فاعل للماضى ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرفة فانه يناسب الفعل
 مطلقاً في الفرعيتين ومناسبة الماضى تقتضي البناء ومناسبة المضارع تقتضي
 الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبة مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبة اي معارض
 وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه لا زماً الاضافة كما مر ثم كلمة اوفي قوله او شابه
 لمنع الخلو ون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله شابه وهذا شرع في بيان مشاهد الاسم
 مبنى الاصل اي بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجاً الى قرينه للاشارة

فبني

فشابه الحرف في الاحتياج فبني لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها أي ونحو قريته
الاشارة كقريته الصلة أو نحو كلمة هؤلاء مثل هذا وذلك من أسماء الاشارة وليكن
أي ذلك الاسم مبنيًا على أقل من ثلاثة أحرف إذ تضمن الاسم معنى الحرف تحقيقًا
لا توهمًا فلا يرد بناء التثنية لأن تضمنها واداء العطف وهنئ لا حقيق نحو أو
مثالان لما هو مبني على أقل من ثلاثة أحرف فشابه الحرف كمن وعن في البناء على ذلك

فبني

فبني

فبني لهذا واحد عشر إلى تسعة عشر مثال لما هو متضمن لمعنى حرف العطف لأن
معناه احد وعشر فبني لهذه المشابهة وإذا عرفت ذلك فاعلم أن وجع المشابهة
سبعة بلا استقراء أحد ها تضمن الاسم معنى مبني لأصل ثانيها الافتقار في الأصل
على المعنى وثالثها وقوعه موقعه ورابعها مشابكته لما وقع موقعه خامسها وقوعه
موقعه ما اشبهه كالمنادي المضموم وسادسها إضافة ما اشبهه وسابعها بناءه على
أقل من ثلاثة أحرف وهذا القسم أي ما شابهه مبني لأصل لا يكون معربًا أصلاً
لأنه بالفعل لا بالقوة بخلاف القسم الأول أي ما وقع غير مركب مع غيره فإنه مبني

اشبه

بالفعل معرب بالقوة كما عرفت وحكمه أي حكم الاسم المبني أن لا يختلف آخره
باختلاف العوامل في أوله لا لفظاً ولا تقديراً لكونه مقابلاً للمعرب فيجعل حكمه مقابلاً
لحكم المعرب وإنما قال باختلاف العوامل أنه يجوز أن يختلف آخر المبني باختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن المرأة ومن زيد ثم الحق أن يؤخر حكم المبني عن تقسيمه
إلا أنه قد مر أن غاية خيطه تعريف النسبي فنية على أنه الحكم الذي يعرف المبني لا بعد
معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيهًا على وجه العدول وحركاته أي حركات
المبني نسبي ضمًا سمي به لحصوله بضم الشفتين وفتحًا سمي به لافتتاح الفم والتلفظ به
وكسرًا سمي به لأنكسار الشفة السفلى في التلفظ به وسكونه أي سكوز المبني سمي وفتحًا
سمي به لتوقف النفس به وإنما هي على اصطلاح البصريين يعني أن التسمية المختصة
بهذا اللفظ المبني إنما هي على اصطلاح البصريين من المتقدمين المتأخرين وأما الكوفيين
فيطلقون القاب الأعراب على البناء وبالعكس وإنما قال وحركاته تسمى لأن المبني
قد يكون مع الألف والياء نحو يا زيد إن ولا جليلين ولا تسميان ضمًا وفتحًا حقيقة
وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازًا أو قال الشيخ الرضوي عندك

اطلاق الرفع والنصب الجرح على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
 حجاز وهو اى الاسم المبني مطلقا المشابه صيته الاصل فقط لان الاصول داخله
 تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالمشابه لمبنى الاصل فقد سما
 سهواً بيتاً على ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرد
 او خبر على تقدير احدها فهو وكن اما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولات
 واسماء الافعال والاصوات بالحجاء وبالرفع على انه معطوف على الاسماء وورد على هذا
 ان الاصول ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هي الة عليه التبع فكيف يكون
 ذكرها في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء
 فعولت معاملتها واجريت مجزئها في البناء فلهذا عدناها ولا يجوز ان يكون الاصول
 اصواتاً على انه معطوف على الافعال لانه صلا بحث الاصول فيما بعد بالاصوات
 لا باسماء الاصول والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض
 الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية بل المبنية بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات
 مع ان آية وآية منها معرفتان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فانا وفان منها
 معرفتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف
 وان اكثرها معرفة فافترق وللا يوهن انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان اللذين والذين
 الموصولات معرفتان لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم
 من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك واذ اعرفت ذلك فاعلم ان حصر المبنى
 في ثمانية انواع لا يشكل ثما الشرطية الاستفهامية والصفية والتامة ومن قسمها
 سق الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة
 من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضاً بفعال للتعليق
 الام لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء
 المبنية ولا يشكل ايضاً بخمسة في خمسة عشر بعل في بعلبك فانه مبنى مع انه
 لم يدخل في اقسام المبنى لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
 ولا يقتصر على بيان للركب لا بمثل غير مع تا وان لدخولها هكذا في بعض الظروف لما فرغ
 عن تعدد المبنيات شرح في تعريف كل واحد منها فقال **فصل**

اسماء

الكثر

ب

المضمر قدّمه على سائر المبنیات لان افرادہ کماہا مبنيّة من غير اختلاف وآما
 بنى المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم
 صرح باسم يخرج عنه كاف الخطاب في ذلك وويلك ورائك لانه حرف وضع ليدل
 على متكلّم أو مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اللذان
 عليهما بالصيغة لا بالمادة او يرد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيها جهة الغيبة فلا يرد
 المتكلم والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب او يرد بالمتكلم والمخاطب
 الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما لا يسميان متكلمًا ومخاطبًا في الاصطلاح
 او غائب تقدّم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان
 كانت غائبة لكن لا يشترط تقدّم ذكرها لفظًا او معنى او حكمًا المراد بتقدّم ذكره
 لفظًا اعم من ان يكون تحقيقًا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرًا نحو ضرب غلامه زيد
 لتقدّم الفاعل تقديرًا والمراد بتقدّم ذكره معنى ان يتقدّم ما تضمن معنى الضمير
 قوله تعالى اعدوا لى القتوى اى العدل لتضمن اعدوا اية او يلى عليه سياق الكلام
 التزامًا نحو قوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس اى لا يؤى الميت اذ سوف
 الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت والمراد بتقدّم ذكره حكمًا ان
 يعجز الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان والقصة او غيرهما اولم يصح به
 لفصل الامهام والاجال او لا ثم التفسير ثانيًا في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر
 الشئ مبهمًا ثم ذكره مفسرًا يوجب في المفسر تخييمًا وتعظيمًا فهو عائد الى ما تقدّم
 ذكره حكمًا لقوله تعالى قل هو الله احد وكقولك نعم رجلًا ثم لما فرغ عن تعريف
 المضمر شرع في تقسيمه فقال هو اى المضمر على قسمين متصل وهو اى المتصل ما لا
 يستعمل حده اى الذى لا يصح التلغظ به منفردًا فى الاصطلاح اى ما كان كالجزء
 لما قبله وبعض حروفه آما قلنا فى الاصطلاح لانه صرح التلغظ بالمضمر المتصل بالامر
 عقلاً ايضًا ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة اقام فروع نحو ضربت على صيغة
 الماضى المعروف وضربت على صيغة الماضى المجهول المشبّهين اولهما الى ضربت على صيغة
 الماضى المعروف الغائب ثانيهما الى ضربت على صيغة الماضى الغائب فيكون كلمة الى العينة
 الاسقاط لامتد الحكم فيلزم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها تصريفه ضربت ضربنا

بأولوية السبق استحق الحقة وأما لم يستتر في المخاطبة المتكلمة فبان بالقبول
 الحاصلة بالأبرار مناسبة لها لا الضعف الحاصل بالأاستنار كضربك هو مثلاً
 للماضي الغائب وضربت أي هي مثال للماضي الغائبة وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي أي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقاً أي زماناً مطلقاً واستناراً
 مطلقاً يعني سواء كان المتكلم واحداً أو مثني أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً نحو ضربت
 أنا ونضرب أي نحن والمخاطب عطف على قوله المتكلم أي يكون مستترا في المضارع
 للمخاطب إذا كان مفرداً مذكراً كضرب أي أنت الغائبة الغائبة كيضربك هو تضرع
 هي أما استتر في المضارع للصيغة المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهمزة
 والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في لا حصر ثنائية الغائبة الغائبة وجمعها وتنشئة
 المخاطبة والمخاطبة وجمعها وفي اسم الفاعل والمفعول وكن في الصفة المشبهة والفعل التفضيل
 مطلقاً أي سواء كان واحداً أو مثني أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً لوجود قرينة دالة على الضمير
 وهي علامة التنشئة والجمع كالألف والواو وحمل المفرد على المثني والجمع طرد الباء
 تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندات
 ضاربات والضاربات ضاربات والألف والواو في ضاربان وضاربون حرفا زیدتا
 علامة للمثنى والجمع كالألف والواو في الزيدان والزيدون وليستنا بضميرين
 بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون ورايت الضاربين
 والضاربين ومرت بالضاربين والضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مفعولاً كان أو منصوباً إلا عند تعدد المتصل استثناء مفرغ أي ولا يجوز استعمال
 المنفصل في جميع الأحيان إلا حين تعدد المتصل ذلك لأن وضع الضمير المنفصل
 والمنفصل خص من المنفصل لكونه أقل حرزاً من المنفصل فحق أمكن المنفصل لا يجوز
 العدول عن الأصل إلا عند تعذره فلا يقال ضربت أنت ولا ضربت أياك تعدد
 تعدد المتصل ذلك التعذر إما بسبب تقدم الضمير على عامله كإياك تعذر لأنه إذا
 تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل بالأول إنما الاتصال يكون بأخر العامل فإن المتصل
 كالحزب منه أو بسبب لفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الآية ونظيره ما ضربك
 إلا أنا إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعدد الاتصال وإنما تعدد الاتصال بالفصل إذ

الفصل بینا فی الاتصال وبتزلة الفصل یفوت الغرض الذی لا یحصل الا به أو بسبب کون عامل الضمیر محرراً والضمیر مرفوعاً ونظیره ما انت قائماً لعدم ما یتصل به اذا الضمیر المرفوع لا یتصل الا بالفعل بخلاف المتصل والحجج وکانه یجوز اتصالهما بالحرف ونحواتی وانما ولی وکون عامل الضمیر معنویاً وهو لا ابتداء نحوی تا زیداً وبسبب کون عامل کانه متأخراً فی عامله لا یوجد فی اللفظ ما یتصل به نحویاً تاک والشرفان جمیع هذا الضمیر یجوز فیہ استعمال المتصل لتعدد المتصل واعلم ان لهم ای للخاصة ضمیراً منزهةً عما عداها لان المراد به الشأن او القصة وهو مرفوع غائب فیلزمه الافراد والغیبة یقع قبل جملة من غیر تقدم معاد وتلك الجملة اسمیة خبریة البتة الا اذا دخلت علیه فواسمه المتصل فانه حیث یثبث یجوز ان یکون فعلیة کقولہ تعالاً کما لا تعنی الا بشارداً وانما وقع قبل الجملة للتعظیم والاحلال لان ذکر الشئ مبهماً ثم ذکره مفسراً یوجب النفس تعظیماً واجلاً لا لثلاً یفوت الکلام من السامع عند غفلة وانما وقعت الجملة بعد الضمیر لوجهاً کون مفسراً الشئ بعداً وانما قلنا من غیر تقدم معاد لثلاث تنقض القاعدة بقولنا الشأن هو قائم علی ان یکون هو مبتدأ عائداً الى الشأن وزید قائم خبراً عنه فانه یصیب علیه ضمیر یقع قبل جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى الشأن لا یخرج عن الابهام بالکلیة بل انما یرتفع الابهام بجملة زید قائم تفسره صفة جملة ای تفسر تلك الجملة وذلك الضمیر الابهامه وانما وجب تفسیر هذا الضمیر بالجملة لانه عائداً الى الشأن او القصة وذلك لا یتصور الا بالجملة والغراء اجاز تفسیره بالمفرد المأول بالجملة لانه عائداً الى الشأن او القصة ویسمی ای ذلك الضمیر ضمیر الشأن فی المذكور ضمیر القصة فی المؤنث سمي هذا ضمیر الشأن والقصة لانه عائداً الى ما هو مخرج فی الذهن من الثان او القصة نحویاً قل هو الله احکام مثال ضمیر الشأن وانها زینب قائمة مثال ضمیر القصة فلما فرغ عن بیان ضمیر الشأن والقصة شرع فی بیان ضمیر الفصل فقال ویذخرون ای العرب بین المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظیة وبعدها صیغة مرفوع اثرها علی ضمیر مرفوع لعدم تحقق كونها ضمیراً فاراد بیان الفصل علی وجه لا یتصور فی اختلاف او کونه علی صیغة مرفوع متفق علیه وان اختلف فی کونه ضمیراً وبعدها کونه ضمیراً مرفوعاً وانما سمي الفصل بما هو فی صورة الضمیر لانه غیر صالح لان یوصف واختیر صیغة المرفوع لتناسب

تغی

三才圖會

وقوله ليدل على مشار اليه فصل خرج به فاعل المحذوف من الاسماء فان قلت هذا اذا
 كان المراد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية لا يستقيم
 المحذوف حيث يدخل فيه ضمير الغائب نحو قلت المراد هو الاول التعريف لفظي وهو
 تعريف اللفظ بلفظ اجلي منه ويجوز ان يكون المراد هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب
 ونحو بقيد الحيثية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن
 لم يريد به ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة
 الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يلزم ضمير الغائب نحو فانه يشير الى
 المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية كان
 ذلك محمول على التجويز بتنازله ونزلة المحسوس للمشاهد ما من شيء الا ويدل عليه
 وانما بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحمل البقية
 عليه ولا احتياجا الى ما تبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج
 وهي اى اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخفى من
 ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون مفردا او متعديا او جمعا
 والجميع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذلك المذكر
 المفرد عن الكوفيين ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله
 ذى بالتشديد فحذف اللام فبقى ذى مثل كى فقلبت الياء الفاء ليخرج عن صورة
 الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوى بفخ العين اذ واوى العين وياى اللام اكثر من
 يا يشبهها فحذف اللام وقلبت الواو الفاء ليخرجها وانفتاح ما قبلها فصار ذ او ذ انى
 حالة الرفع وذى في حالة النصب والجر اشارة اى لستة المذكر وعن بعضهم انه معرب
 لا انقلاب الفه ياء جراً ونصباً كسائر الاسماء المتنيات والاخرى على انه مبنى وجرى
 علة البناء فيه كالمفرد والجمع وعن ابى اسحق الزجاج ان السته مطلقاً مبنى لقنمته
 معنه واو العطف اذ اصله زيد ان زيداً زيداً ويجمع في بعض اللغة ذ ان في الاحوال الملة
 ومنه قوله تعالى ان هذا لى لساجر ان على لى لوجه وتاوى وذى بقلب الالف ياء
 الاصل في لغات المؤنث الواحدة ذى كونها بازاء المذكر الواحد قيل تالفة
 لم يتن منها الا هي وقيل كلاهما اصلان وتة وذة بقلب الالف الواو هاء من غير

ع اى اشارة

وصل الیاء بها وذهی وترى بوصل الیاء بها للمؤنث الواحدة وتان في حالة الرفع
وتين في حالة النصب والجر لمشاهة ای لمتن المؤنث وأدلاء بالمد والقصر اذا كان
بالقصر يكتب بالياء واذا كان بالمد يتون مكسوة كصية ان كان أدلاء معرفة ضم
منوناً نكرة لا فادة البعد تنزيلة منزلة النكرة لجمعها ای لجمع المذكر والمؤنث عاقل
كان او غيره وقد يلحق باوائلها ای باوائل اسماء الاشارة هاء التنبيه ليدل على
تنبيه المخاطب كهد او هذان وهذين وهاتنا وهاتي وهاتين وهؤلاء
ويتصل باواخرها ای باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على
احوال المخاطب من الافراد والتنثية والجمع والتذكير والتانيث والذليل على كون
هذه الكاف حرفاً امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسماً لما امتنع ذلك ولانه
غير مستقل بالمفوضية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك ان ست وذلك آست
ولا يبعد ان يقال لا يكون في تركيب اسم راجع له من الاحراب فيكون الكاف حرفاً وهي
ای حروف الخطاب ايضاً كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معانٍ والقياس يقتضيه
ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب اثنين فبقي خمسة الفاظ نحو كذاكم
كذلك فذلك ای المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون
الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي ای وذلك
الخمس والعشرون ذاك الى ذاك بعني ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
وذانك الى ذانك يعني ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك
البواقي من الامثلة تقول تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك
اولئك اولئك اولئك واعلم ان ذال قريب ذاك للبعيد ای للمشار اليه القريب
البعيد وذال للمتوسط ای الذي بين القريب والبعيد لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
والبعيد يستعمل للام للتصيص على البعيد أما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس
ان يذكر في الوسط كما هو اقم في بعض النسخ لتوقف معرفته على الطرفين ثم لما فرغ
عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولات فقال **فصل الموصول** انها
بنيت لمشايرتها بالحروف من حيث افتقارها الى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس
قوله لا يصح ان يكون جزء تاماً من جملة الا بصلة بعده ای بعد الموصول كالفصل يخرج

لا يكون في تركيب اسم راجع له من الاعراب.

الموصول

الجملة

به الأسماء التي تقع ان تكون جزءاً تاماً من جملة بدون صلة كزيد رجل في قوله
 جزء تاماً إشارة الى ان الموصول يصلح ان يكون جزءاً بدونها لكن لا يكون جزءاً تاماً
 والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو نحو ذلك لما كانت
 الصلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير بيّنة احتاج الى تعريفها بقوله هي الصلة جملة خبرية
 معلومة مضمونها للمخاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجملة
 وبما يخفى منه وإنما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي في التامتها
 او محصورها موضوعه لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة فمضموها عليها وأما وصف
 الجملة الخبرية لان الاستثائية لا تثبت لها في نفسها وثبات الشيء للشيء قوم ثبوته في
 وأما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تقاً وإن متكم لمن يبيطن فإن الصلة
 هي جواب القسم هو جملة خبرية وإنما قلنا معلومة مضمونها قياً سأل على سائر
 الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف
 ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول ذلك العائد ضمير غائباً ويجوز أيضاً
 مظهر موضع المضمرة اذا نحو جاء في الذي ضرب زيد او قال لما لكي في التسهيل فرق
 بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد لم يقل من ضمير لان العائد عام من
 الضمير وإنما احتاجت الصلة الى عائد ليربط بالموصوف ولا تكافى كانت اجنبية غير مفيدة مثاله
 اي مثال الموصول المعروف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم او قام ابوه كمثلين
 لان الاول مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلته جملة
 فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع في تعدادها فقال وهي اي الموصوف
 الذي للمذكر الواحد صلها الذي كعبه في اسم منقوص فيها الغات أخر الذي ينتشد
 الباء والذ بحذف الباء وبقاء الكسر والذ بسكون الذال والذال في حالة الرفع
 والذين في حالة النصب البحر التي للمؤنث واللتان واللتين لمتناه اي لمتنه المؤنث
 والاولى على وزن العلة والهاء والذين كلاهما لجمع المذكر السالم والاولى والاولى
 واللاء بالهزة والياء او بالهزة او بالياء مكسرة او ساكنة لجمع المؤنث ما ومن هما جمع الذي
 يستغني فيه المفرد للثنية والجمع والمذكر والمؤنث غير ان من تختص بذوي العقول وما يغيرها بطريق
 الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الآخر مجازاً او أي مضاف الى معرفة لفظاً او تقدير المذكر

بمعنى الذي فرفع كقوله تعالى أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا وأية التثنية بمعنى التي ورفعه
 نحو أَيَّتَهُنَّ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا عِنْدِي وذو بمعنى الذي في لغة بني طي لعلم أن كلمة ذو
 تستعمل لمعينين أحدهما بمعنى صاحب كما عرفت في كاسماء الستة وهي معرفة وثانية
 بمعنى التي في لغة بني طي خاصة وهو المراهق هنا وهذه مبنيّة لا تتغير نحو جاء في ذو قام رأيت
 ذو قام مرتب بذو وقام يستوي فيه المذكر والمؤنث الواحد المثنى والجمع الغائب الحاضر
 كقول عبدالمطلب شعر فأن الماء ماء أبي وحدي + وبيري ذو حفر ذو طويت
 أي الذي حفرته والذي طويته قال الميداني المعنى الماء الذي فيه النزاع ماء أبي جح
 أي ورثتها أباً ويروي أبي والبير المتنازع فيها بيدي التي حفرتها وطويتها يقال طويت
 البناء بأمد والبير بالبحر أي دوّرت بناءها وألف واللام أي مجموعها بمعنى التي
 والتي وفتحها وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وموصوف بقوله صلته
 صلة الألف واللام وإفراد الضمير نظراً إلى أنها موصولة واحد اسم الفاعل واسم
 المفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعهما مركباً تاماً ولو لم يكنا بمعنى الفعل
 لكانا جاز وقوعهما صلة وإنما أورد الفعل في صورة اسم الفاعل والمفعول لأن اللام
 الموصولة في الحقيقة اسم موصولة وهو لا يدخل إلا في الجملة لأن هذه اللام مشافهة
 بلام الحرفية وهي لام التعريف وهي لا تدخل إلا في المفرد فجعلت صلتهما مكان جملة
 معنى مفرد أصورة علماً بالحقيقة والشبهة جميعاً والأولى أن يقول صلته اسم
 الفاعل والمفعول لا غير لأنه لا يجوز أن يكون صلتهما صفة مشبهة واسم
 التقضيل لأنها بعد هما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لأنه يتبين أن الفعل
 فلا يصير أن بمعنى الجملة نحو جاء في الضارب زيداً أي الذي يضرب زيداً وكن النحوي
 جاء في المضروب علامة أي الذي يضرب علامة عن المازني أن الألف واللام في
 الصفة من الحروف والضمير الذي فيها يرجع إلى الموصول المحذوف فإذا قلت الضارب
 تقديراً الرجل الضارب ويحذف العائد من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون
 المعنى سوى عائد الألف واللام فإنه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليته والضمير أحد
 كلا موصوليتهما وسوى الضمير المنفصل الواقع بعد النحوي الذي ما ضربت لا
 آية فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف لم يعلم أنه حذف ضمير منفصل بعد الجوارح

یکون الحذف ضمیرا متصلا قبل الا وحینئذ یفوت الغرض الذی لاجله لا انفصلا
ولا ضمیر سواک اذ لو کان ضمیر سواک نحو الذی ضربته فی دأره لایحذف حذف
احد الضمیرین اذ ینستغنی عن ذلك الحذف وبالباقی فلا یقوم الموصول دلیلا
على الحذف ولا یمکن عائد الى غیر الموصول وان کان عائدا الیه نحو قوله سمع الله
حمدا لا یجوز الحذف حیث لا یدل الموصول على الحذف ولا ینتفائه عنه ان کان
ای العائد مفعولا وهو شرط تقدّم جزاءه علیه هو قوله ویجوز حذف العائد
من مقام الذی ضربت ای الذی ضربته وانما جاز حذف الضمیر العائد لمعلوم الیه
لکونه محتاجا الیه حیث یمتاز الموصول الیه فیدخل على الحذف وتشر
قید جواز حذف العائد بقوله ان کان مفعولا لاجراخ الفاعل فانه لا یجوز حذفه فنه
یردان الحذف لا یخص لمنسوب بل یم الجرد والمرفوع ایضا ولا یخفى ان عدم التقیید
ضعیف والا ولی ان الحذف فیه اکثر فلا یتخصیص حذف المرفوع ان کان مبتدأ بشرط ان
لا یمکن الحذف حجة ولا ظر فاوان یمکن بعد ذلك وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
فی السما والیه وفي الأرض إله فانه طالت الصلة علیه وحذف الجرد بشرط ان
یمکن بحرف جر متعین كقوله تعالى استجد لما تأمرنا ای بدأ باضافة صفة ناصبة
تقدیر نحو الذی انا ضارب زید ای ضاربه واعلم ان ایاء وایة ای کلمة ایاء وایة الموصولة
معربة وذلك للزوم اضافة الما نفع عن البناء لذولها فزلة التنوین المنافی للبناء لا یمکن
نحو حیث فانه لا رفة الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة عهد ما نفع لا رافة
الا اذا حذف صلته ای صلة کلمة ای وایة فحینئذ یمحز بنا وهما على الضم ان
كانت مضافة ویكون الصلة عائدا كقوله تعالى لننزعن من کل شیعة منهم أشد على
الرحمن عینا ای هو أشد ای لننزعن من کل طائفة عن طوائف الغی هو أشد على الله فی
الطغیان والغلو فی الکفر ینادیه فی ادخاله فی النار وانما بنیت حینئذ على الضم لانه لا یمکن
فیه نقصان بحذف بعض ما یوضحه یمینه وهو الصلة فانه مبنيّة للموصول فجزء ذلك
النقصان بالضم الذی هو اقوی الحركات وقال سیبویه الاعراب بعد حذف صلته انما یبقی
لغة جیدة ثم لما فرغ عن بیان الموصولات شرع فی بیان اسماء الافعال فقال
فصل اسماء الافعال قد مرها على الاصوات لان وجه البناء فیه اقوی من وجه البناء

التعريف انما يكون للجنس للماهية لا للذات

في الاصوات كما سيحضر وهو كل اسم بمعنى الامر الماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف
الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائدا الى اسماء الافعال
وانما افردة مع ان الاسماء جمع نظرا الى اخر الاسماء ولا تـ عائدا اليها بتاويل كل واحد
ولانه عائدا الى الاسم المذكر بمعنى لدلالة الاسماء عليه انها جمع اسم انما عا د الضمير
الى الاسم وان الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس للماهية لا للذات واما ايراد الاسماء
على صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد بكون اسماء الافعال
بمعنى الامر الماضي ان يكون بمعنى احد هما وضعاً فيخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر الماضي
ومثل ضارب في قولك زيد ضارباً مس بقولنا وضعاً فان ضارباً ههنا يدل على الماضي
بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بعراض بحقوق الامر الدليل على كونها
اسماء الافعال ان صيغها مغايرة لصيغ الافعال ولان بعضها يتغير عند التنكير نحو
مـه وصبر ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولاً عن المصدر والظرف والمجرم
والجهد وكرويداً فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ايراد تصغير الترقيم
بجذوف الروايد كقوله تعالى امهلهم رويداً او نحو ذلك فانه منقول عن الظروف مثل
عليك فانه منقول عن الجار والمجرور وانما بنيت لكونها واقعة موافق الفعل ويكون
وضع بعضها وضع الحروف ثم حمل الباقي عليه لما كان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر بتقدير
واعترض على هذا الحدبات اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع نحو اي بمعنى انضج ورو
بمعنى اتوجع فكيف يستقيم الحصر الجيب بانها في الاصل كانا بمعنى تضجرت وتوجعت
والتعبير عنهما بالمستقبل كرويد زيد اي اهله مثال ما يكون بمعنى الامر هو متعب
والمنفول عنه فيه مستعمل ههنا ت زيد اي بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي هو الامر
والمنفول عنه فيه غير مستعمل ففي اختيار هذين المثالين اشارة الى اقسام اسماء
الافعال في موضع هذه الاسماء من الاعراب للتحفة مذهباً لحدما الرفع على الابتداء
فتكون مع فاعلها السادة مسد الخبر جلة كما قال ثور الزيدان والثاني الضمير على المصدر
فرويداً مثلاً في تقدير رويداً او ايراداً ثم حذف الفعل صغراً ايراداً تصغير
الترقيم بجذوف الروايد وقال بعض الشارحين والحق انه لا محل لها من الاعراب
لصيرورتها بمعنى الامر الماضي فاخذ حكمه او كان على وزن فعّال بمعنى الامر الجار

تتبع

والجهد رصفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر هو اي فعال بمعنى الامر من الثلاثي
 الجهد قياس اي قياسى واذ وقياسى محي فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي محي قياس
 عند سيدويه يعنى ان كل فعل ثلاثي محي يصح ان يشترك عنه فعال بمعنى
 الامر كزاني الكائن بمعنى انزل وترك بمعنى اترك وكضرب بمعنى اضرب
 وحلال بمعنى حل وكتاب بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي سماعى لم يجر الا قار
 بمعنى صوت من التصويت وعمر عار بمعنى تراعبوا ايها الصبيان بالعرعة وهي لعبة
 لهم وقال المبرد قرأت ارحمانية صوت الرعد عمر عار حكاية طلق الصبيان ويلحق به
 اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال حال كونه مصدرا معرفته اي علما للمعاني
 كعجار بمعنى الفجر او الفجرة وهما من المعاني وانما قال مصدا لان العدل يغير الصيغة
 بدون تغيير المعنى فيكون بمعنى المعاني وانما قال معرفة لانه يدل على ذلك فجاء القبيحة
 لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة او صفة عطف على قوله
 مصدا اي يلحق به حال كونه صفة للمؤنث مختصة بالنداء نحو يا فاسق بمعنى فاسقا
 ويا كاهن بمعنى لا كاهن او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما ما صا علم جنس الغلبة
 كجاء للنسبة وهي في الاصل لكل ما تجذب الى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس النيا
 والنوع الثانى ما بقى على وصفية هو قاطا اي قاطنة بمعنى كافية او علما عطف على قوله
 صفة اي يلحق به فعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله
 مؤنثا صفة ثانية له اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان الجنس
 فبطل معنى الجمعية اي علما للعين المؤنث المعنوى فما قيل من ان قاطا ليس للاعيان
 بل علم للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطار غلاب قال في الصحاح غلاب مثل
 فظام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبه بسهيل تانيثه بتاويل الكوكبة يقال كوكب
 كوكبة كطار اسم للكان المرفوع وتانيثه باعتبار المكاتلة لثرافعها قال الله تعالى وتو نشاء
 تسخنهم على مكانهم اي مكانهم وهذه الثلاثة اي الفعال المصد للعرفة والفعال الصفة
 والفعال العلم للاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل
 اسماء الافعال للناسبة نى لمناسبة هذه الثلاثة بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنه ولهذا الحق
 في البناء ولما فرغ من بيان اسماء الافعال شرع في بيان الاصوات فقال

فجار الفجر
 مؤنث

لترفعها

الاصوات

فصل

الاصوات انما بنيت لجرها بحری ما لا ترکیب فیہ من الاسماء فان قيل لم بنيت
اسماء الاصوات عند التركيب اعربت اسماء الحروف كالباء فانها اسم ب وكالتاء والتاء
فانها اسم ت وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمياتها
كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه يستحق مجازا واسماء
الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها مسق وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت
للهيئة فلا يليق بها التعبير كل اسم حتى به صوت اى اسم لصوت به مثل هيئة او
طائر او غيرها فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان بصوت غير من هيئة ونحوها ولم يرد
به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولا لا يحصل التقادير بين القسمين
فيقال قال زيد شخ وقال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق لصوت الغراب فانه
حكاية عن صوت الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به اليها ثم اى
لوجزها ودعائها او خشيتها او وحشيتها او غير ذلك كنه بالتحفيف والتشديد
لا ناخلة البعير اى وقت اناخه البعير ثم المتبادر من البهاثر اما هو ذوات القوائم لا ربع
فلا يشمل التعريف ما هو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبي والمجانين فكل اولى
ان يجعل ذكر البهاثر للتمثيل حتى يشمل الطير وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث
وهو ما صفت به الانسان ابتداء من غير تعلق بغير كوى صوت المتعجب وكاوه صوت
المتوخم ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا ان القسمان
المدكوران ملحقين بالاسماء المبنية لجرها بحری ما لا تركيب فيہ من الاسماء فكون
القسم الثالث ملحقا بها اولى لانه صفت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام المحم
يخذف المعطوف بقدره او صفت به البهاثر او غيرها فيدخل فيه ما صفت به لتحقاق الوجه
والمحدد وبقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما فرغ من بيان الاصوات شرعى
بيان المركبات فقال **فصل المركبات** كل اسم محل كل اسم على المركبات ليس مستقيم
الاستحالة ان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون
المعنى المركب كل اسم ثم محل كل اسم هو جزئى على المركب وهو كل اى ايضا ليس مستقيم الا على
التسامح فان المركب لما كان صادقا على كل اسم فكل اسم على كل اسم ليس بمستقيم الا بالتسامح
وتحتل ان يكون اللام للعهد فالتقدير بهذا **فصل المركبات** المدكورة في حصر المبنيا وقوله كل

المركب
المركبات

اسم مبتداً محذوف الخبر ای کل اسم کذا فهو کلمه مرکب او خبر مبتدأ محذوف فی تقدیر
 المركب کل اسم مرکب من کلمتین لم یقل من اسمین لیدخل فیہ یخت نصر لان ثانی جزئیة فعل
 لا اسم وقیل لیدخل فیہ سیدویہ لان ثانی جزئیة صوت لا اسم لیست بینہما نسبة
 الجملة صفة کلمتین ای لیس بین الکلمتین نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
 ولا افادة معنیه فیخرج عنه مثل تابط شر او عبد الله ویزید والنجم اعلیاً
 وكلامنا فی المبنى الذی سبب بناء التركيب فلا یرد ان مثل تابط شر من
 المبنیات فكيف یحترز عنه لانه لیس ما نحن فیہ فان تضمن الثانی ای الجزء
 الثانی من المركب حرفاً یوجب بناءً وهما ای بناء الجزئین علی الفتح أما بناء الجزء الاول
 فلانه صار وسطاً بالتركيب والوسط لیس یعمل للاعراب وأما بناء الجزء الثانی
 فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد عشر
 فحذف الواو فصد الأمازاج الاسمین وتركبهما الاثنی عشر استثناء من قوله
 یجب بناءهما فانها ای کلمة اثنا عشر وکذا الاثنی عشر معر بته كالمشتق یحذف
 كما ان المشتق معرب کذا لك الجزء الاول من هذه الکلمته معرب
 ایضاً مشأهتاً بالمضاف من حیث حذف النون لان حذفها من احکام الاضافة
 فأعطی له حکم المضاف وبنی الجزء الثانی علی الفتح لتضمن الحرف وأما حق
 مشأهتاً بالمشتق فی الاعراب لكون علة الاعراب فیها واحداً وهی مشأهتاً
 المضاف من حیث حذف النون عنها لان حذفها من احکام الاضافة التي هی المانعة
 للبناء اورد اعلى من قال مع ما فیہ من حسن التناسب بین المشبة والمشبیه به بیناً
 انه كما ان تلك الكلمة ذوهیتین جهة الاعراب فیها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء
 فیها باعتبار الجزء الثانی کذا لك المشتق فانه ذوهیتین ایضاً جهة الاعراب جهة خلافه
 فیہ علی اختلاف القولین قوة وضعفاً وان لم یقتضی الجزء الثانی من المركب
 ذلك ای حرفاً ففیها ای فی تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئین معاً واضافاً
 الاول الى الثانی وضع صرف المضاف الیه والثانیة اعراب الجزئین وضافة الاول
 الى الثانی وضع المضاف الیه الثالثة وهی اقصیها ای اقصی اللغات بناء الاول علی
 الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بین الاعراب البناء اعراباً

الوسط لیس یعمل للاعراب

اثني عشر

کتاب

عنه

غير منصرف كعليك نحو جاء في عليك ورايت بعليك ومردت ببعليك لعدم موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غير منصرف نحو السبيل العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اقام فروع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو عين الجزء الثاني غير منصرف او محذوف بان صفة للجزء الثاني او منصوب ببقيا مقام المصدا المضاف المنصوب بفعل مقل اي اعراب اعراب غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في الكنايات فقال **فصل** الكنايات لم يرد بالكنائيات ههنا معانيها المصدلية بل اراد ما يكتفي بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية فحذف في كناية عن الاعلام وهن وهنة كناية عن الاجناس فانها معربات وهي الكنايات في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي اي تلك الاسماء كمر بنيت كمر الاستفهامية لتضمها هنة الاستفهام وبناء كمر الخبرية تشبيها لها بالاختلاف لانها مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت كذا التركيبا عن مبنيتين الكاف وذو جاءت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاثنين ونحوها او على حديث مبهم وهو كيت وذيت اصلها كيت وذيت بالتشديد فحفظتا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت كناية عما جرت بينك وبينه عن الحديث والقصة وذلك لثلاثتهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر انما بنينا لاجزائها اجزى المكنة عنها بها وهو للجزء وهي مبنية فكذا اما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان كمر على قسمين استفهامية اي انزع على الاستفهام وما بعد ما اي مبرز كمر الاستفهامية مفرد منصوب على التمييز نحو كمر رجلا عند كمر وخبرية مخطوف على استفهامية وما بعدها اي مبرز كمر الخبرية محذوف مفرد مرة نحو كمر مال انفقته ومجموع مرة اخرى نحو كمر رجال لقيتهم وانما كان مبرز كمر الاستفهامية مفردا منصوبا ومبرز كمر الخبرية محذوف مفردا او مجموعا لانها لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنهما اخذنا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كمر الاستفهامية والخبرية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المنصوب فتنصب تمييزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مبرزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على عدل المضاف

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهما من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة
والالف جئ فيها حكم كليهما وانما لم يجعل للفرق بالعكس لان الاستقهامية لم تحلت
على العد حلت على العد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العد القليل وهو ما دون العشرة ودون العد الكثير وهو لما اثنتي
فوقها لثلاثين والنجمة بلا مرجح والتوسط راجح لان خبر الامور واسطها وقد جاء الخبر في
تميزكم الاستقهامية نحوكم رجل مردت وهو عند سيديويه والخليل حجة من الخلف
لا باضافة كم وقال الخبر في بالباء الداخلة على كم لانها وميزها كشيء واحد واجاز
الكوفيون جمع ميزكم الاستقهامية نحوكم لك علما نا والجواب ان علما نا حال والميز
محذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستقها
وميزها بالظرف نحوكم لك درهما لا تسام ثم اعلم ان الخبر بعد الخبرية انما يجيء ا
لم يقع الفصل بينهما وبين ميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان الخبرية هي النصب
بعد ما حمل على الاستقهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحوكم في الدار رجلا
ثم جزم ميزكم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جزمه من
المقدرة وسيديويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذا اللفظ وهذا
الاسم الاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة النحاة
لتأويله بالكلمة فقوله كما الاستقهامية في تأويل كلمة كم الاستقهامية والظاهر فيه
التذكير التكنيخي انشاء التذكير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكنيخي فما وجه
الجمع بين كم الخبرية وكون جملة انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحوكم رجلا ضربت اخبارا بضرب كثير
من الرجال وانشاء لا استكثار الضرب فالجهة مختلف فتدخل كلمة من البيانية
فيها اي في ميزكم الاستقهامية والخبرية جواز في خبر ان بها والفرق حينئذ يعرف
من المقام نقول كم من رجل لقيت في الاستقهامية وكم من مال لقيت في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينهما وبين ميزها بفعل متعلما اذا كان الفصل بينهما فدخل من
في ميزها واجب لثلاثين ميزها بمفعول ذلك المتعك كقوله تعالى اهلكتنا و

في خبر ان

قَرْنِيَّةٌ وَكَمْ أَتَيْتُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ قَالَ الْحَدِيثِيُّ لَوْ قِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ تَدْخُلُ مِنْ فَيْهِنَّ
 اِىْ فِى مِيزَانِ الْخَبَرِ الْمَفْرُوعِ وَالْمَجْمُوعِ لَكَانَ حَسْبًا لَّانِ السِّيَبِيَّةُ وَالْخَلِيلُ وَكَثِيرُ انْصِمَ لَا
 يَجْعَلُونَ دُخُولَ مِنْ ظَاهِرًا فِى مِيزَانِ اسْتِفْهَامِيَّةٍ وَجَوَازُهُ مُقَدَّرًا اَكْمَا عَرَفْتَ
 وَقَدْ بَحِثْنَا فِى مِيزَانِ اِىْ مِيزَانِ اسْتِفْهَامِيَّةٍ كَانَتْ اَوْ خَبَرِيَّةٍ لِقِيَامِ قَرْنِيَّةِ اِىْ وَقَدْ
 حُصِّلَ قَرْنِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى تَعْيِينِ الْحَذْفِ نَحْوُكُمْ مَا لَكَ اِىْ كَمْ يَتَارَا مَا لَكَ نَظِيرُ حَذْفِ
 مِيزَانِ اسْتِفْهَامِيَّةٍ وَكَمْ ضَرِبَتْ اِىْ كَمْ ضَرِبَتْ نَظِيرُ حَذْفِ مِيزَانِ الْخَبَرِيَّةِ وَكَمْ
 فِى الْوَجْهِينِ اِىْ فِى الْاِسْتِفْهَامِ الْخَبَرِ يَقَعُ مَنْصُوبًا عِلًّا وَكَذَا الْعِجْرُ وَرَأَوْهُ فَوْعًا اِذَا كَانَ بَعْدَ
 اِىْ بَعْدَ كَمْ فَعْلٍ اَوْ شِبْهِهِ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ اِىْ غَيْرِ مَعْصُومٍ عَنْ كَمْ بِضَمِّهِ اَوْ مُتَعَلِّقًا اِىْ تَعْلُقُ
 ضَمِّهِ اَوْ مُتَعَلِّقًا اِذَا قِيدَ بِحَاذِرٍ اِذْنٍ نَحْوُكُمْ رَجُلًا اَوْ رَجُلًا ضَرِبَتْهُ اِذَا جَعَلَ كَمْ مُبْتَدَأً
 وَلَا يَقْدَرُ بَعْدَهُ فَعْلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ نَحْوُكُمْ رَجُلًا ضَرِبَتْهُ وَكَمْ غَلَامٌ يَلُكْتُ مَفْعُولًا بِهِ
 اِىْ يَقَعُ كَمْ فِى الثَّلَاثِينَ حَالٍ كَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُكُمْ ضَرِبَتْهُ ضَرِبَتْ وَكَمْ ضَرِبَتْهُ ضَرِبَتْ مُصَدَّرًا
 وَكَمْ يَوْمًا سَرَتْ وَكَمْ يَوْمًا صَمْتُ مَفْعُولًا بِهِ اِىْ عِجْرُ رَأَوْهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَنْصُوبًا اِىْ تَقَعُ كَمْ
 فِى الْوَجْهِينِ عِجْرٌ اِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مُضَافٍ نَحْوُكُمْ رَجُلًا مَرَدَتْ وَعَلَى كَمْ
 رَجُلٌ حَكَمْتُ وَعَلَامَةٌ كَمْ رَجُلٌ ضَرِبَتْهُ وَمَا لَكَ كَمْ رَجُلٌ سَلِمْتُ فَإِنْ قُلْتَ لَكُمْ صَدَقَ الْكَلَامُ
 وَاِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مُضَافٍ زَالِ صَدَارَتُهُ قُلْتَ اِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مُضَافٍ
 اِنْتَقَلَ الصَّدَارَةُ اِلَيْهِ لِمَا كَانَ اِلْتِحَادُ وَالْجَزْئِيَّةُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ اِلَيْهِ
 وَمِنْ فَوْعًا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عِجْرُ رَأَوْهُ اِىْ تَقَعُ كَمْ فِى الْوَجْهِينِ مِنْ فَوْعًا اِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ اَمْرٍ
 اِىْ اِذَا لَمْ يُوْجَدْ اَمْرٌ مِنَ الْاَمْرِ بِالنَّكُورِ بَانَ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ فَعْلٌ نَاصِبٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ
 عَنْهُ بِضَمِّهِ اَوْ مُتَعَلِّقٌ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مُضَافٍ فَتَقَعُ مِنْ فَوْعًا اَعِنْدَ
 فَقَدْ اِنْ هَذِهِ الْاُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَاِطْلَاقُ الْاَمْرِ بِهَا اَعْتِبَارًا بِمَا يَقْتَضِيهِ لَا بِاَعْتِبَارِ
 مَا يَقْتَضِيهِ النَّصْبُ الْعِجْرُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مِنْ فَوْعًا اِنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى الْوَجْهِ مَرَّةً كَمَا
 فِى كَمْ رَجُلًا اَوْ رَجُلًا غَلَامٌ اَوْ غَلَامِي وَعَلَى اَوْ لَوْنِيَّةً مَرَّةً اُخْرَى كَمَا فِى نَحْوُكُمْ رَجُلًا
 اَوْ رَجُلًا ضَرِبَتْهُ اَوْ ضَرِبَتْ غَلَامٌ فَإِنْ رَفَعُ فِي مِثْلِ هَذَا اَوْ لَى سَلَامَةً عَنِ الْحَذْفِ فَيْهِنَّ
 اِنْ دَفَعُ مَا يَقَالُ اِنَّهُ يُمْكِنُ اِنْ لَا يَكُونُ بَعْدَهُ فَعْلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ بِضَمِّهِ اَوْ مُتَعَلِّقًا يَكُونُ
 كَمْ عِجْرٌ اَعِنْدَ الْعَمَلِ اللَّفْظِيَّةِ بَلْ يَكُونُ النَّصْبُ مَضْمُرًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّنْقِيسِ نَحْوُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

کم رجلًا او رجل ضربته فيكون منصوبًا على شريطة التفسير لا مفعولًا مبتدأً ان لم يكن
ای کم فی الوجهین ظرفًا لصدق حدّ المبتدأ علیه نحو کم رجلًا اخوك و کم رجل ضربته و غیر
ان کان کم فی الوجهین ظرف لصدق حدّ الخبر علیه نحو کم یومًا سفرك و کم شهر صومی
و یعلم کونه ظرفًا بالمیزان کان هو ظرفًا فظرف و الا فلا وقیل فی الكلام حد و مضافًا
ای مبتدأ ان لم یکن مبرز کم ظرفًا و خبر ان کان مبرزها ظرفًا و لما فرغ عن الکنايات
شرع فی الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام قید الظروف بالمبنية
لیعنی عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما ای ظرف قطع عن الاضافة بان حدّ المضأ الیه
کقبل و بعد فوق و تحت تقول جئتک من قبل بضم اللام و من بعد بضم الدال و کذا
فوق و تحت و امام و قد امر خلف و أسفل و دون و اول یحیی قبل قال الله تعالی لا امر
من قبل و من بعد ای قبل کل شیء و بعد کل شیء و اما بنيت هذا الظرف لتضمنها
معنی حرف الاضافة وتشبيها بالحرف فی الاحتیاج الی المضأ الیه فاختير بناؤها على الضم ليجر
المتقنات حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضأ الیه هذا ای بناء الظروف للمقطوعة عن کفایة
اذا کان الحد و ف ای المضاف الیه منوئیا ای مقصودًا للمتکلم الا ای وان لم یکن
الحد و ف منوئیا للمتکلم بل یكون نسبيًا منسبيًا لکانت ای تلك الظرف و معرفة
مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رب بعد کان خيرًا من قبل ای رب متاخر
خيرًا من متقدم و منه قول الشاعر شغری فساغر لی الشراب و کنت قبلًا اکاد اغصن بالماء
الفرات و کذا اذا کان ما اضيفت الیه مذکورًا کانت معرفةً نحو قبل هذا و بعد هذا و لم یذکر
لان فی بیان ما قطع عن الاضافة و على هذا التقدير قوی بالله الام من قبل و من بعد کبر
اللام و الدال منوتین بناءً على الاحراب و تسمى ای الظروف المقطوعة عن الاضافة ثنائيات
لانها تصیر بعد حذف المضاف الیه بلا عوض غایات فی النطق و اما ما عوض فی عن
المضاف الیه ککل و بعض و اذا فالغایة ههنا المضاف الیه بعد لا نه لوجود العوض کان
مذکورًا اذا الغایة العوض و منها ای من تلك الظروف حيث بالجرکات الثلاث و جاء
بالواو کذلک و هو للمکان و قد تستعمل للزمان عند الانقش بنيت ای کلمة حيث
تشبيهاً لها بالغایات لملازمتها الاضافة الی الجملة فی اکثر معنی لالفاظاً اما الاول
فلان معنی اجلس حيث زید جالس ای اجلس مکان جلوس زید اما الثاني وهو

وهي

عدم الاضافة لفظا فظاهرا لان حق الظرف اضافتها الى المفردات و اضافتها الى الجملة
 كلا اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ فحيث في الآية مضافة الى الجملة معني وهو لا يعلمون وقد تضاف

اي حيث الى المفرد كقول الشاعر

أما ترى حيث سهيل طالعا أي مكان سهيل في لغة غيا يضيء كالشهاب ساطعا
 فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل ويروي في سهيل على انه مبتدأ مخذف
 الخبر اي حيث سهيل موجود مخذف لدلالة الحالة عليه وهو طالعا ومع الاضافة الى المفرد
 ويعرب به بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة لا مشربنا وكما ترى من الروية
 البصرية يقتضيه مفعولا واحدا وهو طالعا ونجا بدل منه ويضيء و ساطعا من صفات
 وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لثري على اية الرفع طالعا حال كحاضر
 وشرطه اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان يضاف الى الجملة اسمية كانت او

فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس اما كانت شرط حيث
 ان تضاف الى الجملة لاحتياجه اليها لتعيين معناها كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانه موضوع
 لمكان يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبينة اذا وجه بناؤها ما في حيث هي اي

كلمة اذا للمستقبل اي للزمان للمستقبل اذا دخلت على الماضي صار اي لما مستقبلا
 غالبا نحو قوله تعالى اذ اجاء نصر الله وقد تستعمل في الماضي من غير ان يصير مستقبلا نحو قوله
 حتى اذا ساءل بين الصدقين وكنت اذا بلغ مغرب الشمس له امثال كثيرة وفيها اي كلمة

اذا معنا الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه
 اخر لبنائها ويجوز ان تقع بعدها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو

انتيك اذا الشمس طالعة واختار بعدها الجملة الفعلية لان الشرط يقتضي الفعل
 لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان مختارا

والمنقول عن اللبرد اختصاصها بالفعلية نحو انتيك اذا طلعت الشمس قد يجيء اذا
 مجرد الزمان نحو انتيك اذا احمر البرأى وقت احمراره وقد تكون اي اذا دلالة اجابة

لوجود الشيء فجاءة اي بغتة مصلد مهمول اللام من باب المفاعلة معناه الان بقتة
 والنجاة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها

الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف اي اذا كان إذا للسفاحابة
 المحكم كذا افرقاً بين إذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام إشارة الى ان وقوع المبتدأ
 بعد اذا للمفاجأة غير لازم بل يكون مختاراً نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر وموجي
 وظاهر كلام سيدي به ان اذا للمفاجأة ظرف زمان الحاضر والعامل فيها الفعل
 المقدر وهو فاجأت وقال الحديدي تقدير فاجأت اولى من جعل اذا بمعنى فاجأت
 ويمنع اظهاره استثناء بقوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون
 الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولاً به لفاجأت فكانت قلت خرجت
 ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفاً كما يشع به قول الجاحي فانه قال يلزم وقوع
 المبتدأ بعد اذا التي للمفاجأة وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا
 كلامه وقال المبرّد وعليه ان اثر المتأخرين هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول
 اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث فحينئذ
 لا يخلو من ان يتركبها الجملة نحو خرجت فاذا زيد قائم واسم مفعول بعد حال نحو
 خرجت فاذا زيد قائم اي خرجت فبحضرتي زيد قائماً وقال لا ندلسي ان شئت فقل
 قائماً على انه خبر مبتدأ وابقيت الظرف كما اتفق في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني
 اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبراً عن المحيث وقائماً حال عن الضمير في الظرف
 والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل في اذا الفعل الدال عليه اذا وهو فاجأت
 وعن الاخفش من تبعه ان اذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة ومنها اي من الظروف
 المبينة اذ وهي للماض اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار ماضياً نحو اتيت
 اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشك هذا بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
 اعناقهم كأن اذ وان دخلت على المستقبل ههنا كنه نزل منزلة الماضي لانه اخبار
 من عند المستقبل كالماضي ولا يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل لحوال ان يكون
 مطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهو يمنع كونه
 مستقبلاً بقريئة فسوف ثم نبأوها لما قلنا في حيث اولان وضرباً وضع الحرف
 وتقع بعدها الجملتان الجملة الفعلية نحو جئت اذ طلعت الشمس الجملة الاسمية نحو جئت
 اذا الشمس طالعة وقد يكون اذا للمفاجأة قال الرضي الاغلب محيق اذ في جواب بيتها

تقول كنت واقفا اذا جاءني عمر وقال في الباب وهما يعني اذ واذا كاشتنتان
 للمفاجأة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايفاعا للمبالغة بينهما وبين
 الزمانية ولما كان محيى اذ للمفاجأة قليلا في كلامهم لم يذكروا المص ومنهائى من
 الظروف المبينة وَاَيْنَ للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اى لكائنتان للمكان
 اوها كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اى حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام وانما
 بنيتا لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اَيْنَ تَمُتُّهُ وَاَيْنَ تَقْعُدُ وَيَجِبُ اَنى بمعنى كيف
 اذا كان بعد فعل كقوله تعالى اَنْتَا اَحْرَثُ كَرُ اَنى شَيْئُهُم اى كيف شئهم وبمعنى الشرط معطوف
 على قوله بمعنى الاستفهام نحو اَيْنَ تَجْلِسُ اجْلِسْ وَاِنى تقوم اقم ومنها اى من الظروف
 المبينة مئة للزمان استفهاما وشرطا انتصابها على انها تميزان اى من حيث الاستفهام
 والشرط او على انها محالان اى حال كون الزمان ذا الاستفهام وشرط نحو مئة تناسف
 مثال مئة للزمان استفهاما ومئة تصم اصم مثال مئة للزمان شرطا ووجه بناءها
 فا ذكرنا فى اَيْنَ وَاِنى ومنها اى ومن الظروف المبينة كيف للاستفهام حال نحو كيف انت
 اى فى اى حال وَاِنى صفة انت من الصحة والسقم وغيره فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان
 الحال ويستعمل كيف للشرط مع ما على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين
 وهو ظرف مكان بدليل علمها فى الحال فى قولك كيف زيد ضاحكا كما فى ابن زيد قائما وعد
 سيدويه انها اسم صريح لا ظرف ونوع مثل صحيح او سقيم فى جواب لو كان ظرفا لما صح وقوع مثل
 ذلك فى جوابه بل اجيب بنحو ظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اى من الظروف
 المبينة اَيَّانَ وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما اى من حيث الاستفهام
 او حال كون الزمان ذا الاستفهام او فرصة استفهام والفرق بين اَيَّانَ وبين مئة ان الاولى
 مختصة بالزمان المستقبل بالامور العظام بخلاف الثانية فاتمها اهم نحو اَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ
 ولا يقال اَيَّانَ فيام زيد ووجه بناءها ما مر فى كيف ومنها اى من الظروف المبينة
 مئة ومئة قد مر مئة على مئة مع كونه فرعا له اذا اصل مئة مئة بدليل تصغيره على
 مئيد فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالباً لانه مقصود لكونه لخص من مئة
 انها بنيتا اسمين لموافقتها اَيَّاهما حرفين او لكون وضع مئة وضع الحرف ثم حمل مئة
 على مئة اولمشا بجهتها بالغايات فى القطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يجيئها الا

التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالباً

مبینین لانها ابدال مقصودتان عن الاضافة للعنویة بخلاف الغایات بمعنی اول المدّة
 ای مده منذ کانتان بمعناه وبیستعملان لمعنیین احدهما بمعنی اول المدّة ان صلح
 ای الزمان الذی بعدهما جواباً لمقی نحو ما رایتہ مذ او منذ یوم الجمعة فی جواب من
 قال متی رایت زید ای اول مدّة انقطاع رؤیتی ایاک یوم الجمعة وثانیها بمعنی جمیع المدّة
 ان صلح ذلك الزمان جواباً لکم نحو ما رایتہ مذ او منذ یومان فی جواب
 من قال کم مدّة ما رایت زید ای جمیع مدّة ما رایتہ یومان ومنها ای من الظروف والمبنیة
 لدی بالالف المقصورة ولدت بفتح اللام وضمر الدال وسكون النون بمعنی
 ای لدی لدن الکائنتان بمعنی عند او هما الکائنتان بمعناه نحو المال لدیک
 ای عند والفرق بینهما ای الفرق استعمالاً بین لدی وعند ان عند لا یشترط فیہ
 الحضور حتّی یقال المال عند زید فیما یحضر کما اذا کانت فی خزائنه ویشترط ذلك
 ای الحضور فی لدی ولدن حتّی لا یقال المال لک زید اولدن زید لا فیما یحضر عندک
 فیكون عند اعم من لدی واخوانته مطلقاً وجاء فیہ ای لدن لغات اخر لدن بفتح
 اللام سکون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال سکون النون ولدن بضم اللام
 وسکون الدال ولدن بفتح اللام وضمر الدال وبنائها الوضیع بعض لغاتها وضمر الحروف
 والبقیة محولة علیہ منها ای من الظروف المبنیة قط بفتح القاف وضمر الطاء المشددة
 وهی اشهر لغاتها وفیها لغات وهی قط بضم القاف والطاء المشددة المضمة وقط بفتح القاف
 وسکون الطاء مثل قط الذی هو اسم فعل لما ضمه المنفَعُ عمر والنحو ما رایتہ قط فان معناه
 ما رایتہ فی جمیع الارزمنة الماضية والمراد باللف اعم من ان یکون لفظاً او معنیً لیتناول مثل
 قول الشاعر جاً وایمذق هل ایت الذهب قط + وقد نستعمل فی الاثبات نحو کنت
 اراه قط ای دائماً وانما یبني قط مخففة لوضعها وضمر الحروف ببناء المشددة لمشاقتها
 باختنها اولتضممتها فی اول الامر التعریف لکونها دالّة علی الزمان المعین ومنها ای من الظروف
 المبنیة عوض بفتح العین وقد جاء بالضم للمستقبل المنفع علی سبیل الاستغراق نحو
 اضربه عوض فان معناه لا اضربه فی جمیع الارزمنة المستقبلية وانما یبني عوض لتضممتها معنیً
 الاضافة ولشبهها الحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیه مثل قبل وبعد ذالک المعنی عوضاً
 کما هو الداهرين ویدل علی ذلك استعمالها كذلك واعرابها مثل قبل وبعد واعلم

انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنية الى الجملة او الى اداة المضافة الى الجملة جاز
 بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناءها من المضاف اليه المبني ولو بواسطة
 كما في اذ لان الجملة من حيث هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل
 واختار بناؤها على الفتح المحقة وفي قولنا جاز بناؤها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
 اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
 ونحو يَوْمَ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ وَكَيْفَ مَثَلٌ وَحِينُئِذٍ اى يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا او
 كذلك مثل غير مع ما وان وان يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز
 الاعراب كذلك كلمة مثل غير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحققة والمتقلة اى مفتوحة
 الى احدهما في جواز بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته
 مثل ما ضرب زيد مثل ان ضرب زيد وغير ان ضرب زيد غير ما ضرب زيد اما بنينا لاصالتها
 الى الجملة صيغة تشبيهها بالظروف لادبارها والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وهذا
 ذكر بناءهما في محض الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا
 لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ومنها امس بالكسر عند اهل الحجاز ثم لما فرغ عن
 البابين في الاسم العربى المبنى شرع في الخاتمة فقال **الخاتمة** في سائر الاحكام الاسم والحق
 غير الاعراب والبناء صيغة الاحكام وسائر مشتق من السوء بمعنى بقية ما اكل
 ومعناه البوائى وفيها اسم في الخاتمة فصول
فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى التمييز المبيِّن
 فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرها قبل المنصرفة وغيره لكنه لما كان معرفة بعض
 اقسام المعرفة متوقعة على مباحث المبنى لخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو
 المطلوب لاصلة الاهم الافيد كثيرة الاستعمال قد مر على النكرة فقال المعرفة اسم
 وضع لشيء معين قيد به احتراز عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشئ معين
 اعم من ان يكون فردا معينا كزيد الرجل المعرف الخارجى وكانا وانت وهى او عجميا
 معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى بلام الجذر او جملة معينة
 من كل افراد جنس وبعضها كالمعرف بلام الاستغراق والمعرى وهو اى وصية
 لشيء معين او المعرفة فتد كير الضمير باعتبارها خبرا فانه مذكورا عرفت ان تانيث العرف

في
 المبنى
 والحق
 كماله

من الثلاثة الى العشرة على عكس تائيد جميع الاشياء اولاً ان تائيد المعرفة غير حقيقة
ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمة اعني اسماء الاشياء والموصولات
وانما سميها مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
عند المخاطب حذر التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها
وكن الموصوف من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
فحوارجل عند قصد المتعيين واما عند عدم قصد فيكون بكرة بالالف واللام العهد
او الجنسية او الاستغراقية اعلم ان الامر التعريف معناه الاشارة الى ما يفهم في الخطاب
فاما ان يشادها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس اما ان يقص
الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة
من حيث هي واما ان يقصد باعتبار فرد فهي اللام الذهني كما في ادخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى الانسان
لَفِي خُسْرٍ لَا الَّذِينَ اٰمَنُوا وَحَمِلُوا الصَّلٰحٰتِ الآية واما ان يشار الى قسم من مفهوم
اللفظ معهوداً بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام
العهد الخارجي نحو كما ارسلناك الى فرعون رسولا فعصر فرعون الرسول واما ان يغير
المعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصبيام في امسفر كان الميم مبدل من
اللام فلا يبعد ما دخلت عليه هي قسم اخر من المعارف فلم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
لرجوعه الى المعرف باللام اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل وفي الرضى ومن لم يبعد من النور
فلكونه من فروع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب هذا اظهر من الاسماء
الظاهرة والمضاف الى احدها اي هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصيب
عليه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة الاخر غير مثل وشبه فيه احتراز عن المضاف الى احد
اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفاً لما ذكر تعريف المعارف
غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف اللام مستغنيا عن التعريف حص
العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اي اسم او لفظ وكلية فاموصولة او موصوفة
وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غير يخرج عنه
العلم من المعارف لانه لا يتناول غير بوضع واحد انما قال هذا ليدخل فيه العلم

نست

العلم العدد

الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخرى فانه وان كان متناكلا غير لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرفة اعلم من ان يكون منقولا كفضل او مفعلا كعمران مفعلا نحو زيد او مفعلا كعبد الله اسماء النحوي زيد او لقباً نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعاً للمعنى ذات نحو زيد ولغة واحدة كسبحان علم التبيين او وقتاً كالكثرة او يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه فعلة او مفعلاً محض لفظ كسعيد كمرزا ومحض عدد كستة ضعيف ثلاثة وامر بالمعارف اى اكملها تعريفاً للمضمر المتكلم نحو انا ونحن لا يستعمل الا شتباؤه في عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لا مكان الا شتباؤه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهما اى اسماء الاشياء والموثقات ثم المعرفة باللام ثم المعرفة بالنداء او المضاف الى احد هذه الاربعة في قوة المضاف اليه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا تتكسب التعريف الا منه هذا هو المشهور عن مذهب سيبويه وهذه انه يستثنى بين المضمر العلم وههنا اختلافات كثيرة لا يبيح ذكرها بهذا المختصر في النكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل فرس ففعله واضع لشيء جنس يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخولت عليها وكلمة الخبرية ووقوعها كلاً وتمايزاً واسم لا يعنى ليس لما ذكر النكرة ارد فيها بدكر اسماء العدد التي يلزم ذكرها التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتانيث ايضا وانما ذكرها على حدة واختصاصها باحكام لم توجد في غيرها فقال

فصل اسماء العدد ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء اى اسماء العدد وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار العدد ذات فيدخل في الحد الاثنان لانه يقسم قسماً جواً لمن يقول كم عندك وليس لواحد بعد عند كثير من الحساب الاثنان عند بعضهم وخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكن لا بالوضع وكذا ارجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يخرج في رجلا ايضاً ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس له اصل حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدأ وقوله اثنا عشرة كلمة خبره واحد خبر مبتدأ محذوف اى احدها واحداً وبديل بعض من

اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه الاسقاط لان المعنى واحد غيره على حدة المعطوف الى عشرة
 ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العد عملاً بالغاية فلا يرد أن الى هذه ليست
 اسقاطاً ما وراء الغاية على نحو الى المرافق لأن شرط الاسقاط هو أن يتناول ما بعدها
 ما قبلها لولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحد ليست للامتداد ايضاً لانه يوجب خروج
 العشرة عن الاصول وهي اخلت فيها والآلة لم يتم العد المذكور هي اثنا عشر كلمة
 ومائة والالف عطف على قوله واحد على قوله عشرة وما عد تلك الكلمات فهو متوالت
 منها إما بتثنية كما اثنتين والفين أو بجمع قياسى كالآلاف ومئين او مئتان وغير قياسى
 كعشرين الى تسعين أو بعطف كاحد وعشرين أو تركيب كاحد عشر أو باضافة كثلثمائة
 وثلاثة آلاف واستعماله أى استعمال العد من واحد الى اثنين على القياس أى مبني على
 ما يقتضيه القياس كالأفراد والتركيب العطف اعني للمذكر بدون التاء أى يستعمل
 الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعملان للمؤنث بالتاء لأن القياس كالأصل
 تنكير المذكر وتأنيث المؤنث نقول على صيغة الخطاب ون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين
 اثنان بدون التاء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنتان وثلثان بالتاء
 واستعمال العد من ثلاثة الى عشرة على خلاف القياس كالأصل اعني للمذكر بالتاء
 نقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها أى بدون التاء نقول ثلث نسوة
 الى عشر نسوة وذلك لان الثلاثة ما ولة بالجماعة فيكون مؤنثاً فيلزمه الحاق التاء بعد
 الحاقها بالبدن كالمذكر تكون ملحقة بالمؤنث فربما يبينها وانما لم يعكس لانه لو لم يكن المذكر
 سابقاً في الخلق ولا يشك هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها لان
 عبارة عن الحسنة ولا كقوله المصطفى تأنيث من المضاف اليه بعد العشرة نقول احد عشر
 رجلاً واثنا عشر رجلاً وثلثة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً واحداً عشرة امرأة واثنتان عشرة
 امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على القياس والأصل من احد عشر الى
 عشر يتن كغير المجنثين في المنكر وتأنيثها في المؤنث وتغير الواحد الى احد والواحد
 الى احد طلباً للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني واثنا
 في الاول في المنكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الأصل فيها دون الجزء
 الاول تقليلاً لخلاف الأصل وبعد ذلك أى بعد تسعة عشر بقول عشرين وجاؤ

عشرون امرأة بلا فرق بين المذكور والمؤنث الى تسعين رجلا وامرأة وتقول احد عشرون
رجلا واحدا وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة وثلاثة
عشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسعة وتسعين امرأة
يعني انك اذا عطفت عشرين واخواتها على النيف وهو ما دون العشرة اي من واحد وتسعة
تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها وانما لم يركب الا حاد
العشرات في العقود كما يركب الاحياء مع العشرات لان الواو والياء في عشرون واخواتها علة
للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظوظ ثم تقول مائة رجل مائة امرأة والـ
رجل الف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والف رجل والف امرأة مائة رجل مائة رجل مائة رجل
اي ثم تقول ما ذكر بلا فرق بين المذكور والمؤنث فاذا زاد اي العدد على المائة والالف وما
يتولد عنها من تشبيه وجمع يستعمل اي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من
التذكير في المؤنث والتانيث في المذكور والافراد والاضافة والتركيب العطف كما عرفت ويقدر الف
على المائة والمائة على الالف والالف على العشرة تقول عنك الف مائة واحد عشرون رجلا والـ
مائتان واثنان وعشرون رجلا وثلاثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس
واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان
اثنان وفي الاضافة الف ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا
واحدا عشرة امرأة والف ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكما تقول لسان
ومائتان وثلاث الاف وثلاث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحد الف ومائة واثنان الف ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وما
فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال ميزاتها وهي المعددات ولما كان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليخرج او لا انه لا مميز لها فقال اعلم ان الواحد
والاثنين وكن الواحدة والاثنين لم يميز كرهاا كقضاء بذكره لا فضل لا مميز لها اي لم يميز
الواحد الاثنين بعدها لان لفظ المميز يعني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد الاثنين كما
تقول عنك رجل رجلا ولا تقول عنك واحد رجل والاثنان رجلين وذلك لان لفظ
التميز يفيد النص الذي يفيد ذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الواحد في ميمز الواحد
والاثنين في ميمز الاثنين فلا يميز ان يكون تميزا لانه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكم

فيما ذكر في المذكور
منها

قصد الامرین التمییز والمیز لا یحصل الا بحال التفصیل عدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر
 واما قولهم رجل واحد رجلان اثنان فمحمول على التأكيد لما كان كلامه السابق یوهم انه
 لا میز لغير الواحد الا اثنين من الاعداد ایضاً وقد كان له میز دفعه بقوله اما ساثر الاعداد
 ای باقی الاعداد و غیر الواحد الا اثنين فلا بد لها ای لتلك الاعداد من میز یدکر بعد ها
 فتقول میز الثلاثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى میزاتها مجموع لفظاً
 نقول ثلاثة رجال ثلث نسوة او معنی نقول تسعة رهط وثلثة زرد و خمسة نفر واما
 جعل میز الثلاثة الى العشرة مخفوضاً ولم یجعل منصوباً کسین ما بعد العشرة کان میز کل واحد
 موصوف مقصود معنی لان ثلثة رجال فی الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التمییز منصوباً
 لکان على صورة الفضلة فجعل مخفوضاً لئلا یكون على صورتها واما کان میز ما بعد
 العشرة منصوباً بالتعذر الاضافة ضرورة كما سیجئ واما جعل میز الثلاثة الى العشرة
 مجموعاً ولم یجعل مفرداً کسین ما بعد العشرة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فبالاولی
 ان یمین بالجماعة لیوافق العدة المعدد فان العدة عبارة من المعدد معنی واما ما
 جعل میزها بعد العشرة مفرداً فلتعلیل سیدکر الا اذا کان المیز ای مین الثلاثة الى
 العشرة لفظاً المائة فیه یمکن ان يكون ای ذلك المیز مخفوضاً مفرداً فنقول ثلث مائة وتسعة
 ولم یستعمل عشرة مائة استغناء بلفظ الالف والقیاس ای قیاس لفظ المائة المضاف
 اليها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمئتين ومئتين للمئتين على انه رفض هذا القیاس
 لکراهتهم ان یرجعوا بعد ما التزموا افراد التمین فی احد عشر الى تسعة وتسعين
 فهرب الى المجموع الذی طال عهده فی ثلثة الى عشرة فاستحسنوا الحمل على القرب هو
 احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما یلی من تسعة وتسعين رجلاً فی لزوم التمییز
 انما رجعوا الى مخفض التمییز لئلا یلزم اهدا رحکم الثلاثة الى العشرة من کل وجه وصین
 احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نقول احد عشر رجلاً واحد عشر
 امرأة وتسعة وتسعون رجلاً وتسع وتسعون امرأة اما كون هذا التمییز منصوباً
 فلتعذر الاضافة اما فی احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر ترکیب ثلثة اشياء مع مترادف
 المعنوی التام من الاضافة الى المقشر واما فی عشرين وما زاد علیها الى تسعة وتسعين
 فلتعذر حذف النون وابقاها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف

مخفوضاً المقس
 نحو احد عشر
 فانه ترکیب ثلثة
 اشياء وعادى
 احد عشر فانه
 ترکیب اربعة
 اشياء لعدم
 الامتناع من الاضافة
 انما اشياء لا اضافة
 المقسرات فانه
 بالمعنی

نون اصلية وضعت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لم يبقاء نون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقيم واما كون هذا التميز مفرداً فلا ان المفرد هو الاصل والخف من الجمع والمقصود من التميز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدل عن غير حاجة وهي مائة والـف وتنشيتهما اي تشنية المائة والـالف وهما مائتان الفان وجمع الالف وهو الالف والوف واما لم يقل وجمعها كما قال وتنشيتهما لان جمع المائة مرفوض استعما لا يحسن لا يقال ثلث مئآت او مئتين بل يقال ثلثمائة مخفوض مفرد نقول مائة رجل ومائة امرأة والـف رجل والـف امرأة وما شاكله مائة امرأة والف رجل والـف امرأة وثلثة الالف رجل وثلث الالف امرأة وانما جعل هذا التميز مخفوضاً لوجود الاضافة ومفرد الكراهة لم جعل هذا العدد الكثير مجزأً وقس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة ففسر على سائر الاعداد الى ما لا يتناهى ولما جرى ذكر التذكير والتانيث في فصل العدد ذكرها بعد فقال **فصل** الاسم اما مذكر واما مؤنث قد مر للمذكر على المؤنث في التفسير على المؤنث خلقته ورتبة ولا نه على لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علاما المؤنث عدم الممكنات سابق على وجودها المؤنث ما فيه اي اسم جئت في لغوة علاقة التانيث قد مر المؤنث على المذكر في التعريف روماً للاختصار بيانه او اخذ في البيان عن القريب لان المؤنث وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التانيث والمذكر عددي كما مر لوجود راجع على العدد والمراد بعلامة التانيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة وكذا الياء في هذين وهي عند البعض ولم يذكرها المصنف في العلامات لجواز ان يكون التانيث في هذين وهي صيغياً عندنا لا بالعلامة كتانيث هي وانث وكان الكلام في المذكر المؤنث اللذين من اقسام المتمكن هذين هي من قسم المبني فلا وجه لذكرهما معاً لفظاً او تقديراً هذا تفصيل لعلامة التانيث اي سواء كانت العلاقة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظاً اعم من ان يكون حقيقة كامرأة وناقته غرة وطلحة او حكماً كعقرب لانه الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ومن ثم لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا التانيث وكحائض فانه صفة مختصة بالمؤنث وككلاب واكلب لانه ما دل بالجماعة والمذكر ما بخلافه اي اسم

المذكر والمؤنث

ن
ث

عدها

منلیس بحالفة المؤنث ای مالا یوجد فیہ علامۃ التانیث لالفاظا ولا تقدیرا ولا حکما واما
 کان علامۃ التانیث مأخوذة فی تعریف المؤنث وکان معرفتها مطلوبة احتیاجا الى عدها
 فقال وعلامۃ التانیث ای العلامة التي ذكرت فی حد المؤنث ثلاثة ای ثلاث اشياء
 احدها التاء ای التي تصیر عند الوقت هاء فلا یشكل بنحو مستكما وفي ذکر التاء مرد
 علی الکوفین حیث جعلوا علامۃ التانیث الهاء والتاء مغیره عنها والبصرون علی
 ان العلامة هی التاء والهاء مغیره عنها کطیحة الکافی فی محل الرفع علی ان خبر مبتدأ محذوف
 ای نظیر المؤنث بالعلامۃ وهی التاء مثل طیحة اسم رجل بالجر علی انه صفة طیحة او بالنصب
 علی انه حال وانما جاء بکاف المقصود هو التثیل بطیحة للمؤنث بالعلامة اذا التعریف للذکر
 محصور به هذا المقصود انما یحصل اذا کان طیحة اسم رجل فانه اذا کان اسما لمرأة کان مؤنثا ضقیقا
 فلا یصلح لتثیل المؤنث بالعلامۃ واهتمامه بشان تانیث طیحة حال التسمیة لرجل المظنة
 الا شبهة فی اعتبار التانیث فی مع التذکیر الحقیقی ولذا لا یعتبر تانیث فی تانیث الفعل
 قالت طیحة ثم التاء علامۃ للتانیث وان لم یکن بمعنی التانیث فانها تأتي لعلی فقد تكون للفرق
 بین المذکر والمؤنث فی الاسم کشیخ وشیخة وامرأ وامرأة وانثا وانثاء هی ساعیة أو فی الصفة
 کقائم وقائمة وهی قیاسیة او بین الواحد والجمع کبغالة وبغالة اولناکید الصفة کعلامۃ وللتاء
 کنجزة وعلامۃ العجمة کجواربة فی جمع جوارب اول النسبة کالمغاربة جمع مغربی واللعرض
 کفرارضة فی جمع فرارین اولناکید الجمع کجالة وثانیها لالفاظ المقصودة ای التي
 بعد ثلاثة ولا یكون للراحاق فلا یرد بنحو فنی وبازطی لمحقا یحذف کالجمع الزیادة فلا ینحصر
 قبحا لری کحیل وثالثها الالف المرددة کحما ولا یخفى ان الالف المرددة التي قبل الهزة
 وعلامۃ التانیث الهزة وان اختلف فی انها منقلبة عن الالف المقصودة او اصلیة ففی قوله الالف
 المرددة نظر الا ان یجعل وصف الالف بالمرددة وصفا بحال المتعلق ای الالف
 المرددة ما قبلها واما لجل قوله لفظا او تقدیرا التفصیل علامۃ التانیث
 مطلقا وقد تقررت ان علامۃ التانیث المقدمة هی التاء لحدیثه قالی للقدرة ای العلامة التي
 تقدیر من الثلاثة انما هی التاء فقط ای لا غیرها من العلامات لیسند فم ما یتوهم جعل
 قوله المذکور تفصیلا لمطلق العلامة وبعلم ببیان الواقع کارض وداروا حکم بتقدیر
 العلامة فیها ببدیل تصغیرها علی اریصة ودورة لان التصغیر یرید الاشياء الى الصلوا

غالباً والمؤنث على قسمين حقيقي وهو اى المؤنث الحقيقي اى الخلقى ما بارائه اى عقلية
 ذكر فى الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً او لم يوجد كما رآه فى الاناسى وناقة
 واثان فى البهايم وقد تبين ما فى الشرح لهذا الكلام فلا نعيد فى هذا المقام لفظى هو
 اى المؤنث اللفظى ما اى مؤنث بخلافه اى متليس بخلافه المؤنث الحقيقى يعنى البهر
 بارائه ذكر فى الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد بل تانيثه ليس له العلامة
 فى لفظه حقيقة او حكماً او نقدياً بل تانيث خلفه فى معناه كظلمة نظير التانيث حقيقة
 وعين نظير التانيث اللفظى نقدياً بابدليل تصغيره على عينية ولم يكن نظيراً للتانيث حكماً
 كعقرب لقلته ووقعه كالجحيم المكسر الصحيح بالالف والناء كرجاء ومسلم وان كان حلاً مؤنثاً حقيقياً
 وقد عرفت احكام الفعل فى فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعيد ها اى اذا عرفت تلك
 الاحكام فلا نعيد ها لان اعادة الشئ يوجب لتكراره هو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقى
 ههنا بعد كونه فى بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لانه ذكره ههنا لتقريره وذكره
 ههنا اى فى المؤنث قصداً ولو لم يتعرض له ههنا واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء
 مستغنياً عن ذلك التعرض ثم لما فرغ من تفسير الاسم باعتبار التذكير التانيث شرع فى تقسيم
 الخمر باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر
 الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عداها مفرد طلباً للاختصاص فقال **فصل المثنى** قدما
 على الجمع لكون عدة سابقاً على عدد الجمع ولكونه قريباً من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه
 البتة وكثرة بالنظر الى الجمع اسم الحق بلكرة اى باخر مفردة على حذف المضاد فيه لاختراز
 عن اثنين وكلهما اذ لا مفرد لهما الف او ياء مفتوح ما قبلها ولون مكسوة ليدل على متعلق بقوله
 الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اى يدل على هذا المفرد بسبب ذلك الاسم
 على ان معناه مع المفرد اخر مثله اراد به ما يماثله فى الواحد والجنس جميعاً ولذلك لم يقل من جنس
 لانه يفيد اشتراط الجنسية فى اللفظ والمعنى فبدأ اشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المثنى له
 باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرء ان ويراد به الطهر والحيض بل يراد به ان جميعاً
 ولا ينتقص ذلك بخلاف القمرين الشمس والقمر العبدان كالبكر وعمر رضى الله عنهما
 والا بون للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكر على
 المؤنث كما فى القمرين والا بون او للمفرد على المركب كما فى العبدان نحو جلان فى حالة

من

من

المثنى

الرفع ورجلين في حالتى النصيب الجرى هذاى الحاق الالف الياء المفتوح ما قبلها والذوق
المكسوة باخر المفرد من غير تغير في الصحيح اى ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم
كما جري في الصحيح جري في الجارى جري الصحيح والمنقوص الياء ايضا فلا وجه للتخصيص
بالصحيح اما المقصود اى في الاسم المقصود وهو ما في اخره الف واحدة لانه وتسمى
مقصودا لانه ضد الممدود ولانه محبوب من الحركات والقصر الحبس فان كان الف
منقلبة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل وكثير ميل كالمسمى الى
لداى وكان ثلاثيا اى وقد كان الاسم المقصود ثلاثيا جري اى ذاتلثة احرف لا
الثلاثى الاصطلاحي فيخرج الرباعى الثلاثى المريد نحو مغل ومصطفى وذات لك
الاسم الى اصل حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
مع خفة الثلاثى بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى
الاصل لوجود الثقل كمغلى ومصطفى وان كانت اى الف منقلبة عن ياء حقيقة
كخى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد ميل كالمسمى بمى وبلى وعن
واو وهو اكثر من الثلاثى الواو لئلا اى الحال ان ذلك الاسم المقصود اكثر من الثلاثى
بان كان على اربعة احرف فصاعدا او ليست الف منقلبة عن شئ من واو او ياء تقلب
الالف ياء عند التثنية كرحبان في رضى نظير لما كان الف منقلبة عن ياء وفهيان
في ملهى نظير لما كان الف منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثى وخياريان في خيارى
بالضم نوع من الطير وحلبان في حبل وهو نظير لما لم يكن الف منقلبة عن شئ وانما
قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتبارا بالاصل فيما اصل الياء حقيقة او حكما تخفيفا
فيما كان الاكثر من الثلاثى وفيما ليست الف منقلبة عن شئ واما الممدود اى الاسم الممدود
فان كانت همزة اى همزة الممدودة اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقرأ
جمع قارئ تثبت اى الهمزة يكونها اصلية كقرأ او ان في قرأ بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على الفارسى عن بعض
العرب قلبها واوا حملا على نظائره من الحراء والصحاء وان كانت همزة
للتأنيث تقلب واوا كحمر او ان في حمر آء وصحرا وان في صحراء وآسما
لم يثبت الهمزة بل تقلب واوا الكراهة وقوة صورة علامة التأنيث

في الوسط وإما وقوع التاء في مسلتان في الوسط فلئلا يلتبس تشنية المؤنث بتثنية
المذكر وأما جعلت الهزنة وأو الأبياء فخرزا عن اجتماع اليائين في النصب للسر ولكن
الواو اقرب الى الهزنة من الباء للمشاكل بينهما في تعويضها في الجوه ووجه واقنت وقنت
وان كانت هزنة بدها من اصل اي من حرف اصلي واوا كما في كساء اصله كساء
او ياء كبرة آء اصله رة اي جاز فيه اي في ذلك الاسم المحدث الوجهان الثبوت والقلب
لكسائين في الثبوت وكساوين في القلب أما الثبوت فلكونها في مكان اصلية باعتبارها
الالحاق بها والا انقلاب عنها وأما القلب فلتشبهها بهزنة التانيث في عدم كونها اصلية
ويجب حذف نونه اي نون المثنية عند الاضافة تقول جاء في علما زيدا مسلما مصرفا
مرة جرة جوب حن نون المثنية وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالية عن الافادة كما في
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها
ذكرت في المجرورات من حيث انها من احكام المضاف وفي المثنية والجمع من حيث
انها من احكامها وكذلك اي مثل حذف نون المثنية تحذف تاء التانيث في تثنية الحسية
والا لية على غير القياس والشد وذمع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا نحو
خصيان واليان فيراد مماثلة حذف التاء عنها بجود نون المثنية في فتح الحن
فلا يرد ما يقال ان قول المصّر وكذلك تحذف تاء التانيث في تثنية الحسية لانية
لا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرها من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التانيث
كشجرتين وقرتين وجارحتين والقياس ان لا تحذف فيها لئلا يلزم التثنية للمذكر
بالمؤنث الا انه جازح التام في تثنيتهما لانهما متلازمان اي لان كل واحد من الخصيين
والا ليين متلازم للآخر بمعنى ان واحدا من الخصيين متلازم للآخر وكذلك
واحد من الا ليين متلازم للآخر فكانت الشدة اتصا لهما شي واحدا فتر لنا لذلك
مازلة المفرد وتاء التانيث لا تقع في وسط المفرد وقيل لما حذفت التاء في تثنيتهما
لئلا يكونا مصرحين بذكرهما يستحق ذكر كل النضر ويجر واعلم انه اذا اردنا اضافة
مثنة الى مثنة اي الى ضميين مثنة مع الاتصال لتام بين المضاف والمضاف اليه
ونكر مثنة ليعلم من اعادة الحكم الا في كل مثنة مذكرا كان او مؤنثا مفعلا او منصوبا
او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنة الاول المضاف لا الثاني المضاف اليه بلفظ الجمع

الافادة

او المفرد ايضا لا بالمشنة اصالة واولوية وجوبا كقوله تعافقد صغت قلو بكما
اي قلبا كما قاطعو ايديهما اي يداهما وذلك يشي به الى علة الحكم المذكورة ^{يعني}
انما يعتبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المشنة عند تلك الاضافة لكرهية اجتماع تثنية
لكونهما ماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لما سنبينه بالتثنية
في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المشنة جمع واذا كان المضاف اليه كالمشنة
يكون الافراد هو الاولى بخوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم قال ابوالرقي
بعض مصنفاته لوجب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المشنة شرع في بيان الجمع
فقال **فصل** المجموع اسم دل على اجماع مقصودة بحرف مفردة بتغيرها كاجمع حل هو
الفرد وقوله بحرف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله بتغيرها مضافة مفردة ومعنى الجموع
اسم دل على افرادة تقصد بحرف مفردة متلبس بتغيرها اي اي تغير كان سواء كان لفظا
كوجاهة رجل وكعامة المجموع او تقدير الخي فلك على وزن اسد فان مفردة ايض فلك لكنه على
وزن قفل حيث اختبرت الضمة في الجمع عارضية مثل الضمة في اسد وفي الواصل اصلية مثل
الكسرة في حمار ثم قوله دل على اجماع مقصودة احترزه عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانهما على
اجماع غير مقصودة اذ المراد بهما هو الجنس صغارا والاحاد اريدت به باعتبار اصدق الجنس ^{عليها}
والاستعمال فيها وقوله بحرف مفردة احترزه عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله فقوم رهط و
نحوه من نفر ابل وخنم وخنيل وان دل اي القوم ونحوه على احاد لكنه ليس بجمع اذ مفردة
حتى يقصد له احاد بحرف وفي الملة بحرف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
ومن حروف مفردة المقدرك كما في نسوة فانه يفيد له مفرد لم يوجد الاستعمال وهو لسان يعق
النون على وزن غلام فان الفعلية من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع
على قسمين صحيح ويقال جمع السلافة ايض وهو ما اي جمع لم يتغير بناء مفردة ومكسر
ويقال جمع التكمسين ايض وهو ما اي جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية لا بعدها
فلا ينتقص بمصطفين وباعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا ينتقص بالجمع
المصحح بتغير مفردة بلحوق الحرف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين مذكور
اي جمع المذكر الصحيح بالحق بلخه اي بلخر مفردة واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع الواقعة

کذا

الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون اوياء مكسوة ما قبلها في حالة النصب الجرمي لوافقها
الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد
اي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك الاحتاق على ان معه مفردة اكثر منه ينبغي
ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى
الا ان يقال هنا يقل جنسه لانه اورد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه
صحيا او ممتعا فلا يحتاج الى هذا التقييد لخراج الممتنع فان قلت اسم التفضيل يقتضي
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه الكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او مفروضا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في
الواحد لكان ذلك في المثنى اكثر منه كالتيقال فلان افقه من الحار واعلم من الحديث ان
مسلمين وهذا اي الحاق الواو والياء والنون للمفتوحة باخر المفرد بلا تغيير كائن في الصحيح
المستقص اي لا سلب لنقص فتكون في ياءه حال الجمع لا لتقاء الساكنين بعد النقل
والساكنان للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء
الى ما قبلها لاستثقال الضمة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
قوله اعرؤن جمع اعر و المقتضوي ان الاسم المقصود الذي في اخره الف مقصود لثقله في اللفظ
لا لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على
الالف الحذف فته مثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفون فقلت الياء القاتمة
حذف لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا لانه على الالف الحذف فته ويختص به
الجمع الذي الحق باخرة واومضه ما قبلها اوياء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة باولى العلم اعلم
ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضاً من غير معنى الوصفية فيلزم
يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما فشرط صحة
جمعه هذا الجمع ثلاثة اشياء المذكورة والعلمية والعقل يكون هذا الجمع اشرف المجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين او لا تثنان منها كالمراة او واحد منها كالحواشي
علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بخمسة وارسة وثبة وثلة
لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكورة لهذا الجمع فيها آجابه بقوله

لما افترق نام
الجمع اعطى الياء
ابوي والبيش والياء
يخيل اشهر من كثر
نساء ومنه كذا في
الصحة على ان في
وهي اسم
لما اوصد لها ولا
حق و حدان الارض
ان يقال الارض
وتكلم لم يقولوا
كذا في الصراح
مما عرفت على ان
مجموع

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ سَنُونَ بِكسر السين جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها
جمع ارض بسكونها وثبون جمع ثبنة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهي عودان يلعب
بهما الصبيان فتشاذ من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة فيخرج
دَعَا نِي مِنْ لَحْدٍ فَإِنَّ سَنِينَهُ وَثَانِيَهُمَا ظَاهِرٌ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُوَضَّحَ
بَيَانُ الشُّذُوذِ عَنْ بَيَانِ حَذْفِ النُّونِ كَمَا اخْتَرَهُ صَاحِبُ الْكَافِيَةِ وَهَذَا حُلْمٌ لَمْ
يَلَيْقَ بِهِ أَنْ يَحَقِّقَ بَيَانَ الشُّذُوذِ وَذَلِكَ أَنْ يَقْدَّمَ عَلَى بَيَانِ حَذْفِ النُّونِ
لَا أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِحَذْفِ النُّونِ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ ارْتِكَابَ هَذَا الشُّذُوذِ فِي نَحْوِ سَنِينَ وَارْضِينَ بِالْجَدْرِ
النَّقْصَانِ الْوَاقِعِ فِي وَاحِدَةٍ وَهِيَ حَقُّ الْآخِرِ كَالْتِمَاءِ الْمَقْدَرَةِ فِي أَرْضٍ لَا تَهْتَفِ فِي الْأَرْضِ رَضَةً
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَضْغِيرُهُ عَلَى أَرْضِيَّةٍ وَكَالْإِمْرَةِ فِي سِنَةٍ فَإِنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ سَنَوَةٌ فَحُذِفَتِ الْتَاءُ
وَاللَّامُ وَجُمُعَتُهُمَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جِدًّا لِمَا كَانَ لَهُ مِنَ النَّقْصِ بِحَذْفِ التَّاءِ وَاللَّامِ وَالْخَوَافِ
الْعَالَمِينَ فَمِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ حَيْثُ غَلَبَ الْعَقْلُ عَلَى غَيْرِهِمْ لَا تَهْتَفِ الْمَوْجُودَاتُ
فَجَمَعَ لَهُمْ هَذَا الْجَمْعُ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَارَى تَهْتَفِ لِي سَاجِدِينَ مَأْوِلَ بِجَمَاعَةٍ فَإِنَّهُمَا صِلَ فَعَلَ
الْعَقْلُ مِنَ الْكَوَاكِبِ هُوَ السَّيِّحُ اجْرِيَتْ عَجْرَى الْعَقْلِ فَجَمَعَ لَهُمْ هَذَا الْجَمْعُ أَنَّ كَافِيَةَ
فَشَرَطَ جَمْعُهُ هَذَا الْجَمْعَ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا قَلْبًا مَذْكُورًا وَالتَّانِي
أَنْ لَا يَكُونَ بِتَاءِ التَّانِيَةِ مِثْلَ عِلَامَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِأَنَّهُ لَوْ جُمِعَ بِذَلِكَ لَأَنَّ
يَجْمَعُ بِالتَّاءِ أَوْ بِغَيْرِهَا فَإِنْ جُمِعَ بِالتَّاءِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ صِيغَةِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ تَاءُ التَّانِيَةِ وَهُوَ
مُسْتَكْرَمٌ وَأَنْ جُمِعَ بِغَيْرِ التَّاءِ لَغَاتِ الْغَرَضِ وَهُوَ الْمِلَالَةُ وَلَزِمَ اشْتِبَاهُ جَمْعٍ مَافِيَةِ التَّاءِ
بِجَمْعٍ مَالَا تَاءَ فِيهِ كَعِلَامٍ وَالبَاقِي مِنَ الشَّرْطِ الثَّلَاثَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ
أَيُّ ذَلِكَ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ صِفَةً وَأَرِيدَ جَمْعُهُ هَذَا الْجَمْعُ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ لِلَّذِي مَوْشَى
عَلَى صِيغَةِ فَعْلٍ كَأَمْرٍ جَاءَ فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ أَمْرٌ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَفْعَلٍ وَهَذَا وَبَيْنَ
أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ حَيْثُ يَحْوِي كَافِيَةَ فَعْلٍ التَّفْضِيلِ هَذَا الْجَمْعُ كَافِضُونَ وَأَمَّا لَمْ يَعْكُسْ كَافِيَةُ
مَعْنَى الصِّفَةِ فِي أَفْعَلٍ لِتَفْضِيلٍ كَامِلٍ لَا يَنْتَقِضُ ذَلِكَ بِاجْمَعٍ جَمْعًا حَيْثُ يَجِبُ جَمْعُهُ
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوَ اجْمَعُونَ لِأَنَّ جَمْعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ لَا يَكُونُ فَعْلَانِ
الَّذِي مَوْشَى فَعْلًا كَسَكْرٍ أَنْ سَكْرِي فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ سَكْرَانُونَ فَرَقًا بَيْنَ فَعْلَانِ هَذَا
وَبَيْنَ فَعْلَانِ فَعْلَانَةٍ حَيْثُ يَصِحُّ جَمْعُهُ هَذَا الْجَمْعُ كَسَكْرَانُونَ وَلَا يَكُونُ فَعْلًا كَأَنَّكَ

له أي الأرض والسنة ١٢ على عطف على قوله فإن كان إسناد في الصيغة السابقة سطر سادس عشر
مولود غلام رسول بهموم

بمعنی مفعول بحرف مجرر بمعنی مجروح فانه لا يقال له حال جرحی چون اذ كان بمعنی المفعول وان
المذكر فيه مستوف مع المؤنث فانه جمع مذكرة بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف والتاء
محمض ثلث يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كما ثناء بمعنی فاعل اصبو بمعنی صابر
فانه لا يقال رجل صبور لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه ای نون جمع المذكر الصحيح
بالاضافة نحو مسلبي مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف الى مصر حذف النون فصلا
مسلبو... مصر مؤنث عطف على قوله مذكرة وهواي جمع المؤنث الصحيح فاي جمع الحق بالذخيرة
ای باخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهنات في جمع هند ويعمر هذا
لغير اولى العلم وان كان مذكرة النحوي الكواكب الطالعات وشرطه ای شرط
الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المرنث في هذا النوع من الجمع ان كان
الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث صفة ولم يذكر الواو والهاء
ای ولدن ذلك المؤنث اولدن ذلك الاسم مذكرة ان يكون مذكرة قد جمع بالواو والنون كسلمات
فان مفردة مسلمة ومذكرة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل
والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلافة بناء الواو
فيه والمؤنث فرع وجمع التکسیر ايضا فرع لتقريب بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون كما جمع
التکسیر لئلا يلزم من زية الفرع على الاصل اما المحضرات في قوله عليه السلام ليس في الخضراء
صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكرة اخضر لم يجمع بالواو والنون ظفلية
الاسمية الحق بالاسماء وخروج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له
لذلك المؤنث في الصفة مذكرة جمع بالواو والنون فشرط ان لا يكون مؤنثا مجررا عن التاء
اذ لو جمع المؤنث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحائض
والحامل يقال في جمع حائضة التاء اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل
في جمع حائض التاء اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على
حائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء
ما فيه التاء فقد يراوكن الحال في الحامل وان كان ای ذلك المؤنث او الاسم اسما
لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهنات في جمع هند ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح

شرع في بيان الجمع المكسر فقال المكسر أي الجمع المكسر صيغة أي صيغة الجمع المكسر في
الثلاثي في الجمع كثيرة تعرف بالسماع كرجال في جمع رجل افراس في جمع فرس فلو لم يجمع
 فليس وصيغته في غير الثلاثي في الجمع تجيء على وزن فعّال وفعليل قياساً أي من القياس
 كما عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف صار علماً للعلم
 التصريف وإنما قال في التصريف ولم يقل في الصرف مع انه المعروف المشهور
 لان في التصريف مبالغة من الصرف فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف علم التصريف
 علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيماً احدى باعتبار اللفظ وهي ايام
 والثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله ثم الجمع أي الجمع مطلقاً المكسر خاصة ايضاً لتقسيمه
الى القسمين فيما سبق على قسمين وتقسيم الجمع بالمكسر ههنا كما ظل بعضهم غير سديد لانه
يوجب دخول جمعي الصحيح في المكسر حيث ادرجها في جمع القلة الذمها
الاول فيكون قسمين الشيء قسمين لان الصحيح قسمين المكسر وذلك لا يجوز احدى الجمع
 القلة وهو ما أي جمع يطبق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها أي على ما دون العشرة
 الى الثلاثة وابنيته أي ابنيته جمع القلة ستة أفعل كأكلب في كلب وأفعال
كالجسام في جسم وأفعله كأمثلة في جمع مثال وفعله كغلبة في جمع غلام وجمعاً
الصحيح اصله جمعاً ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو معطوف على قوله
فعلة بمعنى ان ابنيته جمع القلة هذه الأمثلة الاربع وكل نوعي جمع الصحيح المذكور
 والمؤنث وزاد الفراء فعلة كأكلة جمع أكل وزاد بعضهم أفلاء كأصداء جمع
صديق بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربع وجميعاً الصحيح تجمع أي تطلق على
 العشرة وعلى ما دونها أي اذا استعملت بدون لام التعريف افاذا استعملت مع لام التعريف
 فحكمها ليس كذلك لان الاصل في المعرف باللام مطلقاً جمعاً كان او مفرداً هو
 الاستغراق والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت في جمع القلة والكثرة جميعاً ولذا
 قال بعض المصنفين في تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله منكراً في العشرة وما دونها
 وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكراً ايما فوق العشرة والمصدر لم يذكر هذا
 القيد في جمع الكثرة اكتفاءً بما ذكره في جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما أي جمع يطلق
 بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة أي ما لانهاية له ابنيته أي ابنيته جمع الكثرة

ما عد هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعه وجميع الصيغ
واذا لم يوجد في الاسم لا بناء جمع القلة كَارْجُلٌ في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
فهو مشتق بينهما وقد يستعار احد هما موضع الاخر مع وجود ذلك الاخر لنكتة كقوله
ثلاثة قُرُوءٍ مع وجود اقراء ثم اخذ في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل
او غير متعلق به اما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة
بالفعل متصلا بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل فاسم منها ما ذكره في الكتاب
ومنها ما لم يذكر فيه كالظرف والالة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا
ما كان عاملا منها لهذا لتأمله على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والالة لانها
لا يعملان فقال **فصل المصطلح** قد مر على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في
الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة للاصالة لما كان الاختلاف فيه بخلاف
سائر متعلقات الفعل لا تفقههم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط انما ادراج
الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث
لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ واما لم يقيد بالحدث بجريانه على الفعل كما
قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بجريانه
على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل **فَيْحَكَ** و**وَيْلَكَ** عن الحدث فاعلم
تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصطلح في نحو **الوضوء** والفعل
لانها لا يدان على الحدث ايضا فلو قيد بجريانه على الفعل خرج جاعنه فلم يكن تعريفا
للمصدر ما نغوا ولا تعريفا غير جامع او قوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتق
ويشتق منه اى من المصدر لا افعال كالضرب والنصر مثلا وكذا يشتق
من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا لا افعال يكون اصلا متعلقا بها
ايضا واختار الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر
واعرض عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبه غير ثابت
بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عودوا بها بالجواب فتيه ثم اعلم ان
الاشتقاق رذ كلمة الى اخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة
المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنية اى ابنية المصدر الثلاثي

قوله

على الفطن

العبار

ببطايف

الكلاب

ابزار لفظ

الحث في هذا

المقام يعني

ذكر الوضوء

والفعل

والحدث

مع الاعمال

من الوجود

الجرح اى من الفعل الثلاثى من بناء الثلاثى الجرح غير مضبوطة اى غير محقق تنقرب السماع
 من العرب ولا يقاس عليه وترتقى عند سيبويه الى اثنين وثلاثين بناء كما عرف في
 كتب التصريف ومن غيره اى ابنيته من غير الثلاثى الجرح وهو الثلاثى المريد فيه الرفع
 الجرح والمزيد فيه قياس اى قياسه او مقيسة او ذات قياس اى شأنها ان تثبت
 من غير سماع بالقياس كالا فَعَالٌ من اَفْعَلَ والا تَفْعَالٌ من اَنْفَعَلَ والا سَتَفْعَالٌ من
 اِسْتَفْعَلَ والفَعْلَلَّة من فَعَّلَ والنَّفْعَل من تَفَعَّلَ مثلها مثلها مثلها
 الابنية من غير الثلاثى الجرح تحقق الى غير ذلك ما عرفت في علم التصريف فالمصداق
 لم يكن مفعولا مطلقا يعمل عمل فعله المشتق منه سواء كان مفعولا مفعولا له او مستقلا
 وذلك لان المصداق انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل الفعل المقدم اما
 ماضى واما حال واما مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها واما قيد حمل
 بقوله وان لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه بحته في المتن
 ثم اشار الى كيفية حمل المصداق بقوله اعنه يرفع فاعلا ان كان لازما نحو اعجبه قيام زيد
 فان القيام مصداق لا يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولا ايضا ان كان متعديا نحو
 اعجبه ضرب زيد عمرا فان الضرب مصداق متعدي يرفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول
 ايضا وهو عمر ولا يجوز تقدير معمول المصداق عليه اى على المصداق فلا يقال اعجبتني
 زيد ضرب عمرا يتقدير الفاعل على المصداق ولا يقال اعجبتني عمر ا ضرب زيد
 بتقدير معمول المفعول على المصداق وذلك لكونه في تقدير ان مع الفعل وشئ ما في حين ان
 لا يتقدم عليها لان حرف ابن موصولة والفعل بعدها اصلها وشئ ما في حين الموصول
 من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليها ههنا كلام النحاة وخالقهم الرضى في الظرف واما
 تقديره عليه لتوسعهم ويجوز اصطافته اى المصداق الى الفاعل مع ذكر المفعول
 منصوبا وتركه وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضى اذا
 اضيف المصداق الى معموله لا رجح يجعل تابع ذلك المفعول تابعا للفظه حازجبل
 تابعا لمحل عند الاكثر نحو كرهت ضرب زيد عمرا فان الضرب مصداق اضيف
 الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوبا ومثال المصداق الذى اضيف الى فاعله مع ترك
 مفعوله نحو كرهت ضرب زيد الى المفعول اى ويجوز اصطافته الى المفعول مع ذكر

الفاعل مرفوعاً وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلاً والمفعول اعم من ان يكون
مفعولاً او ظرفاً او علتاً لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كون
افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى
المفعول كلمة قد مرفوعة للتقليل نحو كرهت ضرب عمر زيداً فان الضرب بمصدر
اضيف الى المفعول ذكر الفاعل مرفوعاً ومثال المصدر الذي اضيف الى المفعول وترك
الفاعل قوله تعالى لا يسأمر الا شاة من دعاة الخيرون اما ان كان المصدر مفعولاً
مطلقاً فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصدر وليس العمل للمصدر لان المعنى لا يتعلق
بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولاً مطلقاً حقيقة
واما اذا كان مفعولاً مطلقاً مجازاً نحو ضربت ضرباً اميداً للتص فيعمل
بض عليه الرضى نحو ضربت ضرباً عمراً افعلاً منصوب بض ببت لا بضر بآ
ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال
فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل
من فعل لم يقبل من مصدر وان كانت الصفا كلها مشتقة من المصدر إشارة الى
جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفا من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق
بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول فانه اسم مشتق
من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال كونه لا
الاسم كاشفاً بمعنى الحدث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى
الثبوت لا بمعنى الحدث نحو حسن وكرهيم فان معنى حسن وكرهيم من ثبت له الحسن والكرم
وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل حاسراً
وكارماً الان او غداً او كذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن
واكرم ويجب ان يعتاب قيد الحيثية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحدود سيما
في الحد النحوية ليخرج عنه اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدث
بعد حوله فيه نحو ضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث لكن
زيادة فيتعين الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به
الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير

اسم الفاعل

فان قيل الحيثية
منظورة في جميع
الحدود

وَأَمَّا خَوْجَاتُصْ وَطَالِقٌ وَطَامِثٌ فَمَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ مَعَ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ فَيَعْنِي
 الثَّبُوتُ فِيهِ أَمَّا هُوَ بَعْدَ رَضٍ الْأَسْتِعْمَالِ لَا بِالْوَضْعِ فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْحُرُوكِ كَمَا لَا يَخْرُجُ عَنْهُ هُوَ
 خَالِدٌ دَائِمٌ وَثَابِتٌ رَاسِخٌ وَمُسْتَقَرٌّ لَا يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ الْخُلُودِ الدَّائِمِ وَالثَّبُوتِ وَالرَّاسُخِ
 وَالْأَسْتِمَارِ وَأَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى فَخَوَالِقُ وَالرَّازِقُ وَالْعَالِمُ الْقَادِرُ وَانْ دَلَّتْ عَلَى الْأَسْتِمَارِ
 فِيهَا لَكِنِّي لَيْسَ بِصِغَتِي بَلْ وَاقِعِي بِاعْتِبَارِ الْمُوصُوفِ الْقَدِيمِ الْمُنْزَعَةِ مِنَ التَّغْيِيرِ
 الْحَدُوثِ وَصِغَتُهُ أَيْ صِغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَيَعْنِي بِالصِّغَةِ الصِّغَةُ لِلشَّيْءِ كَثِيرَةً
 الْأَسْتِعْمَالِ وَفِعْلٌ مُحْدَدٌ وَخُلُودٌ لِكَأَيْضًا مِنْ صِغَةِ اسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ أَمَّا
 نَفْرَضُ لَبِنَا الصِّغَةِ مَعَ أَنْ مِنْ وَطَائِفِ النِّصْرِيفِ دُونَ النِّفْرِ اسْتَظْرَازًا وَضَمًّا وَقَالَ
 بَعْضُ الْفَضَلَاءِ بَيَانُ الصِّغَةِ بِالنِّقْرِيفِ تَصْوِيرٌ وَتَعْيِينٌ لِمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ النُّحْوِيَّةِ مِنْ
 الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ الْحَارِ وَالْمَجْرُودِ رَصْفَةً لِلصِّغَةِ أَيْ الصِّغَةِ الْكَائِنَةِ مِنْ كُنْ أَوْ اقْعُدْ عَلَى وَزْنِ
 فَاعِلٍ وَبِهِ يَسْتَبْطَنُ لِكَثْرَةِ كَصَارِبٍ وَنَاصِرٍ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِغَةِ الْمَضَارِعِ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ
 وَصِغَتُهُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ يَعْنِي الْمُرِيدُ فِيهِ وَاقْعُدْ عَلَى صِغَةِ الْمَضَارِعِ الْكَائِنِ
 مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِمِثْلِ مَضْمُونَةٍ أَيْ الْكَائِنَةِ مَعَ مِثْلِ مَضْمُونَةٍ إِذَا الْبَاءُ يَجْعَلُ مَعَ مَكَانِ
 حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ مَضْمُونَةً كَمَا فِي لَيْسْتَ تَخْرُجُ كَسْرٌ مَاقِبِلَ الْأُخْرَى
 وَمَعَ كَسْرِ الْحَرْفِ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الْحَرْفِ الْأُخْرَى لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَاقِبِلَ الْمَضَارِعِ كَسْرٌ كَمَا فِي يَنْقَبِلُ
 وَيَقَابِلُ فَإِنْ مَاقِبِلُهُ مَفْتُوحٌ كَمَا فِي دَخَلَ وَمُسْتَقْبَلُهُ ذَكَرُ الْمَثَالَيْنِ لَا أَنْ أَحَدَهُمَا عَلَى
 صِغَةِ الْمَضَارِعِ وَلَا يَخِيفُهَا إِلَّا بِالْمِيمِ مَكَانَ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ وَالثَّانِي مَا يَخِيفُهَا
 حُرُوكَةُ الْمِيمِ أَيْضًا وَيَنْبَغِي أَنْ يَذَكَّرَ قَوْلًا ثَالِثًا وَهُوَ مَا يَخِيفُهَا فِي حُرُوكَةِ مَاقِبِلِ الْأُخْرَى هُوَ
 مَتَقَاعِلُ وَأَمَّا خَوْجَاتُ شَهَبٍ فَرَسٌ مُشْرَبٌ وَالْحَصَنُ فَرَسٌ مُحْصَنٌ وَأَنْفَقَ فَرَسٌ مُنْفَقٌ فَتَأْذَنُ
 وَهُوَ أَيْ اسْمُ الْفَاعِلِ يَجْعَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ الْمَعْرُوفِ أَيْ الْمَعْلُومِ الَّذِي شَتَقَ هُوَ مِنْهُ لَا أَنَّهُ كَانَ
 أَوْ مَتَعَدِّيًا مَفْعَلًا كَانَ أَوْ مَوْخَرًا فِي الْأَظْهَارِ الْأَصْنَافِ أَنْ كَانَ أَيْ اسْمُ الْفَاعِلِ يَجْعَلُ
 الْحَالِ أَوْ الْأَسْتِقْبَالَ لَهَا اسْتَظْرَازًا أَحَدَهُمَا بِعِلِّ اسْمِ الْفَاعِلِ لَا أَنْ عَمَلُ الْمَشَاجِيَةِ الْمَضَارِعِ
 يَجِبُ أَنْ لَا يَخِيفُهَا فِي الزَّمَانِ لَا أَنْ لَوْ خَالَفَ فِيهِ لَفَاتَتْ قُوَّةَ الْمُنَاسَبَةِ وَهُوَ الشَّاعَةُ
 لَفْظًا وَمَعْنَى وَأَمَّا بِالْحَالِ الْأَسْتِقْبَالَ أَعْمَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَحْقِيقًا أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ
 ثَلَاثًا بِشَكْلِ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَكَلِمَتُهُمْ بِاسِطٍ ذَرَاغِيَّةٍ بِالْوَصِيدِ فَإِنْ بَاسَ ظَاهِرُهُمَا وَانْ

سَمِي

كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال أو معناها أن المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
 الماضي كانه موجود في ذلك الزمان ويقيد ذلك الزمان كانه موجود الآن ومعتد على
 المبتدأ أخبر بعد خبر كان نحو زيد ضارباً ابوه أو ذی الحال عطف على المبتدأ أي ومعتد
 على ذی الحال نحو جاء في زيد ضارباً ابوه عمراً أو الموصوف عطف على ذی الحال أي ومعتد
 على الموصوف نحو عندی رجل ضارب ابوه عمراً أو الهزة أي أو معتد اعلى هزة
 الاستفهام نحو أقاتم زيد أو حرف النفي أي ومعتد اعلى حرف النفي نحو ما قاتم زيد
 وإنما شرط الاعتماد لحصل اسم الفاعل على أحد هذه الأشياء لأنه يتقوى بذلك في العمل بما في الصور
 الثلاثة الأول فلا تدر يستعمل في اصل وضعه لأنه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم
 به عليه وهو مذکور أما في الصورتين الأخريين فالوقوفه موقع ما هو بالفعل أولى
 وأما الشرط فلهجة الفعل فيه تنبيه على كونه فرعاً في العمل ومنحطاً عن الأصل
 ثم اعلم أنه لو قال إن لا يكون موصوفاً بصفة ولا يكون مصغراً كان الأولي لخرجه
 بالوصف والتصغير عن مشأهجة الفعل أما خروجه بالوصف فظاهر وأما بالتصغير
 فلكونه وصفاً بالمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره إنما هو مذهب
 سيبويه وسائر البصريين وأما الاحتشاش والكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز أعمالهم غير
 الاعتماد عليه فكانتم اعتبروا نفس الشبهة لأعماله فإن كان الغاء للتعقيب في الأخبار
 أي فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الإضافة أي إضافة إلى المفعول معنى
 أي إضافة معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية وهو إضافة الصفة إلى معمولها لأن
 اسم الفاعل حر غير عامل لا تنقضاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافاً للكسائي فإنه عمل اسم الفاعل
 مطلقاً ولم يوجب إضافة ولو أضيف لا يكون الإضافة عنداً معنوية بل يكون لفظية لأنه يتقوى
 إن أصله الحال الاستقبال أما الماضي فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر بمؤريه
 ضارب عمراً مس فان الضارب ههنا بمعنى الماضي فوجب إضافة إلى عمر وهذا العمل
 اسم الفاعل بشرط معنى الحال أو الاستقبال إذا كان أي اسم لفاعل منكراً إذا كان معروفاً
 بالامر الموصولة لا بلام التعريف فإنه إذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
 من شرائط العمل صرح به الرضوي فيستوى فيه جميع الأزمنة يعني الماضي والحال
 والاستقبال لأن اسم الفاعل مجرى مجرى الفعل مطلقاً من حيث أنهما موصولة وأصلها

اسم المفعول

ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا ما يقتضيه
 الكسائي نحو زيد الضارب ابوه عمر الان او عدا او امس مثال لا اسم الفاعل المضرب الا
 الذي جميع الازمنة فيه مستوفى لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
 فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احتزبه عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمي اسم مفعول
 من فعل متعدي انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
 منه لما مر في حد اسم الفاعل واما قيد الفعل بكونه متعديا احترازا عن فعل لا زمان
 اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم
 وقوله على من وقع عليه الفعل يخرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغته
 لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي صيغته للمفعول نحو أشهد وأعد
 وأعرف بقيد الحيثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهرها واعرف فانه
 ليس بهذه الحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير وكذا ايدى كبر في
 هذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء فلهذا القرطاس مضروب
 تتعاضل سبيل التغليب والا فمن موضوع العقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة
 وصيغته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاث الاضافة من باب فطنت
 اذا اصل من الثلاث الجرد على وزن المفعول غالبا اي واقعة غالبية على وزن مفعول
 سمي ايضا لما مر واما قلنا غالبا لان صيغته قد تجي على وزن فعيل نحو قتل وجرح
 وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل كانهما بمعنى مفعول وجرح والصفة المشبهة
 مشتقة من فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول
 لفظا اي من حيث اللفظ كضرب او تقدير كقول فرقي فان اصلها مفعول وهو
 على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاث الجرد على وزن مفعول
 ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غير واهاب زيادة الواو لئلا يلتصق الرباعي ضم
 ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليتعادل ثقل الواو دون الرباعي لا ولو نبت بها
 لفتت فيكون على وزن المضارع تقدير او من غيرك اي صيغته من غير مجرد الثلاث
 كاسم الفاعل اي صيغة اسم الفاعل منه اي من غير مجرد الثلاث بفتح ما قبل الآخر للفرق
 بينه وبين اسم الفاعل لموافقة المضارع الذي يعمل عمله عند المضارع المجهول ثم ذللت الواو

لفظا کدخل و مستخرج او تقدیر المختار فان اصله تختیر بفتح الیاء و یجعل الی اسم المفعول
 عل فعله المجهول بالشرائط المذكورة فی اسم الفاعل لجملة من اشتراط کونه بمعنی الحال
 او الاستقبال الا اذا کان معرفا باللام و اشتراط کونه معتد اعلم المبتدأ اودی الحال
 او الموصوف او الهزئة او حرف النفي وعدم کونه موصوفاً او مصغراً لما قلنا فی اسم الفاعل
 وکذا اوجب الاضافة الی مفعول معنی ان کان بمعنی الماضی و انما یجعل اسم المفعول بتلك
 الشرائط لان عمله لمشاركة الفعل المجهول مع احتیاجه الی ما یحتاج الیه اسم الفاعل
 فیشاركه فی مشابة الفعل و الاحتیاج الی الشرائط فلا یعمل الا بتلك الشرائط ثم اعلم
 ان اشتراط معنی الحال و الاستقبال یجعل اسم المفعول لم یوجب کلاماً مستقداً من لکن
 ابو علی الفارسی من بعد من المتأخرین باشتراط ذلك کما فی اسم الفاعل نحو یزید
 مضروب علامة ان او عدلاً او امس ما فرغ عن بیان اسم المفعول شرع فی بیان الصفة
 المشبهة فقال **فصل** الصفة المشبهة الی تشبیه باسم الفاعل من حیث انها تشبه
 و تجتمع و تذکروا ثبوت اسم مشتق من فعل لازماً حذر بقوله مشتق عما لیرکب مشتقاً
 فانه لا یسمى صفة مشبهة و بقوله لازماً عن اسم الفاعل و المفعول المتعدي و افعلاً
 التقصیل المشتق من المتعدي لیدل متعلق بمشتق و الضمیر عائذ الی اسم علی من قام
 الفعل بمعنی الثبوت خرج بالقیید الاول اسماء الزمان و المكان و الالة بالقیید الثاني اسم الفاعل
 المشتق من الفعل اللازم و اسم التقصیل المشتق من اللازم کذا هو افضل ثم الجار
 و المجرور اعنی قوله بمعنی الثبوت حال ای حال کون ذلك لا سماً کما یجب الثبوت ای لا علی صفة
 ثابتة کاحادثة فمعنی زید کوبیه له الکرم و لیس معناه حادثة الکرم بعد ان لم یکن اذا الزید
 ذلك قبل کلامه ان او عدلاً و یخرج عن الحد اسم التقصیل الذی صیغته لتقصیل
 الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن و اشرف بقیة الحیثیة ثم المراد من اللازم فی قوله
 من فعل لازماً عن من ان یكون بالاصالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد یجعل لازماً
 و یبقل الی فعل بالضم فیبقى منه الصفة المشبهة کالرب السید و الیوم و العلم و غیر
 ذلك و صیغتها ای صیغة الصفة المشبهة یجئ علی خلاف صیغة اسم الفاعل و المفعول
 لان صیغتها لیست علی وزن صیغ اسم الفاعل و المفعول لان صیغتها اسمیة و قیاسیة
 انما تفرق بالسماع فهو خبر بعد خبر لقوله و صیغتها یتضمن حکماً علی الحدیث علی الوجه الاول

و قال

صفة مشبهة

الفعل المتعدي قد یجعل لازماً

ولا

وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني يثبت ان صيغتها مقتضة على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها بسماعية دون صيغة اسم الفاعل والمفعول بحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة تعمل على فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل وما كانت للحال والاستقبال لمشايتها باسم الفاعل المشبهة به الفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انهما فرع اسم الفاعل فيثبتن يلزم مزية الفرع على الاصل لا نأقول اشتراط الزمان فيها بوجوب اخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدث فمزية اعمالها مطلقا عن الزمان متخيلة ضرورة وبما توهم من قوله هذا عدم الاشتراك لعملها ايض وهو لا يتفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل لعملها اشتراط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتناقض فيما لان اللام الخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل اعلم انه يزيد على الصفة المشبهة على فعلها فانها تنصب معمولها المشبهة بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل الصفة واقسامها وليسمى كل قسم منها مسئلة لانه يستل عن حكمه ويبحث عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن ومعمول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه او مصنف نحو وجهه او مجرد عنها اى عن اللام والاضافة نحو وجهه فهذه الاسماء ستة اقسام بضراب الاثنين في الثلاثة ومعمول كل منها اى الستة المذكورة اما من فروع او منصوب او مجرور فذلك اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضراب الثلاثة من اقسام المعمول من حيث الاعراب في الثلاثة الحاصلة بضراب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلاثة ثم قوله فذلك ثمانية عشر جملة مستأنفة كانت سائلا ليسأل كم كانت الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة

فذلك

الثلاث

المشبهة الثمانية عشر نحو جاء في زيد الحسن وجه الصفة باللام والمعمول بالاضافة
 مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثلاثة أي وهذه ثلاثة وكذلك أي ومثل المثال المذكور في
 الاوجه الثلاثة من الاعراب في المعمول نحو جاء في زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما
 باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن الوجه الصفة باللام و
 المعمول مجرور عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه الصفة
 مجرورة عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول
 او بالجرح على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة مجرورة عن اللام والمعمول باللام
 مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه بوجه ثلاثة من الاعراب وهي أي مسائل
 الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقدرة والاختلاف والامتناع خمسة
 اقسام قسم منها متمم نحو الحسن وجه الصفة تكون باللام والمعمول مجرور مضاف
 والحسن وجه تكون الصفة باللام والمعمول مجرور مجرور عن اللام والاضافة وانما كان
 هذا القسم متممًا لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثاني يتضمن اصنافاً
 المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى
 المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذلك لا يجوز في اللفظية وقسم منها
 مختلف فيه مثل حسن وجه تكون الصفة مجرورة عن اللام والمعمول مجرور مضاف
 فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه فقال
 بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه
 وهو الصحيح وعليه الاكثر والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسألتين منها اولئك
 على حسب الاختلاف ثلاثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها أي في الصفة المشبهة
 ضمير واحد لمحصل المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلة الاعتبار وخير الكلام
 ما قل ودل وقسم منها احسن ان كان فيه ضميران لمحصل المقصود واما عدم
 احسنيته فلوجود الزائد عليها وقسم منها فخير ان لم يكن فيه ضمير
 لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً وكما لم يكن وجود الضمير ظاهر
 في الصفة كظهوره في المعمول مستترة الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير
 وعدمه فيها فاشار اليها بقوله والضابطة أي القاعدة في الصفة المشبهة انك

اسم التفضیل
موضوعه زیاده

ناتج
ناتج

له اسم فیلز او فاه حنیف فان کلا منهم می خفیه ۱۱
ناتج

متی رفعت برها ای بالصفت معمولها فلا ضمیر فی الصفة المشبهة والا یلزم تعدد
 الفاعل وهو منتزع لعامل واحد ومتی نصبت او جررت برها معمولها فیه ای
 فی الصفة ضمیر الموصوف لا حنیج الصفة الی الفاعل نحو ذید حسن وجهم
 ثم لما فرغ عن بیان الصفة المشبهة شرع فی بیان اسم التفضیل فقال **فصل**
اسم التفضیل اسم مشتق من فعل فیه احترامان عمل لم یکن مشتقا فانه لا یسمى
 تفضیلا لیدل علی الموصوف بزیادة علی غیره ای علی غیر ذلک الموصوف واما قال لیدل
 علی الموصوف ولم یقل علی من قام به او علی من وقع علیه لیتناون نوعی اسم التفضیل لینه
 ما کان صیغته لتفضیل الفاعل واما کان صیغته لتفضیل المفعول نحو ضربت أشرفا فان
 الأول لتفضیل الفاعل والثانی لتفضیل المفعول ثم احترام به عن اسماء الزمان والکان
 والألنة لانهما لا تدل علی الموصوف وتقولہ بزیادة علی غیره عن اسمی الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة لانها لیست بموصوفة بزیادة علی غیرها وصیغته الزیادة علی غیر الزیادة علیہ
 ذلک الفعل الذی هو مشتق منه فلا یرد نحو ذلک وکمال حیث لم یقصد فی الزیادة
 علی غیره الفعل الذی هو مشتق منه اذ لم یرد الزیادة والکمال علی الزیادة والکمال بل فی
 امر آخر واما نحو ضرب وضرب من اسماء الفاعلین الموضوعه للبالغة وان دللت علی
 الزیادة فلا یدخل فی الحد لانه لم یقصد فیہما الزیادة علی غیر ثم قوله بزیادة افاصله
 الموصوف ای لیدل علی ما وضعت بزیادة علی غیره فی ذلک الفعل ومعنی مع وحينئذ
 صلة الموصوف بخلاف ای علی امر موصوف بذلک الفعل مع زیادة علی غیره فیه افاصله
 ما لا فعل له کأخاک الشائین أو البعیرین ای اکلمهما من الخنک وأبل من حنیف الخاتم
 ای لا أعلم بأحوال الابل فشاء والاکبل اسم التفضیل والحنیف علی صیغته الضمیر اسم رجل
 حسن الدابة فی رعی لابل وترید بها یقال لمن یشاء من الحسین وغایة الحسن وغایة الاحتیاط فی
 رعی لابل أبل من حنیف الخاتم وصیغته ای صیغته اسم التفضیل افعه علی وزن
 أفعل للمذکر علی وزن فعل للمؤنث ویدخل فیہ خبره شرک لان اصلها آخر وأشی
 ولا یدنی ای اسم التفضیل الا من التثانی فی الجرید فلا یدنی من الرباعی نحو ذریه لا من ذریه
 التثانی فی نحو آخره وذلك لاستحالة بناء أفعل منها لانه لو نقص لا دخل لفظا ومعنی
 اما لفظا فظاهر واما معنی فلانه لو قيل أخرجه من استخرج لم یفهم انه کثیر الخرج

او کنیا لا استخراج و لولم یُنْقَضْ لَمْ دَعْلُ بِنَاءِ أَفْعَلٍ وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ فَعْلٍ غَيْرِ الثَّلَاثِي
 الْمَجْرَدِ كَاعْطَاهُمْ لِلدَّ نَائِبُ وَالذَّاهِمُ وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرِوْفِ أَيْ اعْطَاءً أَوْ إِيْلَاءً مِنْ زَيْدٍ
 أَيْ أَشَدَّ أَكْرَامًا مِنْهُ وَهَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ حَيْرٍ أَيْ أَشَدَّ أَفْقَارًا مِنَ الْقَفْرِ وَهُوَ
 الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ وَلَا كَلَاءٌ وَهَذَا الْكَلَامُ اخْصُرْ أَيْ أَشَدَّ اخْتِصَارًا
 وَأَفْلَسُ مِنَ ابْنِ الْمَرْأَةِ أَيْ أَشَدَّ أَفْلَاسًا وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ لَمْ يَجِدْ مَدَّةَ عَمَلِهِ
 قَوْتِ يَوْمٍ لَيْلَةً وَكَانَ أَبُوهُ وَاجِدًا لَهُ مَعْرُوفِينَ بِالْأَفْلَاسِ فَشَاذٌ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ عَنْ
 سَيِّبٍ يَدَّ أَنْ يَجُوزَ بِنَاؤُهُ قَمَا فِيهِ عَلَى أَفْعَلٍ مُطْلَقًا إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ
 الْهَنْتَيْنِ وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي مُتَكَلِّمٍ مَضَارِعُ الْأَكْرَمِ وَعَنِ الْمَبْدُودِ وَالْأَخْفَشِ جَوَازِ بِنَاءِهَا
 الْأَمِنْ ثَلَاثِي مِنْ نَحْوِ أَعْمَى وَأَعْمَى الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ لِمَجْلَةِ صِفَةٍ أُخْرَى تَتَلَقَّى وَجْهًا
 بِقَوْلِهِ لَيْسَ بِلَوْنٍ عَنْ مِثْلِ أَحْمَرَ وَاسْمِهِ بِقَوْلِهِ لَا عَيْبَ عَنْ نَحْوِ أَعْمَى لِأَنَّ مِنَ اللَّوْنِ
 وَالْعَيْبِ بَيْنَهُمَا أَفْعَلُ الصِّفَةِ فَلَوْ بَيْنَهُمَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَا تَنْتَبِهُنَّ أَحَدُهُمَا بِالْأُخْرَى لِأَنَّ
 أَنْكَ إِذَا قُلْتَ هُوَ أَحْمَرُ لَمْ يَدَّ أَنْ لَمْ يَدَّ مِنْهُ ذُو حُمْرَةٍ أَوْ زَائِدٌ فِي الْحُمْرَةِ لَا يَقَالُ يُمْكِنُ أَنْ يَرْفَعُ
 هَذَا إِلَّا لِنَبَاسٍ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا مَعَ اللَّامِ أَوْ الْأَصْنَافَةِ أَوْ مِنْ
 وَأَفْعَلُ الصِّفَةِ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا بِأَحَدٍ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فَلَا تَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ قَدْ يَجُوزُ مِنْ
 أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَأَيْضًا يَقَالُ زَيْدٌ الْأَحْوَلُ كَمَا يَقَالُ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ فَخَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ
 إِلَّا لِنَبَاسٍ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْعَيْبِ هُوَ الْعَيْبُ الظَّاهِرُ فَلَا يَرْدُ نَحْوُ أَجْمَلٍ وَابِلْدَانٍ أَجْمَلُ الْبِلَادَةِ
 مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ أَنْ يَبْنَى أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ
 بَاطِنٍ بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فَلَا يَشْكُلُ بِمِثْلِ الْحَقِّ فَإِنَّهُ مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ مَعْرُوفٌ أَنْ يَبْنَى مِنْهُ لِحَقِّ التَّفْضِيلِ
 وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ لَا يَلِجَةُ لِأَنَّهُ لَا يَبْنَى مِنَ الْبَلِغَةِ عِنْدَ كَوْنِ الْحَاجِبِ
 غَيْرِ مُتَصِلِينَ بِالْبَلِغَةِ لِلتَّفْضِيلِ بَلْ لِلصِّفَةِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ يَجْعَلُ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ الَّذِينَ هَا
 أَصْلُ اللَّوْنِ وَقَالَ غَيْرُهُمْ مَا جَاءَ مِنْهُمَا فَشَاذٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 فِي حَقِّ الْكُوفِيِّينَ أَيْضًا مِنَ اللَّوْنِ نَحْوُ زَيْدٍ أَفْضَلُ النَّاسِ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ بَنِي مِنْ
 الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٌ وَهُوَ الْفَضْلُ فَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ الَّذِي
 قَصْدُ تَفْضِيلِ أَصْلِهِ أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ زَائِدٍ أَعْلَى الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ
 بَانَ كَانَ رَبَاعِيًا مَجْرَدًا أَوْ مِنْ يَدِّهِ أَوْ ثَلَاثِيًا مِنْ يَدِّهِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْفَعْلُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ

بن
الثلثي

عرجا

لونا اوعيا يجب ان يبنى افعل من الثلاثي ليدل على مبالغة او شدة او كثرة شمرين كـ
 بعده اى بعد افعل مصدر ذلك الفعل الذى قصد منه معنى التفضيل حال كونه
 منصوبا على التميز بانه مقصود على وجه ممكن كما نقول هو اشدا ستجرا جامثا لغير الثلاثي الجرجا
 واقرى حمرة مثال اللون واقبر عوجا مثال اللعيب وقياسه اى قياس اسم التفضيل
 ان يكون للفاعل اى لتفضيل لا لتفضيل المفعول كما مر من الامثلة وذلك لان
 التفضيل لمن له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل ولا نه لويبقى لكل
 منها الزم الا لتناسل لودجر المفعول لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامور
 للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضيل كايحيى لتفضيل الفاعل قياسا كذا الذي قياسا
 لتفضيل الصفة المشبهة نحو اكرم واحسن فكان الاولى على المصنف ان يقول قياسا
 ان يكون للفاعل والصفة المشبهة الا ان يقال كلامه حصول على حذف المعطف
 اى قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء اى اسم التفضيل على غير
 القياس للمفعول اى لتفضيل قليلا اى زما نافليلا او محييا قليلا لمفعول اى اكثر
 معدورية واشغل اى اكثر مشغولية واشهر اى اكثر مشهورية واستعماله اى استعمال
 اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلاثة اوجه الجار والمجرور وخبر لقوله استعماله
 امامضاف خبر مبتدأ اخذ وف اى هو يعنى اسم التفضيل اما مضافا نحو زيد افضل
 القوم او معرف باللام اى بلام العهدية لان هذا اللام ليست الا للعهد ليكون
 بالعهد مشتركا على ذكر المفضل عليه فيكون معنى قوله نحو زيدن الا فضل اى
 زيدن الذى عهد كونه افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن نحو زيد افضل من عمرو
 ومن هو الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا
 لمنع الخلط والجمع فلا يخلو اسم التفضيل من احدها الوجه الثلاثة ولا يجتمع
 اثنان منها فيه فلا يجوز زيد افضل مستعملا بدون واحد منها ولا زيدن الا فضل
 من عمرو مستعملا مع اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة صورة تان
 احدهما ما اذا علم المفضل عليه فيقدر من حيث بنى على القرينة نحو الله اكبر
 اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كبر وعمر اكبر اى من زيد والثانية ما اذا جرت
 اسم التفضيل عن معنى التفضيل بالعدل لا استغناء عن استعماله باحد الثلاثة

اوجه حينئذ لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال كما في آخر وجعته فانه خرج عن معنى التفضيل وما يقع
 غير الدنيا والحيلة لصيرورتها اسمين ولا يحتاج معنى التفضيل عنهما وانما وجب
 استعمال اسم التفضيل على احد هذه الالواح الثلاثة ليدل على المقصود من اسم
 التفضيل وهو ثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه
 وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلاثة لانها تدل على المفضل عليه
 وهذا في الاضافة ومن ظاهر كذا في الامر لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه
 معهودا منوباً ويجوز استعمال اسم التفضيل عارياً عن الالواح الثلاثة بجعل معنى
 اسم الفاعل قياساً عند المجرى وسامعاً عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو
 اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل
 المضائق المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
 وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد والتذكير التانيث لكونه موافقاً
 لا فعل من في كون المفضل عليه مذكوراً مع كل واحد منها ومطابقة اسم التفضيل
 للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفاً
 لا فعل من حيث وجع الاضافة منها وعد منها في افعال من واما فيدنا المضار يقولنا
 المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصورة على كل ما سواه مطلقاً لا على
 المضار اليه حد كما قولنا صلى الله تعالى عليه وسلم هو افضل قريش اي افضل الناس من بين
 قريش ولم يقصد التفضيل على قريش فقط وان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احد
 منهم في لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم الزيد ان
 افضل القوم افضل القوم والزيد من افضل القوم وافضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم
 التفضيل للمعرف باللام يحيط بالمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل للموصوف افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً
 وتانيثاً لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجع المانع وهو لا متراج بسن
 التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد ايجاز المضار لا متراج عن التفضيلية
 معناه من حيث ذكر المفضل عليه بعد ايجاز والمستعمل عن لا متراجها لفظاً نحو جاءني
 زيد افضل الزيد ان افضل الزيد ان افضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل

لعل كل حال غاية

عنه ولا يجوز الفصل بينهما الا بجملي اسم التفضيل

المستعمل بمن يجب كونه اى كون اسم التفضيل مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا
 مذكرا وان كان الموصوف مؤنثا ابدأ اى فى احوال الموصوف كلها كما اشارنا اليه انما يجب
 كونه مفردا اذ ذكر الا ان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها فى الفارقة
 بين افعال التفضيل افعال الصفة فكانت من تمام الكلمة فصلا اسم التفضيل باعتبار
 امتزاجها به فى حكم وسط الكلمة ولحقوق علامة التثنية والجمع التانيث لاختصاص الكلمة دون
 وسطها فلو لحق علامة التثنية والجمع التانيث لزم لحوفا فيها هو فى وسط الكلمة وهو
 مستكراه لان افعال التفضيل مشابهة لافعال التعجب فى الوزن وفى انه لم يبدى الا ما ينبى
 منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثل نحو زيد والزبدان وهند الهندان والزبدون والهندات
 افضل من عمرو على الواجهة الثلاثة المذكورة التى يجب استعمال اسم التفضيل باحدهما
 يجرم فيه اى فى اسم التفضيل الفاعل وهو اى اسم التفضيل يجعل فى ذلك المضمم الذى هو
 فاعل ولا يجعل اى اسم التفضيل فى الاسم المظهر اصلا اى فاعلا كان ذلك الاسم
 المظهر او مفعولا به كما لا يعمل فى المفعول المضمم فالحاصل ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول
 مظهرا كان او مضمرا اذ لم يكن بواسطة حرف الجر ويجعل فى الفاعل المضمم بلا شرط
 لان العمل فى المضمم ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وفى الفاعل
 المظهر بشرط اشار اليه فى المتن لان العمل فى المظهر قوى فاجتهد الى الشرط وينبغي ان يرد
 بالمظهر فى قوله لا يعمل فى مظهر معناه المثلغوى وهو الملقوظ اى لا يعمل فى ملقوظ
 اصلا اى مظهرا كان او مضمرا بالرأى او انما لا يعمل اسم التفضيل فى مظهر غير
 استثنى فى المتن لان الصفات انما تعمل بمشاهدة الفعل كما سمي الفاعل المفعول
 او بمشاهدة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل يجازى الفعل
 من حيث الزيادة فيه الفعل عار عنها وكن ايضا لف اسم الفاعل لانه لا يفتى ولا يجرم فيما
 هو اصل استثناء اى افعال من فلا يعمل فى مظهر اصلا لا فى الفاعل المظهر ولا فى
 المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا لانها معجولان قوتان
 الا فى صولة الاستثناء فحينئذ يعمل فى الفاعل المظهر لا نجر يصير بمعنى الفعل
 كما ستعرفه الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكن ايشبه فعلى التقى
 فى الزنة واختصاص مجيئه فى الثلاثى لجرم ما ليس بلون ولا عيب فلا عمل هذا الشبه

الضعيف يجعل في المفعولات الضعيفة وهي الفاعل المضمحل المستكن والظرف والحال التميز
والمفعول به بواسطة حرف الجر لا تميز هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفي
رأية من الفعل والحال والمفعول بالواو اسطة ملحقات بالظرف فتكون مفعولات
ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل
الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا
كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم نظير أفعل
التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبني الا من الثلاثي لجرم ما ليس ببلون
ولا عيب في الفعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم
النضج فكذلك هذا الا في مثل قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اى اسم التفضيل لا يعمل في مظهر
الا اذا كان في اللفظ جارا على شئ بان يكون صفة له لا خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
لمسبب ذلك الشئ اى متعلقة مفضل باعتبار ذلك الشئ ومفضل عليه اى على
نفسه باعتبار غير ذلك الشئ حال كون ذلك التفضيل منقيا واحسن في المثال
المذكور جرس في اللفظ على الشئ وهو جل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسبب
اى متعلقة وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكل احسن من الكل
لكن باعتبارين اما كونه مفضلا باعتبار متعلقه بما جرس عليه اسم التفضيل وهو رجلا
حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل تاو اما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى
عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا
الكلام مدح الكل في عين زيد بنفى تفضيل في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام
ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشرة ذى الحجة ثم كلمة ما في المثال
نافية وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
المظهر وهو الكل كما فسره بقوله فان الكل فاعل لا احسن لانه صار بمعنى حسن
وهو الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل في المظهر مثل الفعل ههنا اى في
مسئلة الاستشهاد بجث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل وهو عارض للتنازع
في الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من

الكلام كما يقيم هذا البحث الفاعل هذا البحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتمل على
التعارض ثم البحث المتروك مجملًا للكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحويين
في الكافية وهوانه يجوز في هذه المسئلة ان يقال بعبارة اخرى اخبر من الأولى مع
كون معناها واحد اوهي ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكل من عين زيد فاختصاً
بحذف المضاف من مجرور ومن هو العين اذ التقدير من كل عين زيد كان المقصود
من هذا الكلام تفضيل الكل على الكل تفضيل الكل على العين وايضاً يجوز ان يقال
فيها عبادة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل بتقدير يمد كس
العين على اسم التفضيل من غير كرم مع ما اثر لما فرغ عن القسم الاول في الاسم قد ذكر
بحكام قسمين من المعرب المبني في بابين وخاتمة شرع في القسم الثاني في الفعل فقال

القسم الثاني في الفعل

اى الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه اى تعريف الفعل وكذا بعض علاماته
في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسام اى اقسام الفعل ثلثة ماضٍ مضارع
وامر انما انحصر الفعل في الاقسام الثلاثة لان الفعل لا يجوز ان يكون اخبارياً او انشائياً
فان كان الاول فلا يخلو ما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد لا ربع ولا فان لم يتعاقب
على اوله فهو الماضى وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائياً فهو الامر الاول اى القسم
الاول من تلك الاقسام الثلاثة الماضى قد مره على المضارع لانه اصل ولتقدم زمانه
وهو اى الماضى فعل صرح بفعل ثلثا ينتقص بمثل اسم قول دل على ان لم يشمل
جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبرية خرج ما عدل المحرود فقوله قبل
ظرف مستقر وقع صفة لزمان اى دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان الخبرية
اى الاخبار بالفعل ولا يضرب لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص
والكلية والبعضية كما يقال وقت الظهر يوجد في يوم الجمعة ثم احل ان للرد بالذالة
انما هو بحسب الوضع ثلثا ينتقص الحد طرذاً بمثل لم يضرب لانه دلالة على الماضى
حصل لعروض لم وعكسياً بمثل ان ضربت ضربت لان دلالة على الاستقبال حصل
بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضى بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اى الماضى مبني على الفتح لفظاً او تقدير او انما قال هو مبني لان الاصل في الافعال البناء

لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى للعدل عنه وهو المشابهة التامة في الماضي على
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة بالاسم في وقوعه صفة للنكرة نحو
مردت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات اولاً ثم اخ السكون
وآماً لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل بخلاف
المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضاً عن العمل
او لكثرة مشابهة اسم الفاعل وتبني الماضي على الحركة لقلّة مشابهة به ان لم
يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب
متحرك نحو ضربه وضربك في لم يتغير بناءه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير
مرفوع ساكن غير الواو نحو ضرباً في بقي بناءه ايضاً على ما كان عليه ولا يكون معه ولو
كضرب مثال للماضى المبني على الفتح لفظاً ومثال الماضى المبني على الفتح تقدير اكره
ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضرب تخرجاً عن نوالى اربع حركاتها
هي كالجملة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضمى وهو مبني على الضم مع الواو لفظاً
كضرباً او تقدير اكرهوا كراداة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف
من اخذها اليها وكما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضى شرع في القسم الثاني انه
وهو المضارع فقال الثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام الثلاثة المضارع قدّمه
على الامر لانه مأخوذ من المضارع والمأخوذ متأخر من المأخوذ منه وهما المضارع فعل
يشبه الاسم باحد حروف اثنتين في اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي تجوز
في اول المضارع لقصد المضارع فيخرج عن الحدّ نحو يزيد ويشكر علماً او نقول انه مضارع في اصل
الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علماً ويضرة غلبة الاسمية فيدخل في الحركات المرددة
قوله ان يكون احد الحروف الاربعة التي يجتمعها لفظ اثنتين في اوله باعتبار الوضع فيخرج عنه نحو اكرم
وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد ويشكر ونحو ضرباً زيادة احدها لان نونها
اصلية وآماً اثرا تين على نايه لان تركيبه يناسب المقام لفظاً ومعنى وآماً لفظاً
فظاهر لتضمن الحروف الاربعة وآماً معني فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها
آتية في اول المضارع فهذا تركيب ليس يا جنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايه
اذ لا خفاء في بُعد عن هذا المقام معناه لانه مشتق من النائي بمعنى البعد لا يخفى

الاول

لا يبعد

لنقطة

ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع يشبه الاسم باحد حروف
 اثنين في اول من جهتين اللفظي والمعنى اشار الى بيانها بقول لفظا نصب على التمييز
 حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله يشبه الاسم في الجمعين للجنس
 اى في الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويسخرج كضارب و
 مسخرج اما اورد مثالين لان في اول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات
 وسكونين وفي دخول لام التاكيد في اولهما اى في اول الاسم المضارع نقول ان زيدا يقوم
 في المضارع كما نقول ان زيدا القائم في الاسم وفي تساويهما في عدد الحروف ومعرفة حطف
 على قوله لفظا اى المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه اى المضارع
 مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه
 صفة للنكرة كاسم الفاعل نحو مريت برجل يضرب مكان ضارب وفي العدم
 والخصوص باسم الجنس فانه يختص بالستين وسوف كما يختص اسم الجنس بالمر العهد
 الاصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اى لاجل المشابهة المذكورة سمى اى الخاتمة للمضارع
 مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهى المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنى
 الاستقبال في معناه وحالا ايضا وان قل فيه الاستعمال والستين وسوف اذا دخلتهما
 على المضارع تخصصه اى كل واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق فانه نحو سيضرب
 وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو كىضرب ولما قل ان يقول لو كان
 اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المتافاة بينهما والثاني
 باطل لقوله تعالى وكسوف يعطيك ربك وكسوف اخرجه حيا فاقدم مثله ويمكن
 ان يجاب عنه بان اللام تقييد التاكيد ون الحال وفي الاثنين قد جرد تبعثى
 التوكيد وحروف المضارعة اى التى يصير الماضى بزيادتها في اوله مضارعا مضمونة في
 الوباعى اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت او زائدا كيد حوج ويجزى كان اصله
 ياخرج ثم حذفت الهزة لاجتماع الهزتين او ثلث هزات عند هزة الاستفهام
 في صيغة المتكلم الواحد اما حذف الهزة فيما سواه فلا طراد الباب مفتوحة فيما
 عددا اى فيما عدل الرباعى سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا كيضرب ويستخرج انما ففعل
 حرف المضارعة في غير الرباعى مطلقا لحقة الفتحه وضمها في الرباعى لان الرباعى فرع

على افعاله
لنقد الغار ١١

قال في الحقيقة
شهر مولى روم
في الجوارح غير ان
الوارث من النقام
بان هذا التعريف
حاشا على زيدا

ويعلم ان هذا الظاهر
قد يكون كافيا
من المضارع كما
فيها مضارعا

في اصل الضم ثم
نقد الالهي

اسما فدخل كل ما
في التميز في عليا
وغيره ان المار من قولنا

في اول اهل الزمان
في اربع باقتدار

الوضع اما انقص
بجانبه كالمشغول

وان كان المراد
دخول

الثلاثي والضم فرع الفتح لأن الضم ثقيل والفتح خفيف والثقل فرع الخفيف فالتثنية
 وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثي لوجهين أحدهما ان الثلاثي قبل الرباعي ثانياً
 وجوه الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي لأن وجوده غير متصور بدون وجود الثلاثي
 فيكون مفتقر الى وجوده فكان الثلاثي اصلاً والرباعي فرعاً ومنهم من قال اذا ضمت
 حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله فتحت في غيره لكثرة استعماله لقائل
 ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب ضمها في
 الخماسي والسداسي لأن استعمالها أقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها
 فيها يكون بالطريق الاول والحي اب عنه ان الخماسي والسداسي ثقل من الرباعي لكثرة
 حروفها بالنسبة الى حروفه فلو ضمت حروف المضارعة فيها لادى الى الجمع بين
 الثقليين فاعطوا فيها ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعا للثقل كان فيه من كثرة
 الحروف وانما امر بوجه اى المضارع مع ان اصل الفعل اى الاصل في الفعل البناء
 لأنه لم يوجد فيه ما يقتضي الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
 ولا ما يوجب العدول عن الاصل وهو المشاهدة التامة لمضارعة اى المشاهدة اى
 المضارع الاسم مشاهدة تامة فيما عرفت انما من وجوه المشاهدة باسم الفاعل والامر
 الاسم الاعراب فيكون المضارع به معرباً وذلك اى اعراب المضارع اذا لم يتصل به
 اى المضارع نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اى ولا يتصل به نون جمع المؤنث
 اذا اتصل به احدها صار مبنياً امّا بناؤه في الصيغة الاولى فلا بد بدخول نون التأكيد
 يصير مشأها بالماضي اذ هو الاصل في حقوق الضامات المتحركة وليس
 باصل في حقوق الضامات الساكنة ولهذا لم يعتد بمشاهدة يضربان ويضربون بفتح
 وصوتوا واعرابه اى واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضاً اى كاعراب الاسم
 رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وحزم يختص به مكان ما وضع
 من الجمل الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم فهو يضرب
 في الرفع ولن يضرب في النصب لم يضرب في الحزم وما فرغ عن بيان تعريف المضارع حكاه
 شرح في بيان اصناف اعرابه فقال فقال في اصناف اعراب الفعل المضارع وهي اى تلك
 الاصناف اربعة اصناف الاول اى الصنف الاول من تلك الاصناف ان يكون الرفع

بالضمه والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب لعوامل ويختص اى هذا الصنف
 بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازاً عن التثنية والجمع وفي تقييده
 بالصحيح احتراز عن الناقض نحو يَدْعُو وَيَرْفَعُ وَيَحْشُرُ وبغير المخاطبة من نحو تَقْرَأُ يَا
تَقُولُ هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب الثاني اى الصنف
 الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب الجزم مجزاً اى مجزاً والنون يختص
 اى هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان او مؤنثاً وجمع المذكر غائباً كان او مخاطباً
 والمفردة للمخاطبة صحيحاً كان اى كل واحد منها او غيره اى غير الصحيح تقول هما
يَفْعَلَانِ وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعل في
 النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعل في الجزم وانما جعلت امر بهذه الامثلة بالرفع
 لانها شابهت صيغة المقتضى والمجوع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة
 في المفرد فكما تختص الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذفت النون حال
 النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما ينتبع النصب الجزم في الاسماء كذلك
 ينتبع الجزم في الافعال والثالث اى الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة لفظاً والجزم مجزاً في اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقض اليائى الاول
 فيه احتراز عن الناقض الالفى غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييده لناقض بغير هذه
 الثلاثة احتراز عما اذا كان الناقض واحداً منها تقول هو يرفع ويغز ولا يستنقل الضمة على الياء
 والواو ولي يرفع ولن يغز ولحم يرفع ولم يرفع ولا يرفع لانه اذا لم يجز الجازم الحركة
 حذفت الحرف والرابع اى الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
 بتقدير الفتحة والجزم مجزاً في اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقض الالفى فيه
 احتراز عن اليائى والواوى غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقض الذى كان
 واحداً منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بجزم اللام
 لفقدان الحركة ثم لما فرغ من بيان اصناف اعراف الفعل المضارع شرع في ما
 يحصل به اعرابه فقال **فصل** في اعراف المضارع المضارع السرفعى
 عامله معنوى وهو اى العامل المعنوى كونه اى كون المضارع مجرداً عن الناصب والجازم
 اى عن كل ناصب عن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكن انكوفيين على ذلك

و منهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
يضرب ويغزو ويرمى ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا
ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل اقفاً موقع الاسم لا يشكّل هذا الخبر كما حيث يلزم مخبر كونه
مضارعاً وتنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد
بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقفاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لا نقول هو منه الاصل
فلا يؤثر فيه العامل واما ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كالاسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم اقواة وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب
عامله خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لمشا ههنا ان الخففة
من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونها مصدّيتين وحمل عليها الباقية في العمل
لانها للاستقبال وتنصب ان متعماً اذ الم يكن قبلها فعل علم او ظن وكن هي تنصب مطلقاً
ومعناه نفى المستقبل وهي أكد من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير متغيرة عن اصل
وهو الصغير وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل صلها ان فقصر
بحذف الالف الهزلة لكثرة الاستعمال كائش في اى شئ وعلماء في على الماء وكى معناه
سببيتها قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار ان واذن تنصب ذا الم يعتمد باعلها على
ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب جزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب
كقولك لمن قال انا انتيك انا اذن احبس اليك وكذا ان كان الفعل حالاً كقولك لمن يجيئك
اذن اظنك كاذباً وهي ايضاً حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذ الظر
تخذت المضايي اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الارمنة
بعد ما كانت مختصة بالماضى فاذن ههنا هي اذن في يومئذ وحينئذ الا انه كسر
الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم
يكن قبله ظرف فكسرة نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة الظرف المنصوب
لان معناها الظرف وان المفتحة بالرفع على انه صفة ان اي التثنية

تقدّر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال ان
نحو اريد ان تحبني الى ومثال لن نحو انا لن اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة مثلاً
اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل وتمثيلها الا انه لم يمثّل لان مقدّمه انقضاء
بما يمثّل لها في مواضع تقدّر بعد ما شرع في بيان تلك المواضع فقال تقدّر ان في سبعة
مواضع بعد حتم نحو اسلمت حتم ادخل الجنة ولا م في اي بعد لام كي نحو قام زيد لين هب
اي كي ين هب ولا م المحذو اي بعد لام المحذو وهي التي تكون لتأكيد النقي و
تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كان فاضية لفظاً نحو قوله تعالى وما
كان الله ليعدّ بهم اومعني نحو لم يكن لين هب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر و
النهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو اسلم فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي هل تتعلم فتتجى مثال للفاء
الواقعة في جواب الاستفهام واما تزورنا فتكرّمك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي ولية
لي مالا فانقذه مثال للفاء الواقعة في جواب التمني والآن تنزل بنا فتصيب خيراً مثال
لفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر
ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك
اي مثال الواو وتسمى هذه الواو او الجمع وواو الصرف ايضاً نحو اسلم وتسلم
الى اخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنى
الى ان او الا ان نحو لا تحبّسك او تعطيني حقّي اي الى ان تعطيني حقّي او الا
ان تعطيني حقّي وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً لئلا يلزم عطف
الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتخرج بتقدير ان يكون في تاويل الاسم فيستقيم
عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم بها بالصريح فيخرج نحو اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم
فانه لا يقدر ان يحوز عطفه على مدخول في ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه لا يجوز
نحو اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يفيد الاسم بالصريح عليه
كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم اسماً بل المعطوف عليه هو الفعل
والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقدير ان بعد
واو العطف المعطوف عليه اسماً كذلك ينصب بتقدير ان بعد سا ثم حرف و

العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب
وانما وجب تقدیر آن بعد حتمه ولا ما الجحد لانها من الحروف الجارة فيمتنع قولها
على الفعل الا ان يجعل مصداقاً بتقدیر آن المصدر فيكون فتاويل اسم فيصير نحوها عليه
وبعد الفاء والواو لانها معطفان واقعان بعد الاشياء الستة التي هي نشاء وهي الامر
النهي الاستفهام والتمني والعرض والتفخي وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النفي
لما بينهما من التناكب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكماً وقد امتنع عطف الاخبار
على الانشاء فاقول الانشاء مبني على اسم وجعل الاخبار مصداقاً باضمار أن فيكون
عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فتسلك مثلاً ليكن منك اسلام فسلامتك
من النار وتبعد ولائها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة أو بعينه الى أن على
حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار أن مع لام
كأن وكن امع المحقق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة
اردت لان تقوم مع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قياً ملك وان
تخرجه وانما يجوز اظهار أن في هذه الصور لان لام كي والمحقق بها وحروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتكم للاكرام ونحو رد لكم وهذه اللام زائدة لان
ردت متعل بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد وضرته فيصير ان تدخل على لفعل مع لان
بتقدیر الاسم ولهذا لا يجوز اظهار أن مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان
فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعين في جواب الاشياء
الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى أن لانها ما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر التناصب بعدها
ويجب اظهار أن مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لام كي تخرراً عن
اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لَعَلَّاهُمْ اَهْلُ الْكِتَابِ واعلم ان الواقعة بعد لولم
تقييد العلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم بشرح آية العلم جاء بمعنى الظن
والشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
به بل ما يدل اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرتبة او الوجود ان او اليقين او
التبين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة او الظن الى غير ذلك ليست هي

لكن اي اللام الزائدة
هذه امثال واو
العطف التي دخلت
على الاسم الصريح
سواء كان رسماً
مستقراً او لا

اي ان الواقعة بعد العلم كالمصدرية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع و قوله هي تأكيد لضمير ليست واسما هي المخففة من ان المثقلة كمناسبة للعلم وما هو معناها لا متناع اجتماع الناصبة مع العلم كونه الناصبة للرجاء والطمع والذين على ان ما بعد ها غير معلوم التحقيق وكون العلم دالا على ان ما بعد معلوم التحقيق ثم صبغة هذا المصدر اي هي المخففة لا غير وقوله من المثقلة متع بق بال اخذ اي المخففة لما اخذت من المثقلة واعلم انه يجب فصل اي عن الفعل حينئذ اقل بالسبب نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم قرصا وبسوف نحو علمت ان سوف يقوم او بقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم تقوم وان لا تقوم عوضا عما زال عنها من حذف فعل كزيتها واهمها هو ضمير الشأن فرق بينهما وبين ان المصدرية اول الامرات المصدرية لا يفضل بينهما ليزن فعلها بشئ من المحرف المذكور لكونها من الفعل بتا ويل المصدرية فلا يفصل بينها وبين ما يورثها لضعفها وشدت نحو علمت ان يخرج بالرفع بالافضل كما نقل عن المبرد وان الواقعة بالنصب على انه معطوف على الواقعة السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعين وما بمعناه كالحسبان وكالعلم لما اول بالنظر جانبا فيه اي في لفظ ان هذا وفي هذا القسم من ان الحرف ان احدهما ان تنصب به اي بان هذا الفعل عملان تجعلها مصلية والثاني ان تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت ان سيقوم بالنصب على انه مصدرية ناصبة لا مكان الجمع بين داليتها او بالرفع على مخففة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت ثم علم ان الواقعة بعد غير العلم والظن من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والارهاق نحوها فهي مصدرية لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقوم وطعت ان تقعد خشيت ان تروح ولما ذرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب بشرع في بيان عامل المضارع المجزوم فقال فصل المجزوم اي المضارع المجزوم وعامله لم ولما و امر الامر صاف الاما لانها تكثر صالحة للاضافة ولا المستعملة في معنى النفي لم تضيف لانها علمت بنفسها فلا تقبل الاضافة واحترز به عما استعمل به في معنى النفي وعالم يستعمل في شئ نحو اقسره هذه الكلمات الاربعة ثم مر فلا واحد بالاصالة ولا فقد يتعد مجزوما بالعدا فيقال انضربه

مع

سبحانك

و تقبل و کلمه المجازاة ای الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزءاً و الجملة الاولى سبباً
 لها یعنی کلمات الشرط و الجزاء و کما کان بعضها من الاسماء و بعضها من الحروف و جاء بها کلم
 لتبتا و لها و هي تجزى من الفعلين و المجرور ههنا بعضها فان كيف و ازيد و ن و ما ايضاً من کلم
 المجازاة مع ان الجزاء ههنا شاذ لم یجى فی کلامهم على وجه الظاهر و هي کلمه المجازاة
 ان و هم ما و اذ ما و حیثما و این و متى و ما و مزای و ائی و ان و ان المقدره بالرفع صفة لان
 نحو لم يضرب و لما يضرب و لیضرب و لا تضرب و ان تضرب اضرب الخ
 او المنتهى الى اخره مثال لما ذکرنا من کلمه المجازاة کما فی شرح عن تعدد الجواز و تمثيلها شرح
 فی بیان معانیها فقال و اعلم ان لم تقلب المضارع ماضياً منفياً صفة ماضی و حال من
 المفعول ای حال كون المضارع منفياً نحو لم يضرب زيد معناه ماضی و ان کان
 لفظه مضارعاً و لما کن الی مثل لم فی قلب المضارع ماضياً منفياً شمس اشأ سر
 الی ما یختص بهما بعدل شمس کما فیما ذکر بقوله الی ان فیها ای فی ما دون لم و توقعاً بعد
 ای ینفی بها فعل مترقب متوقع غالباً تقول لم یترقب ركب الامیر و ما یركب و قد
 تستعمل فی غیر المتوقع ایضاً نحو دم زید و لما ینفعه الندم و دوا ما قبله ای ستمرا و او
 امتدل و قبله یعنی استمر و الفعل الذی ینفی بها من الاستمرار و الی زمان التکلم بها تقول ند
 فلا ن و لما ینفعه الندم ای عقیب ندم و لا یلزم استمرار بعد ارتفاع الندم الی زمان التکلم
 بها و اذا قلت لما ینفعه اذا استمر و کما ان الوقت التکلم بها ثم تن کبر الضمیر الراجع الی
 فی بعده و قبله باعتبار اللفظ و ایضاً يجوز حذف الفعل الواقع بعد ما ان دل علیه جلیل
 خاصه ای دون لم یعنی لا يجوز حذف بعد لم و ذلک لان اصل لما لم زید تن علیها ما
 فناب مناب الفعل تقول ندم زید و لما ای و لما ینفعه الندم و لا تقول ندم زید لم
 یعنی لا يجوز حذف الفعل و لما قوله شعراً حفظ و یعتقد الی استودعها یوم الاحار
 ان وصلت و ان لم علی الحذف ای ان لم تصل فشاء و ایضاً یختصرت بعد دخول و
 الشرط علیها فلا یقال ان لما یضرب و من لما یضرب و يجوز ان یقال ان لم یضرب و
 من لم یضرب و کان ذلک لکونها فاصلة قویة بین العامل و معمول و اعلم ان
 کما مشترک بید کونه اسماً و بید کونه حرفاً لکن اذا کان حرفاً فهو مخصوص بالمضارع
 و ای کان اسماً فهو ظرف بمعمر و و یلزم بعد المناض لفظاً و معنی و جوابه ایضاً کذلک

لک تدریة لاریاد
 منها انبیاة مکیة
 عما ای حرف الشرط
 عما ای الفعل

الجزء و مخرج
 الشرط
 مودی غلام
 مرحوم

بجمله اسمیه مقرونه مع اذا الملقا جاء قال الله تعالى فَمَا كُنْتُ كَاتِبٌ عَلَيْهِمْ الْقِتَالَ إِذَا فَرَغُوا مِنْهُمْ أَوْ مَعَ الْفَاءِ وَرَبَّمَا كَانَ مَا ضِيًّا مَعَ الْفَاءِ وَقَدْ يَكُونُ مَضَارِعًا وَمَا كَلِمَ الْجَمَازَ أَيْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَعْدُودَةٌ مِنْ قَبْلِ سَرَفًا كَانَ أَوْ اسْمًا حَقَّ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ حُرُوقًا كَانَتْ أَوْ اسْمًا فِي أَيْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَتَيْنِ فَعِلِيَّتَيْنِ لِقَدَرِ مَتَعَلَقٍ بِقَوْلِهِ تَدْخُلُ الظُّهْرُ لِلْكَلِمَاتِ عَلَى أَنْ الْأَوَّلَى أَيْ الْجُمْلَةُ الْأَوَّلَى سَبَبٌ لِلثَّانِيَةِ أَيْ لِلْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ سَبَبًا وَالثَّانِي سَبَبًا وَيَتَدَخَّلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمَا وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ جَوَابُ الْمُبْتَدَأِ الْمُنْصَمِنِ بِمَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ الْمَوْصُولُ أَيْ مَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فِيهِ صَادِرَةٌ مِنْ اللَّهِ وَلَا يَسْتَقِيمُ سَبَبِيَّةُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي لِأَنَّ النِّعْمَةَ الْحَاصِلَةَ بِالْمَخَاطَبِينَ لَيْسَتْ سَبَبًا لِحُصُولِهَا مِنْ اللَّهِ وَالنِّعْمَةُ مِنَ اللَّهِ سَبَبًا لِحُصُولِهَا بِهِمْ وَالجواب عنه أن المراد سببیت ولو باعتبار الحكم به والاعتبار عنه أی وما بكم من نعمة فيحكم فيجوز بها من الله تعالى وتسمى أی الجملة الأولى بعد كلم المجازاة شرطاً من حيث أنه مشروط لتحقيق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازاة جزءاً من حيث أنه يبتنى على الأولى ابتناء الجزاء على الفعل ثم إن كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما أی في الشرط والجزاء لوجود الجزاء مذكور المضارع معرباً قابلاً للجزم بكلم المجازاة وعن سببويه أن الجزاء محذوم بها وبالشرط جميعاً لفظاً نحو أن تكرمني أكرمك وإن كانا أی الشرط والجزاء ما ضييين لم تعمل أی تلك الكلمات فيهما لفظاً أی لا في الشرط ولا في الجزاء لأن الماضي مبنی كما مرفلاً يظهر فيه اثر العامل نحو أن ضربت ضربت وإن كان الجزاء حال كونه وحده أی دون الشرط فاضياً وكذا الشرط مضارعاً يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء لما قلنا وعن بعضهم أنه يجب الرفع في الشرط إذا كان الجزاء ما ضيياً فقط وهذا ضعيف الوجوه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريم وقيل لا يحجب الأی ضرورة الشعر لأنه في صورة سببية المستقبل للماض مع أن تأثير المحرف في جعل البعيد بعينه المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيداً فيبحث لأن تحرف تأثيراً في محل قابل للتأثير وإن كان بعيداً ولا تأثير في محل غير قابل للتأثير وإن كان قريباً ولا شأن القريب هنا غير قابل للتأثير لأنه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلاً لتحصيل الحاصل البعيد قابل للتأثير لأنه حاضر نحو أن

تضر بني ضررتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضياً وكان الجزاء مضارعاً
 جاز في الجزاء لا في الشرط الوجهان الجزاء والرفع أو الجزاء وهو لا فصح فلكونه قابلاً وأما
 الترفع فلا تله لما بطل الجزاء من الشرط لكونه ماضياً يبطل في الجزاء أيضاً تبعاً له نحو جئتني
 أكرمك بالجزء وأكرمك بالرفع ثم لما فرغ عن بيان صور جزاء الجزاء وعدم الجزاء
 شرع في بيان دخول الفاء وعدمه فقال وأعلم أنه أي الشأن إذا كان الجزاء ماضياً لفظاً
 أو معنى نحو ان قمت لم أقم بغير قول البحار والبر در صفة ماضياً أي كأنه بغير قد
 واستعرت فائدة التقيد لم يجرى الفاء في أي دخول الفاء في الجزاء لثاثير
 حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى مستقبل فلا حاجة إلى
 الربط بالفاء نحو ان أكرممتني أكرممتك قال الله تعالى وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا
 وان كان أي الجزاء مضارعاً مثبتاً ينبغي ان يقتد بغير المجزوم
 بلا لام الأمر وبغير اللام والتمني فانها مستقبلان تحقيقاً قبل دخول إن فلا تاثير لهما
 فيها أو منقياً بلا فيه احتراز عما إذا كان منقياً بكونه مندرج في الماضي معناه أولئك
 حيث يجب فيه الفاء كما سيأتي في المترجأ في أي في الجزاء الوجهان أي ابتداءً لفظاً وتركها
 لأن حروف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناها كما كانت مؤثرة في الماضي فتوثق بالفاء فتؤثر
 في تغيير المعنى حيث يخصه بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير حروف الشرط
 من وجه وان لم يكن التاثير قوتياً وأعلم أنه لو قل وان كان مضارعاً مثبتاً بغير
 السين وسوف لكان أولى لان الجزاء إذا كان مضارعاً بالسين وسوف لم يجر فيه ترك
 الفاء كقوله تعالى وَإِنْ تَعَاَسَ رُفُوسًا ضَرَبَهُ لُؤْلُؤُا نَخْوٍ يُنْثَىٰ أَصْبَرْتُمْ بِنِيَّ أَصْبَرْتُمْ
 في المضارع المثبت بترك الفاء أو فأضربك بآتيان الفاء وان تشتمل لا أضربك في
 المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء أو فلا أضربك بآتيانها وان لم يكن الجزاء أحد القسمين
 المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت أو المنفي بلا فيجب الفاء في الجزاء
 وذلك أي عدم كون الجزاء أحد القسمين حاصل في ريع صور الصور الأربعة
 ان يكون الجزاء فيها ماضياً مثل بسامع قد لفظاً كقوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ
 أَخَاهُ أَوْ مَعْنَى كقوله تعالى إِنْ كَانَ قَبِيضًا قَدْ مَرَّ قَبِيلٍ فَصَدَقْتُ أَي فَقَدْ صَدَقْتُ
 والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعاً منقياً بغير لا أي بجزء غير لا وهو قاً

له سبعة تاثيرات
 الشرط فيه معنى
 وهو نفس الاستقبال
 بل دخول أي كذا في
 القواني الضمنية
 والتكلمة
 فاعلم

ولكن دون لما أمر من المنعفي بها انه يدخل في الماضي معناه فلو قال منفيا بما
 ولين كان اظهر كقوله تعالى وَمَنْ يَنْتَهِ عَنِ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَالصَّوْرَةُ
 الثالثة ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى وَمَنْ يَخْلُجْ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا
 لكنه يجوز العطف عليها بالجزم لكونها في محل جزم ومنه قوله تعالى مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ
 فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ يَجْزِمُ وَقُرْآنِي مَرْفُوعًا حَالًا عَلَى ظَاهِرِ الْجُمْلَةِ
 وَهِيَ سَبْعُونَ جَوَازِ حَذْفِ الْفَاءِ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
 وَعَنِ الْقِرَاءِ مَطْلَقًا وَأَمَّا تَرْكُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنَّمَا غَضَبُوا لَهُمْ يَغْفِرُونَ وَإِنَّمَا
 أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية فلان إذا هذه الجملتان الظرفية هي
 فيها من معنى الشرط كقوله تَعَالَى وَالْبَيْتُ إِذَا أَغْنَسَهُ وَالصَّوْرَةُ الرَّابِعَةُ ان يكون الجزاء فيها
 جملة انشائية أمّا أمراً كقوله تَعَالَى قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
 اللَّهُ وَأَمَّا غَيْبًا كقوله تَعَالَى وَإِنْ عَلِمْتُ مِنْهُ نَوْفَ نَفَسٍ فَسَرُّهُ وَلَا تُنْجِسْ كَلِمَاتِي إِلَى
 مَا يَنْفَرُ وَأَمَّا استغناءً ما كقوله عليه السلام إِنْ تَرَكَتْنَا فَمِنْ بَيْنِ جُمُعَتِنَا
 وَأَمَّا دَعَاءٌ نَحْنُ أَوْ كَرَمَتْنَا فَيَرْحَمُنَا اللَّهُ وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْفَاءُ فِي الْجَزَاءِ فِي الصَّوْرَةِ الْخَامِسَةِ
 وهي ان يكون مضارعاً مثبتاً بالسبب أو شئو كما سبقت الاشكاله اليه إنما وجب الفاء في
 هذه الصور من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معناه لانه يجعله بمعنى المستقبل
 ولا لفظاً لانه لم يجعله مجزوماً فوجب الفاء لتدل على انه جواب الشرط والاضابطه ههنا
 لان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه لان كانت لتحتمل
 التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة قطعاً يجب دخول الفاء عليه
 وقد يقع والحق للمفاجاة مع الجملة الاسمية الموقوت جزاءً موضع الفاء اي في محل
 الفاء لان اذا المفاجاة تدل على التعقيد كالغفارة المفاجاة مبنية على حدوث امر
 عارض فاشبه الجزاء ولذا فاذا زنتها الفاء غالباً إنما قل مع الجملة الاسمية لان اذا
 المفاجاة لا تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة
 قَدْ الْمُغْبِةُ لِلتَّقْلِيلِ شَارَةً إِلَى أَنَّ وَقْعَ الْفَاءِ الْكَرْفِي قَوْلُهُ مَوْضِعُ الْفَاءِ اشْعَارُ بَانَ إِذَا
 وَالْفَاءُ لَا يَجْعَلُهَا وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ قَدْ كُنْتُ بَارِئًا مَعَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ مَعَ أَنَّهُ اخْتَصَرَ
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ يُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَسَاءَلْ قَدْ كُنْتُ بَارِئًا مِنْكُمْ إِذَا هُمْ يَقْطُرُونَ عَلَى هُمْ يَقْطُرُونَ

ذكر معاني الجواز والمفوضات اذ ان بين كرا المواضع التي تقل اذ الشرطية التي يخرج منها المضاع
 بعد ما قلنا انما قلنا ان بعد الافعال الخمسة التي هي لا محققا او قوة ليدخل فيه نحو
 حَسْبُكَ يُمْرُ النَّاسُ فان حَسْبُكَ ينزل منزلة لا تكف كاقه قال لا تَكْفِيَهُمُ النَّاسُ نَحْوُ
 تَعْلَمُ نَحْوُ اِي ان تتعلم تنجز والنهاي نحو لا تكذب بغير خير لا اى ان لا تكذب و
 الاستفهام نحو هل تنزلنا كرمك اى هل ان تنزلنا و التمهيد نحو ليتك عندك اخذك
 اى ان تكذب عندى والعرض نحو الا تنزل بنا تصيب خير اى ان تنزل بنا تصيب خير الا كلمة
 العرض هي همة الاستفهام ودخلت على النفي فيفيد الانبيات فنقل الشرط مثبتا مع انه
 منفى لا يدل على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثل العرض بعد النفي في بعض النسخ
 نحو لا تفعل شرا يكن عذرك وهو هو لا تنقد بيران لا يصح بعد النفي مطلقا سندا كره
 وذلك اى تنقد بيران بعد الافعال الخمسة المذكورة اذ اقسامها الاول من الخمسة القوي الاعم
 واخواته سبب للثاني اى المقصود الثاني وهو المضارع فيتأتى معنى الشرط كما رايت ذلك
 في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا تعلم تنجز هو وتعلم تنجز فيكون
 تنقد بيران بعد فعل فتعذر سببية للثاني في التعلم سبب للنجاة ولكن البواقي اى مثل هذا
 المثال في وجوب السببية معاني البواقي من الامثلة قلنا ان لاى فلاجل ان قصد سببية الاول للثاني شرط
 لتقدير ان بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لا تكفر تدخل النار في المنهى وكذا امتنع النفي
 اى لم يقع الجزم في جواب النفي بتقدير اربعة نحو لا تفعل بغير الخيرات بالجزم لا امتناع
 السببية اى كون الاول سببا للثاني في هاتين الصورتين اذ لا يصح بحسب المعنى ان يقال في تقدير
 لا تكفر تدخل النار ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط على وفولفظ النهى لان المقدر
 يجب ان يكون من جنس المفوض وهذا لا يصح معنى لان عدم الكفر ليس سببا لدخول
 النار وانما سبب الكفر قلنا لا يصح ان يقدر في تقدير لا تفعل بغير خير لا اى ان لا تفعل بغير
 خير لا لانه لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل على السببية و
 ان لم يقصد السببية لم يجز الجزم في جميع بل يجب ان يرفع ما بالصفة ان علم الوصفية
 كقوله تعالى فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا اَيْرِثْنِي فِيمَنْ قَرَّبْتُ مَرْفُوعًا اى وليا وارثا او بالحال
 كقوله تعالى قَدْ رُفِعَ فِي حُجُومِهِمْ يَلْعَبُونَ اَوْ بِالاسْتِثْنَاءِ فَنَحْوِ قَرَّبْتُ مَرْفُوعًا اى وليا وارثا او بالحال
 فان يدعوك كلام مستأنف مقطوع عما قبله كما فرغ عن القسم الثاني للفعل هو المضاع

له الاضلاع مدهنا
 الانبياء ما لم يكن
 كان الخاطب
 مع كان الخاطب
 بقوله ما لم يكن
 القيا مذكور في
 جوابه بل هو كالمبر
 وهو امر مستأنف
 مع انه من مع
 الفعل
 الامر الخاطب
 الجنب للفعل

له لا في فعل
 مولى فلا مرسى
 مرسى

شرع في بيان القسم الثالث وهو الامر فقل والثالث الى القسم الثالث من تلك الاقسام
 الامر هو في اصطلاح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها د هو صيغة وهذا
 هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به في بواسطته فان الباء
 للاستعانة بالفعل اي صمد والفعل هو الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
 الجنس يشمل المقصود وغيره وباقى لقيو كالفعل فقوله يطلب به يخرج الماض والمضارع
 وقوله الفعل يخرج به النفي وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن
 مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب المتكلم لانه لو لم يسم
 المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وان دخلها جائز ما تحذف من المضارع حرف
 المضارعة الجار والمجرور وصيغة ثانية لقوله فعل اي فعل متلبس بحرف من حروف
 المضارعة من المضارع واكتفى بهذا ليس من تمام التعريف والتعريف قد تم بل انه
 بل هو شروع في كيفية الاشتقاق للامر فاقبل من ان احتراز عن صيغة وريد وغيره
 سد يدخر وجه من وجه التقسيم وهو الفعل ثم اسم فاعل فلا حاجة الى ان يرد به زيادة بعض
 القبول في الحق انما هو قوله نعم فليكن نحو ائمن قوما بالتاء فلا يرد به لا تاء وانما
 حن حرف المضارعة لانه اشارة المضارعة فلا يدل من ان التها حتم لا يكون اثر
 الصيغة باقيا شجاي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر ان كان
 ما بعد حرف المضارعة ساكنا اي حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل في اوله بعد حذف حرف
 المضارعة لانه لا يلزم الافتتاح بالثاني واما تعين الهمزة لا يتلوه فلانها سبب ان الهمزة
 مختصة بالابتداء من الخارج مضمومة اي حال كوز تلك الهمزة مضمومة وهذا ان الهمزة
 اي ثالث المضارع لانه لا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح والاستثقال على
 تقدير الكسر ليحصل الاتباع نحو انصروا مكسورة اي وزيدت همزة الوصل حال كونها
 مكسورة ان الفتح اي ثالثه كالحرف او كسر ثالثه نحو اضربوا وانما كسرت
 همزة الوصل لان الكسر يصل في همزة الوصل لانه لا يلزم التباس فيما كان ثالثه
 مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماض الرباعي على تقدير الفتح وفيما
 كان ثالثه مكسورا بالامر الرباعي على تقدير الفتح والماض الرباعي المجهول
 على تقدير الضمة وان كان اي ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهمزة

ای الی زیاده همزة الوصل ج بعد حن حرف المضاعفة لانه لا یلزم الابتداء بالکسرة
بل اسکن اخره وجعل بقیه امرًا نحو عید فی تعد و حاسب فی تحاسب والامر من
باب الافعال من القسم الثانی هذا جواب تقدیر السؤال ان یقال ما ذکرتم من ان
همزة الوصل مكسورة اذا کان ما بعد حرف المضاعفة ساکنًا ویکون غیر المضارع غیر مضموم
منقوض بمثل اکرم امرًا من الکراملاته ما حوز من تکریم وما بعد حرف المضاعفة فیه و
هو الکاف ساکن و غیر المضارع غیر مضموم فوجب ان یقال فی الامر ما حوز منه اکرم
بکسر الهمزة و تقریر الجواب ان یقال ان الهمزة مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضاعفة ساکنًا
و یکون غیر المضارع غیر مضموم الا ان ما بعد حرف المضاعفة فی تکریم لیس ساکنًا لان الکاف
لیس بما بعد الهمزة بل ما بعد محذوف هو الهمزة المفتوحة لان اصل تکریم تکریم علی وزن
تأفیل لکن ما ضیعه علی الفعل ان المضارع هو الماضی بزیادة احک و فایز فی قوله غیر محذوف
نعم من لا ان الهمزة لما حذفت من المتکلم الواحد کراهة لاجتماع الهمزة ینفی نحو اکرم حذفت
من البعید نحو تکریم تکریم مکان الخ وان لم یوجد فیها اجتماع الهمزة ینفی عن اللابی لیکون
الافعال علی وتبيرة واحدة فی حن الهمزة کما حذفت الواو فی نحو تعد و تنوین لذلک فاذا
الادوات ینبوا الامر منه حذفتوا حرف المضارعة و اعادوها و ابقوها علی الحركة
الاصلیة فاذا کان كذلك فلا یمکن همزة اکرم همزة وصل بل همزة قطع فلا یمکن السؤال
لان کلامنا فی همزة الوصل لانی همزة القطع و هو ای الامر مبنی علی علامة الجزم فی
مضارعه ای علامة الجزم بهما مضارع الامر هی اسکان الاخر فی المقول الصحیح کما ضرب
و حذفت حرف العلة فی الناقص الواو و الیائی و الا لقی نحو اغزو و ارم و اسع
و سقوط نون الاعراب نحو اضر یا و اضر بوا و اسما کان هذا الامر مبنیًا علی علامة المضارع
لمشاغته بما فیه الامر من حيث ان کل واحد منها مشتمل علی طلب الفعل فیکون موقوفًا
ای مبنیًا علی السکون وان لم یمکن مجزوءًا حقیقۃ بل یمکن فی حکم الجزم لعمد مقتضی
الاعراب فیه و هو حرف المضارعة و هذا عند البصر ین و انما عند الکوفین فهو معرب مجزوء
بالمرقدرة حقیقۃ فان اصل ضرب مثلاً لتضرب عند همزة حذفت الامر منه فی الخط
تخفیفًا لکثرة الاستعمال کما حذفت فی لم یکن لذلک ثم لما فرغ عن تقسیم الفعل
الی الماضی و المضارع و الامر شرع فی تقسیم اخره الی معروف و مجهول فقال فصل فذل

فصل فی تقسیم الفعل الی الماضی و المضارع و الامر

ما لم يسم فاعله أى فعل المفعول الذى لم يرد كفاعل ذلك المفعول والضمير فى فاعله الى
 ما الموصولة واذن فاعل الفعل اليها بادى فى ملايسة ويجوز ان يراد بالموصولة للفعل الذى لم يسم
 فاعله واذن فاعل الفعل الى ما حينئذ ببيانىة من قبيل اضافة العام الى الخاص وهو فعل
 حذ فى فاعله واقيم المفعول مقامه أى مقام الفاعل لا غير كونه فى مفعول لم يسم
 فاعله فان قيل المفعول هذا فاعل فى المعنى فكيف يجوز ان يقوم مقامه برفع فاعله قلنا انما
 جاز ذلك لان للفعل طرفين طرف الصدد وهو الفاعل طرف الوقوع وهو المفعول فكما
 بينهما مشاجرة من حيث الظرفية فيصم ان يقوم مقامه برفع فاعله لان فاعلية الفاعل
 باسناد الفعل اليه بالحلالة شيئاً فان زيداً فى مات زيد فاعل مع انه لم يحد شيئاً بل
 هو مفعول فى المعنى لان الله تعالى اماته لوجود الاسناد اليه من تحقق الاسناد فى نحو خبر
 زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعه ويختص أى بناء فعل ما لم يسم فاعله بالمتعدى الى
 بالفعل المتعدى اذ لو بنى غير المتعدى للمفعول وجعل ذلك الفاعل نسبياً منسباً
 لا يسمى ما يسم الفعل اليه وهو غير جائز وعلامته أى فعل ما لم يسم فاعله الكائنة
 فى الماضى ان يكون اوله أى اول الماضى مضموماً فقط أى لا حرف آخر وما قبل آخره
 الماضى مكسوراً وهذه العلامة ثابتة فى الابواب التى ليست فى اوائها همزة وصل
 ولا تاء زائدة نحو ضرب فى الثلاثى الجرح وذبح فى الرباعى الجرح واكرم فى الثلاثى المزي
 فيه وانشأ غيرت الصيغة لتبميز المعرون من المجهول وانما خص التغيير فى المجهول
 لكونه فرعاً للمعروف وانما اختيار هذا النوع من التغيير وهو كون اوله مضموماً وما
 قبل آخره مكسوراً فلاق معنى المجهول غير معروف وهو اسناد الفعل الى المفعول اذ
 المعروف اسناد الفعل الى الفاعل واختياره لفظاً غير معروف لكونه متوافقين
 فيما كان غير معروف أى غير معلوم فناسب المجهول وانما كان نسباً للمجهول
 غير معروف لان هذا البناء لم يعمى فى كلامهم لا يستحق الهمزة الخرج من الضمة الى الكسرة
 كاستثقالهم الخرج من الكسرة الى الضمة وفاقاء فى كلامهم من نحو دثل ووقل فتأذ
 لا يقاس عليه وان يكون معطوف على قوله ان يكون مضموماً الخ الى علامته فى الماضى
 ان يكون اوله أى اول الماضى مضموماً وما قبل آخره كذلكى مكسوراً فى الابواب
 المذكورة وهذه العلامة ثابتة فى اوائها تاء زائدة أى فى الابواب التى فى اوائها تاء زائدة

وقيل

وعلى لتقليل نحو تفضل والتفاعل نحو تضرع وانما لم يقتصر واعلى ضم الاول في هذين
 اليابين بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو اقتصر واعلى ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب ففهم ما بعده
 الفاعل التيس مضارع ففضل بالتشديد مضارع فاضل وان يكون اوله اى اطلاقا
 وثالثه مضموما وما قبل انزعه كن لكلى مكسورا وهذه العلامة فيما في اوله همزة وصل
 اى فى الابواب التى فى اواخرها همزة وصل وهى استعمل نحو استخرج وانفعل نحو
 اقدر وانفعل نحو اقلب افعلال نحو اخرجم وافعل عمل نحو اخشوشن وانما لم
 يقتصر واعلى ضم همزة الوصل فى هذا الباب ايضا بل ضموا التاء كن لكلى لم يقتصر
 على ضمها فقالوا استخرج مثلا يضم الحيرة وفقر التاء والتيس بالهمزة من ذلك الباب فى حالة
 الوصل عند الوقف لانهما تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او مجهول
 فلرفع التاء ضمها التاء والحيرة والهمزة اى همزة الوصل فى الماضى المجهول تتبع الحرف
 المقصور ولا المكسور وان كان الاصل فى همزة الوصل لكسولا يانزله الحرف من الكسوف الى الضمة
 فقد يكرها وهو مستكره عندهم كحرف وجز الضمة الى الكسوة كما ترى ولا اعتبار الحرف الساكن
 منها لانه لا يكون حاجزا حصيئا اى مانعا قويا عند مدحى لان الحرف الساكن اى صفة
 الميت فكأنه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزا فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا لمر
 تدمج اى ان لم تسقط تلك الهمزة فى اللفظ لا فى الخط وهو شرط تقدم جزاءه فان تدمج
 فلا يتعلق بالاتباع اصلا وفى المضارع معطوف على قوله فى الماضى اى وعلامة فعل لم يسم
 فاعله فى المضارع ان يكون حرف المضارعة فى مضموم ما سماه على الماضى لانها اول المضارع
 وما قبل انزعه اى آخر المضارع مفتوحا تخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
 نحو يضرب فى الثلاثى المجزى ويستخرج فى المزيد فيه وهذه العلامة جارية فى
 جميع الابواب الا فى اربعة ابواب فى باب المفاعلة والانفعال والتفعيل الفعللة ومحققاتها
 اى محققات الفعللة هى الثمانية فان العلامة فيها اى فى تلك الابواب فتح
 ما قبل الاخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف
 والمجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وانما فهم ما قبل الاخر فى هذه الابواب ليعبر
 المجهول من المعروف وتخفة الفتحة وثقل المضارعة كما امر فى الارجوف اى وتقول والارجوف
 الذى انقلب عينه الفاء لا يرد نحو عور وصيد ما ضيه هو عطف بيان للارجوف ويقال لعل

العین اجوف تخلف جوف عن الحروف الصمیم او لوقوع حرف العلة فی جوفه قیل و بیع اصل
 قیل قول نقل کسرة الواو الی ما قبلها بعد سلب حرکت فجعلت الواو یاءً لسکونها
 وانکسار ما قبلها فصار قیل و اصل بیع بیع نقلت کسرة الیاء الی ما قبلها بعد سلب
 حرکتها فصار بیع وقد جاء فی الماضی المجهول الاجوف ثلث لغات أحلها هاء فی
 هو افهم والآخری ما افشا الیه بقوله وبلا شمام معطوف علی مقدمای تقول قیل افهم
 اجوف المجهول قیل و بیع بالنقل او الابدال وبلا شمام وهو ان فتح کسرة فاء الفعل نحو
 الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعد هاء الی الواو قلیلاً اذ هی تابعة بحركة ما قبلها لهذا هو المراد
 بلا شمام عند النحاة والقرأ فی معتل العین المبنی للمفعول والفرض من الاششام
 الابدال بان الاصل فی اوائل هذه الحروف هو الضم بل الواو عطف علی قوله وبلا شمام نحو
 قول ووجع باسکان الواو بلا نقل وجعل لیاء واو السکونها وانضمها لقلبها وکن ذلك
 ای مثل باب قیل و بیع باب اختیار و انقید الی الماضی المجهول من معتل العین من
 باب الافعال ولا نفعل فی جواز الوجه الثلاثة لمکان المشاركة بین باب قیل و بیع
 و باب اختیار و انقید فی التعلیل فان قیل قد تفرق فی التصریفان باب لا نفعل کما لازم
 فکیف يتصور المجهول منه اذا المجهول مختص منه بالفعل المتعدي قلنا یمکن تعدیته بحرف
 المجر و بعد التعدیة اخذ منه المجهول دون استغیور و اقیما ای دون معتل العین من
 باب لا استفعل ولا فاعل فانه لا یمکن کذلک حیث لم یجئ فیها الا کسرة دون
 الاششام والواو وانما لم یجئ فیها لغة واحدة لفقد فعل ای لعدم تحریک ما قبل العین
 فیها ای فی استغیور و اقیما فی الاصل و اصلها استغیور و اقیما بالیاء والواو المکتوبین
 والقیاس فیها اذا اسکر ما قبلها ان ینتقل حرکتها الیه و یجعل العین یاءً اذا كانت
 واو ای قال استغیور و اقیما لغة واحدة و فی مضارعه ای فی مضارع الاجوف المجهول
 واو یا کان او یأثم انقلب العین الفاعل یقال و یباع اصلها یبیع ویقول فقلبت
 الواو والیاء فیها الفاعل كما عرفت فی التصریف علی کل واو یاء اذا كانت متحرکة
 و یمکن ما قبلها ساکناً فنقلت حرکتها الی ما قبلها وجعلت الفاعل علی الوجوب
 فالی هذا الشار بقوله کما عرفت فی التصریف مستقصی ای کما عرفت
 فلت فی علم التصریف حال کونه مستوفیا و قد اشار الی بیان کیفیة المجهول من وظائف

بینها

المتعدی

و غیر

المتعدی

التصريف دون النحو الا انه بيتهما استطراداً ولو ضمنا ثم لما فرغ من تقسيم الفعل المذكور شرح
 في بيان القيد بين القسمي الفعل هو المتعدى في اللازم اذ هما قيدان للفعل لا قيمان له فان المتعدى
 اعم من الفعل شبهة كذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقاً يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه
 على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلاً عن المفعول ولذا اجاز حذف فاعله وقال
 فصل الفعل اما متعد وهو اي المتعدى لا يتوقف فهمه على متعلق خارج اي بالمتعدى
 كقرب فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بدون المصروف فكذا المتعدى بواسطة
 المحرك كقرب عنده وذهب اليه فان الاعراض والرغبة لا يمان ولا يتصور ان يكون العوض عنه
 والمرغوب اليه متعد يان بالوسائط بخلاف نحو قام فانه تام بدون تعلق متعلق الا ان الحقيقة
 الباء في مصدره معنى قائم ويكون متعد يا بالعارض واما لازم وهو اي فعل متلبس
 بخلاف اي بخلاف المتعدى يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد قائم فالقعود
 والقيام لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعد بآخر والجر نحو ذهبت
 بزيد وبالهمزة نحو ذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فوجئت زيدا او بالفاعل
 نحو ما شئت معناه ما أحببت في المشي وبسائر الاستفعال نحو استخرجت معناه صخرته
 خارجا او بتضمن اللازم معنى فعل اخر متعد يا لتضمنههم ركب بمعنى وسع فهذه
 سنتها اسباب التعدية والمتعدى يجعل لازما بنحو الانفعال نحو انقطع وبتا التفعّل
 نحو تدحرج والمتعدى قد يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد عمرا والى المفعولين
 لاقتضاء معناه اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطيت زيدا عمرا اياهما او عين
 الاول كعلمت عمرا افاضلا ويجوز قياى في باب اعطيت الاقتصار على احد مفعوليه
 سواء اقتصر على الاول كاعطيت زيدا او على الثاني كاعطيت دهما بخلاف باب
 علمت حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر
 والى ثلثة مفاعيل مغطون على قوله والى مفعولين اي المتعدى يكون متعديا الى
 ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله زيد عمرا افاضلا ومنه اي من المتعدى الى ثلثة
 مفاعيل ارى بمعنى اهلكم لكون اعلم وارى صليين في هذا القسم اذ هما متعديان
 قبل ادخال الهمزة الى مفعولين ويعمل ادخال الهمزة نادى مفعول ثالث
 يقلل له المفعول الاول واما البواقى من الافعال وهي انبأ ونبأ واخبر ونحوها

وحدث فليست أصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها
لما فيها من معنى الاعلام واجريت فجرا في تعديتها الى ثلاثة ولما جاز الاخش استعمال أضدت
واخسبت وأخلت وأدعمت بمعنى أخلت وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل
السبعة لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهوا منها سبعة لا ستة مفعولها أو مفعول
تلك الافعال الا في مع الاخيرين أي المفعولين الأخيرين لمفعولي أعطيت في جواز الاقتصار
على واحد هما أي احد مفعولي أعطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال
بدون الاخيرين وعلى الأخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي أعطيت حيث يجوز
الاقتصار فيه على كل واحد منها نقول أعلم الله زيداً بالأقتضاء على المفعول الاول تقدير
أعلم الله زيداً عمراً فاضلاً وأعلم الله عمراً فاضلاً بالأقتضاء على الأخيرين تقدير وأعلم
الله زيداً عمراً فاضلاً والثاني أي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال
كمفعولي علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما أي احد مفعولي علمت فلا يجوز
فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر
الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
على كل واحد منهما واذا لم يكن الاقتصار على احد المفعولين الأخيرين من هذه الافعال
فلا نقول علمت زيداً أخيراً الناس بالأقتضاء على الثاني بدون الثالث بل نقول
علمت زيداً عملاً أخيراً الناس بدون الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني و
الثالث من هذه الافعال هم مفعولاً باب علمت في الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان ما
تعديته للفعل شرع في بيان افعال القلوب كما افردنا بالذكر لاقتضاءها بأحكام ليست
في غيرها وهذا هو الوجه فلا بد الاقتصار على الناقصة وما بعد ما فقال **فصل افعال**
القلوب سبعة علمت وظننت ورأيت وحسبت وأخلت وزعمت ووجدت
وتسمى هذه الافعال الشك واليقين أيضاً وإنما سميت هذه الافعال بأفعال
القلوب لأنها غير مفتقرة في صدورها الى الجوارح والأعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة
الباطنة لان بعضها الشك وبعضها اليقين وكلاهما من أفعال القلوب ولذا
تسمى بأفعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قل كما ثم
ارادوا بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي تساوي

من المفعول

من الفعل

الطر فيز فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان فآما التي منها للشد فهي ثلاثة ظننت وحسبت وخلت وآما التي منها لليقين فهي ثلاثة ايضا علمت ورأيت ووجه التسامع منهما يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقر في كذا لا عطف ولا فرقت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ليسا بمتعديين الى مفعولين استعما لا

ولا يجرى فيها احكامها وهي اى افعال القلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتصيرها اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانها مفعولان بها نحو علمت زيداً فاضلاً وظننت عمرًا عالمًا ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال خصائص

جميع تخصيصية وهي ما يختص بالشئ ولا يشارك فيه غير ذلك الشئ منها اى تلك الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليه اى مفعولى فاعال القلوب بل بين كراجل هما منفردان عن

الآخر وان جازان لم يرد كرامعا كقولهم نأذوا بشر كاذبا في الدين زعمتهم اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا يبدل من الخبر وبالعكس لا يبدل احد مفعوليه

من الآخر بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس به مخالفة باب اعطيت حيث يجوز فيها الاقتصار على احد مفعوليه كما امر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف مفعوليه معاً واذا لم يحذف الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيداً

بلا اقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلاً بلا اقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثانى وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليه عند

الفريضة وان كان قليلاً كقولك قائماً المرقال ما ظننت زيداً وزيداً المرقال ما ظننت قائماً ومنها اى مرتلك الخاص جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظاً ومعنى اذا توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعوليهما نحو ظننت قائماً وتاخرت عنها نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليهما كلام مستقل لصحة المحل فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتاخر عن احدهما او كليهما وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتاخر ايضا لانه يمكن ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتاً فيجوز الوجهان الاتى الاعمال الاولى عند التوسط والالغاء او عند التاخر وقيل انهما متساويان وفى قوله اذا توسطت وتأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت

ثم

لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو
ظننت زيد قائما وأعلم ان هذه الأفعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر والواقع
ظرفا فعنى زيد ظننت قائما مثل زيد قائما بمعنى ظننت قائما من تلك
الخصائص أنها أي تلك الأفعال تتعلق عملها أي تحمل عن العمل لفظا وتعبد
معنى على الزوم إذا وقعت قبل حروف الاستفهام نحو علمت ازيد عند ذلك

ام عرو وقبل حرف النفي نحو علمت ما زيد في الدار وقيل لا بد من الابدال نحو علمت لزيد منطلق
انما تتعلق هذه الأفعال عند هذه الأشياء الثلاثة لا قضاها كل واحد منها صدر الكلام فلو
علمت لم تكن هذه الأشياء في صدر الكلام فتقبل عن العمل لفظا فلا بد من صدور ما وان كان
معنى الأول علمت احد هما بعينه ومعنى الثاني علمت يزيد السير في الدار ومعنى الثالث علمت
زيدا منطلقا لان الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليها في
الحقيقة وعدل عنه محاذية للفظ فمن حيث اللفظ وقعت هذه الأشياء ومن حيث
المعنى وقعت هذه الأفعال فاحتمل نقل قبل حروف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله
تعالى لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْبَيْنِ أَخْصَى وفي قوله قبل الاستفهام إشارة الى انها إذا وقعت
بعد الاستفهام لم تتعلق وانما يسمى اهما لهما لفظا واحما لهما معنى بالتعليق لانهما عند
تعديتها كلاهما ذات اعمال ولا هي ذات افعال مشبهة بالمرأة المتعلقة وهي التي يتنحما
زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها أي من تلك الخصائص
انه أي الشأن يجوز ان يكون فاعلا أي فاعلا لفعال لقوله في مفعولها الأول ضمير متصل لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جوازا اجتماعها فختصا بهما بل في غيرها ايضا نحو اياك
ظننت لشيء واحدا أي هاهنا عاربان عن شيء واحد يكون مفعولها الثاني مفعولها نحو علمتني
منطلقا وظننتك فاضلا بخلاف سائر الأفعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضمير الفاعل
والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فانه
ممتنع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي وضربت نفسك بآياد النفس
المضاف الى ياء التكلم وكان الخطاب واضحا على هذا التعليل بانه يلزم ان يكون
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك ايضا
فالصواب ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في غيرهما

لأنه لا معنى

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغيرة بينهما
 اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتي نتخذ فعل هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
 قليل ضربت نفسي ولا يتدفع هذا الا لتباسي كـ تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
 الغلب قوي ويجوز ان تشبهه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السطوة وانما يجوز اجتماع
 الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها بالحقيقة بالمفعول الثاني
 لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجودا لان ذلك قد ثبت زيدا قائما فالمنظون
 هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلاً فان تعلقه بالضميرين معاً
 ولانها متعلقة بلحقات ذات القلوب من العلم الظنون تعلق علم الانسان وكنهه بصفات
 نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحجز الى ايراد النفس فيها لا انتفاء المقتضى
 لا يردّها وهو الالتباس واما فقدتني وعدتني ان لم يكن افعال القلوب فقد
 اجرياً جرياً لانها تقيضاً وجدتني فملا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه ان الشان
 قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعروفاً هو على الغير
 بضمة نون اي متهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى ولقد علمتهم ما كن يمين اعتدلوا
 ونكروا في السبب ورأيت بمعنى ابصرت اي بصرت به يعني ومنه قوله تعالى ما ذا ترى
 ووجدت بمعنى أصبت الضالة وهو من وجد ان الضالة اي اصابتها وكن احسبت
 قد يكون بمعنى ضرت احسبت خلت بمعنى ضرت داخل وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
 البعض بالذكور لكون معانيه الاخر قريباً من المعنى الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني اي
 ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال للمعنى
 الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولاً واحداً فقط اي لا مفعولاً اخر فلو خشي ان يحسن
 تلك المعاني افعال القلوب بعد كونها المعاني منها ولما فرغ عزي بيان افعال القلوب
 شرح في بيان الافعال الناقصة فصل في افعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
 لتبنيها على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصفها الصفة
 بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فتعريفه على تقريره فاعله
 على الضرب وفتح يدل على تقريره فاعله على الفتح لان الصفة التي يدل سائر الافعال على
 تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير

فان

الافعال الناقصة

لا تقطع رسا آخر الا لئلا يبدل على الخلل والاضراب

فاعلمها عليها فهي غير مصلها وهي الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة
 لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولا تملك ان تتم من فوعها وتحتاج
 الى المنصوب لتفيد ولتقصان على ما بالنسبة الى الافعال التي تتم من فوعها وتحتاج
 ومن تأملها حروف كونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرر الخبر المبتدأ على صفة
 وهي اي تلك الافعال كان وصار الى آخرها الى نحو الافعال كما عرفت قبل عند حصول
 على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ او
 الخبر وانما تدخل عليها لا فائدة نسبتها حكم معناها اي لتفيد هذه الافعال
 حكم معناها في خبرها فان معصا لا يتقال وخبرة لا يتصف بالانتقال بل يكون
 منتفلا اليه فهو في حكم الانتقال فلو افاد صا حكم معناها في خبره
 وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله عليهما حكيمنا استعمل الفاعل على المعجم والحكمة فيكون
 الخبر مستترا عليها فقد صار خبرا في حكم معناها وبهذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم
 معناها وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها اي اثر معناها من معنى المنصوب كما في كان
 والانتقال كما في صا وما يرد فيها وكذا وامر كما في ما زال وما يشأها والتوقيت كما
 في ما دام والتعدي كما في ليس فيرفع هذه الافعال اجزاء الاول من الجملة الاسمية ويسمى
 اسمها وهو اول من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرا لها وانما
 ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مفعولا للمفعول به في توقف الفعل
 عليه فقول كان زيد قائما وكان اي كلمة كان اول لفظه كان وهو مبتدأ او
 خبره على ثلاثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجر يان استعجالها مؤنثا كما
 يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اوتت بالجملة او باللفظة وهي اي كان الناقصة
 تدل على ثبوت خبرها لفاعله في الماضي اي في الزمان الماضي اذ ان يكون دائما نحو
 كان الله عليهما حكيمنا او يكون الماضي منقطعا نحو كان زيد شاكبا والثانية تامة كائنة
 بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تقرر بالفاعل ولا يحتاج الخبر نحو كان
 قتال اي حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها
 كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين
 فانها يجر يان في جميع تصاريفها

لما في ذلك

بالمفعول
لما في ذلك
مولوي غلام حسن
عنه اخي الناقصة
والثالثة

لما في ذلك
الزائدة
مولوي غلام حسن
مرحوم

جاء ربِّي اَنْى بَحْرٍ سَامِيٍّ عَلَى كَانِ الْمُسَوْمَةِ الْعَرَابِ
 اى على المسومة الجيد هو التحميل للترجمة وشيئا على صله تنسأ في فخذت احد عالماين
 تخفيفا وهو من التسمية بمعنى الترفع والعلو المسومة بفتح الواو التحيل التي جعل عليها علامة
 العراب بكسر العين جمع عربى وهو صفة المسومة وقوله جيا مبتدأ مضى الى بنى ابى بكر وخبره قوله
 تسامى وعلى كانه متعلق به وكان لا بد ان لا يتغير معنى صلا الجمل كابتدأ يقول اى على المسومة
 وانما اورد هذين القسمين لانه كان فيها ناقصة استيعافا لجميع استكالاتها ولموافقتها بالنسبة
 فى اللفظ وقد يكون كان ملغاة فى اللفظ دون المعنى فكذلك زيد كان قائم فبدل كان علان للشيء
 كان فيما منه وصلا للانتقال منى حال الى حال نحو صار زيد غنيا اى انتقل من حال الفقر الى
 الغنى او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين حجرا او قد يحى صار يحى الانتقال من مكان الى
 مكان او من ذات الخات ويتعدى ج بالى نحو صار زيد مخرجة الى قرية او مرعاه الى بكنة
 فاضمى واُتمى تدل اى هذه الافعال الثلاثة على اقتران معنى الجملة التى وقعت
 بعدها بتمام الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هى الصبح والمساء والضحى وايضا
 الاوقات الى الحال بادنى ملازمة اى بلاوقات التى تدل هذه الافعال عليها نحو اضمح زيدا
 ذكر اى كان ذاكر فى وقت الصبح وقس على هذه الضمى وامسى وبمعنى صار نحو اصبح
 زيد غنيا اى صار وتكون هذه الافعال الثلاثة تامة كائنة بجمعى ودخل الصبح والضحى
 والضحى فى ضمى زيد والمساء فى امسى زيد ظل وبات تدلان على اقتران مضمون الجملة الواقعة
 بعدها بوقته اى بوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا وبات
 زيد غنيا وبمعنى صار اى ويكون هذين الفعلين بغير ضم نحو ظل زيد فقيرا وبات زيد
 فقيرا اى صار ويجوز ان تامة بغير ضم تامة نحو ظلت بمكان لطيف وتبث بيتا طيبا ولما
 كان هذان الفعلان يفتقران الى الافعال الثلاثة السابقة فى جميعها تامة متين على قلة
 افردهما بالذكروان كانا مشتركين مع الافعال الثلاثة السابقة فى الدلالة على اقتران معنى
 الجملة باوقاتها وفى الجميع بمعنى صار ولذلك لم يرد كرها تامة متين وما نال وما فترى وما
 انفلت تدل على استمالة ثبوت خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعله اى لاسمها قبله فلهذا استمر
 والضمير المرفوع المستتر فى قبله راجع الى المفاعل الضمير المنصوب اليه راجع الى الخبر تقديرا من قبل
 الفاعل ذلك الخبر يعنى ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار ومن كان ذلك

مضمون

له بی سبب
در ازای دست انگلی
قرب و کرب
شده ۱۱

يقال

يقال
عند خدای هلا
عند الله عز وجل
ای دور

معانیها

مضارع بغير أن نحو عسى زيد أن يقوم أي قارب زيد القيام قريبا مرفوع بأنه اسم
على أن يقوم في محل التصب خبرها هذا ما ذهب اليه أكثر النحاة وذهب بعضهم
إلى أن مع الفعل المضارع مرفوع المحل بأنه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم
بناء على التقدير والتأخير وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول لما قبله واشتراط أن في خبر عسى
للتحقق معنى لترتقي فيه إذا ترتقي لا يكون إلا في المستقبل فجاءوا بما يدل عليه ويجوز
تقدير الخبر أي خبر على علم اسم نحو عسى أن يقوم زيد أي قريبا مرفوع فان يقوم
مرفوع المحل بأنه فاعل على وزيد فاعل يقوم وليستغنى به عن خبره وعسى على
هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الأول ناقصة وقد يجوز الثاني من خبر على تشبيها
له بكاد في الاستعمال فالدولى أن ينكر بحجبه ويقول نحو عسى زيد أن يقوم وقد
يجوز أن نحو عسى زيد يقوم ومنه قول الشاعر شاعر
عسى الكرب الذي على مسيئ فيه يكون دراعه فرج قريب

والثاني أي القسم الثاني للحصول وهو كاد وخبره أي خبر كاد فعل مضارع دون أن بغير
أن نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بأنه اسم كاد ويقوم خبره هو فعل مضارع دون أن بغير
مقتضية من مقابلة الحصول وقد تدخل أن في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو كاد زيد أن يقوم
ومنه قول الشاعر قد كاد من طول البلى أن يمضي أي يندرس ويمحو الثالث أي
القسم الثالث للأخذ أي لقرب الأخذ والشرع في الفعل وهو طفق بمعنى اخذ وجعل بمعنى
طقق وكرب بفتح التاء بمعنى قرب وأخذ بمعنى شرع واستعمالها أي استعمال هذه
الالفاظ الأربعة دون مضافها مثل كاد أي مثل استعمال كاد في اقتضاء كل واحد منها
اسما وخبرا وكون خبرها فعلا مضارعا دون أن نحو طفق زيد يكتتب أي اخذ وأوشك
بمعنى اسرع عطف على قوله اخذ فيكون من جملة القسم الثالث واستعماله أي
استعمال أوشك لا معناه نحو عسى وكاد أي مثل ستم الله ما فيستعمل تارة مثل عسى
في وجهيها أي كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه إذا كان اسمها مع أن نحو أوشك
زيد أن يقوم وأوشك أن يقوم زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم الخبر وكون الخبر
فعلا مضارعا دون أن نحو أوشك زيد يقوم ولا يخفى أن عبارة المصنف هذه توهم أن
الأصل في استعمال خبر أوشك أن يكون مع أن ولكن الأصل استعماله أن يكون بدون أن

منها

وهذا تناقض ثلثا فرغ عن بيان افعاله لمقاربة شرح في بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعل التعجب هو انفعال النفس عند ذلك ما خلف سببه وخرج عن حد نظا شرة بمعنى
 الرضا في قوله فعلا التعجب فعلاين وضعلا نشاء التعجب لهذا ترك التعريف لانه يفهم من
 هذا الملايسة على انه وقع بيا لاما يفهم فيها عندا التعجب به ولا ان التعريف لا يضبط
 الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزءا وجزئيا لا يحتاج الى ذلك ولما ولي التعجب صفتان
 مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله **فأفعلة** فاعل به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما احسن زيد اي اي شئ احسن زيد او في احسن ضمير وهو فاعله فماني ما احسن زيد اما
 مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والتحليل اصله شئ احسن زيد او الجملة التي بعدها هي الفعل
 بالفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة
 التي بعد ما صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي
 احسن زيد شئ واستفهامية عند البعض مبتدأ وما بعد ها خبرها وتقديره اي
 شئ احسن زيد او نحو احسن زيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
 لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا وكفى استتار ضمير الفاعل لان
 الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة والتعدي والباء زائدة في الفاعل كما في قوله
 تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن زيد صارا زيد احسن ومفعول عند الاخفش
 يوتيه جاز حذوف كما جاء في قوله تعالى اشعره محققا بضم فعل هذا الوجه يكون احسن لمر لا
 خبر ان يكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي اجعله حسنا
 بمعنى ضميره والباء عنزة للتعدي فيكون الهمزة للصيرورة والتعدي لانه يصير احسن
 متعديا بواسطة الباء او الزيادة في المفعول للتأكيد كما في قوله تعالى لا تلقوا بها يمينكم
 فحينئذ يكون الهمزة للتعدي كما في آخره واحسن متعديا بنفسه ولا يبين انك فعلا
 التعجب الا ما بينت منه افعالا لتفضيل اي الا من شئ يصير بناء فعل لتفضيل منه لوجود
 المشاهدة بينهما لكون كل واحد منهما السالفة والتوكيد فلا يبين ان لا من لا في معنى قابل
 للزيادة والنقصان ليس يكون ولا عيب كما قيدنا النار في المجرور بقولنا قابل للزيادة
 والنقصان لاحتراز اعي نحو مات زيد ولا يقال فيه ما مات زيد الا ان الموت لا يقبل
 الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد اثنان من موت احد انحرأ وانقصي الا غلبان

يتعجب من الفعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما شهرة وما اشغل قليل
 وما عطا شاذ ويتوصل في الممتنع اذ لا يمتنع بناء فعل التعجب منه من راي
 او شاذي مزيد فيه او شاذي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما أشد
 استخراجا في الاول وأشد دبا استخراجا في الثاني بينيان من فعل يمنع بناؤها
 منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء كما عرفت وذلك
 في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيها أي في فعل التعجب بتقديم وتأخير أي بتفريق
 المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنها فلا يجوز ان يقال ما زيداً أحسن ولا ان
 يقال بزيدا أحسن فان قلت ذلك التأخير ههنا مستلزم اذ كل من التقديم والتأخير
 مستلزم للآخر فيكون تقديم شيء مستلزماً لتأخير غيره وبالعكس قلنا
 ان احدهما ينفصل عن الآخر قصد التحقيق فكان الشيخ رحمه الله عليه جدير
 القصد او نقول ذكره تأكيداً او لفصل اي لا يجوز التصريف فيها ايضاً بايقاع
 فصل بين العامل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما أحسن اليوم زيداً ولا أحسن
 اليوم زيد وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان أحسن زيداً ولا يقاس
 عليه لفظ يكون خلافاً لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي
 التعجب لكونها غير متصرفين حيث لا يحى منهما مضارع مجهول وامر غي وتانيث
 وتشنية وجمع لانها بعد النقل الى النعت جرت يا مجرى الامثال فلا يتغيران كما
 يتغير الامثال ولا تقضاهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الانشاء والماضي
 اجاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف مالا يتسع في غيره ولما شقق من
 العرب ما أحسن بالترجيل ان يتصدق لنحو ما أحسن اليوم زيداً
 وأحسن اليوم زيد وهذا اذا كان الظرف متعلقاً بصيغتي التعجب اما اذا لم يكن متعلقاً
 بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقينه ما أحسن أمس زيد الا ان امر متعلق بقوله
 لقينه لا بقوله احسن فاعلم ان المحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلياً ام اسمياً
 فمنهم الاكثرون الى انهما فعلا وانما استدلوا على ذلك بان اتصالهما بالوقاية نحو الكوفي
 بعد اضافة الى المنسوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج
 عليه بتصغيرهما اصيل في قوله ع يا ما اصيل غزلاً ناشد لنا وبعد من حقوق

في الظرف

افعال المدح والذم

والتعجب

الضما شروءا والتأنيث الساكنة والتصرف والتعجب والواو في نحو ما اخوفن وكما
فرغ عن بيان فعل التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل**
افعال المدح والذم ما وضحى افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا اشتقاقه
او ذم فلا يصدق الحمد على نحو كرم زيد وشره عمر ووقته بكر وعود خالد وهذا
ذممت لانها لم توضع لانشاء واما المدح فلماى فلما مدح فعلا ان احدهما انعم وهو
فعل ماض اصله نعم على وزن فَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسماء كان
او فعلا اربع لغات اذا كان فاعله مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين
وهي الاصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
اثباتا للعين فهاختلف النحاة في فعلية نعم يشترط هب الكسائي والبصريون انهما فعلا ان
استدلوا على فعلية ما باتصال تأنيث الساكنة واستثنى الضمير وذهب الياقوت الى ان
اسما واحتملوا على اسميتها بدخول حرف اللام عليها نحو يا نعم المولى واجيب بانها محمول على
حرف التاني وفاعله اى نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للمعند
الذمى على الاصح اذ يفتقر بالواحد المثني والمجموع وكذا المضارع قبل ان يعم
واسما كان فاعله اسما معرف فامر هذه اللام ليحصل المباعدة في المدح وهذا هو التأسيس ليجاب
نعم وذلك لان اللام ما كان للمعند الذمى يكون المعنى ما واقعا على واحد غير معيت
ابتداء ثم يصير معينا بدلالة المخصوص ويكون الكلام بعدا مشتملا على الامل والتفصيل
وهو واقعي النفس واسم مضاف الى الاسم المعرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بواسطة نحو نعم وجه
فارس غلام الرجل وقد يكون فاعله اى فاعل نعم مضمرا لا يختصا لان قولك نعم رجلا
احص من قولك نعم الرجل زيد ولا نه اضمارا على شريطة التفسير وفيه مباعدة في المدح و
يجب تميزه اى تفسير ذلك المضمير بنكرة منصوبة في التميز واقعة قبل مخصوصه
مفردة نحو نعم رجلا زيدا ومضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب زيدا وحسن الوجه انت واما توصف بنكرة بالمنصوبة ليجد التوضيح اذ
التميز اما منصوب او محذوف وهما لا يحتمل الجرا لان يراد لا احتراز به عن الجري بل انكسار
في قائله الله من شاعر ذلك ان تريل بالمنصوبة لا محلا فاحتراز به عما يحسن التقابل بين

ابدائها

الذكرة وبينها وبينها وجه تميزه بتلك النكرة لانه لو لم يكن له تميز لم يفهم ان في نهم ضميرا
 او مباعا عطف على قوله بنكرة اي يجب تميز ذلك المضمير بما منصوب بالحمل على التميز نحو قوله
 نعم انعمت على اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدقات اي ابتداءها وما نكرة بمعنى شيء لا موصولة
 ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل
 لنعم ويكون الصلة بتمامها في نعمتني وعنتني وعنتني فاعل هي موصولة بالمدح اي نعم الذي
 فعله وقال سيبويه والكسائي ما معنى فتاقت به معنى التفتي فمعنى نعمتني اي نعم الشيء هي
 فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي موصولة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقعة
 بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه حضر بالمدح ولم يصح بتقديمه لانه قد جاء جواز
 تقديمه فيقال زيد نعم الرجل والثاني محذوف المحو حذفت ازيد فحبت فعل المدح وفاعله
 اي فاعل هذا الفعل والشارع الى ما في لذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
 لا يجوز حذف ذا من حبت تفضيلا للظاهر على المضمير عند صاحب القاموس حبت اسم
 بمعنى الحبيب وذو فاعله والمخصوص بالمدح زيد والواقع بعد حبتن او يجوز ان
 يقع قبل موصو حبتن او بعده اي بعد حبتن تميز مطابق لذلك المخصوص في
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
 حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للسلفوظ على غير الملفوظ نحو حبتن
 رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل موصو حبتن وحبتن زيد رجلا مثال ما كان
 التميز واقعا بعد موصو حبتن او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل موصو
 حبتن او بعده حال على وفوق المخصوص في ما ذكر نحو حبتن راكبا زيد في وقوع المحال قبل
 موصو حبتن او حبتن ازيد راكبا في وقوع المحال بعد ثم المحال في التميز والحال
 ما في حبتن امن الفعل وذو الحال هو ذا الزيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجوز ان يتقدم
 المدح لفظا او نقل يرا فالتراكب حال عن الفاعل لاعز المخصوص وعلى هذا القياس
 في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم ما لا الذي مقله اي قلند مفعول ايضا
 كما يكون للمدح فعولان احد هما بشر الرجل زيد مثال فاعل بشي
 المعترف باللام وبشي غلام الرجل زيد مثال فاعله المضاعف الى المعترف باللام وبشي رجلا
 زيد مثال فاعله المضمير للتميز بنكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل

سلك المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضاف الى المعرف باللام وساء
رجلا زيد فاعله المضمحل المميز بكرة منصوبة وهذه الفعلان مثل يعمر في كون
فاعله انما اسماء معر فباللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمحل اميز بكرة منصوبة
انهم لما فرغوا من القسم الثاني في الفعل شرعوا في القسم الثالث في الحرف فقال

القسم الثالث في الحرف

وقد مضى تعريف الحرف في المقدمة واقسامه واقسام الحرف سبعة عشر قسمنا
حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف المطفة وحروف التنبيه وحروف النداء
وحروف الاستعجال وحروف الزيادة وحرف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف
التوقف وحرف الاستفهام وحروف الشرط وحرف الرجوع وتاء التانيث الساكنة والتسويين

نونا التاكيد فصل حروف الجر كان الانسب تقديم الحرف المشبهة بالفعل على حروف الجر على
طبق تقديم المرفوع والمنصوب على الجر واللام انما قد حروا الجر عليها امرعاة لاصالتها في عملها
فرعية الحرف المشبهة ولو كانت في الكلام وانما سميت بجر والجر لانها تجر معها الافعال في
يلها وتجر الاسماء وتسمى بجر الافعال لانها تضيف بالفعل وتنبهه ومعنى فعل المماثل لها
حروف وضعت لافضاء الفعل الا ولما يقول للافضاء بالفعل بمعنى ايهاله لان الافضاء
هو الوصول فاذا عدى بالباء كان معناه الا يطعم او يشبهه اي شبه الفعل وهو ما يعمل على محله
هو من تركيبه كما سمي الفاعل والمفعول الصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى
الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم
الاشارة واسم الفعل والتمق والتثني والتشديد غير ذلك مما يدل على معنى الفعل لانه كلمة
ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن في تليها عائدا الى الجر والمنصوب الباء رزى ما او الى اسم
تلى الحرف في ذلك الاسم وانما عاثر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعروضا كانت عليهم
الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل فهو مرفوع بزيد نظير الافضاء للفعل وانما ماز بزيد نظير
الافضاء لشبه الفعل وهذا في الدار ابوك اي شير اليه فيها اي في الدار نظير الافضاء لمعنى
الفعل وهي اي حروف الجر تسع عشر حرفا احدها حرف قد ماعلى سائر الحروف لانها لا ابتداء في
بالابتداء في وهي من موضوع لا ابتداء في الغاية اي لا ابتداء في له نهاية ولا يستعمل ابتداء

القسم الثالث في الحرف

حروف الجر

يفعل

لانهاية له كالا مود الابدانية وهذا اعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى
 المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة
 الحقيقية والتأنيبية وعلامته اى علامته كون من لا يتبدل الغاية ان يصح في مقابلته
 اى لا ابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى وما يقيد فائدا في مقابلتها وهذا لا ابتداء
 يكون فمن كان كاتقول سررت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صممت
 من يوم الجمعة الى يوم الخميس فليحى لغيره لا ابتداء من غير قصد الى الانتهاء مخصوص مع
 صحة ان يكون في مقابلتها الانتهاء كاتقول اعود بلكل من الشيطان الرجيم فان معنى
 اعود بالله الجمع اليه والتبشير اى لا ظاهرا المقصود من مرهم وعلامته اى كون
 للتبشير ان يصح وضع لفظ الذى او تصاديفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان
 لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذى هو
 الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصول مكانه من في نحو قد كان من قطري شتى
 من مطر مع انها للتبشير لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
 صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبشير على
 اى علامته كون من التبشير ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت
 من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على
 قوله لا ابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامته كون من زائدة ان لا يتختل
 المعنى باسقاط اى باسقاط لفظ من بل يبقى صل المعنى على حاله نحو جاء في من احد
 فانه لو قيل فاجاء في احد سقطت صل المعنى ولا يراهم في الكلام الموجب
 على من هب البصر بلز في غير الموجب بخلاف الكوفيين والاختلاف فانهم جوزوا
 زيادتها في الموجب في اسم الجنب ايعز واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وبقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ويقول العرب قد كان من
 مطراى قد كان مطرا جيب عن الزيادة بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطأ
 فوح عليه السلام وغفران جميع ذنوبه محمد صلى الله عليه وسلم لا يوجب غفران جميع ذنوب
 امة نوح عليه السلام فعلم هذا ان كلمة من في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
 للتبشير للزيادة وعز قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قولهم قد كان من مطر

شبهه مما یوهم زیاده من الکلام الموجب فمتأول بالحمل علی التبعيض ای قد
 کان بعض مطر او علی التبعیز ای قد کان شی من مطر وقد یجئ من
 بعض فی کفوله تعالی اذ اوردی للصلاة مؤیوماً مجمعة وقد یكون بمعنى الباء کفوله تعالی
 یَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِیٍّ اِی به وقد یكون بمعنى البدل کفوله تعالی اَرْضِیْكُمْ
 بِالْحَیْوةِ الدُّنْیَا مِنْ الْاٰخِرَةِ اِی بدلها وقد یكون بمعنى الاستغراق نحو ما جلع فی من
 رجل لان من هذه من حيث انها تفید الاستغراق لم تکن زائدة الا ترى انک لو
 حذفتها کان المعنی نفی الخی عن رجل واحد نحو ما جاء فی رجل بل رجلان ومن حیث ان
 اصل الکلام مستقیم بدونها کما زائدة بخلاف من التی فی قولک ما جاء فی من احد
 فانها زائدة البتة لان احد لا یدستعمل الا فی العموم وکن لا یدستعمل الا فی المنفرد
 الجوهري ویكون من معنی علی نحو کفوله تعالی وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ اِی علی القوم وقد یكون للضم
 مکسورة المیم ومضمومها نحو من فی لا فعل تکرید و ذکر الحوری ای انها تكون لانتهاء نحو
 قربت منه ای قربت الیه ویجئ للفصل وادخلت علی ثانی المتضاد من نحو کفوله تعالی
 وَاللّٰهُ یَعْلَمُ الْمَقْصِدَ مِنَ الْفَصْلِ وَثانیها الی وهی موضوع لانتهاء الغایة فلا یدخل
 ما بعده فی ما قبلها الا بعد ازاو منهم من قال بالعکس ومنهم من قال هی مشترکة فیها
 ومنهم من قال یدخل ان کان ما بعد ها جنس لما قبلها کما مرافق فی باب الغسل والاد
 فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلک لانتهاء اما ان یكون فی مکان کما مر مثاله نحو سرت
 من البصرة الی الکوفة او فی زمان کفوله تعالی ثُمَّ اَتَمُّوا الصَّیَامَ اِی اللیل ومعنی مع
 ای یجئ الی معنی مع قلیلا ای حال کونه قلیلا او جیث قلیلا او زماناً قلیلاً
 کفوله تعالی فَاَعْسَلُوا وَاَوْجَوْهُمُکُمْ وَایید یکم الی المرافق ای مع المرافق وکفوله تعالی
 وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَهُمْ اِلَى اَمْوَالِکُمْ اِی مع اموالکم واثانها حتم وهی ای حتی مثل الی
 فی کونها لانتهاء الغایة نحو غمت الباحة حتم القباح ومعنی مع ای وتبعی حتم معنی مع
 کثیراً ای جمیعاً کثیراً او زماناً کثیراً نحو قول الحجاج حتم المشاة ای مع المشاة و فی قوله کثیراً
 اشارة الی ان حتم یجئ بمعنی الی قلیلاً ولان خلای حتم فی غیر الظاهر ای فی غیر الاسم
 الظاهر بل یختص الظاهر فلا یقال حتمه کما یقال الیه استغناء عنها بالی والا صواب ان
 یعمل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه یقتضی ان لا یدخل فی الظاهر ایضاً لذلک

وليس اختصاصها بالظاهر في حجر دكونها بمعنى الى خلافا للمبرد فاته اجازة حولها
 في المضمر اي كالي متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في الكتاب و
 الجمهور على انه نادروشا واما كان قول الجمهور محتملا عند المصنف حكمه بشذوذه
 وقال واقفا قول الشاعر الذي يتمسك به المبرد ثم عر فلا والله لا يبتغي انا س *
 فني حقا يا ابن ابي زياد * شياء فلا يقاس عليه غيره ولا يعها في وهما في موضوعة
 للظرفية اي يجعل ما بعد هاطر فالما قبلها اما حقيقة نحو زين في الدار وما في الكوز
 او توسعا وامتبازا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعنى على اي يبتغي
 في بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولا صلبتكم في جند وع الفعل اي على جند الفعل
 قال صاحب المفضل انها في الآية على اصلها وليست بمستعارة بمعنى على كما
 توهم لتمكن المصلوب في الجند وع كتمت الشئ الكاشف في الظرف وذكر الشيخ ابن الحاجب
 ان كل ما فيه استقرار ومنزلة فهو موضع في وكل ما فيه معنى لاستعماله والاستقرار
 فهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع الحرفين نظرا الى المعنيين نحو جلست
 على الارض وفي الارض ونحو في بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم
 وللتعليل كقوله تعالى مستكم فيما اخذتم فيه عن ابي عظيم اي لما اخذتم
 وكقوله صلى الله عليه وسلم عن بيت امرأة في هرة حبستها ولا لمقابلة كقوله
 تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الزخرفة الا قليلا وخا مسها الباع وهي اي
 الباء مستعملة للالصاق اي لالصاق الفعل بالحروف اما حقيقة كيب داء واما
 كمرت بزييل اي التصيق مروي بموضع يقرب منه زيد للاستعانة اي للدلالة
 على ما دخلت هي عليه الله للفعل نحو كتبت بالقلم اي مستعينا به وللمصاحبة
 بمعنى مع كخرج زيد بعشيرة اي مع عشيرته وللمقابلة اي للدلالة على وقوعه
 مقابل الشئ اخر كيعت هذا بدل لك وكقوله تعالى ارضيتكم يا حيوية الدنيا من
 الزخرفة وللتعدية اي بجعل اللازم متعديا مثل الهرة في اكرمت زيد او
 التضعيف في اكرمته كذ هبت بزييل اي اذهبتة وللظرفية بجلست بالمسجد اي
 في المسجد وزائدة عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبرية قياسا
 مفعول مطلق اي قسناها قياسا او خبر بكونه من تقديره وتلك الزيادة يكون

على ما ثبت

قیاساً او نصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادة الباء بالقیاس فحذف الفعل
 والفاعل والمفعول مع الجار نسیاً فی خبر النقی ای فی خبر النقی نحو ما زید بقاؤه ونحو
 لیسن یزید براكب وفي الاستفهام ای فی خبره نحو هل زید بقاؤه فان قلت ذلك هو طلق
 النقی ولا استفهام يشمل لیسن وما ولا المشبهتین به ولا تنفی الجنس والسمیة و
 هل ولا لم یکن لک اذا حکم بخصوص بل یسر لا یما المشبه به وهل قلت و
 لعله اراد النقی والا استفهام المهوری فی هذا الباب فی عرف المشهور
 وهو النقی بلیسن وما المشبهه والا استفهام هل وسامعاً عطف علی قوله قیاساً فی المرفوع
 سواء کان المرفوع مبتدأً نحو بحسبک زید فقوله بحسبک مبتدأً وزید خبره
 والباء زائدة فی المرفوع وهو المبتدأ ای حسبک مزیداً وخبر الکذا فی النقی والاستفهام
 نحو بحسبک زید أو فاعلاً ونحو وكفی بالله شهیداً ای کفی الله شهیداً وفي المنصوب عطف
 علی قوله فی المرفوع نحو النقی بیدیه ای یدک فالباء زائدة فی المنصوب وهو المفعول قال الله
 ولا تلقوا بأیدیکم الی التھمكة ای لا تلقوا بیدیکم ای انفسکم الی الهلاک بترك
 الجهاد فانکم اذا ترکتم الجهاد غلبت الاعداء علیکم فہلکتکم ویجی الباء بمعنی عن کقوله
 تعالی سأل سائلین بعد اب ای عن اب ومعنی من کقوله تعالی یوم تشقق السمائم
 بالقسائم ومعنی علی کقوله تعالی ومنهم من انما یدقنطار یؤدیه الیک قدحاً یحیی
 للجرید نحو لیت زیداً بالعلم ای محمداً اخالیاً عن العلم یعنی لیسر له علم حتی یقرأ
 علمه ویعلم عنه وصاد سہا الام وهي للاختصاص ای لاثبات شئی لشئی والنفع عن غیره
 وهو الظاهر وجری علیہ العمل ثم الاختصاص صریحاً ان یشترط اختصاصاً استحقاق
 نحو الجمل للفرس او اختصاصاً صریحاً لزمیلاً واختصاصاً نسبیاً نحو زید
 ابن لعن وللتعلیل ای لیبیان علة شئی سواء کان العلة غائیة کضررته للتادیب
 فان التادیب علة غائیة یقصد الفعل لاجلها وهو الضرب او علة داعیة ولیست
 بغائیة کخرجت الخافک فان الخافه علة داعیة علی الخرج ولیست غائیة یقصد
 الفعل لاجلها وهو الخرج وزائدة بالرفع عطف علی قوله للاختصاص کقوله تعالی
 ردک لکم ای ردکم فالام زائدة لا روف متعد بنفسه ومعنی عزلی و یجی
 الام بمعنی عزاً استعمال مع القول وما یشتر منه کقوله تعالی وقال

لما انزل النعم

الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا عَنِ الْوَاوِ لَا يَسْتَعْمَلُ اللَّامُ
بمعنى الواو والكائنة في القسم للتعجب أي عند التعجب في اسم الله ولا يستعمل الـ
في الامور العظام فلا يقال الله لقد طاردن باب وانما لم يقبل بمعنى الباء في القسم
مع ان الباء اصل فيه تنبيهها على انها كوا والقسم لا كناية كقول الهذلي شمر
لله يبقى على الايام ذو حيد * بمشعر خربة الظبيان ولاس * ف قوله الله متعلق
بالقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لا من الالباس اي لا يبقى وقوله ذو حيد فاعلى يبقى و
بمشعر متعلق به وقوله به الظبيان ولاس جملة اسمية وقعت صفة مشعر والحيد
جمع حيدة وهي عقد في قرني الوعل ويجمع جيد وخيود كبدرة على يد
وبذوروا مشعر الجبل العالي والظبيان اسم نبت طيب الرائحة والاس شجر معروف وهو
الريحان وقيل الاس قطرة من العسل تقع من النحل على الحج فيستدلون بتلك القطرة
على مواضع الضل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف لا يامرهم في الدنيا كاشة ولا
من الايات التي تقع في الدهر حتى هذا الوعل الذي يعتصم بشواحق الجبل لا يبقى
ما يرعاه وما يشربه فهو تعجب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لز من الشر للشقاوة و
قال الله تعالى فَالْتَقِطْهُ اَلْ فِرْعَوْنِي كَوْن لَّهُمْ عَذَابٌ وَخَرْنَا وَاكْسَمِي هَذِهِ اللام
العاقبة وقد نجي بمعنى في كقوله تعالى وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَعْنَى
عند كنه الايات لانه قيل المعنى عند يوم القيامة ومعنى الى كقوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ
لَا يَجْلِي مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَاَلَمْ نَجْعَلْ لَكَ هَدً اٰلِهَةً اِلَّا هَدً اٰلِهَةً وَمَعْنَى بعد كقوله تعالى اَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوْكَ
الشَّمْرِ اِيْ بَعْدَ زَوَالِهَا وَمَعْنَى مع كقوله تعالى فَلَمَّا اَسْلَمْنَا وَبَنَيْنَا لِلْمُجْمِينِ
وَمَعْنَى من كقول الجريح لمحزكم يوم القيامة افضل * اي منكم ومعنى الفاء
كقوله تعالى اِذَا مَا مِثْلُ لَسُوْنٍ اُخْرِجْ حَيًّا اِيْ فَمَوْفِعُ بَعْنَان كقوله تعالى وَمَا اَمْرُ وَا
اَلَا يَجْعَدُ وَاَللهُ اِيْ اَنْ يَعْبُدَ وَاَللهُ وَا سَا بَعْدَ اُتٍ للتقليل اي لا نشاء تقليل
افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كم الخبرية للتكثير اي لا نشاء تكثير افراد ما دخلت
عليه لان رب كثير اما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل في نظير ربك
ذَكَرْنِ فَاَنَّمَا فِي الْمَضَارِعِ للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قَدْ عَلَّمَ اللهُ
الَّذِينَ يَتَسَلَّوْنَ سِكْرُ لَوْ اَدَّ اَوْ ذَهَبَ الْاِحْقَشَ اِلَى اَنْ رُبَّ اسْمٍ وَهُوَ مَخْتَار

صاحب المفتاح ویستحق ای رُب صدر الکلام فیها من الانشاء کما ان کم
 الخبزیة یستحق ذلك ولا ینحل ای ذلک الاعلی نكرة موصوفة لان حجر رهان یضع
 التمییز عنہا لانہا للتقلیل کما ان کم للتکثیر ففیہ ضابطة للعلی الطالب التمییز وهو کم یؤیلا
 نكرة نحو رب رجل لقیته او مضمر ہم یا زلیس لہ معامیة مفر ذکر اربل ای واز کان
 التمییز منفی او مجوزا و مؤنثا مہمیز نكرة منصوبة علی التمییز لان المضمر لہما کان
 مہما احدا یراجع الی التمییز نحو ربہ رجل فی المفر و ربہ رجلین فی المثنی و ربہ رجال فی
 الجمع و ربہ امرأة کذلک تقول ربہ امرأتین فی المثنی و ربہ نساء فی الجمع
 المضمر عائدا الی شیء فی الذلک ہذا الی شیء سبق ذکرہ لیمح المطابقة و ہذا عند
 البصر ینوی عند الکوفی ینحجب المطابقة ای مطابقة المضمر التمییز
 فی الافراد و التثنیة و الجمع و التذکیر و التأنیث فیقولون نحو
 ربہ رجل او ربہما رجلین و ربہما امرأة و ربہما امرأتین و ربہن نساء و
 قل تلحقہما ای رب ما الکافة ای المانعة علی العمل ولا یجوز ان ینکب الا موصولة بخلاف
 غیرہا مرقبہما الا اسمیة فانہا لا تنکب الا مفصولة فتدخل یت بعد نحو و الکافة
 یرجع علی الجملة اقا فعلیتہ نحو ربما قام زید و اما اسمیة نحو ربما زید قائم و لا یلزم لہا
 ای لرب من فعل ما ضرتعلقت بہ ولو كانت مکفوفة بہا و انما وجب ان یکون لہا فعل
 ما حلل رب للتقلیل ای لتقلیل المحقق لواقع و ہوا ی ذلک التقلیل لا یتحقق ای
 یحصل الا بہ ای بالفعل لما ضے اقا قولہ تعالیٰ یؤذ الذین کفروا لو کانوا
 مسلمین فهو کما ضے لصد و المیغابہ و تحقق فهو اذ ذی بمنزلة الموجد و المحقق
 فیکون یؤذ بمعنی و یؤید و قوله تعالیٰ یسوء علیکون اذ العلال فی اعدائہم
 حیث جاء باذ و ہوللما ضے و جمع بینہ و بین سون التي هی للاستقبال لکونہ
 بمنزلة الموجد لتعریہ من التریب و یحذف ذلک الفعل الی الفعل الما ضے الذی
 تعلقت بہ رب غلبت ای حزن فاغالب او ما غلبت او فی الغالب کقولہ
 رب رجل اکرمتی فی جواب من قال هل لقیتم من اکرمتی ای رب رجل اکرمتی لقیته
 فاکرمتی صفة لرجل ما تقر من ہجر رکاب لہ من صفة و لقیته فعلہا
 ای فعل رب و ہولقیته محذوف و انہما حذف فعلہما بقریة السوکی لانہما کثیرا ما

تقع جواباً لسؤال مذكورا ومقتضى حصول العلم به لا الجار والمجرور يدل على
 الفعل العام وهو حصل او كان وانما قال غالباً لأنه قد ينجى فعلها ظاهراً نحو
 ريت رجلاً كرمي لقيته وثأمنها واوريت التي تكون بمعنى ريت وفي حكمها ولهذا استحق
 صد الكلام كما اشار اليه بقوله هي اي واوريت الواو التي يبدل بها في اول الكلام
 ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ما يربطها وغالباً وانما لم يقل
 واوريت في حكمها لئلا يفيد الحقوقا الكلافة بالواو فيصير دخولها على الجملة كقول الشاعر
 شمر ببلدة ليس بها انيس الا ليعاير والا العيسر اي ريت بلدة والبلدة
 كل جزء من الارض مستجير عامر وعامر لا ينسب الى واحد كل ما يونسبه ولا يعاير
 جمع يغفور وهو الذي يلبون التراب بضم الياء ان تشتق والعيسر بالكسر جمع
 عيساء وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واوالقسم
 هي تختص بالظاهر اي بلا اسم الظاهر فلا تدخل المضمرة شمر الظاهر سواء كان
 اسم الله نحو والله او غيره نحو والرحمن لا تعلق واذا كان واوالقسم مختصة
 بالظاهر فلا يقال ولا تعلق كذا حظا لدرجتها عن وجه الاصل وهو الباء حيث
 خصصوها لكل القسمين واختاروا المظهر لاصالتها وعاشرها تاء القسم وهي مختصة
 باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة الاسم الى الله تعالى متبيل
 اضافة العلم الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح واذا كان كذلك
 فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لما ابدلوا التاء عن الواو اداوا حظ درجتها من الواو فخصوها
 باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئاً في القسم من غيره
 واجازوا اخف دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلاً بقول العرب
 نحو ترب الكعبة والجهنم وحكموا بنشد هذه ولما اختار المصنف رحمه الله تعالى قول
 الجهور قال وقولهم اي قول العرب الذي استدلل به لا خفسر ريت الكعبة شاكراً
 لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان
 اسماً او غيره والمضمرة اي تدخل على المضمرة نحو بالله وبالرحمن وبك لكون الباء
 اصلاً في باب القسم ولا بد للقسم من الجواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى القسم
 الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

لأن
 الجهور

موجبه ای مثبتة یجب دخول اللام فی الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله
 لزید قائم نظیر الجملة الاسمية الموجبة والله لا فعل کن انظیر الجملة الفعلية
 الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لا یکذبن اصنامکم ودخول ان فی الاسمية ای
 ویجب دخول ان المنسوبة فی الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو
 والله ان زید قائم ومنه قوله تعالى ان سقیمکم لنشی فی جواب واللیل اذا یفتل
 وان كانت ای تلك الجملة الواقعة جواباً للقسم جملة منفية یجب دخول ما ولا فیها اسمية
 كانت الجملة او فعلية نحو والله قازید بقائم نظیر الجملة الاسمية النافية بما والله
 لا یقوم زید نظیر الجملة الفعلية المنفية بل وانما وجبت فی الجملة المقسم علیها
 احداً لاشیاء لا دبعة لمدن کورد الربط بین الجملتين والمقسم علیها لا استقلال کل واحد
 منهما بل ان الاخری واعلم انه ای لسان قد یحذف حرف النفی من جواب القسم
 لزوال اللبس ای عند عدم التباس المنفی بالمثبت کقوله تعالی الله یفتنونکم کرم
 یوسف ای لا یفتنون لان المضارع للمثبت لا بد له من ان یفتن باللام وهو هنا منفی
 فعلم انه منفی وحرف النفی عنه محذوف ویحذف جواب القسم ان تقدم علی القسم
 ما یدل علیه ای جواب القسم نحو زید قائم والله ونحو قازید والله والله
 تقدیر الاول والله لزید قائم وقد یزلی فی الله لقائم زید او توسط ای القسم بین جزئی
 الجملة القسمية نحو زید والله قائم والله زید تقدیر الاول والله لزید قائم وقد یر
 الثاني والله لقائم زید وانما حذف جواب القسم فی هاتین الصورتین لانه لما تقدم
 علی القسم ما یدل علیه هو جوابه فی المعنی او توسط القسم بین جزئی ما هو جوابه فی
 المعنی استغنی عن الاعداد والثانی عشر عن هی للمجاورة ای لمجاورة شیء وتعدیته
 من شیء اخر وهو ما تحقیقی کرمیت السهم عن القوس الی الصید أو غیر حقیقی
 کاطعمته عن الجوع وکسوته عن العری والثالث عشر علی للاستعلاء ای استعلاء شیء
 علی شیء وهو ما تحقیقی نحو زید علی السطح او حکمی نحو فلان علینا امیر وعلیه یرقد یرکون
 عن وعلی اسمها اذا دخلت علیها ای علی عز وعلی کلمة من الجارة فحینئذ یرکون عن معنی
 الجانب وعلی بمعنی الفوق کما تقول جلست من عن یمین ای من جانب یمین ومنه قوله
 ع من عن یمین مرة وأما فی نزلت من علی الفرس ای من فوق الفرس ومنه قوله ع

له واخره ح
 فصل عن فیض
 یبذل او یبذل
 مدنی غلام رسول (م)

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَعْمُهَا فَيَكُونُ اسْمُ بَدَلٍ لِيلِ دُخُولِ مَنْ عَلَيْهِمَا وَقَدْ يَجُوزُ
عَنِ التَّعْدِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا أَتَى بِخَيْرٍ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا اسْتَعْلَاءَ كَقَوْلِهِمْ يَنْحُلُ عَنْهُ
وَرَضَى قَالَهُ الْمَالِكِيُّ وَلَا اسْتَعَانَهُ كَقَوْلِهِمْ رَمِيتَ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ وَجَاءَ لِلتَّعْلِيلِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ آتَى لِمَوْعِدَةٍ وَيَجُوزُ بِمَعْنَى
بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَزُكَّيْنِ طَبَقَا عَنْ طَبَقٍ بِي بَعْدَ طَبَقٍ وَبِمَعْنَى فِي كَقَوْلِكَ لَا يَكُونُ
ذَلِكَ لَامَرًا وَإِلَّا أَيْ فِيهِ لَا تَأْتِي بَعْدَ الْفَتْحِ مِمَّا فِي ذِكْرِ وَقَدْ شَيْءٌ عَلَى الْمَصَاحِبَةِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ وَالْتَعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلِكَلِّمُوا اللَّهَ عَلَى مَا هُمْ بِكُمْ
وَالْظَرْفِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى مَا كَانَ يُسَلِّمَانِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ وَمَعْنَى
الْبَاءُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَتَوَلَّى عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ وَلِزِيَادَةِ كَقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَالْوَاصِحَا بِهِ وَسَلَامٌ مِنْ حَلْفٍ مِنْ فَنَسَاءَ غَيْرَهَا خَيْرٌ مِنْهَا عَلَى مِثْلِهِ وَالرَّابِعُ
عَسَلُ الْكَافِ لِلتَّشْبِيهِ نَحْوُ زَيْدٍ كَعَمْرٍو وَلَا بَلَّ لِلتَّشْبِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ التَّشْبِيهِ وَهُوَ
زَيْدٌ وَالتَّشْبِيهِ بِهِ وَهُوَ عَمْرٍو وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْكَافُ
زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ عَلَى أَجْلِ الْوَجْهِ وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ
لَا تَلْهُنَ الْكَلَامَ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا تَشْوِي زِيَادَةَ الْكَافِ أَحَدُهُمَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ لِلْكَافِ بَلَّ
الزَّائِدَةُ هُوَ مَعْلُومٌ وَكَانَ وَجْهٌ أَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْكَافِ هُوَ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ قَبْلُ الْحَاجَةِ بِخِلَافِ
الْحُكْمِ بِزِيَادَةِ مِثْلِ وَجْهِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ زِيَادَةُ الْكَافِ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْحَرْفِ قَرِيبٌ مِنْ
زِيَادَةِ الْأِسْمِ لِأَسْمَاءٍ إِذَا كَانَتْ الْحَرْفُ وَاحِدًا أَوْ وَجْهًا لِأَيْضًا أَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْمِثْلِ يُوجِبُ بَلَّ
الْكَافِ عَلَى الصِّمْرِ فِي التَّقْدِيرِ وَهُوَ مُخْتَصَرٌ بِالظَّاهِرِ وَالْغَنِيِّ وَهُوَ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ بِشَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ
نَفْيَ مِثْلِ الْمِثْلِ كُنَايَةٌ عَنْ نَفْيِ الْمِثْلِ ذَلُولُ وَجْهِ الْمِثْلِ لِمَا كَانَ لِلْمِثْلِ مِثْلٌ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا
الْمِثْلُ مِثْلُهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَهَذَا وَجْهٌ تَلَقَّاهُ الْفُحُولُ بِالْقَبُولِ وَرَدَّ حُجَّةً بِأَنَّ الْكُنَايَةَ بِلَاغٌ مِنَ التَّعْظِيمِ
وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ أَحَقُّ بِالزَّجِيمِ وَقَدْ يَكُونُ أَيْ الْكَافِ اسْمًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ يَجُوزُ كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ يَطْوِي كَنْ كَالْبَرْدِ الْمَنْهَمِ أَيْ يَضْمِي كَنْ عَزَّاسْعَانَ مِثْلُهُ لِبَرْدِ الزَّائِبِ
لِلطَّافَةِ وَكَالْبَرْدِ حَيْثُ الْغَمَامُ وَلَا نَهَامُ الدُّوبِ شَبَّهَ ثَغْرَهُنَّ اللَّاقِيَّ يَعْطُوهُنَّ
الْبَرِيقَ بِجَمَاتِ الْغَمَامِ الزَّائِبَاتِ قَالَ الْمَالِكِيُّ يَجُوزُ الْكَافُ لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَادَّكُرُوه
كَمَا هُنَّ بَكْرٌ وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَقَدْ يَجُوزُ بِمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ كَخَيْرٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ كَيْفَ

يَلْقَى
لَهُ تَفْصِيلٌ فِي بَعْضِ
عَمَّا أَيْ الْوَجْهِ الْثَانِي
سُورَةُ زِيَادَةِ الْكَافِ
عَمَّا أَيْ ع
ثَلَاثَ

اصبحت اى اصبحوت على خير والحمد لله المسمى من الزمان اى فى الابتداء
 اى لا ابتداء الغاية فى الماضى اى فى الزمان الماضى كما تقول فى شهر شعبان ما رايت
 من شهر حجب اى انتفاء رؤيتى اياه من شهر حجب او للظرفية اى بمعنى فى وقت
 اى فى زمان الحال نحو ما رايت من شهرنا ومن يومنا اى فى شهرنا وفى يومنا اى انتفاء
 رؤيتى اياه فيها ولا يجوز دخولها على المستقبل لانهما وضعاً للماضى والحال و
 قال الحديدي ان اريد بمدخولها اى مدخول من ومنذ الجار بين ابتداء الزمان
 الماضى وانتهاء وهو ما انت فيه فتكونان للابتداء وان اريد بمدخولها الزمان
 الحاضر غير قرض للابتداء ولا انتهاء تكونان للظرفية بمعنى فى والسابع
 عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدلا لا يستثنى اى هذه الثلاثة فيها
 معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعد ها تكون حرف جر ولهذا جازها منها نحو جاء فى القوم
 خلا زيد وحاشا عمرو وعدلا بكر واذا نصبت بها بعد ها تكون افعالا فهذه الثلاثة
 قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التى قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما و
 اما احد عشر التى قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا شمولاً فرغ عن بيان حروف
 الجر شرح فى بيان حروف الشبهة بالفعل فقال فصل الحروف المشبهة
 بالفعل ستة اثناسميت بهذا الاسم لمشابهتها بالفعل المتعدى من حيث انها
 تقضى الاسمين كما يقضى الفعل المتعدى الفاعل والمفعول ومن حيث انها
 تقسم الى ثلاثية ورابعة كالفعل ومن حيث انها بنيت على الفتح مثل ان وان الخ
 اى الى اخر هذه الحروف التى عرفت فى المرفوعا وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية
 اى على المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت فى ما مر نحو ان زيد قائم فت نصب
 ان زيد بانه اسمها وترفع قائما بانه خبرها وقد تلحقها اى هذه الحروف ما الكافة
 فاهذه موصولة ههنا واذا تحقت هذه الحروف ما الكافة فتكلمها اى تمنعها عن العمل
 اى من عمل تلك الحروف فيما بعد ها على الاقصر ولا يصح لاق ما الكافة اخرجت هذه
 الحروف عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمين ولا تنها وقت فاصلة فتضيق
 عن العمل وانما قلنا على الاقصر لان هذه الحروف عند نحو ما الكافة بها قد تعمل على
 لغة غير فصيحى كما جاء فى بعض الاشعار وانما قلنا على الاقصر لان بعضها جعل

الحروف المشبهة بالفعل

ما الكاف اسم كضمير الشان اسماً لهذه الحروف والجملته التي بعد ها خبراً
 لكنه غير صحيح ولا صواب انما حرف زائد فلو قال فتقفها عن العمل على الافصح الاصح لكان
 انفع ثم الغرض عن الحاق ما الكاف بهذه الحروف المحصر والتأكيد في انما وافادة
 معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي وحينئذ لا يحين اذا التحقها ما الكاف
 تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكاف تمنعها عن العمل عن وجوب دخولها
 على الاسم تقول انما قد مر زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان
 احوال كل واحد من الحروف الستة وانشأ الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقال
 واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها اي تقرها وتايد
 الضمير اما العودة الى الجملة والى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت ان زيد قائم
 اذنت به ما اذنت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد المبالغة وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها اي ما بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يشتمل
 على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقته جعل الجملة التي بعد ها في حكم المفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغنا ان زيد قائم اي بلغني قيام زيد او يجعل
 الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغنا ان زيد ان تعلم بكرمك اي بلغني اكرام زيد
 عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافاً الى ما يضاف الى الاسم اذا كان مضافاً
 اليه متعلقاً فنقول في بلغني ان زيد اخوة منطق بلغني انطلق اخ زيد فان
 مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق بزيد ولن الثاني
 لاجل ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر كسهمزة مادة ان اذا كان
 ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيد قائم
 قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد القول وما يشق منه
 لان مقول القول لا يكون الجملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد انه
 في حكم العلم والظن كقوله تعالى انك تقول انما بقره ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد
 الموصول نحو ما رأيت الذي انه في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البنية ويجب
 الكسر ايضاً اذا كان في خبرها اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيد قائم لان اللام

له منها قول النابتة
 تشمل الاليتما ههنا
 الجسم من بيان
 ما متنا ونصفه
 قد انما وهو
 لفظ الجملة
 هذه لان الجملة
 من غير ان تعلق
 على ان تعلق
 باطل لعدم
 افادة تامة
 فائدة تامة
 فان تعلق
 فان تعلق
 بغير الاليتما
 بالضم كنه
 في التسمية
 بولي فاصح
 برعم

لنأكید معنی الجملة أعلم ان المصنف رحمه الله تعالى ذكر لكس
 اربعة مواضع وليس الكسر مخصوصاً بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت جزاء
 او حال او جواب قسم اذا كان بعد حتى لا ابتداء ولا اواماً للتنبيه واذا وقعت في
 محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا تحزنوا انك تقولهم مرداً تعلم ما يسرون
 وما يعلنون وكذا بعد اذا قال صاحب المأكل وبعد حيث يقربها الى الجملة ثم قال
 لا بعد فتحها عند مضافات حيث الى المفرد وكذا يكسر بعد لامر بعد المفعول كذا بعد
 وكذا بعد كل وكذا بعد اللها كقوله تعالى فاعلم انك تقولهم مرداً بعد اللها ويجب
 الفتح لفتح همزة مادة ان حيث يقع مع اسمها خبرها فاعلم انك تقولهم مرداً
 وحيث يقع مفعولاً نحو كرهت انك قائم وحيث يقع مبتدأً نحو عندك انك قائم و
 حيث يقع مضافاً اليه نحو عجبت من طول انك بكر او اوقف وحيث يقع مجروراً نحو عجبت
 من ان بكر او اوقف وانما وجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول
 المبتدأ والمضاف اليه لا يكون لامفرداً ولا يشكليهما اذا كان المضاف اليه جملة
 مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفرداً فاعتبر
 الاصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لا كرمك لان
 ما بعد لولا فاعل لا تق ومدح لولا لا يكون الا فعلاً حقيقياً وتقدير الكونه حرف الشرط
 والفاعل يجب ان يكون مفرداً او حيث تقع بعد لولا نحو لولا انه حاضر لغاب زيد لان
 بعد لولا الابتداء ثمية مبتدأً محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفرداً أعلم
 ان المصنف ذكر لك الفتح ستة مواضع وليس الفتح مخصوصاً بها
 بل تفتح حيث تقع خبراً للمبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمر ولا اصل
 الخبر ان يكون مفرداً وكذا تفتح حيث تقع بعد لولا التخصيصية لان ما بعدها
 فاعل او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون من حونها فعلاً لفظاً او تقديرية
 نحو لولا زيد قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لانك
 كرهه وبعد حتى لعاطفة والجملة وكذا انما اذا كانت معطوفة على اسم المنكسرة كقوله تعالى
 ان كن تجوز فيها ولا تنراي وانك لا تطمئنون فيها ولا تضحى وكذا بعد مدح كذا اذا بدلت
 من الاسم كقوله تعالى فاذا بعد كرم الله احدى الظايفتين انما لكم وكذا بعد لعل

الامتناع

اذا كان بمعنى اللفظ نحو القول ان زيداً منطلق كما تقول الفسق ان زيداً منطلق ولكن
 اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف معطوف على قوله ويجب الكسر لئلا
 يفهم ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان المفتوحة مع ما بعد ها في حكم
 المفرد على اسمان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل اللفظي باعتبار
 محل اسمان فان اسمها المنصوب في اللفظ مفعولاً باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
 اعتباراً للمحل على تقدير عدمها ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظاً نحو ان زيداً
 قائم وعمره وتقدير انخوان زيداً قائم واقامه اذا التقدير ان زيداً قائم وعمره وقائم وانما اشترط
 مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسمان قبل مضي الخبر وقيل ان زيداً وعمره ذاهبان
 لكان مؤثراً الى كون الشيء الواحد معمولاً لعلين مختلفين فذاهبان من حيث انه خبر
 عز زيد معمول لان ومن حيث انه خبر عز عمر معمول لا ابتداء وهو غير جائز
 والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقاً باعتبار
 لفظ اسمان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب
 باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعظم من ان يكون لفظاً او حكماً لئلا يشكك بما وقع بعد
 العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً لسد ها مسد
 الجزئين حيث قامت مقام مفعول جزئي العلم فيجوز العطف على محلها كالمكسورة
 لفظاً نحو علمت ان زيداً قائم وعمره ومثل ان زيداً قائم وعمره فان قوله عمره
 يجوز عطفه بالرفع على محل اسمان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه
 ويجوز رفع عمره على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا كد قبله او بينهما
 بلا ضعف وبلا تأكيد وفضل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم
 من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقاً ولم يجوزوا السيران في
 العطف على اسمان المفتوحة اصلاً ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة في جواز
 العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً او تقدير انهما خرج زيداً كس
 بكرة اخرج وعمره لانها موضوعه للاستدراك وهو غير مناف لمعنى لا يتلها كما
 لا يناهيه التأكيد خلافاً لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل
 فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها اخلافاً للنحاة ويجوز العطف على جميع

علی الضمیر المرفوع المستتر فی الخبر علی التأكيد والفصل قافاً ساثر التوابع فیما سوی البذل
 كالعطوف عند الجرمی والتزجاج والقراء وسكت غیرهم عنها وکلامهم عن البذل
 ایضاً والجواز علی التقیاس واعلم ان ان المكسورة ذم من المفتوحة يجوز دخول اللام ای
 لام لا مبتدأ علی خبرها ای خبر ان المكسورة لان لام لا مبتدأ وانما تدخل لتأكيد
 الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
 ان زید القاسم وقد يتكرر اللام فی الخبر والمتعلق نحو ان زید القلیك لرابعك وهو
 قلیل وتدخل علی ان اذا قلبت همزة هاء نحو طینك زید وقد تخفف ان المكسورة
 لتقل التشدید وكثرة الاستعمال ویلزمها ای ان المكسورة اللام ای دخول اللام
 علی خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة ولا أما فی صورة الایمال فالقربین
 المخففة والنافیة فی مثل ان زید القاسم باللام وان زید القاسم بغير اللام وأما فی
 صورة الاعمال فلا طرأ البایک ذهب جمهور النحاة الی ان اللام فی صورة الاعمال لا یجوز
 لان الفرقی حاصله بالعمل فلا حاجة الی اللام وذهب ابن مالك یرى ان انما لازمة
 عند الاعمال اذا خیف اللبس كما فی الاسم المبین والمقصود ثم اختلف فی اللام
 فذهب جماعة الی انما لا یبتدأ وذهب ابو علی ومزنا بعد الی انما لیست بلام
 الابتدأ کلا لوجب التعليق فی علمت زید القاسم واجب بأن التعليق انما
 یجب اذا دخلت اللام علی المفعول الاول وهما دخلت علی المفعول الثاني لقوله
 تعالی وان کلاک لیوفیتهم بتخفيف ان والتنوین فی کلا بدل من المضیات الیه
 واللام فی المخففة لام الخبر وکلمة ما زیدت لتفرق بین لام ان ولام لیوفیتهم
 وهو جواب قسم محذوف والمعنی ان کلامهم ای جمیع المختلفین فی الکتاب
 بالله لیوفیتهم وهذا علی قراءة اهل مکة ونافعه وعند بعض القراء ان فی الایة
 مشددة ولیست بمخففة وحينئذ ای حیزا اذا تخففت ان المكسورة يجوز الغاؤها
 ای ابطال عملها وهو الغالب لانه لغوی لمشاهدة اللفظیة بالفعل وهي کونها ثلاثیة
 مفتوحة لقوله تعالی وان کلاک لیوفیتهم کلاک لیوفیتهم بتخفيف ان و
 رفع کل فیه ملغاة باللام لا محالة ولما تخففت علی ان کلمة ما زیدت
 للتأكيد وذهب بعض القراء الی ان ما هذه نافیة ولما مشددة بمعنى

الا والتنوين في كل عوض عن المضيات اليه المعنى ان كلهم اى الكفر لمجموع
 يوم القيامة محضرون عند التفتا ويجوز افعالها ايضا على ما هو الاصل كقوله تعالى و
 ان كلاً لآثم بخفيف ان ونصب كل وان كان الغاؤها غالياً صرح به وقال ويجوز الغاؤها
 ولم يصح باعمالها حيث لم يقل ويجوز افعالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيين
 يوجبون الالغاء والاية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله وحيد بن
 الغاؤها اى حينئذ اخفقت از المسورة يجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ
 والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت محو قوله تعالى وان كنت من قبل المر الضالين
 وان تطئطئ على الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغاؤها
 والحصول تأكيد الجملة الاسمية التى هو مقتضاها واصلها حينئذ
 ولذا لم يخص دخولها بهذه الافعال ولكن لك اى مثل ان المسورة قد تخفف أو المفتوحة
 وحيد بن اى حينئذ اخفقت ان المفتوحة يجب افعالها اى افعال المفتوحة فى ضميرشان
 مقدرا ذلولهم يقدر و العملها ضميرشان مقلد ولم يجد لها ملة فى الظاهر للزم
 منزلة المسورة التى هى اضعف تشبيهاً بالفعل على المفتوحة التى هى قوى منها فى ذلك
 كقولنا شهد ان لا اله الا الله واذا اوجب افعال ان المفتوحة المخففة فى ضميرشان
 مقدر قد دخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغنى ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد لله
 رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر ولا نحو
 بلغنى ان قد قام زيد وان قد علمت زيد او ان قد قام زيد ويجب دخول السين او
 او قد و حرف النفع على الفعل اى على الفعل الذى تدخل عليه ان المفتوحة المخففة نظير
 السين كقوله تعالى ان سيبكون منكم مكرضى ونظير سوف كقوله تعالى
 واعلموا فعمل المرء يتقوه + ان سوف يأتي كل ما قبله
 ونظير قد قوله تعالى ليعلمن ان قد ابغوا ونظير حرف النفي قوله تعالى ان لا يرون ان لا يرون
 اليهم وقوله تعالى يحسب ان لم ير احدكم كقولك علمت ان ما خرج زيد علمت ان يخرج
 زيد ثم اشار الوجه تركيب ان المفتوحة المخففة بقوله الضمير اى ضمير الشا المستتر اى المقدر
 اسم ان المفتوحة المخففة والجملة الواقعة بعد ما خبرها اى خبر ان وانما وجب دخول حد هذه
 الحروف الاربعة على الفعل الذى تدخل عليه ان هذه لكون عوضاً عما زال عنها من حد واحد

ولم يجوزها
 على ذلك
 ان سوف يأتي قاصم
 مقام فعل افعال
 وهو لا ينفذ جملة
 مقطرة لا ينفذ واعلم
 مقطرة لا ينفذ به
 ان كل ما على به
 القدر من الخبر والشا
 فلهذا لا محالة اى
 اى السين او سوف و
 قد اى سوف فلهذا

توتيهما وليفرق أحدهما الثلاثة الأول بينهما وبين أن المصدرية في الموصوفات ما انفك فيفرق
 بينهما من حيث المعنى لانه وان عني بحرف النفي الاستقبال في الموصوفات لا يجوز
 الاجتماع بين حروف الاستقبال والافهه المصدرية من حيث اللفظ
 لانه ان كان النفي منصوباً في المصدرية والافهه في الموصوفات وأما اختبرت هذه الحروف
 لامرض والفرق لا يختصاً بها بالافعال فلما زال عن ذلك وجه مشابهتها بالفعل عوضاً عنه
 ما كان مختصاً به والتمسك بالفعل المذكور بالفعل المتصرف لان الفعل الجاهل لا يجوز دخول
 أحد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى عَسَى
أَنْ يَكُونُوا قَدْ آتَوْا أَجَلَهُمْ لعدم الحاجة الى الفرق حيث ان ان المصدرية لا تدخل
 على الفعل الجاهل انما قال على الفعل لان المفتوحة الموصوفة اذا دخلت على الاسم
 لا يوجب دخول حرفها الحرف عليها لانه لا يلتبس ج بان المصدرية انما لا تدخل الاعلى
 الفعل ولا تحتاج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثروا وهو ان حذف وقع
 وقوع الفصل بعدها وليست مع الاسم لا الحذف ولا يحتاج الى الفرق والتعويض هو
 وكان التشبيه اي لا نشاء التشبيه نحو كانت زيداً لا اسد وقد نجح كأن للشك نحو
 كأن تشي وهو اي لفظ كأن مركب من كات التشبيه وان المكسورة اي مكسورة الهزة
 ونشأ من هذا الكلام سؤال وهو ان الكلمة كأن لما لم تكن حرفاً برأسها بل كانت مركبة
 من كات التشبيه وان مكسورة الهزة ينبغي ان تكسر الهزة فيها ولم تكسر بل
 تفقه فما وجه فتحها اجاب عنه وانما افتحت اي الهزة في كانت لتقدير الكاف التي
 هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجر
 تفقه هزة ما دة ان كما عرفت لان حرف الجر لا يدخل الاعلى المفتوحة ههنا رعاية
 للصورة وان كان المعنى على الكسر تقدير اي تقدير نحو كانت زيداً لا اسد واصله
 ان زيداً لا اسد ثم قرئت من الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اقل الامور هذا ما
 ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انها حرف برأسها
 حملاً على نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخففت كات
 فتلقى اي قهمل عن العمل بعد التخفيف على الاخص نحو كان زيداً لا اسد لا زال بعض
 مشابهاً بالفعل ويجوز ان يقد ر فيها ضمير الشأن بعد التخفيف كما في ان المفتوحة

له اي الفعل
 النفي ما سوى ذلك

مبهم

المخففة ويجوز ان لا يقدّر فيها ذلك لعدم ما يوجبها هو كمال مشابعتها بالفعل
اعلم ان الفرق بين كات والكات للتشبيه ثابت مزو جين أحد هاتين ان وجه الشبه
اقوى في الكات والثاني ان كات تقتضي صدر الكلام بخلاف الكات فانها تقع في
وسط الكلام ولكن كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
لا واين المكسورة المصدر بالهاتين الزائدتين واصليهما لا **ك** **ا**

فقلت كسرة الهزقة الى الكاف وحذفت الهزقة للاستدراك وهو دفع توهم نشاء عن
كلام سابق للسلح نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذن جاء فان السامع اذا سمع
هذا الكلام يتوهم انه لما لم ينج زيد لم ينج عمر وقد رفع وهمه بقوله لكن عمر قد
جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمر وملازمة في الميجي وعده ولهذا يتوسط
اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا في المعنى فالمطلوب هو التغاير المعنوي
ولن اقتصر عليه واما التغاير اللفظي فهو قد يوجد نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذن
جاء قال الله تعالى **وَإِنْ رَكَبْتَ لَنْ تَكُنْ مِنَ الْكَاسِرِينَ** ولكن **كَثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**
وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرًا حاضر فاق فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصور
على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي ان تعرف ان
الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيها في الجملة كما
في الآية الكريمة فاق عدم الشكر لا ينافي الفضل بل يناسبه اذا لا ترون ان يشكروا ويجوز
معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة لو او نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذن
بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول
حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن فتلغى عن العمل بعد التخفيف نحو مشي
زيد لكن بكرًا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظًا و
معنى فاجرت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز استعمالها بعد
التخفيف ايضا وعلى هذا لو قال وقد تخفف فتلغى على الاكثر لكان اولي يكون
اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمتي اي لا نشاء التمتي وهو طلب حصول شي على
سبيل المجبة نحو ليت هندًا عندنا وليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء ليت

جمله فی زید و عمرو ای صدرا لجمعی عنهما سواء کان زید و المعطوف علیهما متفقان فی
 الجمعی اذ کان عمر و المعطوف متفقان فیما قال الله تعالی واخلوا الباب سبحان و توالوا
 حطة و فی موضع اخر و توالوا حطة و اخلوا الباب سبحان اذ الفاعل للترتیب بلا
 همزة ای بلا تراخ بین المعطوف و المعطوف علیهما حقيقة نحو قام زید فعمرو
 و هذا انما یقال اذا کان زید المعطوف علیهما متفقان فی القيام علی عمر و المعطوف
 و کان هو متاخرا فی عز زید بلا همزة ای مع وصل عادة نحو قوله تعالی فخلقنا
 العنقة مضطعة فخلقنا المضطعة عظاما ما و انزل من السماء ماء فتنبیه الارض
 فخرقة و ثمر للترتیب بمهلة ای بتراخ و بلا وصل نحو دخل زید فخر خالدی ثم
 دخل خالد فی الدار و هذا اذا کان زید المعطوف علیهما متفقان فی الدخول و مع الله
 و بینهما همزة ای و یكون بین المعطوف و المعطوف علیهما تراخ و قد یجئ ثم یلزم التعظیم نحو قوله
 کما اذ ربک ما یومر الذین و ثم کما سوف تعلمون و قد یجئ ناشئة عند
 الاخسر نحو قوله تعالی ثم تات علیهم لیتوبوا و قبلها ما یفعل الامر و همزة کما امثلة
 فی الترتیب و المهلة الان مهلتها ای مهلة حة اقل من همزة ثم یمکن حة متوسطه
 الفاعل و ثم و شطه ای شرطه ان یمکن معطوفها ای معطوف حقیقی الخلافی للمعطوف علیها
 لكونها للفاية اتفق النحاة علی ان حة العاطفة یجب ان یمکن معطوفها داخل فی المعطوف
 علیها حقيقة حة یجوز الصبح و لا ینصب فی قولک تمت الباریحة حة الصبح قال النحوی
 ان ما بعد العاطفة یجب ان یمکن جزء لما قبلها او لما دل علیها ما قبلها و اما
 الجارة فلا کثرون علی تجویز کون ما بعد ما متصلا یاخر جزء ما قبلها الحقیقی
 الباریحة حة الصبح انتهى کلامه و هذا التصحیح یوجب ان یمکن ما بعد جملی لعاطفة
 جزء لما قبلها حقيقة و لا یکفیها الجزئية الاعتبارية و بان تجوز فی تمت الباریحة حة
 الصبح ان یمکن فیه حة عاطفة و یمکن الصبح منصوبا و انما الخلاف فی جواز جزء
 فجاز عند الجمهور و ن السائر فی مع جماعة و هی ای حة تنفید قوت فی المعطوف نحو
 مات الناس حة الانبیاء و قدم البیث حة الامیر و تنفید ضعیف فی المعطوف نحو قدم
 الحاج حة المشاة ای قدم رکیبان الحاج حة رجالهم و او و اما امر ثلثتها ای
 ثلثت هذه الحرم و مشترکة فی کونها لثبوت الحكم لاحد الامور و اول الامر حال کونها

بأنه و انما

مقصود

لا يعين أي غير معترف في علم المتكلم واكتفى لهم بحال متكلايد منه فلم يقل و
 الامور كذا فعل في غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام ما تضمن كمنيز واذا
 تنازع الفعلان نحو مرت برجل او امرأة اي مرتت بواحد منهما من غير تعيين و
 هذا في اذ التي للشك واما التي للتفصيل كما في التفسيما التي لا يهاهما فانها للسبعين
 في علم المتكلم لا انه يجوز ان يكون مقصودا ان يبين المعين المشترك بين جميع هذه
 الحروف الثلاثة بخلاف التفصيل الان يهاهما لانها لا يجز بان في امر ويحد سقط ما قيل
 من انها جاءت لكل الامور في قوله تعالى لا تطعمهم منهم اشيئا او كفوا لانه على تقدير
 التسليم كان كلاما في المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فانه غير جار في امر وانها
 ما اجاب به بعضهم من انها في الية الكريمة مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحد لهما في سياق النفي فلا يدفع الاشتباه لانهما وان
 كانت واقعة لاحد الامرين والصوم لزم من دخول النفي لانهما ليست لاحد
 الامرين لا يعين في علم المتكلم وقد يحتمل او ينعى الى ولا كما امر ويضبط بل نحو قوله تعالى
 وادسله الى ما انة القى اؤيزيدون كما اشار الى الفرق بينا قلا او بعدا شرا كما هي في
 المعنى بقوله واما انما يكون حرف عطف انما عطفها اي اما العاطفة انما اخرى وانما يلزم
 ذلك تنبيهنا من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العطف اما زوج واقا فز ويجوز
 بتقدم املا على او نحو زيد اما كاتب او اتي ويجوز ان لا يتقدم املا على او نحو زيد كاتب او
 اتي ثم يقل ما املا على المعطوف عليه دخول الواو عليه بوجهين اهما ليس بحرف عطف
 كما ذهب اليه ابو علي الفارسي والقضمة بكونها للشك مثل او يوجب انها حرف عطف كما
 ذهب اليه الجمهور ثم اشار الى تحقيق معنى ام للفرق بينهما وبين او واما بقوله واما على قسمين
 احدهما متصلة وهو اي امر المتصلة وتذكر الصهير باعتبار ما ذكره لا تانيت امر غير
 حقيقة ما اي حرف يسأل بها اي بناد الحرف في الصهير المحرر ونراجع الى ما باعتبار المعنى عن
 تعيين احدا الامرين والحال ان السائل بها يعلم ثبوت احدهما اي احدا الامرين حال
 كونه ميبها اي غير معترف في علمه بخلاف او واما اي وهذا متلبس بها لفتها فاق
 السائل بها اي با واما لا يعلم ثبوت احدهما اي احدا الامرين اصله لا معينا
 ولا ميبها وتستعمل اي امر المتصلة بثلاث شرط الاول ان يقع قبلها

رمیت

ای قبل امر المتصلة همزة ای همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة
 فی الاستفهام والمراد بالهمزة اعظم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمر او تقدير
 كقول الشاعر شعري لعمری ما دري وان كنت داريا - يسبح رميت الجمر اربثان
 ای ایستج بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثالث زيلها
 المتصلة ای يقع بعدها لفظ مثل ما ای مثل لفظ لی الهمزة ای يقع بعدها الهمزة ان كان
 بعد الهمزة اسم مفرد فكذا يكون بعد اسم مفرد كما قرئ مثله وان كان بعد الهمزة
 فعل ای جملة فعلية فكذا يكون بعد ها ای يكون بعد فعل نحو اقام زيد مقعدا وكذا اذا
 كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذا يكون بعد امر جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمر
 بخلاف او واما فانه لا يلزم فيه ما ان يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة واذا كان كذلك
 فلا يقال ارايت زيد ام عمر ابد ولا الفعل بعد امر في مقابلة الهمزة لان امر في هذا
 التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسفروا لي الهمزة فعل فلا
 يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هن اما ذهب اليه المصرح وهو ما اختاره
 الشيخ ابن حاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر بالمعنى
 اذا المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا والا وجد ان يقال زيد رايت ام عمر الا زيد امن اول
 الامر بان المطلوب تعينت احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمر بخير الهمزة الاعلى الشد وذو
 الشرط الثالث ان يكون احدهما من المستويين محققا ای ثابتا عند المتكلم
 مبهما وانما يكون الاستفهام ای استفهام المتكلم عن المخاطب غير التعيين ای عن طلب تعيين
 احد المستويين بعد التحقق فاعند لا فذلک ای فلا جلا لها لطلب التعيين بعد العلم
 بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب امر ای جواب هذا القول ای
 ما يسأل بها بالتعيين ای بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عندون نعم او لا لعدم
 افادتهما للتعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمر فاجابه ای جواب هذا القول بتعيين
 احدهما فيقال في الجواب زيد وعمر ولا يقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل باو واما مع الهمزة
 فاذا قيل اجاءك زيد وعمر او جاءك زيد فاعمر يصح جوابها بنعم او لا لان المطلوب
 بالسؤال ان احدهما لا يعينه جاءك والثاني منقطعة وهي يكون بمعنى بل مع الهمزة ای
 للارضاب عن الاقل والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد بحثي لجرم الارض ان كان ما بعد

تعيين

مقطوعاً به كقوله تعالى أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ يَهْدِي إِذْ لَا مَعْنَى لِلِاسْتِفْهَامِ هَهُنَا
أَوْ كَانَتْ مَابَعْدَهَا مُشْتَرَاكَةً عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ كقوله تعالى أَمْ هَلْ تَسْتَوِي لَظْمَتُ وَالتَّوَرُّكُمَا
رَأَيْتَ نَجْمًا أَيْ صُورَةً مِنْ بَعِيدٍ قُلْتَ بَعْدَ رَأَيْتَ أَيْ شَجَرَةً أَيْ شَجَرَةً وَتَأْنِيثِ الضَّهِيرِ بِأَعْتَبَارِ
الصُّورَةِ لَا بَلَّ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ أَيْ عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ لَا قَلْبًا ذَارِئَةً أَيْ أَعْتَقَدْتَ أَنَّهَا بَلَّ
بِإِشْرَافِكَ نَحْوَ حَصْلِ لَكَ شَكٍّ أَنَّهَا أَيْ الشَّجَرَةُ شَاةٌ لَا بَلَّ وَأَقْرَبَتْ مِنْهَا عَلِمْتَ أَنَّهَا
لَيْسَتْ بِأَبَلٍ وَأَعْرَضْتَ عَنِ الْإِخْبَارِ فَقُلْتَ بَعْدَ لَكَ شَكٍّ فِي كَوْنِهَا أَبَلًا أَمْ هِيَ شَاةٌ تَقْصِدُ
الْإِعْرَاضَ عَنِ الْأَخْبَارِ لَا أَوَّلَ وَهِيَ أَنَّهَا لَا بَلَّ وَلَا اسْتِثْنَاءً أَيْ لَا ابْتِدَاءً بِسُؤَالِ
آخَرٍ وَهِيَ أَنَّهَا شَاةٌ مَعْنَاهُ أَيْ مَعْنَى قَوْلِكَ أَمْ هِيَ شَاةٌ بَلَّ هِيَ شَاةٌ أَمْ شَيْءٌ آخَرُ وَأَعْرَضَ
عَنِ قَوْلِهِمْ لَا بَلَّ أَمْ هِيَ شَاةٌ بِأَنَّهُ عَطَفَ لَا شَاءَ عَلَى إِفْعَالٍ وَقَدْ تَفَقَّوْا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ
هَذَا الْعَطْفِ وَآجِبُ بَأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ مُسْتَأْنَفٌ فَلَا يَلْزَمُ عَطْفُ لَا شَاءَ عَلَى الْأَخْبَارِ وَفِيهِ
نَظَرٌ لَا تَحْيِيزٌ عَلَيْهِ هَذَا إِنْ لَا يَكُونُ أَمْ الْمُنْقَطِعَةُ مِنْ حَرْفِ الْعَطْفِ بَلَّ يَكُونُ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ
الْكَلَامُ فِي عَدْلِهَا مِنْهَا فَالْصَّوْلُ أَنْ جَاءَ بِهَ بَعْضُ الْفَضْلِ وَحَيْثُ قَالَ يَجُوزُ عَطْفُ لَا شَاءَ عَلَى
الْإِخْبَارِ بِتَأْوِيلِ الْفَقْهَةِ وَيَجُوزُ عَطْفُ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ سِيَمَا فِي مَقَامِ الْأَضْرَابِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُنْقَطِعَةَ
لَا تَسْتَعْلِقُ إِلَّا فِي الْحَبَرِ كَمَا مَثَلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ أَنَّهَا لَا بَلَّ أَمْ هِيَ شَاةٌ أَوْ فِي الْاسْتِفْهَامِ كَحُجْوَةِ
أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٍو وَسَأَلْتَ أَوْ لَا مَفْعُولٌ فِيهِ لِقَوْلِهِ سَأَلْتَ أَيْ زَمَانًا سَابِقًا وَوَقْتًا تَأْخِيْرًا
مِنْ حَصُولِ زَيْدٍ نَحْوِ أَظْهَرْتَ عِزَّكَ لَكَ السُّؤَالُ لَا وَأَنْ أَخَذْتَ أَيْ شَعَبْتَ فِي السُّؤَالِ لِأَنَّهُ
عَنْ حَصُولِ عَمْرٍو وَلَا وَبَلَّ وَلَكِنْ جَمِيعُهَا أَيْ جَمِيعُ هَذِهِ الْحَرْفِ وَالثَّلَاثَةُ مُشْتَرَكَةٌ فِي كَوْنِهَا
لِلثَبُوتِ الْحُكْمِ لِأَحَدٍ الْأَمْرِ بِمَعْنَى أَيْ حَالِ كَوْنِ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مَعْنَى أَعْدَلًا لِمُتَكَلِّمٍ أَمَّا لَا
فَلَنَفْعٍ مَا وَجِبَ أَيْ ثَبُوتُ هَذَا الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ أَيْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عِزَّ النَّفْعِ إِلَى الْمَعْطُوفِ نِيَّاتُ
الْحُكْمِ هَهُنَا ثَابِتًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَنِزْوَانِ الْمَعْطُوفِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَمْضِ فَلَا لَا يَعْطِفُ عَلَى الْفِي
الْإِجَابِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ مَا جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَمْضِ وَلَا يَحْضُرُ مَعَهَا أَظْهَرَ الْعَمَلِ نَحْوُ مَا جَاءَ زَيْدٌ
لَمْ يَمْضِ لَمْ يَلْزَمْ يَلْزَمُ بِالْعَمَلِ وَلَا يَعْطِفُ بِهَذَا الْأِسْمُ وَالْعَطْفُ عَلَى مُضَارِعٍ هَذَا نَحْوُ مَا
وَقَعَتْ بَعْدَ غَيْرِهَا نَتَاكِيدُ النَّمْيِ لَا لِلْعَطْفِ نَحْوُ لَا الضَّالِّ لَيْزٌ وَبَلَّ لِلْأَضْرَابِ بِأَعْلَى الْعَمَلِ
عَنِ الْأَوَّلِ مُوجِبًا كَانَ أَوْ مُنْفِيًا يَنْفَعُ لَصَرْفِ الْحُكْمِ عَنِ الْأَوَّلِ اثْبَاتِ الثَّانِي عَلَى عَكْسِ نَحْوِ
جَاءَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرٍو وَمَعْنَاهُ بَلَّ جَاءَ عَمْرٍو أَيْ مُنْسَوْبٌ إِلَيْهِ الْجَعْلُ وَهُوَ عَمْرٍو وَنَحْوُ مَا جَاءَ زَيْدٌ

بل عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر و ج يكون بل للاضراب عن نفی محیی زید
 الى اثبات محیی عمر ومعناه عند ملیر بل ما جاء عمر و هی حیث یکن یکن لیبیا یکن
 نسبت الیه عدم المحیی فی عطف الجمل یعنی ترک الأولى ولاخذ فی الثانية نحو قولنا
 أمر یقولون ان ترید بل هو الحق منی ینک ولا یعطف بها فی الاستفهام فی المفردات فلا
 یجوز ان یقال اقام زید بل عمر و لکن للاستدلال قد عرفت معنی الاستدلال علیما
 ههنا ویلزمها ای لکن النفی فلا یستعمل بل نه لانهما للمغايرة بین المعطوف والمعطوف علیه
 و یكون النفی اقلها ما نحو ما جاء فی زید لکن عمر و جاء و بعد ها نحو اقام یکن و لکن خال لم یتم
 تفصیل المقامات لکن فی عطف المفرد علی المفرد لزم ان یكون النفی قبلها ما نحو ما جاء زید
 لکن عمر و ما رأیت احدا لکن عمر و رأیت و هی ج نقیضه لا فتکون لاثبات ما نفی و لا ال
 و اعطف الجمل علی الجمل لزم ان یكون النفی قبلها و بعد ها و هی ج مثل بل فی
 اثباتها بعد النفی و لا یجاء بنفی ما بعد ها نحو ما جاء فی زید لکن عمر و قد جاء و جاء و یکن
 عمر و المحیی فی جمیع الصور لا تستعمل لکن یکن و النفی ثم افرع من بیان حروف العطف و فرغ
 فی بیان حروف التنبيه فقال فصل حروف التنبيه ثلثة قل بعض المحققین الظاهر انها
 لیست حروف المعانی بل هی صیغ و صنعت لغرض التنبيه قال لیت ان نجعل من قبیل حروف
 الزیادة الآیة فتم الهمزة و تخفیف اللام و اقا فتم الهمزة و تخفیف المیم و ههنا صنعت هذه الثلاثة
 للتنبيه الخاطب و ایضا ظه قبل شرح فی الكلام لئلا یغوت ای الخاطب یفنی من الكلام
 الذی یلقیه المتكلم الیه و لا یغفل عنه و یتمک فی ذهنه و لذلک
 سمیت هذه الحروف حروف التنبيه و ان تكون هذه الحروف الا فی صل الكلام سوفا المتصلة
 باسم لاشارة فانها تقع حیث تقع اسم الاشارة و اقا و افضل بینها و یز اسعلاشارة
 فزی تقع فی صدر الكلام ایضا نحو قوله تعالی انتم اوردی و الاصل انتم هو لای و لا و اما
 لا تنخلان الا علی الجملة لانها وضعت لتأكيد و ظهور الجملة تفهیمها الكلام لا یفاد السامع
 اول تنبيهه علیه فلان خللا الا علی الجملة اسمیت كانت تلك الجملة نحو قوله تعالی الا انهم
 هم المفسدون و نقول الشاعر تدری انا الذی انکلی و اضحک و الذی اما ت
 و اخیه و الذی امره الا کفر البیت لا فی الصغر لکن فی یقسم بالله تع و اما التنبيه فما لو اد
 للقسمة و الباقی من الكلام صلاحت الموصولات و الاستشهاد علی ما للتنبيه و دخلت الجملة

حروف التنبيه

الاسمية او فعلية نحو الال لا تفعل واما لا تفعل و الثالث اى الحرف الثالث من حروف
التنبيه وهو ما تدخل على الجملة مثل الادما اسمية نحوها زيد قائم او فعلية نحوها
افعل كذا والمفرد اى تدخل على المفرد الذى يكون اسما لاشارة نحو هذا وهو كذا هذا زهنا
فهذه الحرف وتلثها تدخل على الجمل كلها وتدخل ها خاصة على المفردات من اسماء
الاشارة ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع فى بيان حروف الداء فقال
فصل حروف الداء خمسة يا ويا وها ويا واهمزة المفتوحة فأتى بقوله الهمزة وسكون

حروف الداء

الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للتقريب لئلا ينداء القريب ويا وها يستعملان للبعيد
اى لئلا ينداء البعيد ويا اعمها اى اعم جميع حروف الداء كما شرع بقوله اى يقع للتقريب والبعيد
وفى بعض النسخ ويا لهما ولم توسط فان قلت ينبغي ج ان لا يقال يا الله ويا رب
لا لله تعالى اقرب اليه من جميع الورد قلت اما ذكر يا فى اسم الله سبحانه
استقصاء من القائل واستبعاد العزم فطابق القبول ثم اعلم ان يا كما انتم اعمها
بحسب الهمزة كذا لك اعمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوف وفتا ومن كورة و
لا يحذف من حروف الداء ما غيرها ولا ينادى سم الله تعالى واسم المستغاث الا هم
ولا يندب الا بها او بواو قد مر احكام المنادى فى قسم الاسماء فلا تعاد بغير ما فرغ
من بيان حروف الداء شرع فى بيان حروف الايجاب فقال فصل

حروف الايجاب

حروف الايجاب ستة نعم ولى وائى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بفتح
وسكون اللام وحاء بكسر الراء وقد تفتح واو بكسر الهمزة وتشديد النون اقام نعم
اربع لغات فتح النون والعين ووه المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون و
العين وانهم يقلبون العين المفتوحة حاء قلت غير كلام سابقا بولم لتشبهت مضمون
مشتبا كان الكلام السابق ومنهيا استغها ما كان او خبرا نهى فى جواب اقام زيد معنى قل
وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بل يتخصر بايجاب ما نفى قبله اى يا ثبات فلو
الكلام السابق يعنى انها تنقص نفيا ساقا وتصيرة اثباتا سواء كان ذلك النفي استغها ما
اى متصلا باداة الاستغها كقوله تعالى استبرئ لكم قالوا بل اى فمعنى بل فى باب
الاستبرئ بر تكلم بل انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بل قد قام اى زيد و
ينبغي ان يعلم ان كان المراد بالايجاب فى قوله حروف الايجاب النفي السابق لا يشمل

نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان او منقيا وان كان المراد
 به اثبات ما قبلها اي تقرير قبلها او تنبيه اثباتا كان او نفيا لا يشمل بكلي لانها
 ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان اشمل وارجى للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها
 تأتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اى بمعنى نعم وهذا يخالف لما
 ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب روى عنهما القسم اى لا تستعمل الا مع القسمين
 غير ان يصرح بفعل القسم بعد ها كما اذا قيل هل كان كذا قلت فى جوابه اى والله ولا
 يقال اى اقسمت والله وجاء اى الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
 قبله ما التنبيه نحو اى ما الله والا انه حينئذ مجرور ولا غير لئلا يتهاون بها من باب الجاروفى
 اى ما الله اذا كان مجرورا عن ها للتنبيه فلهذا وجما حد ها حذف الياء
 لا لتقاء الساكنين والثاني فى فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث لجمع
 بين الساكنين مباينة فى المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من الضمير والحق
 وان كان يلزم من التقاء الساكنين على غير حد ها لكونها فى كلمتين اجزاء لهما حكم واحد
 فاسبب ما فيه اجتماع الساكنين على حد ها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل وجيز
 وان قلتها اى ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منقيا
 فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت فى جوابه اجل او جيزا وان اس
 اصدت قلت فى هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الرفع وهو يقول ان
 نعم فى الاستخبار احسن وجيز فى الخبر وقيل ان جيز لا سمى قسم للعرب فيقال جيز
 لا فعلين كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراض والقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
 ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن زبير حين جاءه اى فسأله شيئا فلم يعطيه
 فقال الامر اى لعن الله ناقة حلتنى اليك فقال ابن زبير جوا بلاق وراكبها اى
 لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم افرغ عزيان حروف الايجاب شرع فى بيان حروف الزيادة فقال
 فصل حروف الزيادة سبعون وان وقا ولا وه والياء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير
 به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعن نفسا يزيل معنى زيادتها ان تكون واقعة
 بالزيادة ابل بمعنى انها حيث وقعت كانت رائدة بل انها لا تنصف بالزيادة اومن شأنها

حرف الزيادة

ان تزداد بمعنى انه اذا زيد زيادة حرف في الكلام زيدت حروف منها وهذا محتمل
 الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضاً والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد والقصاحة
 او كلاهما او غير ذلك فإن يكسب الهمزة وسكوز النون والفاء للتفسير تزداد
 زيادة حاصلة مع ما التافية كغير التأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وكقول الحنك
 شعر وان قد كنت محمداً ^{عليه السلام} بمقالتي . لكن من حيث مقالتي ^{عليه السلام} وقال
 بعضهم انها ان التافية دخلت عليها ما التافية لتأكيد النفي هذا ضعيف لكرهتهم اجتماع
 حرفي اصليتين بمعنى واحد لهذا يجوز ان يقال ان لا يزيد ولا ياء الرجل وتزداد مع ما
 المصدر رتبة قليلة نحو انظر ما ان يجلس الامير ^{عليه السلام} جلوس الامير وكن تزداد ان مع ما
 الرسمية كقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ومع الا للتبيين نحو الان قل
 زيد وتزداد ان مع ما التينية نحو ما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة وسكوز النون
 تزداد زيادة حاصلة مع ما التيادة كقوله تعالى فليكن ان جاء البشير قال في المضار ان قد
 تكون صلة ما نحو فليكن ان جاء البشير وقد تكون نافية كقوله تعالى وما لهم ان لا يعنهم
 الله ان لا يعنهم فجعل الواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع
 ان لم يند كروية وتزداد ان بوزن والقسم المقدم عليها نحو والله ان لو قمت قمت وتزداد ان مع
 كاف للتبيين قليلاً نحو قوله كان ظبيته وما تزداد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي واي و
 ايان وان واي شرطيات اي حال كوز هذا الكلام ادوات الشرط وقيل احتراز عما اذا
 لم تكن شرطيات فان ما تزداد مقمض واجماع استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صحت
 صحت وكن البواق نحو متى ما تخرج اخرج واياً ما تضر بضره قال الله تعالى اياً ما تدعوا
 فله الاسماء الخمسة واياً ما تجلبس تجلبس وقوله تعالى افا تزيين وما تنهاين ربك
 ولما تنهاين ويبرز في فعل انما نون التأكيد غالباً لكون الفعل ولي بالتأكيد من حيث
 انه المقصود من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بلا نون التأكيد قليلاً وتزداد ما بعد
 بعض حروف الجر سماعاً نحو قوله تعالى فيما دحرجه من الله وعظماً قليل وميتاً
 خوطباً انتهى الحرفوا وانما قال وبعد بعض حروف الجر لانها تزداد
 بعد جميع حروف الجر وجات زيادة ما مع المتصلة كقوله تعالى ما اكلوا تنطقون ونحو غيبت
 من غيبتهم وقيل ان بعد حروف الجر والمضارع تكررة مجزورة والمجرور بعد هابل

له وهو قطعة من الشعر البيت تمامه
 في قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ومع الا للتبيين نحو الان قل
 زيد وتزداد ان مع ما التينية نحو ما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة وسكوز النون
 تزداد زيادة حاصلة مع ما التيادة كقوله تعالى فليكن ان جاء البشير قال في المضار ان قد
 تكون صلة ما نحو فليكن ان جاء البشير وقد تكون نافية كقوله تعالى وما لهم ان لا يعنهم
 الله ان لا يعنهم فجعل الواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع
 ان لم يند كروية وتزداد ان بوزن والقسم المقدم عليها نحو والله ان لو قمت قمت وتزداد ان مع
 كاف للتبيين قليلاً نحو قوله كان ظبيته وما تزداد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي واي و
 ايان وان واي شرطيات اي حال كوز هذا الكلام ادوات الشرط وقيل احتراز عما اذا
 لم تكن شرطيات فان ما تزداد مقمض واجماع استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صحت
 صحت وكن البواق نحو متى ما تخرج اخرج واياً ما تضر بضره قال الله تعالى اياً ما تدعوا
 فله الاسماء الخمسة واياً ما تجلبس تجلبس وقوله تعالى افا تزيين وما تنهاين ربك
 ولما تنهاين ويبرز في فعل انما نون التأكيد غالباً لكون الفعل ولي بالتأكيد من حيث
 انه المقصود من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بلا نون التأكيد قليلاً وتزداد ما بعد
 بعض حروف الجر سماعاً نحو قوله تعالى فيما دحرجه من الله وعظماً قليل وميتاً
 خوطباً انتهى الحرفوا وانما قال وبعد بعض حروف الجر لانها تزداد
 بعد جميع حروف الجر وجات زيادة ما مع المتصلة كقوله تعالى ما اكلوا تنطقون ونحو غيبت
 من غيبتهم وقيل ان بعد حروف الجر والمضارع تكررة مجزورة والمجرور بعد هابل

وَأَمَّا قَوْلُهُمَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرَ نَبِيَّ إِيَّاهُ إِنَّ اعْبُدُوا اللَّهَ فَتَفْسِيرُهَا لَمْ يَلَمْ لِلْقَوْلِ وَتَبْنِي
 أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ مَا بَعْدَ ذَلِكَ الْمَقْشَرَةِ لَيْسَتْ مِنْ صِلَتِهَا قَبْلَهَا بَلْ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدَنْدِ الْإِجْتِنَاجِ مِنْ هَجْتِ
 لِلتَّفْسِيرِ لِيُجِبَهُمُ الْمَقْدَرُ وَقَوْلُهُ تَعَرُّوا وَاجْزَوْا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحُجَّ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَ أَنَّ فِيهِ مَقْشَرَاتٍ
 قَوْلُهُ إِنَّ الْحُجَّ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَيْرٌ لِلْمَقْدَرِ وَالْمَقْدَرُ مَا يَعْقِلُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْ أَنَّ الْحُجَّازَانَ يَفْشَرُ بِهَا
 مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَمَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَلَفْظُ الْقَوْلِ الصَّرِيحُ وَقَالَ ابْنُ الْمَالِكِ الْغَالِبُ فِي
 أَيْ أَنَّ تَكُونَ تَفْسِيرُ الْغَيْرِ مَعْنَى تَقَرُّوا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ حُرُوفِ تَفْسِيرِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ حُرُوفِ
 الْمَصْدَرِ وَقَالَ فَصَلَّ حُرُوفَ الْمَصْدَرِ أَيْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ وَالْإِضَافَةُ
 بَادِي فِي مَلَاسِيَةِ ثَلَاثَةٍ وَزَادَ بَعْضُهُمْ كَيْ تَكُونُ فِي حُرُوفِ الْمَصْدَرِ مَا وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفُ النُّونِ
 وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدُ النُّونِ وَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةُ أَيْ يَخْتَصُّانِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ
 فَاتِّمَامُهَا لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَيْهَا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرُوعِ مَا كَقَوْلِ تَعَالَى وَصَافَتْ عَلَيْهِمُ الرَّحْمَنُ
 بِمَا رَزَحَتْ أَيْ بِرَحْبِهَا بِضَمِّ الرَّاءِ مَصْدَرٌ رَزَحَ عَلَى زَيْنٍ كَرَمٍ وَمَعْنَاهُ الْإِتْسَاعُ
 وَقَوْلُ الشَّاعِرِ تَبَسَّرْ لِكُلِّ حَيْثُ أَذْهَبَ النَّيْلُ وَكَانَ ذَهَابُهَا كَقَوْلِهَا يَا أَيْ خُذْهَا
 وَأَنَّ لِحُوقُولِهِ تَعَالَى فَمَا كَانَ جَوَابَ تَوْبِهِ إِلَّا أَنْ قَالَ أَوَيْ قَوْلُهُمْ وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةُ أَيْ يَخْفِضُ
 الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ فَاتِّمَامُهَا لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهَا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ لِحُوقُولِهِ تَعَالَى أَنَّ كَقَوْلِهِ
 قَالَهُمْ أَيْ قِيَامُكَ لَوْ فِي مَعْنَاهُ أَنْ أَمَكَنَ لِحُوقُولِهِ عَجَبِي أَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ أَيْ تُكُونُ زَيْدٌ لَكَ فَتَنْ تَعَالَى
 قَدْ رُتَّ لَكُنْ لَكُنْ لَوْ قَوْلُهُ تَعَرُّوا وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَقْلَامُهُ أَيْ لَوْ بَدَتْ كَوْنُهَا فِي الْأَرْضِ
 وَهَذَا عِنْدَ سَبْيُوِيَّةٍ وَأَجَازٍ غَيْرُهُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ يَضَعُ قَوْلُهُ أَعْلَامُ أَنْ اخْتِصَاصُ
 أَنَّ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْفُفَةً وَلَمْ تَلْحَقْ بِهَا الْكَافَةُ وَهِيَ إِذَا اخْتَفَتْ أَوْ لَقِيَ فِي جَوْزٍ
 فِيهَا الْإِسْمِيَّةُ وَالْفَعْلِيَّةُ ثُمَّ مَا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّخْفِيفِ فَقَالَ
 فَصَلَّ حُرُوفَ التَّخْفِيفِ حُرُوفٌ تَبْدُلُ عَلَى تَخْفِيفِ الْفِعْلِ حُرُوفُ بَعْضُهُ أَرْبَعَةٌ هَلَا وَالْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ
 لَهَا أَيْ هَذِهِ الْحُرُوفُ صَدْرُ الْكَلَامِ لَا تَبْدُلُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْكَلَامِ فَوَجِبَ التَّخْفِيفُ بِهَا لِيُعْلَمَ
 فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ تَكُونَ الْكَلَامُ مِنْ ذَلِكَ وَمَعْنَاهَا أَيْ مَعْنَى هَذِهِ الْحُرُوفِ وَحِثٌ وَطَلَبٌ عَلَى الْفِعْلِ
 أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمَصْدَرِ فَهُوَ هَذَا كُلُّ قَالِ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ مَا تَأْتِيْنَا بِالْمَدْعَى وَمَعْنَاهَا
 لَوْ كَرِهَ تَعْدِيلُ تَنْدِيمٍ وَتَوْجِيهُ عَلَى تِلْكَ الْفِعْلِ أَنْ خَلَّتْ عَلَى الْمَاضِي فَهُوَ هَذَا لَمْ يَكُنْ زَيْدًا
 وَجَعَلْنَا أَيْ حِينَئِذٍ دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي لَا يَكُونُ مَعْنَاهَا تَخْفِيفُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ مَا قَدْ مَضَى

المصدر حروف

حروف التخصيص تكون الكلام من ذلك التخصيص

الفعل ولا تلحق حروف التحضیض الی فعل لان التحضیض والحق انما یتعلقان بالفعل
 کم فک الفعل تمامان یکون لفظا کما مزمع له او تقدیرا کما اشار الیه بقوله فان
 وقع بعد هاءى حروف التحضیض اسم فیاضما رفعه ای فهو معول بأضمار فعل بعد کما نقول
 لنضرب قوما سوی زین منهم هلا زیدا ای هلا ضربت زیدا فزیدا معمول منصوب
 بفعل مضمر بعد هلا قال الرضی اذا وقع الطرف بعد هاء فهو منصوب بفعل بعد هلا بفعل
 مقدر بعد هاء لتو شعمهم فی الطرف فنحو هلا یوم الجمعة زرتنی یوم الجمعة فی منصوب
 بزرتنی وقد جاء الا سمنه بعد هاء للبقرورة کقول الشاعر شاعر
 یقولون لیلی ارسلت بشفاعته الی خیر لا نفس لیلی شفیعه

وجمیعها ای حروف التحضیض من کبة من الحین غیر جزؤها التانی حروف النقی فی جمیعها الجز
 الاول حروف الشرط فی بعضها هو لو کذا لو ما او حروف الاستفهام فی بعضها هو هلا او حروف المصداق
 فی بعضها هو لا کذا لا ما معنی اخر سوی التحضیض وهو ای ذلک المعنی فتشاع الجملة التانیة
 لوجود الجملة الأولى نحو لو اراد علی هلاک عمر ای لو لا علی موجودا هلاک عمر فلیستعابا لوجود
 ثم الفارق بیز لو لا هذا و بین لو لا حرف التحضیض انما ذاکلت لولا ضربت من یلا انما کلام
 واذا قلت لولا علی لم یتیم حتی لم یجئ یقولک هلاک عمر حیثین ای حیث اذا کان لولا المفعول
 الاخر محتاج الی الجملة التانیة لولا ای اولی الجملة تیز جملة اسمیة ابتداء او لو كانت
 الجملة التانیة اسمیة او فعلیة وهذا اذا یقدّر خبر المبتدأ الذی بعد لولا الامتناعیه
 کما هو من هب البصر ینز و املا علی قول الکسانی فالاسم بعد هاء فاعل لفعل مقدر کانی
 لو اراد علی هلاک عمر فهو علی هذا وان محتاج الی الجملة التانیة لکن لا یكون لولا اسمیة وقیل الفراء
 لولا هی رافعة للاسم الذی بعد هاء ثم لما فرغ عن بیان حروف التحضیض شرع فی بیان حروف
 التوقع فقل فصل حروف التوقع قد سمیت بحروف التوقع لانه یحیی بالتوقع لا یحیی
 فی ای قل اذا دخلت فی الماضی تکرر لتقریب الماضی الحال نحو قد ركب الامیر ای
 قبیل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولا جل ذلک ای ولا ان قد فی الماضی
 لتقریبه الی الحال سمیت حروف التقرب ایضا کما سمیت بحرف التوقع ولهذا ای ولا جل انما
 لتقریب الماضی الی الحال تلزم ای قد لما ضام مع الماضی یصلح ای الماضی ان یقع
 لان الماضی الواقع کالاسم یقع زمان العمل لانه اذا قلت جله فزیل قد ركب بوجه کان

الركوب مقدماً على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً فالترمت قبل المقاربة
 الحال لتقريبه الى زمان الفعل فتجوز ما نهى احكاماً لان القريب من الشيء في حكم المقارب لذلك
 لا يصح وقوع الماضي حالاً فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يفقد ما تال الشيء وقد دل في يوم
 كذا وقد قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا العدم القريب حتى استقام
 قد لا يتوبل وقد تجوز قد في الماضي للتاكيد بمراد عن تقرب اذا كان ما دخل عليه
 قد جواباً لمزيسال ويقول هل قام زيد تقول جواباً له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
 قوله في الماضي اي وهى اذا دخلت على مضارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد
 يصدر في وقت الجواز قد لا يخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
 اني بريء مما كنون ومنكم لو اذ او قد يجيء قد في المضارع للتحقيق بمراد عن معنى التقليل
 كقوله نعم قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينهما اي بين قد وبين الفعل اي وبين
 فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد لعمري بت ساهاً او قد يحسن والفعل
 بعد ها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر ثم شعرت اني الترحل غير ان
 ركباً بناءً لما تزل برحالك اذ كان قد نى ماى وكان قد لتالبيت للتابعة وقوله او قد فعل
 ما يحسن وزن علم معنى قريب ويروى انف معناه واحداً اي قريب تحالفاً لا ان الابل
 التي يسير عليها تزل اي تنهب برحالك اذ كان الشا زانها ذهبت برحالكنا الصخرة منها
 على الارض قال ثم لما فرغ عزيان من التوقف شرع في ثيابه في الاستسقاء فقال فصل حرق الاستسقاء الممر
 وهل طما اي لم يزل المحر في صدد الكلام لهما تدخلا على احد انواع الكلام وهو الاستسقاء
 فوجب التصديق بهما ليعلم ان اول الامرات الكلام من ذلك النوع تدخلان اي وهما
 تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو ان قد في الجملة الاسمية وهل قام زيد في
 الجملة الفعلية واما قد زيد في الفعلية وهل زيد قام في الاسمية ودخلها اي دخول
 وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها
 على الفعلية اكثر اذا الاستسقاء بالفعل او في الاسم ولهذا كان تقد يراد اسم بعد
 الهنرة فاعلاً اذا كان بعد ما فعل احسن من تقد يره مبتدأ كما تقول زيد قام ثم
 اراد ان يبين ما يكون الهنرة به اكثر التصرف في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهنرة في
 مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي ربعة احدها ان تدخل

وكان
 حرق الاستسقاء

في جوابه وسببية الاول للثاني لان ذلك يحكم بكونها كلمة الشرط وبديستدل على ذلك
 ولم يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انه يقال حيث زيد لقين فافاكرمه ولا فانظائر
 كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حين النجى بالفاء ظرفين جازين في الشرط ويجب
 ان يحذف فعلها اي فعل افا الذي دخلت في عليه مع ان القطر لا يدل على الشرط من فعل اي
 مؤن يد عمل على الفعل ذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود
 من التفصيل بها اي بامّا حكم الاسم الواقع بعدها اي بعد افا لا الفعل فهو امّا زيد
 فمنطلق تقديره اي تقدير هذا الكلام منها اي كمن شيء فزيد منطلق عن الفعل لان
 هو الشرط وهو يكرر وحذف ايضا الجواز المجرى وهو من شيء واقيم امّا مقامهما حتى بقي
 امّا فزيد منطلق ولما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا الى النجى الفاء الى
 الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين امّا والفاء عوضا عن الفعل
 المحذوف لئلا يلزم التوالي بينه وبين حرف في الشرط والجزاء فصارا امّا زيد منطلق
 ثم ذلك الجزء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعد هاتان كان صالحا
 للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله ولا اي وان
 لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فاعمله اي فاعمل ذلك الجزء مما يكون بعد
 الفاء نحو امّا يوم الجمعة فزيد منطلق منطلق عامل في يوم الجمعة ناصبة له على ظرفية تعلم
 ان النجاة اختلفوا في ان الاسم الواقع بعد افا هل هو جزء من جازين جوابها ام لا فذهب بيوبه
 الى انه جزء مما في جازين جوابها مطلقا سواء كان فوعا او منصوبا وسواء كان بعداء الجزاء عليه
 التقديم ولا وهو المختار عند المتأخرين حيث خرجوا بالذكري وذهب ابو العباس المتبرك الى ان
 ليس جزء مما في جازين جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقديم او لا امتناع عمل ما في جازين
 فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان فوعا نحو امّا زيد منطلق تقديره مما ذكر
 يوم في يوم انطلاقه فهو منطلق او منصوبا نحو امّا يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مما ذكر
 يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مردود كالايجاز النصب في الاول بتقديم ذكره والرفع في الثاني
 بتقديم حصل الا انه غير جائز اتفاقا وذهب المازني الى انه ان كان جائزا للتقديم على جوابها
 بان لم يوجد ما يمنع التقديم فهو من قبيل القسم الاول والا فهو من قبيل القسم الثاني يعني انه
 ليس جزء مما في جازين جوابها بل هو معمول الفعل المحذوف فثبوا في يوم الجمعة فان زيد منطلق

در بیان حرف

لاعتناع عمل فابعد هافما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عز وجل من الشرط
 شرع في بيان حرف الردع فقال فصل حرف الردع كلا وضعت لخرج المتكلم وردعه اى
 منع عما يتكلم به تقول لمن قال لك فان يبغضك كلاى ليس الامر كذلك ثم عا لالتبيين
 على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي انى كان هذا الايتكلم بهذا الكلام فانه اى الامر ليس
 كذلك اى كما تقول لا لله سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرهه من الكفار قد يضيق
 على من يكرهه من الانبياء والصالحين للاستطلاع هذا اى وضع كلا لخرج المتكلم وردعه
 اذا جازت بعد الخبر كما مرق قد يجيى كلا بعد اظهر بضمها اذا جاءت بعد الخبر ومثله تكون للنفى
 الاجابة كما اذا قيل لا الضرب زيد قلت كلاى لا افعل هذا قط نفيا لاجابة الضرب لزيد
 وقد يجيى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل ان كقوله تعالى كلا سوف
 تعلمون اى حقا و اى حيزا اذا جاءت كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما لا حرفا ويبنى
 كلا حال كونه اسما وان كان الاصل في الاسم لا عرب لكونه اى لكون كلا هذا مشا بها
 لكلا حال كونه حرفا لفظا ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقا
 لضده وقيل فائله الكسائي ومن تابعه تكون كلا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما اذا لم
 يكون بمعنى حقا كما ثنا بمعنى ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق معنى الجملة قوله
 كلات الانسان ليظننى معنى ان وكلا فى قوله تعالى ثم يظنن ان اريد كلا انه كان
 لا يتنا غنيئا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ عن بيان حرف الردع
 شرع في بيان تأمل التانيث الشاكنة فقال فصل تأمل التانيث الشاكنة ووز المتحركة
 اختصا بها بالاسم فلم يقيد ها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن
 هذه التاء ليحصل الفرق بينهما بين تاء الاسم او لكونها حرفا واصلا بالسكون والمواد
 بسكون التاء ان تكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يثب
 تاء نحو قلت انا ساكنة في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الشاكنتين وانما اخص نحوها
 بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما التحقت هذه التاء الماضية لتلك الملتزمين
 الامر على تانيث ما استدلبه الفعل تحقيقا وتزيلا كما في الجمع للنزلة منزلة النوء وسواء كان ما
 استدلبه الفعل فاعلا نحو ضربت هند على صيغة المفعول لم يسم فاعلا نحو ضربت هند
 على صيغة المجهول ما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها بالماضي والتكسر وجواز الحاقها في فصلها

طالع التانيث الساكنة

اشا عليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب المحاقها أي التاء وجواز المحاقها في فصل لقها
 فلا تقيدها وإذا احتجها أي التاء الساكنة حرف ساكن واقع بعد ها أي بعد التاء وفيه اشارة إلى
 انه لو تحقها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب تحريك خواتم الساكن وجب تحريكها
 أي التاء بالكسر لا بالضم والفتح وإنما وجب تحريكها لرفع التقاء الساكنين فوجب تحريكها
 بالكسر لان الساكن إذا حرك حرك بالكسر لا الكسر اصل تحريك الساكن لان الكسر لثمة يناسب
 العدم وهو المستكون المحو قد قامت القلوة فان التاء التي فيها إذا تحقها اللام حركت بالكسر كما
 كان ههنا سوال وهون يقر إذا حرك في أحد الساكنين لا لتقاءهما وإنما وجب رده المحو في عند
 تحريك التانيث لا في علة الحذف وهو التقاء الساكنين إذا نالت تحريك التانيث
 وجب رده ما حرك في قوله قد قال الف في مثل رمت المرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت
 الالف معدومة فيه لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتاء أجاب عنه بقوله وحركتها
 أي حركة التاء لا توجب رده ما أي حرف حرك في ذلك الحرف لأجل سكونها أي لأجل سكون
 التاء فلا يقال رمت المرأة برتد الالف المحو وفيه بالتقاء الساكنين وإنما لا توجب
 حركتها رده المحو لأن حركتها أي حركة التاء عارضة لا أصلية واقعة لرفع التقاء الساكنين
 هي التاء وساكن يحقها والعارضة المعدومة فهي تكون في حكم السكون اذ كل حركة يحصل بأمر عارضة
 فهي في حكم السكون وجه تحقيق اجتماع الساكنين في رمت المرأة وضوالة الحذف فلم يرتد الالف فيه
 لهذا الورد الواو في قول المحو عند تحريك اللام بعد ما كانت معدومة في قل لا لتقاء الساكنين
 الواو واللام لأن حركة اللام حصلت بأمر عارضة وهو رفع التقاء الساكنين فيكون في حكم
 السكون بخلاف قولك وقولك حيث يرتد الواو فيها عند تحريك اللام لأن حركة اللام في
 الأصل قد حصلت في الأول بأقوال ضمير الفاعل برة في الثاني بأقوال نون التأكيد برة
 كل واحد من ضمير الفاعل ونون التأكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي أقبل كل منهما بها
 فلا يكون حركة اللام فيها بأمر عارضة وإنما حركت لالف في عا تأو وقا تأو وأصل حركتها
 التاء فيها بأقوال الفاعل لأن التاء ليست من نفس الكلمة لأنها تحتها البيان أن فاعلها
 مؤنث بخلاف اللام والنون في قولك وقولك لأنه من نفس الكلمة فأنه لم يحج لمعنه فلا يلزم
 من قولك وقولك ردي الالف في محو عا تأو وقا تأو إذا كان كذلك فقولهم أي قول
 العرب المرأتان رما تأو برتد الالف المحو وفيه لا لتقاء الساكنين ضعيف أما المحاق علامة التثنية

والجمع غیر الجمع المذکور المؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهراً الیدل علی ان ما اسند
 الیه بالفعل مثله كان او مجموعاً من کراکان او مؤنثاً کالحق تأء التانیث لذلک تضعیف
 لانه یلزم تکرار صورة الفاعل فلا یقال قاما الزیدان بلحقی الالف التثنیة وقاموا الزیدان
 بالحاق الواو فی جمع المذکور فی النساء بالحاق النون فی جمع المؤنث واما اذا کان الفاعل ضمراً
 فالحاق علامة التثنیة والجمع غیر بالفعل لیس یضعف فیقال زیدان قاما وزیدان قاموا
 والنساء قمن وقمن یراد بالحاق ای الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكونت تلك
 العلامات ضمراً لئلا یلزم الراضا اری ضمراً لفاعل قبل لد کروی قبل فکوه من غیر فکوه
 بل تكون حرفاً فی علامات دالة من اول الامل بالحقت بالفعل علی احوال لفاعل من کونه
 مثنی او مجموعاً من کرا او مؤنثاً کتاء التانیث الساکنه فانها لیست بضمیر کما ضمیر مثنی
 بالحرکات الثلاث لانها لو كانت ضمیراً لزم حذوها عند محیی الفاعل لظاهر الامر به بل هو
 لجواز قولنا ظهرت هن فالمذموم مثله لان بطلان الامر به یوجب بطلان المذموم بل هی
 حرف الحقت بالفعل لما ضعی لتدل علی تانیث ما اسند الیه الفعل انما لم یعد تأء التانیث
 المتحرکة من الحروف ولا علامة التثنیة والجمع غیر فی افعال منها لانها اسم اشار الی علامتها
 حرفاً فی لغة ضعیفة تبعاً لیبیان حکم تأء التانیث ثم لما فرغ عن بیان تأء التانیث الساکنه
 شرع فی بیان التنوین فقال **فصل** التنوین نون ساکنه فی اصل الوضع فلا یرد بحرف کما
 لا تتقاء الساکنین نحو زید والقاضل ولما کان قوله نون ساکنه یتناول نون
 دلون ولم ینکر ونظائرهما قید بقوله تتبع حرکتها کما لا یراد بها عنه لان
 هذه النونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تکن تتابع حركاتها وانما ادرج
 الحاکمة دون ان یقول تتبع اخر الكلمة تنوینها علی ان التنوین تسقط فی حاکمة الوقف اسقاط
 الحریة وقایل فی وجه ادراجها من ان المتبادر منها یبعثها الی اخر نحو قها به من غیر تحلل
 شیء وههنا حرکتها متخللة بین اخر الكلمة والتنوین وفیم نظر المتبادر ههنا نحو قها
 به من غیر تحلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالکلمة اعم مزان یکون حقیقة او حکماً
 فیدخل فیہ تنوین قائمة وبصری والمراد بالآخر ما ینتهی الیه التکلم فی شمل
 تنوین قاض فان الضاد لیس اخر الكلمة حقیقةً وادحکماً بل اخره تنوین لکنه ینتهی الیه
 التکلم وانما قل اخر الكلمة ولم یقل اخر ال اسم لیتناول تنوین الی ترتم فی الفعل والجماد

لأنه یکره تأء

ن

فقیه

للتأكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة نحو اضربن فانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر
الكلمة لكنها للتأكيد الفعل فلا تكون تنويناً ولا في قوله لا للتأكيد الفعل حرف نفى دخلت على
فعل مقدر رد على قوله لا للتأكيد لانه جار ومجرر متعلق بفعل لفظاً او تقديره وهو جملة
وقعت صفة للتنوين تقيد به لا تكون التنوين الساكنة للتأكيد الفعل او حرف عطف
والمعطوف محذوف تقديره التنوين نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا نون ساكنة
تلتحق الآخر للتأكيد للفعل وهي اى التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام التي يمكن
وهو ما اى التنوين يدل على ان الاسم اى الاسم الذي يدل على عليه هذا التنوين
متمكن من راسخ في مقتضى الاسمية اى انه منصرف فيسمى تنوين الضم ايضاً
لفصله بين المنصرف والمتنوع نحو زيد ورجل قد نوهما ان التنوين في مثل رجل للتذكير
وهذا غلط الا ترى انك لو سميت احد رجل ورجل واثوب او طر وجعلته علماً لكان التنوين
على حاله ولو كان للتذكير لم يثبت في الموضع الذي يتغير من اوله فيه فعلم بذلك ان
هذا التنوين للمتكمل لا للتذكير والثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام للتذكير وهو ما
اى تنوين يدل على ان الاسم الذي يدل على عليه نكرة لا معرفة فيكون تنوين التذكير هو لفظ
بين النكرة والمعرفة فحوصه واما بغير السكون متواتر اى اسكت سكوتاً في وقت قائل
الصحيح تنوين صبه للمقربين الوصل والوقف منوناً فمقتضى كلامه ثبوت قسمين
للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف قال الرضي تنوين التذكير مختصة بالصوت
واسم الفعل نحو سيلبويه وصبه واما صبه بالسكون غير منون واما عقبة بالسكون
مع انه لا يمكن ان يكون بالسكون لتخصيص الصورة الخطية بالسكون فهذه
بمنزلة الاعجام فيلحق ان يرقى ولا يرقى فمعناه اى معنى صبه بالسكون
استثنى السكوت الان اى اسكت السكوت الذي تعرفه الان اعلم انه لا يمكن
طلب الشيء في زمان الحال والا كان طلباً لما يمنع اشتاعاً ولولم يفرغ الامر عنه ولا يفرغ الله اليه
لا يمكن من الخطاب الاقل منه ففي قوله اسكت السكوت الان مسكته فمعناه اسكت السكوت
متصلاً بالان والثالث اى القسم الثالث من تلك الاقسام للعوض وهو ما اى تنوين يجوز عوضا
عن المضاف اليه اذا تحقت بالاسم لتعاقبها على التراكمة نحو حينين وساعتين ويومين
اى حين اذا كان كذا وحينين مضاف الى واو مضاف الى الجملة بعد ها فلما حذفت الجملة

تخفيفاً المحقق التنوين بأن يكون عوضاً عن المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة وعلى هذا
القياس سَاعَتَيْن وَيَوْمَيْنِ اى سَاعَةً اذْكَانَ كَذَا وَيَوْمًا اذْكَانَ كَذَا والرابع اى القسم
الرابع من تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذى تدخل في جمعة المؤنث التسليم كسلمات
فان التنوين فيها مقابلة للنون في مسلمين والافعال التاء فيها علامة الجمع كات الواو علامة الجمع
مسلمين وليست هذه التنوين تنوين التماثل كما توهم بعضهم ولا تنوين التأكيد لبثوته في الاعلام المتعنة
من التصرف ولا تنوين العوض عن المضاف ليلكان المعنى غير مساعداً ولا تنوين الترميم لمحيته
في الاخر لا بيات والمصاريح فلم يبق الاكونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين
تختص بالاسم قد عرفت وجداً اختصاها في بيان علامات الاسم في هذا الكلام إشارة الى
ان القسم الخامس من تلك الاقسام لا يدرى هو مشترك بين الاسم والفعل والقسم
السادس من تلك الاقسام لا يدرى بل هو الذى يلحقوا بالبيات وانصافاً للمصاريح اى
الاربعة انصافاً من البيات التى جعلت مصاريح وذلك لتحسين الانشاد فسمى بتنوين الترميم بحسن الغناء
به فمن قال سَمِي بِرَاقٍ فیه ترک الترمیم لم يثبت على ما قلنا نقول الشاعر وهو جرير بن عبد الله الكوفي
عَاذِلْ وَالْعِثَابُ بَيْنَ وَفَوَيْلُ اِنْ اَصْبَحْتُ لَقَدْ اَصْبَحْتُ اَصَابِرُ وكقوله اى قول الشاعر وهو ربيعة
يَا اَبَا عَمَلِكْ اَوْ عَسَا كُنْ فَقَوْلُهُ يَا اَبَا مَتَا ذُ مَقْدَا اِلَى اَبَا مَتَا كَلِمَةُ التَّاء وَالْفَوْضُ عَنْ يَمَانِهِ وَعَمَّا بَعْنِ
لَعَلَّكَ وَعَسَا اَنْكَ عَطْفٌ عَلَيْهِ خَيْرٌ لِّهْلِ وَعَسَى مِنْ وَطْلَتْنَدِيرُ عَمَّا كَتَبْدَ زَقَا وَعَسَا اِنْجِدْ وَالْقَوْلُ الْاَوَّلُ
مثال تنوين الترميم الذى يدخل الاسم والفعل اى البيات الثانى مثال التنوين الذى يدخل على الفعل
يلحقوا بالمصاريح ومثال تنوين الترميم الذى يدخل على الحرف قوله فَمِنْ لَمَّا اِنْ تَرَوْا كِسْفًا مِنْ سَحَابٍ مُمِدَّةٍ
الترميم لم يوضع لمعنى من المماثل وضيع لغرض الترميم وليس معنى الترميم كان حرواً والتبجى لم يوضع لشيء من
للعانى بل وضيع لغرض التركيب ففي ذكر الترميم في اقسام الحروف التى هي من اقسام الكلمة التى فيها
الموضع مسامحة ولكن اساساً التنوينات في اعتبار الموضع في بعض نساخ اى الظاهر ان تنوين
العوض وضيع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضيع لغرض المقابلة وجعل للتنوين
دلالة على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخاص بالترميم
مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له وقد يعون ان التنوين على سبيل
الوجوب من العلم اذا كان اى العلم موصوفاً بآية حال كون الابن والابنة مضافاً الى العلم
اخر نحو زيد بن عمر ووهذا ابنة بكر وانهما احد والتنوين من هذا العلم طلباً للتخفيف

يدخل

لطول اللفظ وكون العلم ثقيل وكثرة الاستعمال وتجنّب الفايض خاصة في لكتاية قصيل
 للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تجوز الفايضة حيث ما كان
 موصوفة لا يتأسها بالبنوت وفي هذا الكلام إشارة إلى أن لا يضافا كان صفة لغير العلم نحو قام
 رجل ابن عمي ولم يكن صفة نحو زيد بن بكير وكان العلم موصوفا لغير العلم نحو قام زيد ابن عمي
 لم يحذف والتنوين في جميع هذه الصور كذا التنوين الينة فيما ذكر لان حكمها حكم الين الالف حذفت
 هنها كما مر ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
 نون التأكيد أي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب هي نون وضعت لتأكيد
 الامر والمضارع اذا كان في اي في المضارع طلب لا نون كما لا يؤكدها هذا النون الا ما كان مطلوبا
 وهي يا زلم قد لا بمقابلة قل التي وضعت لتأكيد لما مضى كما أن قل وضعت لتأكيد لما مضى
 كذلك هذا النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه هي أي نون التأكيد على
 ضربين احدهما خفيفة أي ساكنة ابدل الحواضر بنون قد مرها على الثقيلة لانها جزء من الثقيلة
 ولان مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنيّة ولا اصل في البناء
 هو السكون والثاني ثقيلة أي مشددة وهي بلغ في التأكيد من الخفيفة وهي أي الثقيلة
 مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها أي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو اضربك ومكسورة عطف
 على قوله مفتوحة ان كان قبلها أي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربك
 او كانت زائدة في جمع المؤنث نحو اضربناتك لمشابهة بنون التثنية من حيث وقوعها بعد
 الالف مصورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد للتخفيف وتدخل أي نون التأكيد
 خفيفة كانت او ثقيلة في الامراي في اخر الامر مطلقا معلوما كما راو مجهولا حاضرا كان غائبا
 قيل لم تدخل نون التأكيد في اخر الامر مع انها مرسومة للمعانى كحرز النفع والاستغفار والقسم
 وعملها مصدر الكلام فينبغي ان يدخل في دل الامر قلنا انما لا تدخل نون التأكيد في فعل الامر كما
 لو دخلت في الاول يلزم لا يقتل عبا لسكون لانها مشابهة بالتنوين ومجملها آخر الكلمة ولا يجوز
 متأخرا عن المؤكدا بدلا لان الحروف المذكورة لها مصدر الكلام ولا نقصا بخلاف النون فانها
 تتصل بآخر الكلمة دائما وفي النون والاستغفار والتمنى العرض جازي لا تدخل نون التأكيد في
 هذه المواضع الخمسة من الامر الى العرض ولا جازا وانما تدخل نون التأكيد في هذه المواضع
 في كل منها أي من تلك المواضع طلبا أي لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها ثانيا سبب كيد

نون التأكيد

لأنه في نون التثنية والتثنية

فلما دخلت عليه لتأكيد الطلب ما وجوب الطلب في الأمر النفي والاستفهام نظاما أما في القتي العرض
فلانها بمنزلة الأمر علمون نون التأكيد تدخل في المنفي وإن لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها
له بالنفي إلا أنه قليل ولهذا لم يذكره لأن القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضربون تشديد النون
في الاستفهام وكنت تضربون تشديد نون النون في القية ولا تشديد تشديد نون النون في العرض وقد
تدخل أي تلك النون في القسم أي في جواب القسم والافنوز التأكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا
أي دخولا واجبا إذا كان جواب القسم مثبتا كما قد دخل نون التأكيد في جواب القسم جوابا للوع
القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فإذا أرادوا أي لقوم الزايد يكون آخر القسم
عن معنى التأكيد كما لا يخفى وأول أي أول القسم منه من التأكيد نحو والله لا أفعل كن بتشديد
النون في القسم واعلم أنه أي الشأن يخرج ما قبلها أي ما قبل نون التأكيد خفيفة كما أن قبلة في جمع
المذكر فأبنا كان واحدا في نحو اضربون تشديد نون التأكيد ما قبل نون التأكيد ما قبلها أي ما قبل
ما قبلها على الواو والمعدونة في الضمة الساكنين وهم حرف العلة وأول نون التأكيد الاكتفاء
بالضمة وإنما لم يبق الواو على حالها مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في نون التأكيد
لأن الأول حرف مد والثاني مد غم طلبا للتخفيف فأن قيل كيف يجوز حذف الواو في ضربون
عزائمه نون التأكيد بل لأنه فاعل حذف الفاعل لا يجوز قلت لأنهم لا ينسملوا الواو ومن وفة
لأن الدال عليها وهو الضمة موجود فكانه لم يحذف هذا كما يراه في صلواتكم يصح وهو كذا
ولا يعد تركا كفاية بالقل المكنز والكفاية عنه كافية وبهم في التخشون لظلاله ويحبس
ما قبلها أي ما قبل نون التأكيد مطلقا في الواو المحاطة بنحو اضربون تشديد نون النون
وجب كسها ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المعدونة في اجتماع الساكنين وهم حرف العلة
وأول نون التأكيد وإنما لم يبق الياء على حالها مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين
جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف وحي الفتح أي فتح ما قبل نون التأكيد في ما قبلها أي في ما
على جمع المذكر والمخاطبة وهو المفعول المذكور غائبا كما لا يخفى وأما الغائبة والمثنية مطلقا وجمع المؤنثة
مطلقا ما وجوب فتح ما قبلها في المفعول لأن الواو ضم ما قبلها لا التلبيد في الجمع المذكور
لو كسر ما قبلها لا التلبيد في المخاطبة ولو سكر المفعول اجتماع الساكنين فليكن غير
الفتح تعين الفتح لأن نون التأكيد كلمة براسها انضمت إلى أخرى ومن عادتهم أنهم
أذكبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحو آخر الكلمة الأولى نحو خمسة عشر لأن الفتح أخف الحركات

مع أنه

ولذا اختصوا النون المشددة بالخفة وأما وجوب فتح ما قبلها في المثنية وجمع المؤنث فإلان
ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح أو في حكم العدم لأنها غير حاجز حصين
لأجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون المبدأ ذنب الفتح من قوله ويجز الفتح فيما عداها أعم
من أن يكون حقيقة كما في نحو **ضربان** أو حكماً كما في **إضر بنان** وأما لا يجوز في الالف
المثنية لئلا يلتبس بالواحد ولتحقق الالف وزيدت الالف في جمع المؤنث قبل النون أي
قبل نون التأكيد لكونها اجتماع ثلاث نونات أحدها نون الضمير والثاني نون التأكيد
المدغم والمدغم فيه لاق النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاث يوجب الثقل لموجب
للادغام فكيف اجتماع الأمثال فزيدت الف الفاصلة وفقاً للثقل والالف أخف حروف
الرواء فلذا اختيرت للفصل ولم يحد في نون الضمير مع أن تد في اجتماع ثلاث
نونات لا تنال ليست علامة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمعة المؤنث ولما تجاز دخول
نون الخفيفة في ما دخل الثقيلة إلا في الموضعين فإن الثقيلة تدخل فيما دون الخفيفة
أشكالاً إلى بيانها والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية أصلاً أي سواء كانت تثنية المذكر
أو المؤنث ولا تدخل أيضاً في جمع المؤنث فلا يقال **إذهبان** ولا **إذهبتان** وأما لا تدخل
الخفيفة في هذا الموضعين لأنه أي الشأن لو حركت النون أي النون الخفيفة لم
تبق خفيفة فلم تكن على الأصل أي على أصلها وإن بقيت ساكنة على الأصل لزم
التقاء الساكنين في الالف والنون على غير حدة وهو غير حسن توضيح هذا المقلم أن
النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم أحداً المحظورين وهو إلقاء ضمير
النون الخفيفة وأما إبقاء على السكون لا سبيل إلا أن لا تدخل وضع النون الخفيفة
على السكون فتحرك بها خروج عن الوضع الأصلي مع حصول اللبس ولا إلى الثاني لأن ذلك
اجتماع الساكنين على غير حد أي غير محل جواز التقاء الساكنين وذلك غير جائز وإنما
عبر عنه بقوله وهو غير حسن كفاً بأدنى ما به يكتم في ولا يمكن حذف أحد هما لدفع
التقاء الساكنين لأنه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يكن حينئذ
لا تصال النون فائتحة إذ وجودها يؤدي إلى عكسها وإلقاء التقاء الساكنين على حدة وهو من
يكون الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو آية
أصلها كآية حذفت حركة الباء الأولى ادخمت في الثانية لأن المد في الحرفين منزلة

فكان الساكن الاول مقتركا ولان المدغم لا يستقل بالتلفظ يعلم يكن ملفوظا

الابتعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت
بروحلى هذا نحو اظروني فان اصله اضرر بواو الفصل به نون التاكيد فكان القياس ان
اظر بواو لانه اجتمع الساكنان فيه على حدة وكذا نحو اضرر بواو اصله اضرر في فينبغي ان لا يحد
الواو من الاقل والياء من الثاني كالمصنف في اضرر بواو قلت في قولك التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
مع الضمير لما مضى فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصور تميز لان التقاء الساكنين ليس
في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشترى الياء اما فرق بين الواو والياء وبين الالف
القياس التسوية بينهما بالحدف لان الالف لوحدة في من المنة (التسوية بالفتح كافر وعذوق
في جمع المؤنث لوحدة في الالف يلزم الوقوع فيما مر منه هو اجتماع النونات مع خفة الالف و
استثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة اسماء لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على ما
غيره من النحرى واما على من هب فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحكم
لخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولا في المثال الذي في الالف بمنزلة الحركة
لخفة المدّة كقراءة من قرء وفتح ياء يسكون الياء في قوله تع وبمحمي وحماتي لله رب العالمين
لا شريك له وبين لك امرك وانا اولى المسلمين هذا وان الفراغ من تاليف
شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحر الحمد لله الذي وفق لا تمامه بفضل واعانته
على جمعه بكرمه وكثر الخصالى باذنه وعظم امرى واتاني عسولى بجوده وجاء بمولى يفتى
والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بمجملته وعلى اصحابه المنصوصين بكراماته
الهم مقم طالبيه بفوائده وزيت قاصديه بفوائده وارضوا الراغبين اليه من مقاصديه
والمرجوه منهم ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان يخفف الله سبحانه بالشعاع مع الايمان

جملہ حقوق دائمی بحق ناشر باضابطہ محفوظ ہیں

بسم اللہ الرحمن الرحیم

وما توفیق الا باللہ

زجاجة العوامل فی تراکیب شرح مائتہ عامل

تالیف

ملا حفظ الرحمن حنفی

مدرس جامعہ مخزن العلوم خان پور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان 543841